

الأصول الاجتماعية  
للسياسة التوسعية لمصر  
في عهد محمد علي



تأليف: فرد لوسون  
ترجمة: عنان الشهاوي  
مراجعة وتقديم: رءوف عباس

954



المشروع القومي للترجمة



المشروع القومي للترجمة

# الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر في عهد محمد علي

تأليف

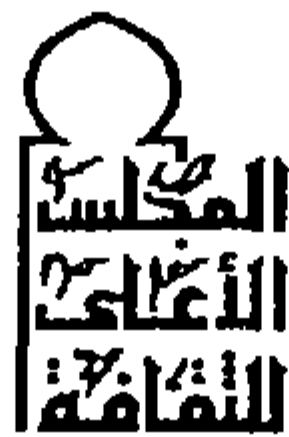
فرد لوسون

ترجمة

عنان الشهاوى

مراجعة وتقديم

رعوف عباس



٢٠٠٥



المشروع القومي للترجمة  
إشراف: جابر عصفور

- العدد: ٩٥٤
- الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر  
في عهد محمد علي
- فرد لوسون
- عنان الشهاوى
- رعوف عباس
- الطبعة الأولى ٢٠٠٥

هذه ترجمة كتاب:

The Social Origins of Egyptian Expansionism  
During the Muhammad 'Ali Period

By: Fred H.Lawson

Copyright © 1992 Columbia University Press

This edition is a complete translation of the U.S. edition, specially  
authorized by the original publisher, Columbia University Press

---

حقوق الترجمة والنشر بالعربية محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة.

شارع الجبلالية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت: ٧٣٥٢٣٩٦ فاكس: ٧٣٥٨٠٨٤

EL Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo

TEL: 7352396 Fax: 7358084

---

تهدف إصدارات المشروع القومي للترجمة إلى تقديم مختلف الاتجاهات والمذاهب الفكرية للقارئ العربي وتعريفه بها، والأفكار التي تتضمنها هي اجتهادات أصحابها في ثقافتهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس الأعلى للثقافة.

# المحتويات

7.....	مقدمة المراجع
19.....	تقديم المؤلف
23.....	الفصل الأول: تفسير السياسة الخارجية لـ "محمد علي"
41.....	الفصل الثاني: الصراع الداخلي وتراجع السياسة التوسعية الخارجية
81.....	الفصل الثالث: حملة الحجاز
121.....	الفصل الرابع: الحملات العسكرية في بحر إيجه
161.....	الفصل الخامس: الحملة الأولى على الشام
195.....	الفصل السادس: الخاتمة
229.....	الهوامش





## مقدمة المراجع

كان هذا الكتاب، في الأصل، رسالة دكتوراه في حقل دراسات العلاقات الدولية، وهو أحد فروع العلوم السياسية، أعدها «فرد لوسون» Fred Lawson في أواخر الثمانينات من القرن العشرين. واتخذ الباحث من التاريخ موضوعها لأطروحته التي تعنى بالعلاقات الدولية في حقبة تاريخية معينة تعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتناول الحركة (التوسعية) لمحمد علي والى مصر موضوعًا لدراسة حالة معينة، سعيًا وراء تأكيد النظريات الخاصة بالتوسع ودوافعه في إطار دراسة الإمبريالية، التي حفلت بها أدبيات العلوم السياسية في النصف الثاني من القرن العشرين. أي أن الباحث يبدأ دراسة الحالة وفي يده معايير نظرية محددة لا يعترزم اختيار مدى انطباقها على نموذج حالة الدراسة، ولكنه يسعى لتفسير الظاهرة التاريخية التي يدرسها على ضوءها.

فإذا كانت النظريات التي عالجت السياسات التوسعية التي شهدتها أوروبا في العصر الإمبريالي، منذ مطلع فجره في القرن الخامس عشر مرورًا بمختلف مراحل تطور الإمبريالية حتى القرن العشرين، قد عالجت التوسع باعتباره "عملية" ناجمة عن عوامل اجتماعية تتعلق بالبيئة الاجتماعية للدولة الإمبريالية، وتعبّر عن صراع القوى الاجتماعية داخلها، أو مدفوعة بالحفاظ على المصالح الإقليمية للنخبة الاجتماعية في المجال الإقليمي عند تهديد الجيران لها، إذا كان الأمر كذلك، فلا بأس (من وجهة نظر المؤلف) من دراسة تجربة "التوسع" التي قام بها محمد علي من منظور اجتماعي، أي دراسة علاقات القوى الاجتماعية في مصر باعتبارها محفزًا للتوسع ودافعًا له، ولا يتم التركيز على دراسة الظاهرة من منظور العلاقات الدولية والإقليمية التي تقاطعت معها أو اتصلت بها.

ومؤلف هذا الكتاب فرد لوسون Fred Lawson يحتل الآن درجة الأستاذية في كلية ميلز Mills college، وهي من أقدم كليات الحقبة الاستعمارية في تاريخ الولايات المتحدة، ومن أعرقها وأرفعها مكانة. عرفته في خريف العام ١٩٩٠ عندما استضافني لإلقاء محاضرتين بكليته في إطار جولة المحاضرات التي نظمتها لى "جمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا الشمالية" عندما اختارتني وضيف الشرف

لمؤتمرها السنوى (سان أنطونيو- تكساس، نوفمبر ١٩٩٠). ومنذ هذا اللقاء ربطتني علاقة صداقة متينة بالمؤلف أثمرت تعاوناً علمياً من خلال نشاط الجمعية المصرية للدراسات التاريخية التي انتمى إليها لوسون.

ولا يقتصر اهتمام لوسون على تاريخ مصر في القرن التاسع عشر، ولكن اهتمامه بتاريخ الجزيرة العربية هو الذي جذبته لدراسة ما أسماه "بالسياسة التوسعية" لمحمد علي، فنجدته يدرس أولاً "التكوين السياسي للبحرين في أطروحة الماجستير التي نشرت عام ١٩٨٩، واهتم في أواخر التسعينيات من القرن العشرين بدراسة اليمن، لعلها في طريقها إلى النشر. أما الكتاب الذي بين أيدينا فقد نشر لأول مرة عام ١٩٩٢، ثم أعيد نشره بالجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٨٩٩، بعدما أضاف إليه المؤلف بعض التفاصيل هنا وهناك من المؤلفات التي ظهرت بعد صدور الطبعة الأولى، وتناولت بعض جوانب تاريخ مصر الاقتصادي والاجتماعي في القرن التاسع عشر.

\* \* \*

هذا تعريف لا بد منه بالكتاب وصاحبه، قبل مناقشة أطروحته الأساسية التي تقوم على وجود قطبين للنخبة الاجتماعية السياسية في مصر في ذلك العصر: أحدهما قطب الإدارة/ التجارة، ويقصد بذلك السلطة الحاكمة التي ترتبط برأس المال التجاري برباط "المشاركة"، فهناك التجار الذين كونوا ثروات طائلة من خلال شراكتهم مع العناصر الرئيسية للإدارة: العسكريين الترك وأمراء المماليك. أما القطب الآخر فيمثل من أسماهم المؤلف "كبار ملاك الإقطاعيات"، ونقصد بهم الملتزمين على اختلاف فئاتهم الاجتماعية. أما القاعدة الاجتماعية العريضة للمجتمع فتتمثل في الفلاحين الفقراء (على اختلاف الفقر بينهم)، والحرفيين والتجار الصغار في المدن الذين رأهم يعبرون عن قوى الرفض والاحتجاج التي جاءت بمحمد علي إلى السلطة دعماً لاتجاه النخبة من التجار والعلماء وشيوخ الطوائف.

وقبل أن يقدم المؤلف هذا الإطار، سبقه بشرح للسياسة الخارجية التي اتبعتها محمد علي من منظور نظريات التوسع الإمبريالي، التي تذهب إلى أن (الدولة) تتجه إلى التوسع خارج حدودها عندما يحدث خلل في موازين القوى الاجتماعية بين مكونات النخبة الحاكمة، أو عندما تقع أزمة اجتماعية كبرى تتطلب البحث عن

أداة لاحتواء الأزمة عن طريق التوسع الخارجى، وما يتم اكتسابه من غنائم قد تجد للأزمة مخرجًا. أو يحدث الاتجاه إلى التوسع الخارجى عندما تواجه (الدولة) بقوة إقليمية أخرى تجور على مصالح النخبة الاجتماعية السياسية فيها. وانتهى المؤلف إلى أن حركة "التوسع" فى عصر محمد على كانت تحركها بواعث اجتماعية متباينة: فعندما حدث "التوسع" فى الحجاز كان ذلك يهدف إلى احتواء، ثم تصفية، الجناح العسكرى التقليدى فى السلطة (العسكر الترك/المماليك) وتحجيم حلفائهم "كبار ملاك الإقطاعيات" لصالح التحالف بين الإدارة (محمد على) والتجار. وعندما اشترك محمد على فى حرب المورة لتصفية الثورة اليونانية ضد السلطان العثمانى. فإن دوافع تلك الحرب هى خدمة مصالح التجار (حلفاء محمد على) بعدما جار الأوربيون على مجالهم الحيوى فى مشرق البحر المتوسط. وعندما شن حروب الشام فقد كان دافعه لذلك حسم التناقض بين مصالح الدولة/التجار من ناحية، وأصحاب الملكيات الإقطاعية من ناحية أخرى، ورأى أن حروب الشام وما تطلبته من زيادة أعداد المجندين، أضرت بالملكيات الإقطاعية الكبيرة، ومن ثم حجّمت وزن أصحابها.

ولما كان «فرد لوسون» متخصصًا فى العلاقات الدولية (أحد فروع العلوم السياسية)، ولا تتوفر لديه معرفة كافية بالتجربة التاريخية التى شهدتها مصر وجارتها العربيات فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، فقد اعتمد - بصفة أساسية - على المؤلفات المهمة التى تناولت تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى تلك الفترة باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية، وراح يستقى منها مادته التاريخية بطريقة انتقائية، فيختار من الوقائع ما يخدم أطروحاته بعدما يخرج من سياقه التاريخى، ثم يقوم بإعادة تركيب الظاهرة التاريخية بصورة تؤكد أطروحاته وتقيم الدليل على صحتها. ولعل ذلك يفسر المساحات الزمنية الواسعة التى تعود إليها الأدلة التاريخية التى يسوقها من القرن الثامن عشر حتى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ودون مراعاة للسياق الزمنى (على أقل تقدير) فيسوق دليلًا من أيام على بك الكبير (سبعينيات القرن الثامن عشر) عند الحديث عن ثلاثينيات القرن التاسع عشر، والعكس بالعكس.

وبدأ بطرح سؤال لا يتطرق الشك فى منطقيته، هو: لماذا توسع محمد على باشا، ولم يتوسع معاصروه فى الدولة العثمانية ذاتها، ممن حاولوا إصلاح البلاد

التي حكموها، ببناء جيش حديث، وصناعة حديثة تخدم احتياجاته، وما استلزمه ذلك من إصلاحات اقتصادية إدارية. ويسوق المؤلف من أمثلة ذلك سياسة داود باشا والى بغداد، وبايات تونس، بل وبعض سلاطين الدولة العثمانية ذاتها! ألا يرجع ذلك إلى عدم توفر الظروف الموضوعية الاجتماعية التي تدفع إلى التوسع هنا وهناك؟

والسؤال - رغم مظهره المنطقي - ينم عن عدم إدراك حقيقة الدولة العثمانية، وطبيعة الولايات التي خضعت لحكمها، والوضع الخاص للولايات العربية عمومًا، واختلاف المشهد الاجتماعي في العراق عنه في الشام ومصر وتونس. كما يعبر السؤال عن عدم إدراك المؤلف لنوع العلاقة بين سلطة السيادة في إسطنبول (المركز)، والولايات (الأطراف)، وتباين الأوزان السياسية والإستراتيجية للولايات، ومن بينها: العراق، والشام، ومصر.

فالإمبراطورية العثمانية آخر الإمبراطوريات الشرقية عمومًا، والإسلامية خصوصًا، حملت سمات العصور الوسطى التي تغلب عليها الصفة الإقطاعية، ضمت خليطًا من مختلف الأعراق والأديان والثقافات، وجاورت إمبراطورية النمسا والمجر في أوروبا، وإمبراطورية المماليك في الشام والحجاز ومصر، وكلها كيانات سياسية ذات طابع إقطاعي. وتوقف نشاطها التوسعي عند أسوار فينا أواخر القرن السابع عشر؛ حيث كان ذلك نهاية لقدراتها التوسعية غربًا بعدما انتهى توسعها شرقًا بعد القضاء على دولة المماليك ومد سيادتها على شمال أفريقيا، وتحجيم دور الصفويين. وتحولت الدولة العثمانية من التوسع إلى الدفاع عن أراضيها في مواجهة الزحف الروسي باتجاه البحر الأسود والضغط النمساوية في البلقان، وأدى هذا الضعف العسكر للدولة التي تنهشها الأعداء إلى ظهور بعض الحركات الاستقلالية في الولايات في القرن الثامن عشر، مما فتح الباب لتعاون أعداء الدولة في أوروبا مع تلك الحركات الاستقلالية ومع فارس.

وفي القرن التاسع عشر، كانت الدولة العثمانية تتخذ من التحالف مع فرنسا ثم بريطانيا سندًا لها في دفاعها المستميت عن وجودها في البلقان، بعدما تآكل الوجود العثماني شمالي وشرقي البحر الأسود أمام تقدم الروس هناك. وعانت الدولة العثمانية من سداد استحقاقات الاعتماد على مساندة بعض القوى الأوروبية فكانت الامتيازات الأجنبية في القرن التاسع عشر بمثابة رأس حربة للتغلغل الأوروبي في ولايات الدولة، والسيطرة على اقتصادها، واستخدامها مجالًا لتصريف

فائض رأس المال لديها في مجال القروض الحكومية- على وجه الخصوص- الذي كان مقدمة للتدخل السياسي في تلك البلاد بحجة حماية المصالح الأوروبية.

في هذا الإطار يجب النظر إلى جهود بعض السلاطين العثمانيين في أواخر القرن الثامن عشر والعقود الأولى من القرن العشرين لإقامة جيش حديث، بما يترتب على ذلك من تصفية للنظام العسكري الإقطاعي القديم، ومن إصلاحات اقتصادية وإدارية. كان الهدف من الإصلاح تعزيز القدرات الدفاعية للدولة العثمانية في محاولة للتقليل من الاعتماد على القوى الأجنبية، وتقوية قبضة الدولة على ولايتها، أي أنها كانت تهدف إلى تقوية (المركز) ضد الأخطار الخارجية، وتعزيز هيمنته على (الأطراف). ولم يكن الغرض من تلك الإصلاحات "التوسع" الخارجي، رغم توفر كل العوامل الدافعة لذلك، والتي رأى فيها المؤلف حافزاً للتوسع، أخذاً في الاعتبار ما لحق بالتجار العثمانيين والتجار من أضرار المنافسة غير المتكافئة مع رأس المال الأجنبي، وما كان يمكن أن يتم من تحالف بين نخبة الإدارة الإصلاحية والتجار في مواجهة التحالف التقليدي بين العلماء والعسكريين الإقطاعيين. توفرت الأسباب التي أخذ بها المؤلف، ولكن لم تتوفر الظروف الموضوعية "للتوسع". كانت الإمبراطورية العثمانية قد شاخت، وكان أقصى ما يطمح إليه سلاطين الإصلاح الإبقاء على تماسك الإمبراطورية بتقوية قدراتها الدفاعية ضد ما تتعرض له من أخطار خارجية وداخلية.

أما عن إصلاحات داود باشا والي بغداد، فكان هدفها الأساسي إقامة دعائم السلطة المركزية في بلد قسمته الإمبراطورية العثمانية إلى ثلاث ولايات: الموصل، وبغداد، والبصرة. وغلبت على تكوينه السمة العشائرية ذات الطابع الطائفي، فكانت إصلاحات داود باشا محاولة لم يقدر لها النجاح تمامًا، تستهدف إعادة هيكلة الإدارة، بصورة تضمن الهيمنة على الرعية، وتوفير المناخ للإنتاج الاقتصادي بما في ذلك تأمين طرق التجارة. وكانت القوى العسكرية التي بناها دفاعية محضة، عمل على صيانة الحدود الشرقية للعراق (وهي في الوقت نفسه الحدود الفارسية- العثمانية) في مواجهة التهديدات الفارسية، وهي جهود استغرقت فترة حكمه القصيرة، وكانت عائقاً للمضي في الإصلاح.

ولم يختلف المشهد التونسي عن ذلك كثيراً، فقد استهدفت الإصلاحات فيها الحد من التدخل الأجنبي في شؤون البلاد، وإقامة نواة لسلطة إدارية حديثة تقنع

الدول الأوروبية الطامعة فيها بقدرتها على حفظ الأمن والنظام وتوفير المناخ الملائم للنشاط الاقتصادي. وهي - على هذا النحو - إصلاحات دفاعية جاءت استجابة لتحديات خارجية، وأدت إلى وقوع تونس في فخ الدّين مما مهد الطريق أمام فرنسا لتفرض حمايتها عليها عام ١٨٨١.

واختلفت الصورة بالنسبة لمصر، فهي كيان واحد يخضع لسلطة إدارية مركزية واحدة منذ فجر التاريخ، قد يصب ضعف تلك السلطة المركزية في رصيد القوة عند القوى الاجتماعية المحلية، ولكن ذلك قد يأخذ شكل التمرد إلى حين، فلا تلبث الإدارة المركزية أن تستجمع قواها، وتشدّد قبضتها على البلاد من أقصاها إلى أقصاها. لذلك لم يجد العثمانيون إلى تجزئة مصر سبيلا، فأبقوا عليها ولاية واحدة متميزة بين سائر ولاياتها، فلم يتم تقسيمها إلى عدد من الولايات، على نحو ما حدث بالشام والعراق.

وكانت الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١) تجربة عملية لما قد يترتب على استمرار ضعف الإدارة العسكرية العثمانية من نكبات قد تؤدي إلى اقتطاع أهم ولاياتها لصالح الاستعمار الأوروبي، وتجلت عبقرية محمد علي في إدراكه لأهمية بناء قوة عسكرية حديثة رادعة، تدفع عن الدولة عدوان الغرب، ومن ثم سعيه لتولى حكم مصر مستعينا بالقيادة الشعبية التي برزت في سنوات الحملة وما بعدها، وأثبتت قدرتها على تحريك الجماهير، حتى إذا امتلك زمام الأمور في مصر ذات الموارد الاقتصادية المناسبة، استطاع أن يسخر مواردها في بناء قوة عسكرية حديثة قد تتيح له الأيام فرصة تعميم التجربة على الدولة كلها. ولا يجب التهورين من شأن القدرات الفردية لمحمد علي في هذا الصدد، وليس غريبا أن يقترن الإصلاح عنده بالطموح الشخصي لإقامة "دولة" قاعدتها مصر، تبلغ من القوة الدرجة التي تجعل كلمتها مسموعة في إستانبول.

ولا نستطيع القول إن محمد علي كان يخطط "لسياسة توسعية" فلا يصدق ذلك إلا على السودان الذي كان جهده العسكري فيه توسعا بمعنى الكلمة، أقام كيانا إداريا جديدا على أنقاض عدد من السلطنات القبلية المتناحرة، أعطاه الاسم الذي يعرف به "السودان"، وكان ضم السودان إلى ولاية مصر بمثابة توسيع لرقعة الدولة العثمانية لأول مرة منذ قرون، فقد كانت بلاد السودان خارج إطار الدولة العثمانية، وجاء ضمها على أساس التوسع الإقليمي لأهداف اقتصادية (استغلالية)،

وإستراتيجية (دفاعية) معًا. أى للاستفادة من موارده الاقتصادية والبشرية، وتأمين العمق الإستراتيجى لمصر فى اتجاه منابع النيل، ولحل المشاكل الأمنية الداخلية (التخلص من الجند غير النظاميين وتصفية الجيوب المملوكية بالصعيد).

أما بقية حروب محمد على وعملياته العسكرية، فقد كانت داخل أراضى الدولة العثمانية، وتنفيذًا لأوامر تلقاها من السلطان، فيما عدا حروب الشام التى كانت بمثابة حركة تمرد وعصيان من والى مصر معادية للسلطان، ورغم ذلك حافظ محمد على طوال أزمنته مع السلطان عند استيلائه على الشام، على الهوية العثمانية للأراضى التى خضعت لحكمه، ولم يعلن استقلاله عن الدولة.

وتكاد تجمع كل المصادر المعاصرة على إحجام محمد على عن تلبية مطالب السلطان المتكررة بتأديب الوهابيين، وإعادة الأمور إلى نصابها بالحجاز تدعيمًا لشرعية السلطان باعتباره خليفة للمسلمين وحامى الحرمين الشريفين، ربما لأن تكليفه بهذه المهمة جاء فى وقت لم يكن قد تمكن فيه بعد من تدعيم أركان سلطته فى مصر. وعندما قرر تنفيذ المهمة، قدر أهمية ما تجلبه من غنائم سياسية: فقد أتاحت له الاحتكاك بالسياسة الدولية، وخاصة القوى صاحبة المصلحة فى الخليج والبحر الأحمر، وعلى رأسها بريطانيا، واستثمر هذه الخبرة فى المهمة التالية عندما كلفه السلطان بضرب الثورة اليونانية، وهى حرب المورة أو حرب استقلال اليونان التى زادتته خبرة بأسلوب التعامل مع القوى الأوروبية، وجعلته يتحسب لقوة بريطانيا. وإذا كانت قد كلفته أسطوله الذى دُمّر فى معركة نفارين البحرية، فقد أكسبته الاعتراف الفعلى للدول الكبرى التى دخلت معه فى مفاوضات مباشرة لتنظيم جلاء قواته عن بلاد اليونان. أضف إلى ذلك ما أسفرت عنه مهمتا الحجاز والمورة من بروز محمد على كمدافع رئيسى عن الدولة.

وجاءت حروب الشام فى إطار التمرد على سيده السلطان الذى لم يكافئه على ما أداه للدولة من خدمات، ولم يعوضه عن خسائره فى حرب المورة بإسناد حكم الشام إلى ولده إبراهيم (وكان قد طلب ذلك من السلطان). ووجد أن الفرصة مواتية لتحقيق ذلك: فهناك شبكة القنوات الدبلوماسية التى أقامها خلال حرب المورة التى مكنته من تبرير أسباب احتياجه للشام فى إطار دعوى تأديب والى عكا، وأن الأمر داخلى محض يقع فى إطار الدولة العثمانية، ولا يمس جاراتها، ولا يخل بالتوازن الإقليمى.

ولا ريب في أن الدول الأوروبية - وخاصة بريطانيا وفرنسا - لم تجد في اجتياح محمد علي للشام ما يتعارض مع مبدأ وحدة وسلامة أراضي الدولة العثمانية، مادامت حركته لا ترمى إلى الانسلاخ عن الدولة، بل تتشد إصلاح حالها. ولم تظهر الدول مخاوفها الحقيقية إلا بعد أن كشفت الحرب عن الوزن الحقيقي للقوة العسكرية التي بناها محمد علي مما يخل بالتوازن المطلوب ويعرض المصالح الأوروبية للخطر. وما لبثت الدول الأوروبية أن استشعرت الخطر الحقيقي عندما اجتاح جيش محمد علي الأناضول ووصل إلى كوتاهية (على بعد ١٢٠ كيلو مترًا من إستانبول)، وما ترتب ذلك من لجوء السلطان إلى عدوه اللدود قيصر روسيا مستنجدًا، مما أخل بالتوازن الدولي خلا جسيمًا، استدعى تدخل الدول الأوروبية ضد محمد علي، وحصر دولته في حدود مصر وتوابعها (السودان)، وجعل حكمها وراثيًا في أسرته، مع حصولها على امتيازات خاصة تقترب من مستوى الحكم الذاتي الكامل.

فالمسألة كلها لا تتجاوز حدود نجاح محمد علي في تنفيذ مشروع إصلاحى، أحكمت الدولة بموجبه قبضتها على موارد البلاد، وعملت على تتميتها زراعيًا وصناعيًا، والتوسع في الإنتاج الاقتصادى رأسيًا وأفقيًا، وتضمن ذلك إقامة نظام حديث للرى، واستصلاح الأراضي وإقامة قطاع صناعى حديث. وصاحب ذلك المشروع الإصلاحى عملية تصفية النخبة الاجتماعية القديمة (المماليك/ الملتزمون) بحرمانها من مواردها (سلمًا)، أو مواجهتها بالسلاح فى حالة استعصائها على الاستقطاب (كما حدث مع المماليك).

وكان بناء الجيش الحديث يحثل بؤرة الإصلاح الهيكلى الذى تضمن الإدخال التدريجى للتعليم الحديث، وتنظيم الإدارة والمالية على أسس حديثه بالاستعانة بالخبراء الأجانب، وتربيته الكوادر المصرية التى تحل محلهم فى النظام التعليمى الحديث فى مصر، والبعثات الخارجية.

ورغم أن المؤلف يورد الكثير من المعلومات (المجتزأة) حول تصفية محمد على لنظام الالتزام، ومساحة الأقطان عام ١٨١٣ التى وضعت أسس نظام جديد لحيازة الأقطان الزراعية وقاعدة اجتماعية (جديدة) قامت على توزيع الحيازات الزراعية، فأقامت طبقة جديدة شكلت نواة لكبار الملاك، حصلت على أملاكها منحة من الوالى لنفسه وأفراد أسرته وكبار موظفيه على اختلاف أصولهم العرقية،



فجمعوا بذلك بين انتمائهم إلى الإدارة (البيروقراطية) وإلى كبار الملاك (أو الملاك الإقطاعيين كما يسميهم المؤلف). ورغم تناول المؤلف لذلك، نجده يتصور تناقضًا بين نخبة "الإدارة التجارية" و"كبار الملاك الإقطاعيين". وغاب عنه أن أولئك الملاك الكبار (وعلى رأسهم محمد علي باشا وأسرته)، كانوا يحكمون قبضتهم على الإدارة والنشاط الاقتصادي معًا. ولم يدرك المؤلف دلالة تحول رأس المال التجارى - فى عهد محمد علي - إلى التوسع فى الأوقاف، ثم إلى الاستثمار فى ملكية الأراضى الزراعية، نتيجة التغيرات الهيكلية التى أدخلها محمد علي على قطاع الاستثمار والتوزيع فى الاقتصاد المصرى.

كانت نخبة "الإدارة/التجار" هى فى الوقت نفسه نخبة "كبار الملاك الإقطاعيين" (كما أسماهم لوسون)، فمن أين جاءت الضغوط الاجتماعية التى تصورها المؤلف محرّكًا "للتوسع الخارجى" ومن الطريف أن لوسون وقع فى الخطأ نفسه الذى وقع فيه نظام يوليو ١٩٥٢، عندما ظن رجال الثورة أن كبار الملاك شىء ورجال الأعمال شىء آخر، وأن الإصلاح الزراعى سوف يدفع إلى المزيد من الاستثمار فى قطاع الأعمال. ولم يدركوا أن الملكية الزراعية كانت مجالًا لاستثمار الأموال إلى جانب غيره من المجالات الأخرى. وعندما طبق قانون الإصلاح الزراعى (رغم اعتداله)، حدث انكماش هائل فى قطاع الأعمال بعدما أضير كبار الملاك، فتوجسوا خيفة من الاستثمار فى قطاع الأعمال لعدم اطمئنانهم إلى توجهات النظام الجديد.

كانت العناصر المكونة لطبقة كبار ملاك الأراضى الجديدة هم الذين قامت على كواهلهم كل جهود الإصلاح التى أنجزها محمد علي، ولم يكن هؤلاء يمثلون "قوة ضاغطة" تتناقض مصالحهم مع غيرها من قوى النخبة الاجتماعية السياسية. بل - على النقيض من ذلك - لعبت تلك النخبة الاجتماعية الجديدة دورًا مهمًا وفعالًا فى مساعدة النظام على تجاوز الأزمة المالية التى عانى منها فى سنوات حروب الشام، عندما أثقلت الضرائب كواهل الفلاحين بسبب استنزاف الطاقة البشرية الإنتاجية فى الريف من خلال التجنيد، فتراكمت الضرائب على القوى التى عجزت تمامًا عن السداد لعدة سنوات، وفرّ أهلها هربًا من ملاحقة الجباة لهم. عندئذ ألزم محمد علي كبار الملاك لسداد متأخرات الضرائب على تلك القرى دفعة واحدة، فيما عرف بنظام "العهد" إذ كان من يدفع متأخرات ضرائب القرى يحصل

على كامل زمام القرية، ويتولى زراعتها حتى يستوفى فلاحو القرية ما سددهم عنهم من متأخرات، وعندما مرت السنوات دون أن ينجح الفلاحون فى استعادة أراضيهم، صدر القرار الخاص بتحول تلك "العهد" إلى ملكية خاصة للمتعهدين".

وكان نظام "العهد" هو الثغرة التى نفذ منها التجار إلى الاستثمار الزراعى، فتقدم بعضهم بطلب الحصول على "العهد"، كذلك فعل بعض أثرياء العمدة والمشايخ، وتحولت تلك القرى إلى ملك خاص لهم ولعائلاتهم، وكون هؤلاء شريحة "الأعيان" فى طبقة كبار الملاك.

لقد بالغ لوسون فى تقدير حجم التجار، ودورهم (كقوة) مؤثرة فى صنع القرار (وهو دور غائب فى التجربة التاريخية المصرية). حقا كانت هناك بيوت تجارية كبيرة منذ العصور الوسطى، بلغت شأواً كبيراً فى القرن العاشر الميلادى، ثم انحسر دورها وشأنها -إلى حد ما- فى العصر الذى شهد التحديات الخارجية الكبرى (الصليبيون والمغول)، ودخل الأوروبيون منافسين فى البحار الشرقية بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح. ورغم ذلك، ظلت بعض البيوت التجارية تلعب دوراً مهماً فى التجارة الدولية طوال العصر العثمانى. وعندما كانت السلطة المركزية قوية، دعم كبار التجار مصالحهم باتخاذ أهل السلطة شركاء لهم فى تجارتهم، بل وصاهروهم حتى يستظلون بحمايتهم ويأمنوا على مصالحهم. وعندما دب الوهن فى عضد السلطة المركزية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، اتجه التجار إلى مشاركة قادة العسكر، وملتزمى الجمارك، بل ورشوتهم من أجل تأمين مصالحهم التجارية.

غير أن ذلك النجاح الذى حققه رأس المال التجارى، والذى أورد المؤلف بعض ملامحه، لم يحقق الانتقال إلى مرحلة الصناعة إلا على نطاق ضيق، ارتبط بإنتاج سلع يتوفر الطلب عليها فى الأسواق الخارجية (كالسكر، والزيت، والمنسوجات، وغيرها)، عندئذ نجد كل شواهد تجير الزراعة ماثلة أمامنا؛ حيث يشجع التجار الفلاحين على إنتاج محصول نقدى معين، إما لتصديره (مثل الغلال) أو تصنيعه قبل التصدير، حيث استثمر التجار أموالهم فى إقامة ورش إنتاجية خارج المدن بعيدة عن سلطان شيخ الطائفة. ولكن التجربة لم تُنح لها الظروف الموضوعية للانطلاق نحو التوسع بما يصحبه من تطور فى أدوات وطرق الإنتاج، فبمجرد انكماش الطلب على السلعة فى السوق الخارجية ينفذ التاجر يده

من إنتاجها، ويتحول إلى الاتجار بغيرها، كما حدث في حالة المنسوجات التي تأثر إنتاجها بمنافسة المنسوجات الأوروبية الحديثة رخيصة الثمن، وفي حالة السكر الذي تأثر إنتاجه بمنافسة السكر الوارد إلى أوروبا من جزر البحر الكاريبي. وأدت هذه الظروف إلى تبيد فرصة تطوير قوى الإنتاج بما يترتب عليها من نتائج اجتماعية.

وعانى التجار من القروض الإجبارية التي فرضها الحكام عليهم فرضًا، إلى جانب غيرها من آليات الاستنزاف المالي كالمكوس التي تدفع على طول طرق التجارة عدة مرات، ومال "الفردة" وهي مبالغ كبيرة كان يفرض على التجار وأرباب الحرف دفعها فورًا في أوقات الأزمات الاقتصادية والسياسية، وقد تحمل التجار والحرفيون أعباء الفردة حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وأجهزت الحملة الفرنسية على ما بقي معهم منهم في وهدة الفقر، وبذلك لم تتح الفرصة المواتية لتراكم رأس المال الذي يمثل آلية النمو الرأسمالي. فإذا أضفنا إلى ذلك تقسيم رأس المال بين الورثة عند توزيع تركة التاجر الكبير حسب الأنصبة الشرعية، وعدم وجود نص شرعي يتعلق بالمحافظة على رأس المال التجارى مع ضمان أنصبة الورثة فيه دون تقسيمه بينهم، أدركنا أسباب ظاهرة تفتيت البيوت التجارية الكبيرة إلى عدد من البيوت الصغيرة، إذ يتجه كل وريث إلى إقامة مشروعه التجارى الخاص، ومن النادر أن نجد بيتًا تجاريًا حافظ الورثة عليه كمشروع واحد بعد وفاة مورثهم التاجر الكبير.

لذلك لا نجد للتجار الكبار الذين تحدث عنهم الجبرتي في القرن الثامن عشر أثرًا ملحوظًا في مطلع القرن التاسع عشر، إلا نفر قليل ممن دخلوا في إطار هيكل التجارة بعد تنظيم الدولة لها، أما متوسطو التجار وصغارهم فقد اقتصر نشاطهم على تجارة الاستهلاك وتمويل الإنتاج الحرفي المرتبط بها، وفرضت على الحرف آليات نظام الإنتاج والتوزيع في ظل هيمنة الدولة على الاقتصاد. ولعل ذلك يفسر غياب دورهم السياسى بعدما نجح محمد على في تصفية القيادات المحركة لها أو تحييدها. وأصبح مظهر الرفض الوحيد لسيطرة الدولة على الاقتصاد ينحصر فى "الإنتاج البرانى"، أى الإنتاج الخارج عن رقابة الدولة وما ارتبط به من شبكات التوزيع المتهربة -أيضًا- من سيطرة الدولة. وهى ظاهرة تفاقمت فى العقدين الأخيرين من حكم محمد على، وسبب للإدارة قلقًا شديدًا نجد صدها فى وثائقها.

وهكذا جاءت مبالغة لوسون في تقدير دور التجار كخلفاء للإدارة (في مواجهة كبار الملاك الإقطاعيين) مبنية على سوء فهم طبيعة الشراكة بين التاجر والحاكم، فهي لم تكن شراكة قائمة على أساس استثمار التاجر لرأس مال الحاكم، ولكنها قامت على قاعدة الابتزاز والاستغلال والتربح من السلطة. هذا النوع من الشراكة لا نجد أثرًا له بعد العقد الأول من حكم محمد علي، فقد صفى البيوت التجارية الباقية من خلال احتكاره للتجارة، ولم يعد في حاجة إلى تلك الشراكة الوهمية التقليدية، بعدما وضعت الدولة يدها على الواردات. كل ما كان يحتاجه محمد علي هو التاجر الذي يساعده على تسويق الإنتاج المصري في الخارج، وفي أوروبا على وجه الخصوص، وحيث نجده يتخذ شركاء من نوع جديد، كانوا سمسرة وليسوا تجارًا قاموا بتصريف الإنتاج المصري في الأسواق واستيراد ما يحتاجه محمد علي لقاء عمولات يتقاضونها على ما يقومون به من عمليات. واختلف هؤلاء عن التجار التقليديين في معرفتهم بالسوق الأوروبية وأصول التعامل مع شبكات التوزيع الخارجية، وجاء معظم هؤلاء من الشوام المسيحيين الذين يتمتعون بالحماية الفرنسية، ومن اليونانيين والفرنسيين والإيطاليين وغيرهم.

وأخيرًا، استخدم لوسون أطرًا نظرية عن ظاهرة التوسع الخارجى الإمبريالية فى المجتمعات الرأسمالية الغربية، وحاول تطبيقها شكليًا على مصر فى حقبة تاريخية لم تشهد نموًا لرأس المال التجارى يناظر ما عرفته أوروبا فى قرون التحول الرأسمالى (من الخامس عشر إلى الثامن عشر). ولم تتح لرأس المال التجارى فى مصر تلك الظروف الاستثنائية التى أتاحت له فى بلاد أوروبا الغربية فى عصر "الدولة القومية" بل لم يكن للشعور القومى - عندئذ - وجود فى مصر. فأراد بذلك أن يلبس تجربة محمد على رداءً لا يتناسب معها من حيث الطراز والقياس معًا.

غير أن الكتاب يكتسب أهمية خاصة من حيث كونه محاولة لاستخدام مناهج العلوم السياسية فى البحث التاريخى، وهى محاولة جديرة بالنظر لعلها تفيد من الباحثين من يتجه إلى المزج بين المنهج التاريخى وغيره من مناهج العلوم الإنسانية، ويتخذ منه أداة لتفسير الظواهر التاريخية تفسيرًا موضوعيًا دون تهويل أو تهويل.

رعوف عباس

## تقديم المؤلف

يولى دارسو السياسة العربية الخارجية اهتمامًا كبيرًا للصراع العربى الإسرائيلى، ولانشغالهم فى هذا النزاع الاستثنائى مضامين سياسية ونظرية؛ حيث يفرض بصورة عامة على الباحثين تأييد قضايا تتعلق بالحقوق الفلسطينية والإسرائيلية. كما أنه ينحو لأن يودى حتى بالكتاب نوى الضمير الحى إلى سوء فهم المعتقدات الأساسية للعلاقات الدولية<sup>(١)</sup>. وكحالات استثنائية، فإن كتاب *The Struggle for Syria* للمؤلف المعروف Patrick Seale، وكتاب *The Arab Cold War* للكاتب Malcolm Kerr، قدّما تحليلات بالغة الدقة فى أغلبها الأعم عن تفاصيل مبنية على التجربة<sup>(٢)</sup>. وعندما كنت طالبا بالدراسات العليا فى أواخر سبعينيات القرن العشرين أحسست بوضوح بأنه من الأفضل لمن يريد الإسهام فى الدراسة المفاهيمية للسياسة الخارجية العربية أن يبحث حالات بعيدة قدر الإمكان عن الأزمة العربية الإسرائيلية.

لذلك أقدم دون مزيد من الاعتذار تفسيرًا تفصيليًا للسياسة التوسعية لمصر خلال الثلث الأول للقرن التاسع عشر. وهذه الحالة لا تتطوى فقط على ميزة تمثيل تراجيديا العلاقات الخارجية الشرق أوسطية فى المائة والخمسين عامًا السابقة على عام ١٩٤٨؛ بل أيضًا أفادتتى مع قطاع عريض من المؤرخين المصريين والمهتمين بالوثائق التاريخية، الذين يواصلون اعتبار محمد على باشا بطلا قوميا، وبأن عصره فترة لم تلوثها الإمبريالية الأوروبية. وإلى أى مدى يمكن طرح المسألة على الجمهور ليقرر بنفسه كما يقول ويتجنشتين Wittgenstein.

ومع ذلك، فإن هذا المشروع منحى أسلوبًا جديدًا وحدثًا مغايرًا فى إدراك السياسات الخارجية فى العالم العربى. ولشرح إمكانات هذا المنظور، طرحت فى خاتمة الكتاب فرضًا لتفسير جديد لغزو العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ باستخدام المفاهيم التى توصلت لصياغتها لتفسير السياسة التوسعية لمصر فى القرن التاسع عشر. وهذه الرواية تتعارض بوضوح مع الخطاب الرسمى الأمريكى، الذى حاول أن يساوى نظام البعث ببغداد مع ألمانيا الاشتراكية القومية. أيضًا فإنه يتجنب الوقوع فى شرك التشخيص العشوائى للشئون الدولية، وهو عائق

أبدى أمام فهم وممارسة السياسة العالمية. وأخيراً، فإن مزيداً من الدراسات غير الانفعالية لاجتياح العراق للكويت ستُعدّل، بلا شك، محاولاتنا الأولى لفهم هذا الموقف للسياسة التوسعية المعاصرة، وقد تؤدي إلى تحسين ذلك الفهم. لكن بدون بعض الأسس النظرية المتناسكة، مثل التي نفترضها هنا، فإن التحليلات التالية لن تضيف سوى القليل لدراسة مقارنة للسياسة الخارجية للعرب.

ولقد شجع هذا المشروع بمنتهى الإخلاص في جميع مراحل الخبير الحقيقي بخبايا العلاقات الدولية روبرت جيرفيس. وتكرمت الدكتورة عفاف لطفى السيد مرسو وأتاحت لي الدخول إلى عالمها الأكاديمي الذي كان يذكرني دائماً أنني لست مؤرخاً. وعلمني دافيد لانتين كيفية تقدير العلوم الاجتماعية، بل والاستمتاع بممارستها، يا لهم من فريق رائع.

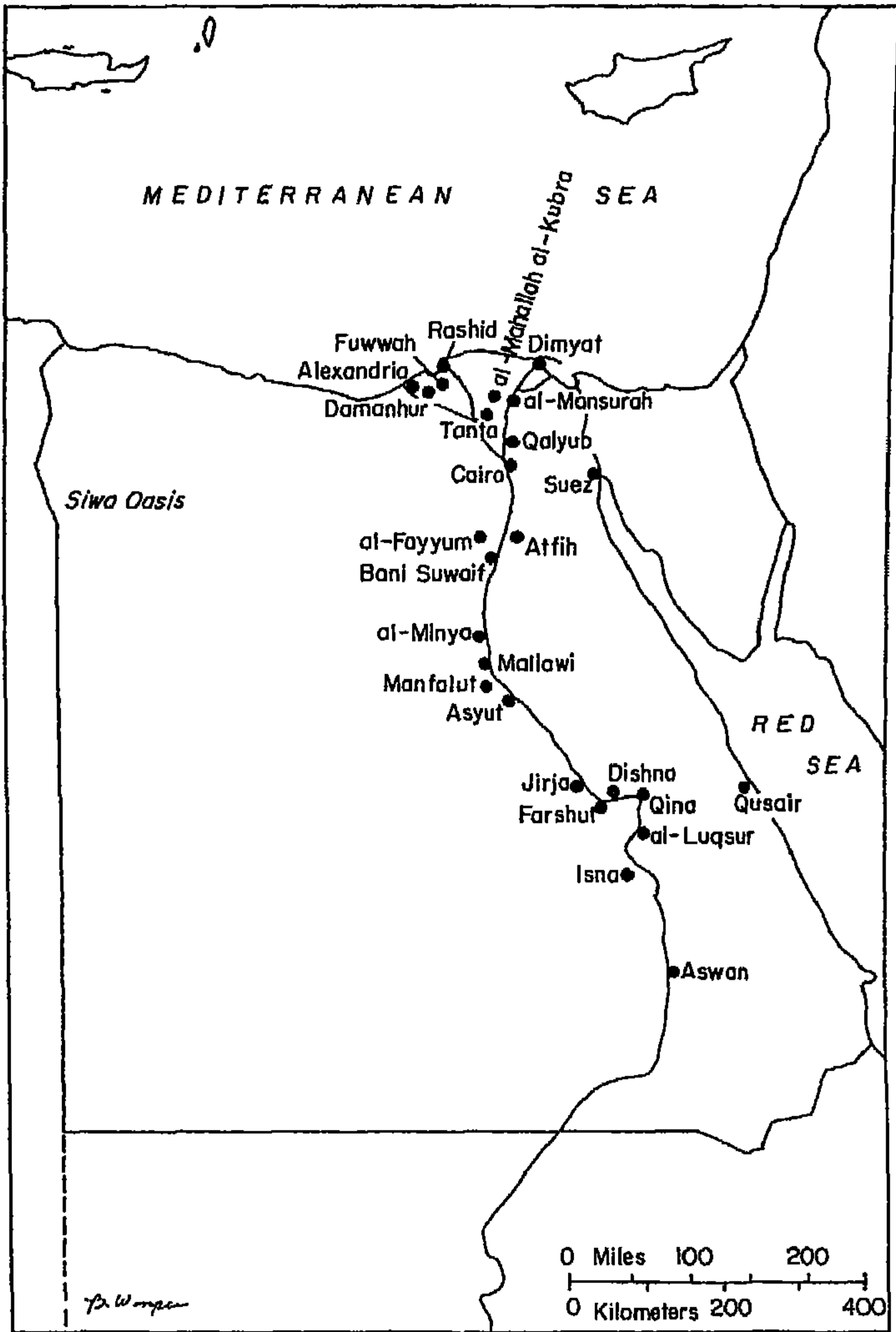
أما عن النصائح والمساعدات الإضافية فقد جاءتني من عبد الرحيم عبد الرحمن، وسوسن عبد الغنى، والعاملين بدار الوثائق القومية بالقاهرة، ريتشارد آدمز، جيم وسوزان ألن، جون أندرسون، لوري براند، لين كارتر، بيتر كوهن، كريس اكسيل، رفعت أبو الحاج، باتريك جافني، برترام جوردون، بيتر جران، محمد إبراهيم، إدوارد انجرام، مالكولم كير، عفاف محفوظ، عبد العزيز سليمان نوار، أندريه ريمون، فورد رانج، آرثر شتاين، جون سوانسون، جون عول وسارافول، وذلك بالإضافة إلى أمناء مكتبة الجمعية التاريخية المصرية، وجامعة قنا، ومكتبة رفاة الطهطاوى بسوهاج، ومكتبة مطبوعات جامعة الدول العربية بالدقى، وجمعية الآثار القبطية بالعباسية، والمعهد السويسري بالزمالك، ومكتبة هاننجتون في سان مارينو، ومؤسسة هوفر في بالو ألتو، كما أن نموذج وفد الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ في ميلز كولودج تركني في حالة تربص بحجرة في فندق بمدينة نيويورك طوال ثلاثة أيام عصيبة أثناء انطلاق هذا المشروع من خزائنه. وقد وضعت كريستي جولدمان النسخة الأخيرة على قرص مضغوط بمهارة وروح طيبة في شكله النهائي، وكذلك ديان اوسترميللر، وميليسا ستيفنسون دايل اللذان توليا العمل عندما رحلت كريس. وقامت باربارا ويمى برسم الخرائط بدقة وسرعة.

وقرأ المخطوط ناثن براون وجوديث توكر في مطبعة جامعة كولومبيا بدقة استثنائية ووضعاً ملاحظات بناءة. وتعاملت كيت ويتنبرج مع المخطوطات بصبر

وطول نفس أكثر مما تفعل عادة، بينما شكّل كل من آن ماكوي وبيل برامليت أداة فعالة ثنائية في أعمال التحرير، وقامت كاليا برنكسونز بالمراجعة التحريرية للغة الفرنسية.

وقد ظهرت نسخة مبكرة من الفصل الخامس في أغسطس ١٩٨٨ بمجلة The International History Review، وأعيدت طباعة مادة هذا المقال بتصريح من المحرر والناشر.

ولقد تعلمت كثيرًا حول مجتمع الشرق الأوسط أثناء إقامتي لمدة عام كامل بالقاهرة مع أندرو نيومان، مدعومًا بزمالة سخية من مركز البحوث الأمريكي بالقاهرة، وتعاملت زوجتي ديبورا بتسامح مع هذه الترتيبات، وهو ما يتفق مع طبيعتها المتسامحة دائمًا. وفي النهاية يطيب لي أن أسجل امتناني لكل من مارك وأنا ليتين اللذين واصلنا الحديث معي بعد أن دحض والدهما بعض الأطروحات التي كنت فخورًا بها من الناحية العملية، وامتناني لبرندان التي تابعت عمليات النسخ حتى وصلت إلى صورتها النهائية.





## **الفصل الأول**

### **تفسير السياسة الخارجية لـ"محمد علي"**



يظل استخدام البلدان للقوة المسلحة للاستيلاء على الأراضي خارج الحدود واحتلالها قضية متواترة في السياسة الدولية. وهذه القضية تم تناولها من خلال عدد من الرؤى اقتضى كل منها تاريخاً طويلاً من البحث<sup>(١)</sup>. وهذه الدراسة ترمى إلى الإسهام في إحدى هذه الرؤى.. تلك التي ترى أن سياسات التوسع تتحدد نتيجة لتغيرات في طبيعة وقوة الصراعات السياسية المحلية لبلد ما. وهذا الأسلوب في تفسير السياسة التوسعية ربما يكون مفيداً لأي مهتم بالشأن العملي في كيفية الحيلولة دون اندلاع الاعتداءات بين الدول. فإذا كانت توجهات معينة للأوضاع السياسية الداخلية لبعض البلدان يمكن أن تؤدي بها فعلياً لشن أعمال عدوانية أو إمبريالية، تصبح ثمة إمكانية لنجاح الأفعال التي تقوم بها الحكومات المعنية على حدة - أو تفرض عليها - لتغيير هذه الظروف الداخلية للعمل على مناهضة الحروب. ويمكن إعاقة هذه الاحتمالات فعلياً إذا أمكن النظر إلى السياسات التوسعية الخارجية على أنها إما نتيجة لآثار خفيفة متضمنة في البشر كأعضاء، أو نتيجة للمقومات التركيبية لميدان التنافس العالمي على نحو الإجمال. ولسوء الحظ، لم تتم صياغة منظور الصراع السياسي المحلي حتى الآن بعناية كافية ليكون ذا قيمة عملية. والدراسة الحالية محاولة لعلاج هذا النقص.

وسوف تُستخدم السياسة الخارجية لمصر خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر كدراسة حالة تفسر أسلوباً وحيداً للتوجهات الخاصة للصراع السياسي المحلي في ارتباطه بالسياسة التوسعية الخارجية. فبين الفترة ١٨١٠ و ١٨٣٥ أقدمت الجيوش المصرية فعلياً على غزو جميع الأقاليم المنتجة اقتصادياً التي تحيط بحدودها. أما سبب عدم وقوف القوى الأوروبية في وجه هذه الحملات وسبب تهاوى جيران مصر بسرعة وسهولة فهي أسئلة تخرج عن نطاق هذا العمل. وسنتناول بدلاً من ذلك القضية الأهم: سبب شن نظام الحكم في القاهرة لسلسلة من

الهجمات العسكرية خارج حدود الولاية العثمانية في مصر على مدى الثلاثين عامًا الأولى من حكم محمد علي. بإيجاز، تناقش الفصول التالية أن الأسلوب المميز الذي دارت به الصراعات السياسية بين القوى الاجتماعية الأكثر نفوذًا في ذلك الحين لم يترك لأعضاء التحالف الحاكم في البلاد خيارًا سوى استخدام التوسع العسكري كسبيل للحفاظ على هيمنتهم الجماعية على المجتمع المحلي، وسوف يساعد هذا الطرح على تأسيس ليس فقط الشكل الأكثر التزامًا الذي يتخذه لتناول صراع سياسي محلي لدراسة السياسة الخارجية، بل أيضًا إبراز فائدة تناول هذا الأسلوب لتفسير تراجيديات متميزة من السياسة التوسعية، وفي الوقت نفسه تطرح الدراسة بديلاً للتفسيرات التي سبق طرحها عادة للعلاقات الخارجية لمصر في عهد محمد علي.

### **التفسيرات التقليدية للحملة العسكرية لـ "محمد علي"**

بشكل عام يتم تفسير ما حدث من تغيرات في السياسة الخارجية لمصر في أوائل القرن التاسع عشر باعتبارها ترجع لأسباب شخصية لحكام البلاد. ودائمًا ما تفترض هذه التفسيرات دوافع إستراتيجية تبين ما كان يأمل هؤلاء الحكام في الحصول عليه من خلال تبني برنامج خاص للسياسة الخارجية. وهذا النوع من الطرح يتشابه - من حيث المفهوم - مع الأطروحات البنائية التي تفترض درجة عالية من المعقولية في عملية صنع قرار السياسة الخارجية عند الحكام الوطنيين. لذلك فإن التفسيرات الشخصية والهيكلية للعلاقات الخارجية لمصر في القرن التاسع عشر يمكن أن تتداخل بسهولة. ويمكن التأكيد على هذا المنحى بشكل خاص في الفترات التي تكون فيها المعلومات المتعلقة بالشؤون السياسية داخل البلاد غير كافية، على غرار سنوات عهد علي بك الكبير في سبعينيات القرن الثامن عشر<sup>(٢)</sup>. وهو ما يمكن التأكيد عليه بالدرجة نفسها في فترة محمد علي. ولكن هذين العاملين للتفكير التقليدي عن السياسة الخارجية المصرية - اللذين يتناولان التقديرات الإستراتيجية للقادة ودوافعهم الذاتية - ينبغي التعامل مع كل منهما على حدة - بوضوح تام - عند التصدي لتحليلهما.

وتركز التفسيرات التقليدية للسياسة التوسعية لمصر بعد عام ١٨١٠ أساسًا على البواعث والتقديرية الإستراتيجية لمحمد علي باشا نفسه. وتعتبر كل حملة

شأنها بين عامي ١٨١٠ و ١٨٣٥ على أنها كانت تمثل تحداً كما من بقيا كجزء من البرنامج العام لهذا القائد لتقوية موقعه في الشؤون الإقليمية في مواجهة كل من السلطان العثماني والحكومات الأوروبية. وتحتل الحسابات السياسية جزءاً من هذا النوع من الطرح، وعلى نحو خاص خلال السنوات الأولى لحكم محمد علي. ويقول هنري دودويل Henry Dodwell إن غزو مصر للحجاز في سنة ١٨١١م وفر سبيلاً لمحمد علي للتخلص مباشرة من الخصوم المحليين ذوي النفوذ. وبنص كلماته: فإن الوالي

مصمم على قيادة حملة عسكرية على الجزيرة العربية لتوطيد مركزه. وليظل أولئك الجنود المشاغبون الذين ثاروا عليه في وقت لم يكن قد تم بعد إخضاع المماليك وتصفيتهم، مشغولين عنه، ولربما ازدادت ثورتهم إذا لم تبق قوة في مصر قادرة على مقاومتهم؛ وربما ارتفع صيته في بلاد المسلمين إذا ما أقصى المنشقين عن العقيدة من المدن المقدسة<sup>(٣)</sup>.

ويتفق هولت P.M. Holt مع هذا الرأي، رغم أنه يشعر بأن أي محاولة تبين أن السلطان كان مدفوعاً باعتبارات مماثلة لاعتبارات الوالي في القاهرة ربما تكون بعيدة الاحتمال<sup>(٤)</sup>. لكن على الإجمال، فإن الحسابات السياسية المحلية تتوفر فقط اهتماماً هامشياً في بحث السياسة الخارجية للوالي. وينصب الاعتبار الأساسي على التوجهات الدبلوماسية والإستراتيجية للشؤون الخارجية لمصر في تلك الفترة.

ومن المتفق عليه بالنسبة للأمور السياسية والعسكرية الدولية أن محمد علي كان دبلوماسياً ماهراً. ويتم تفسير حملات مصر العسكرية في السودان وبحر إيجه وسواحله وسوريا من زاوية دهاء الوالي في التعامل مع سادته العثمانيين. ويقول "فاتيكوتس" P. J. Vatikotis إن محمد علي شنّ حملة عسكرية واسعة النطاق في منطقة بحر إيجه عام ١٨٢٢ كوسيلة للتعمية على نواياه الحقيقية، التي تتمثل في غزو الولايات السورية التابعة للإمبراطورية العثمانية<sup>(٥)</sup>. أما هولت Holt، على الجانب الآخر، فيرى أن هذه الحملة كانت وسيلة لاستعراض وتجربة القوات العسكرية التي أعيد تشكيلها مؤخراً. ومن رأيه أن: "الاشتراك في حرب اليونان منح محمد علي الفرصة لاختبار نظام حكمه الجديد، فضلاً عن الأسطول، الذي كان قد بدأ في بنائه قبل عدة سنوات<sup>(٦)</sup>". ومن وجهة نظر هذين الكاتبين فإن حرب مصر مع سوريا تمثل ذروة سلسلة طويلة من الحسابات الإستراتيجية. ويقول

"هولت" Holt إن "تصميم محمد علي على الاستيلاء على سوريا يمكن وصفه ببساطة كمطلب استراتيجي: ضرورة وجود منطقة عازلة بين أراضيه في وادي النيل والمراكز القديمة للنفوذ العثماني في الأناضول".<sup>(٧)</sup> وفي تقدير فاتيكيوتس أن الوالي تحقق من الضعف الفعلي للنفوذ العثماني وتنبأ بالانهيار السريع لهيمنتها. وبتضافر "توازن دبلوماسي دقيق بين إنجلترا وفرنسا" وفي الوقت نفسه الهجوم على سوريا، استطاع محمد علي أن يحول ضعفه إلى ميزة<sup>(٨)</sup>. وتعرض دراسة أسد رستم عن الحرب السورية الأولى عدة اعتبارات تكتيكية أخرى تستكمل أطروحات هذين الكاتبين.<sup>(٩)</sup>

ويحاول المؤرخون المراجعون لهذه الفترة بيان أن هناك أكثر من هذا في تفكير محمد علي يزيد عن مجرد رغبة في توسيع الأراضي الخاضعة لسلطانه. ويورد هؤلاء الكتاب عددا من الأسباب الاقتصادية الضاغطة التي دفعت الوالي للبدء في برنامج للتوسع العسكري بعد عام ١٨١٠. ويذكر بيتر جران Peter Gran أن محمد علي انساق إلى الحجاز ليس فقط لرغبته في الاستيلاء على ثروة حكام المنطقة، بل الأكثر أهمية من ذلك لاستعادة النظام لمسارات التجارة على طول سواحل البحر الأحمر التي تهتم تجار القاهرة الأثرياء أيضاً<sup>(١٠)</sup>. ويورد كينيث كونو Kenneth Cuno نصاً أكثر إجمالاً لهذا الوضع:

ربما يساعد نجاح الغزو على ملء خزائن الدولة على المدى القصير عبر الغنائم، وفي المدى البعيد من خلال السيطرة على مسارات التجارة واستغلال الممتلكات الإمبراطورية، والأخير يخفف - على الأقل مؤقتاً - الضغوط على جمع عوائد أكبر في الوطن... وينطوي التوسع أيضاً على ازدياد القوات العسكرية - ونفقاتها - الأمر الذي يدعم قدرة الحاكم على تطبيق إصلاحات في الوطن.<sup>(١١)</sup>

وتقول عفاف لطفى السيد مرسو إن البلدان التي تم فتحها جنوب وشرقي البلاد استطاعت توفير الأسواق المطلوبة لمنتجات قطاع الصناعة المصري النامي الذي تديره الدولة. وبالتالي كان برنامج نظام الحكم في سياسة التوسع الخارجي هو مساندة التوجهات الاقتصادية التجارية المتجددة<sup>(١٢)</sup>. وبالتالي سيكون خطأ فادحاً افتراض أن دوافع محمد علي وحساباته فيما يتعلق بالسياسة الخارجية كانت أقل منطقية على نحو ملحوظ أو أكثر اعتباراً من باقي زعماء العالم.

وعند تناول الآراء المثيرة للجدل حول دوافع السياسة الخارجية لمصر بهدف تقديم عرض منسق ومفيد للتوسع الخارجى خلال سنوات حكم محمد على، فإن هذه الآراء يجب أن توضع فى إطار أكثر إحكاماً مما هى عليه الآن. فقد تلجأ لقول شىء ما عن الظروف التى فى ظلها كان القائد فى "تحديده للأوضاع" من المحتمل أن يكون محدداً ذا مغزى للنتائج السياسية، إضافة إلى أنها تؤشر إلى الدرجة التى بلغها هذا القائد من الخليط النوعى للبواعث والمدارك المرتبطة به شخصياً وتغدو سمة مميزة له (نسيباً). وكل سؤال من هذه الأسئلة ينطوى على مدى واسع من المشاكل المنهجية التى يتعين تناولها من خلال نقاش عن "تأثير الفرد على السياسة"<sup>(١٣)</sup>. على أن هذه القضايا لم تتناولها الأدبيات المتداولة عن السياسة الخارجية لمحمد على.

وحتى لو كانت قد صيغت على نحو يضمن صحتها من الناحية الأساسية، فإن التفسيرات المتعلقة بالنتائج السياسية التى تؤكد على أهمية القادة الأفراد يجب أن تخضع للنقد على أسس مفاهيمية عامة. وفى كم كبير من أدبيات العلاقات الدولية جرت محاولات لتوضيح أن النقاشات الهيكلية هى التى توفر بالضرورة تقديراً أكثر إقناعاً لأنشطة السياسة الخارجية مقارنة بما توفره الكتابات المتعلقة ببواعث القادة<sup>(١٤)</sup>. وانطلاقاً من الأدبيات التاريخية المنشورة التى تتناول السياسة الخارجية لمحمد على يتعذر التوصل لحل لهذه القضية. وفى الكتابات المتخصصة فى التاريخ المصرى منذ وقت مبكر يبرز اتجاه يوازن بين أهداف ودوافع محمد على الشخصية وبين من يلتزمون بتوضيح الظروف العالمية لمصر خلال الثلث الأول للقرن التاسع عشر. ومثل الأمير "أوتو فون بسمارك" Prince Otto Von Bismarck فى الكتابات التاريخية عن الإمبراطورية الألمانية، فإن حسابات ودوافع محمد على تنال تقديراً استقرانياً فى سياق أن المصلحة القومية لبلده تم التعبير عنها واتخذت مسارها. وهذه الصورة جديرة بالتصديق ظاهرياً من خلال إحياء السجلات الحكومية التى تبين أن كلا من بسمارك ومحمد على وضعاً فى الاعتبار حقائق القضايا الإستراتيجية الدولية فى إجراءاتهما السياسية<sup>(١٥)</sup>.

وهذه الملاحظة لا تضمن فى حد ذاتها الاستنتاج بأن بعد نظر محمد على فيما يتعلق بالملاحم الهيكلية للتنافس العالمى هو التفسير الأمثل للسياسة الخارجية لمصر فى الفترة من ١٨١٠ إلى ١٨٣٥، وفى المقابل، إذا أمكن تفسير أن الوضع

الإستراتيجى لمصر آنذاك لم يدفع البلاد لتطبيق برنامج للتوسع العسكرى، فإن أى تفسير لهذه الفئة من السياسات الخارجية على أساس من الحسابات الإستراتيجية الخاصة بمحمد على لا يقوم على أساس واضح<sup>(١٦)</sup>. وهكذا فإن التفسيرات التركيبية للسياسة الخارجية لمصر خلال هذه السنوات والأطروحات التقليدية التى عرضها المؤرخون عن هذه الفترة إما أن تصمد أو تسقط معًا. ويفترض كل منها أن العلاقات الخارجية للبلاد فى عهد محمد على كانت تتقرر أساسًا انطلاقًا من الاعتبارات الإستراتيجية أو العلاقات الهيكلية فى شرق المتوسط فى الثلث الأول من القرن التاسع عشر.

### التفسيرات الهيكلية للسياسة التوسعية لمصر

يطرح "روبرت جلبن" Robert Gilpin بقوة أن المحددات الأساسية للصراع وإدارة الحروب فى الشؤون الدولية هى متغيرات فى طريقة توزيع النفوذ بين البلدان. وبناء على هذا، فإن تحولات غير متكافئة أو تفاضلية لنفوذ هذه البلدان بالنسبة لبعضها البعض من المحتمل أن تؤدى لاندلاع الحروب أو العدوان فى العالم بدرجة كبيرة. وذلك بسبب أن الدولة التى ينمو نفوذها النسبى، مقارنة بالدول الأخرى، ينخفض ما تتكلفه فى تعبئة الجهود لتغيير النظام العالمى لصالحها. ويؤكد جلبن أن هذا الطرح صحيح لأى دولة فى وضع كهذا "بصرف النظر عن هدفها"<sup>(١٧)</sup>. لذلك يتعين على الباحث أن يفسر السياسات الخارجية التوسعية لأى بلد ببيان مدى تزايد نفوذها بالنسبة للبلدان الأخرى على نحو بارز.

ويعترف جلبن بالصعوبة التى تواجه الباحثين فى محاولة قياس التغيرات فى علاقتها بالنفوذ بين الدول. ولذلك يقدم مؤشرين لهذا النوع من التغيير يشعر بأنهما من المحتمل على نحو خاص أن يصاحبا عملية صنع الحرب<sup>(١٨)</sup>. المؤشر الأول، فى اعتقاده، أن درجة كفاءة التركيب الاجتماعى الداخلى لأى بلد تزيد من نفوذها بالنسبة للبلدان الأخرى. ويحدث هذا عن طريق زيادة المستوى الإجمالى للمصالح التى تتحقق للسكان عموماً وكذلك بالتخلص من مشاكل الامتداد الحر التى تتداخل مع نجاح البرامج والأهداف القومية. والثانى، كما يقول جلبن، أن النفوذ القومى يتعزز عندما تبدأ حصة من المكافآت الناجمة عن الأنشطة القومية فى التراكم



والنمو لصالح ممثلى القطاع الخاص تتجاوز ما يتحقق للمؤسسات العامة أو الجماعية. وهذا ما يجعل لعدد أكبر من المواطنين الأفراد مصلحة فى زيادة دخل الأمة من، والسيطرة على، مكانتها المرموقة فى باقى أنحاء العالم.

ولا يبدو أن خاصية من هاتين الخاصيتين قد تجلت على نحو خاص بالنسبة لمصر خلال عهد محمد على. فمن بين الدول التى شكّلت القوى العظمى فى شرق البحر المتوسط بعد عام ١٨٠٠، تبرز بريطانيا العظمى وفرنسا بوصفهما الأكثر كفاءة هيكلية والأكثر نفوذا من خلال الليبرالية الاقتصادية عبر كل سنوات السياسة التوسعية لمصر. فقد أسس نظام محمد على نظاما للاحتكارات التجارية داخل مصر فى السنوات الأولى لحكمه، ومن المحتمل أن هذه الاحتكارات كانت تعمل بكفاءة أكبر مما أوردته التقديرات التقليدية عن هذه الفترة<sup>(١٩)</sup>. غير أن هذا النوع من الاحتكار الذى كانت ترعاه الحكومة كان منتشرًا فى أرجاء العالم العربى فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

فى خلال السنوات النالية لعام ١٧٨٠، بدأ أحمد باشا الجزائر، حاكم ولاية صيدا شمالى فلسطين: احتكار تجارة القطن الواقع تحت سيطرته. وفى حوالى عام ١٧٨٤ امتد هذا الاحتكار ليشمل توزيع وبيع الحبوب فى ولايته. وحسب رواية أمنون كوهين Amnon Cohen تم إجبار جزء من الفلاحين فى صيدا على زراعة جزء من أراضيهم بالقمح، ليتم تجميعه بالقوة وتصديره لبيع فى مصر، أكثر من هذا: "قام الجزائر بتخزين البذور فى مخازن خاصة منشأة لهذا الغرض، وكانت البذور توزع على الفلاحين مع بداية كل موسم لزراعة المحصول. وعندما امتد حكمه ليشمل دمشق فى منتصف سبعينيات القرن الثامن عشر، بدأ أيضًا فى بناء مخازن ومستودعات خاصة كبيرة". ويتضح أن هذه الاحتكارات استمرت طوال العقد الأول من القرن التاسع عشر، إن لم يكن أكثر من ذلك<sup>(٢٠)</sup>. وفى الوقت نفسه نجح أحمد الجزائر فى طرد أغلب التجار الأجانب العاملين فى الموانئ الرئيسية بالولاية ووضع شروطا لم يسمح بموجبها إلا لعدد محدود للغاية من التجار الأوروبيين بالعودة "لكن بتصريح من الجزائر ووفق شروطه"<sup>(٢١)</sup>.

وباستخدام الفوائد الكبيرة التى تحققت لخزانة الولاية من هذه العمليات، قام النظام بإنشاء جيش خاضع لإدارة مركزية ويتقاضى أفراده أجورهم بانتظام، بداية من أوائل تسعينيات القرن الثامن عشر وتم إبراز وحدات المشاة لتوازن التأثير

السياسى لفصائل المرتزقة والانكشارية القائمة والموجودة بالولاية، وقد أثبتت كفاءة إلى حد أنها استطاعت أن تصد الحملة الفرنسية عند غزوها لفلسطين فى يناير ١٧٩٩<sup>(٢٢)</sup>. وبعد انسحاب قوات نابليون، لم يقتصر حكام صيدا على تعويض الخسائر التى تكبدتها هذه الوحدات، بل زادوا من أعدادها زيادة كبيرة وبدأوا فى بناء أسطول يتكون من سفن حربية مسلحة تحرس مياه الولاية وسواحلها<sup>(٢٣)</sup>. وهذه الأنشطة عززت كثيراً من الوضع الداخلى لولاية أحمد الجزار: وهو الوضع الذى نال اعتراف الباب العالى رسمياً من خلال فرمان صدر فى ١٧٩٨، ليجعل منه والياً على صيدا ودمشق وطرابلس وحتى على مصر<sup>(٢٤)</sup>.

وفى تونس جرت إصلاحات مشابهة بواسطة ولاية الباي أحمد فى أواخر ثلاثينيات القرن التاسع عشر. فقد زاد مسئولو الولاية بدرجة كبيرة السلطات التنظيمية للإدارة المركزية، وأنشأوا ما يعادل مصرفاً مركزياً عام ١٨٤٧ للسيطرة على صادرات زيت الزيتون، والأهم من ذلك ألغى نظام الرق من الولاية، وبالتالي قضى على مورد مهم للنفوذ الاجتماعى والاقتصادى للأعيان المحليين وعزز دور قوى السوق فى الشؤون الداخلية للبلاد. وفى الوقت نفسه، تبنت الحكومة التونسية سلسلة من الإجراءات العسكرية جعلت الأفضلية للإدارة وحددت الواجبات داخل صفوف القوات المسلحة، وبالتالي ازدادت سيطرة الجهاز الإدارى المركزى على القادة المحليين بالولاية. وفى أوائل ثلاثينيات القرن التاسع عشر تم على نحو غير متوقع تجنيد وحدات مشاة نظامية وتدريبها وفق النظم الأوروبية، وتشكلت قوات مدفعية وأنشئت مدارس عسكرية على النمط الغربى، وعلاوة على ذلك، أقام نظام الحكم عدداً من مصانع الذخيرة والسلاح لإمداد وحدات الجيش النظامى بالمعدات المتقدمة. كما بدأ فى بناء أسطول يتكون من بواخر حديثة<sup>(٢٥)</sup>. وأخذت هذه الإصلاحات العسكرية والإدارية فى الانهيار فى خمسينيات القرن التاسع عشر فى مواجهة المعارضة الأجنبية والداخلية، غير أن إجراءات مماثلة، إن لم تكن أبعد مدى بكثير، جرى تنفيذها مرة أخرى خلال سنوات الحماية الفرنسية فى نهاية القرن.

وكان بالعراق نظام وضع أسس برنامج للإصلاحات الاقتصادية والعسكرية مع مطلع القرن التاسع عشر<sup>(٢٦)</sup>. وطبقاً لتوجيهات الوالى المملوكى داود باشا قام المسئولون ببغداد بحل فصائل الانكشارية المحلية وأدمجوها فى وحدات نظامية

بقدر أكبر من القواعد. وترافقت هذه التغييرات مع جهود لزيادة الناتج الزراعى بالبلاد وبناء نظام للصناعة تحت إشراف الدولة يمكنه إمداد وتزويد جيش حديث. وأعيد تنظيم الضرائب وطرق التحصيل لتحسين كفاءتها، فى حين تم تطبيق إجراءات من شأنها زيادة تأمين مسارات القوافل بالبلاد، لتصبح بالتالى أكثر فائدة لحكام بغداد. وعمومًا فإن هذا النظام - شأن نظيره فى صيدا وتونس - كان بالكاد أقل اندماجًا فى "تحديث" المناطق الخاضعة لسيطرته المباشرة مقارنة بنظيره فى القاهرة. لذلك فمن غير الواضح من وجهة نظر هيكلية سبب اتخاذ النظام فى مصر لسياسات توسعية خارجية فى حين لم يستطع نظام آخر مما ذكرنا أن يتخذها خلال العقود الأولى للقرن التاسع عشر.

قد يجيب المؤرخون البنيويون على هذا النمط الاستتاجى بالقول بأن مصر كانت تملك حرية الدخول فى مبادرات السياسة الخارجية بعد عام ١٨١٠ على نحو لم يكن لدى ولاية تونس وبغداد مثله. ويقول جليبن، على سبيل المثال، إن تكاليف التوسع تصل إلى أقصاها عندما يشارك فيها العدد الأقصى من الفاعلين. وفى المناطق شديدة "الكثافة" من المحتمل ألا يكون بمقدور دولة توسعية تجنب "تجاوز حدود الآخرين" الخاصة بمصالحهم الحيوية، لأن ذلك يزيد من مستوى حدة الصراع بالمنطقة، وبالتالى "يرفع تكاليف المزيد من أعمال التوسع"<sup>(٢٧)</sup>. ويترتب على ذلك - دون أن يكون التغيير فى القوة النسبية كبيرًا جدًا - أن الدول التى تجد فراغًا مجاورًا تلتقط فيه أنفاسها هى التى ستتبنى سياسات خارجية عدوانية أو إمبريالية. وكانت العراق وتونس قريبتين جدًا من جيران ذوى نفوذ، وبالتالى استحال عليهما هذا الخيار، أما مصر فلا.

وانطلاقًا من هذه المعالجة، مع ذلك، كان ينبغى للسياسة التوسعية لمصر أن تكون مختلفة تمامًا عن الأسلوب الذى جرت به. كان يتعين ألا تدخل قوات محمد على البحر الأحمر فى العقد الثانى للقرن التاسع عشر؛ إذ كانت السيطرة على هذه المنطقة معقودة فعليًا للوهابيين والأمريكان والإنجليز والفرنسيين. فأى تحرك للجيش المصرى فى هذه المنطقة يهددها بالاشتباك فى حروب مع الدول الأوروبية التى تتميز جيوشها بوضوح بميزات التدريب والتجهيز الرافى إن لم يكن بتفوقها العدى أيضًا. وحتى لو كان من المسموح شن حملات على الحجاز بعد عام ١٨١١ على أساس عدم تهديد المصالح البريطانية والأمريكية من اندلاع حرب

مصرية - وهابية، أو كانت مؤيدة فعليا لقمع الحركة الوهابية، فإن القوات المصرية لم تكن لتغامر بالتأكد بمعادة تلك القوى الكبرى من خلال غزو اليمن ذاتها بعد تأمين الحجاز. أو لم يكن ينبغي لها أن تزحف إلى سوريا والأناضول في بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر ومنتصفه مع الوضع في الاعتبار علاقات فرنسا وبريطانيا بفلسطين ولبنان، فضلا عن مصالح بريطانيا والنمسا في الدفاع عن الإمبراطورية العثمانية.

زد على هذا، أنه يتضح بجلاء أن إمبراطورية محمد علي بلغت من الاتساع حدا يتجاوز ما يتوقعه الباحث انطلاقاً من المعالجة البنيوية. ويقول جلبن إن تكاليف توسع خارجي عموماً تنمو كمتتابة هندسية مع احتلال المزيد والمزيد من الأراضي، بينما الفوائد الناجمة من الموارد الجديدة، والسيطرة على التجارة وخلافه تزداد وفق تتابع عددي. وعلى هذا، إذا تم الاستيلاء على مساحات كبيرة من الأراضي الجديدة، فإن النفوذ الذي تستحوذ عليه الدولة الغازية مقارنة بجاراتها سيكون كبيراً حقاً<sup>(٢٨)</sup>. وإلا فإن التكاليف الحدية للإمبريالية والسيطرة على أقاليم جديدة ستتجاوز أعباؤها الفوائد الهامشية من مثل هذه السياسات، حسب منطق جلبن، فلن توجد دولة تتبنى هذا المسار.

وتبرز مشاكل مشابهة إذا حاول الباحث تطبيق معالجة ديفيد كاليو David Calleo البنيوية والخاصة بالحالة العدوانية الكبيرة نسبياً للإمبريالية الألمانية - أي "المسألة الألمانية" - على العلاقات الخارجية لمصر خلال سنوات حكم محمد علي. يقول كاليو إن ألمانيا الإمبريالية انتهجت سياسة خارجية توسعية للأسباب: (١) أنها طورت صناعة على نطاق واسع في وقت متأخر نسبياً مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى، (٢) أنها وجدت نفسها محاصرة بمنافسيها وبالتالي لم يكن لديها منافذ سلمية تستطيع من خلالها الحصول على درجة من الهيمنة الاقتصادية في العالم<sup>(٢٩)</sup>. وبعض التوجهات في هذه المعالجة تناسب الحالة المصرية تماماً. فقد اختطت مصر بعض برامج بناء المصانع والاحتكار في وقت متأخر كثيراً عن الدول الأوروبية التي كانت قد أقامت أعمالاً مناظرة. علاوة على هذا، في الوقت الذي باشرت فيه مصر هذه البرامج كانت أعلى الأسواق ربحية في العالم العربي خاضعة، فعليا في معظمها، لنفوذ المصالح الإنجليزية والفرنسية والأمريكية. وبالتالي كان من المتوقع أن تستخدم كل الوسائل التي تقدر عليها لتفتح لها منافذاً

للأسواق القريبة المحتمل أن تحقق أرباحا بها. وعندما لا تتمكن من الفوز بهذا المنفذ عن طريق أعمال المنافسة غير المقيدة، فلا بد أن تحصل عليه عبر إجراءات أكثر فاعلية<sup>(٣٠)</sup>.

مرة أخرى ينطوى هذا النوع من المعالجة على خلل في تفسير سبب اتخاذ مصر لبرنامج في التوسع الخارجى خلال الشطر الأول من القرن التاسع عشر، بينما لم يفعل ذلك الأتراك وهم لب الإمبراطورية العثمانية. وفي الوقت نفسه الذى كان فيه نظام محمد على ينشئ المصانع فى مصر، كانت صناعة حديثة مماثلة تنشأ فى الأناضول و Galicia. وفى الأعوام الأخيرة لحكم السلطان سليم الثالث تم بناء مصانع للمدافع والبارود فضلا عن أحواض صيانة السفن الحكومية فى الأحياء النائية لإسطنبول. كذلك وضعت الخطط لإنشاء مصنع نسيج تابع للدولة فى Azadli نحو عام ١٨٠٠، لكن عهد السلطان سليم كان قد انتهى قبل استكمال المصنع<sup>(٣١)</sup>. وفى عام ١٨٠٤ بدأ تشغيل مصانع الصوف والورق التابعة للحكومة، وتم إلحاقها بمصنع كبير للغزل تسيطر عليه الدولة تم افتتاحه بالعاصمة فى عام ١٨٢٧، وفى خلال العقد الثانى انضم إليهم مصنع لمنتجات الجلود ومصنعان للملابس فى Izmit و Islimiye، ومصنع آخر لتصنيع أغطية الرأس. وفى عام ١٨٣٥ تقريباً بدأ مصنع لرقائق النحاس فى الإنتاج الكبير للسلع المعدنية داخل البلاد أيضاً<sup>(٣٢)</sup>. وأخذ هذا البرنامج التصنيعى فى التناقص تدريجياً فى نهاية ثلاثينيات القرن التاسع عشر، لكن مع منتصف الأربعينيات صدرت قرارات حكومية لإعادته من خلال إنشاء "مجمعين صناعيين" كبيرين يحتويان على عمليات تصنيع مختلفة. وتقرر فتح مصانع الدولة الأخرى فى أنحاء تركيا<sup>(٣٣)</sup>. وفى الوقت نفسه بدأ ظهور استثمارات لرأس المال الخاص فى التصنيع داخل الإمبراطورية على نطاق واسع نسبياً.

على أن الصناعة التركية ككل عانت بشدة من منافسة الصادرات الأوروبية التى كانت ترد إلى الأناضول والبلقان بكميات كبيرة فى غضون هذه السنوات. وزادت حدة هذه المنافسة بشدة - كما حدث فى مصر - مع نهاية الحروب النابليونية، إلى حد جعل من المتعذر على المصنوعات التركية أن تجد أسواقاً محلية لمنتجاتها<sup>(٣٤)</sup>. وبلا شك أسهمت المنافسة الأجنبية فى تعجيز قطاع من البرجوازية المحلية عن اتخاذ موقف موحد له فى المجتمع التركى فى الجزء الأول

من القرن التاسع عشر<sup>(٣٥)</sup>. وحاول المسئولون العثمانيون الحد من هذه الواردات وبالتالي حماية الصناعة المحلية عن طريق تنظيم عدد التجار الأجانب المتمتعين بالحماية داخل الإمبراطورية، بيد أن هذه الجهود انهارت بتوقيع المعاهدة التجارية الأنجلو - تركية في عام ١٨٣٨<sup>(٣٦)</sup>.

وبالتالي تعرضت الصناعة التركية لإصابات بالغة نتيجة حصارها بالقوى الخارجية طوال الفترة بين عامي ١٨٠٠ و ١٨٤٠ مثلما حدث للصناعة المصرية، إلا أن هذا الوضع لم يُفض بالإمبراطورية لتبنى برنامج للتوسع العسكري واسع النطاق، وهو الأمر الأكثر إثارة للدهشة من وجهة نظر كاليو، نظرًا لأن إسطنبول كانت محتواة بإحكام من منافسيها الروس والنمساويين والإنجليز بعد عام ١٨٠٠ أكثر من القاهرة. لذلك، من الناحية النظرية، كان ينبغي على الباب العالي أن يتبنى سياسة خارجية على الأقل تكون مماثلة للسياسة العدوانية لمصر خلال هذه السنوات لتدعيم صناعاتها الشابة المعرضة للهجوم.

وباختصار، من غير الواضح ما إذا كانت مصر في عام ١٨١٠ في موقف بنائي يختلف من الناحية الأساسية عن القوى المحلية الأخرى في شرقي البحر المتوسط. لذلك، مع الوضع في الاعتبار توزيع القدرات في المنطقة، إذا أمكن التوقع بأن دولة ستستولى على مساحات كبيرة في الولاية وتسبقها حتى عام ١٨٤٠ تقريبًا، فإن النظريات البنيوية لكتاب مثل جلين وكاليو لا تقول لنا من هي القوى المحلية التي ستفعل هذا بالتأكيد<sup>(٣٧)</sup>. وبكلمات أخرى، لم يستطع هذان الكاتبان أن يقولوا لنا كيف تستكمل معالجاتهما باستخدام الأنواع الأخرى من المفاهيم النظرية من أجل توفير تفسيرات موثوقة لأي حالة معطاة. وتبرز هذه الصعوبة جزئيًا، من وجهة نظر منطقية، من حقيقة أن المعالجات البنائية ومعالجات المستوى الثاني قاصرة بالتبادل، على أساس أن كلا منها تتضمن استدلالات متعارضة واقعيًا، وهو ما يمثل تناقضًا<sup>(٣٨)</sup>. كما أنها تبرز لأن أي محاولة لعدم تناول العالم ككل والسعي بدلا من ذلك بمحاولة بديلة لتفسير السياسات الخارجية للدولة بتعبيرات بنائية تسفر عن صعوبات منطقية خطيرة اعتاد عليها علماء الاجتماع<sup>(٣٩)</sup>. غير أن المسألة الأساسية لعدم قدرة المعالجات البنيوية على شرح السياسات الخارجية للبلدان هي إخفاقها من جانب في التمييز بين مدى الممكنات للسياسة التوسعية للدولة القائمة في وقت معين، وبين السبب في أن بعض البلدان

فى الواقع تنتهز مثل هذه الفرص عن الدول الأخرى. ووضع هذا التمييز بوضوح أمر ضرورى فى تقديم إجابة موثوقة للتساؤل عن سبب شن بعض البلاد لحملة عسكرية عدوانية على الأقاليم المجاورة لها.

### "الفرصة" و "الاستعداد" فى السياسة الخارجية لمصر

يطرح هارفى ستار Harvey Starr أن مفهومى "الفرصة" و "الاستعداد" يمكنهما توفير أساس مفيد لتشكيل مجادلات واسعة المدى عن أسباب اندلاع الحرب فى حزمة نظرية مترابطة. يقول ستار: "يمكن فهم الفرصة ببساطة باعتبارها إمكانية التفاعل بين الكيانات أو الوحدات السلوكية لنوع معين. أما الاستعداد فإنه يرتبط بالعمليات والنشاطات التى تقود الناس للاستفادة من الفرص للذهاب إلى الحروب"<sup>(٤٠)</sup>. وعلى الإجمال، فإنه يجمع بين الظواهر السابقة والبنائية مع الظواهر "الإيكولوجية"، ويجمع الإيكولوجية مع "صورة العالم أو تحديد الوضع كما يراه صانعو القرار"<sup>(٤١)</sup>. وهذا يفضى به إلى تصنيف "الصورة" الثالثة لـ كينيث والتز Kenneth Waltz عن الشؤون الدولية ضمن مفهومه عن "الفرصة" وتصنيف "الصورة" الأولى لـ والتز ضمن مفهومه عن "الاستعداد". وفى رأى ستار: "يمكن رؤية الصورة الثانية - طبيعة العوامل المحلية - باعتبارها تحتوى على عناصر من الاثنين"<sup>(٤٢)</sup>.

ولا يتحقق هذا التصنيف إلا إذا قبلنا الرؤية الفردية لـ ستار فيما يتعلق بتصنيف المفهومين اللذين يطرحهما. وحسب فرض ستار: "يتناول الاستعداد حوافز وأهداف صناع السياسة، وعمليات صنع القرار التى تؤدى بهم إلى اختيار <الحرب> كبديل وليس <اللا حرب>"<sup>(٤٣)</sup>. لكن لأغراض تحليلية لا يوجد سبب لافتراض أن "الاستعداد" هو خاصية تتعلق بالبشر فقط كأفراد<sup>(٤٤)</sup>. ومسألة لماذا تصبح فئة معينة من الفرص فى واقع الأمر مترجمة إلى حصيلة فعلية ربما تتطوى على إجابات على كل مستويات التحليل الثلاثة لـ والتز. وفى المقابل، من غير الواضح تماما أن العوامل السيكلوجية مثلما فى "نظام اعتقاد" أولى هولستى Ole Holsti أو النزوع المفترض لدى رالف وايت Ralph white تجاه "تفكير السود/البيض" لا تفعل أكثر من إرساء مرحلة العمليات النوعية لصناعة القرار

التي من المفترض أن تؤدي إلى السياسة الخارجية من وجهة نظر فردية. وكما يلاحظ روبرت جرفيس Robert Jervis في أى مجادلة سببية يمكن أن نسأل دائماً عن الصلات بين الروابط المفاهيمية<sup>(٤٥)</sup>.

في الفصول التالية، فإن فكرة ستار عن "الاستعداد" للذهاب إلى الحرب سوف تستخدم ليس بتعبيرات فردية، بل في ارتباط في النزاعات بين القوى المحلية ذات النفوذ من أجل الهيمنة السياسية داخل مصر نفسها خلال عصر محمد علي. والسؤال الأساسي الذي تتناوله هذه الدراسة يمكن صياغته على النحو التالي: بفرض فئة متميزة من الظروف العالمية، ما هي الشروط السياسية المحلية التي تؤدي بنظام حكم إلى أن ينحو لنيل فرصة لينتهج سياسة توسعية خارجية؟ حتى لو كان هذا التساؤل عن الشروط المحلية يمكن بذاته أن يحصل على كل من "فرصة" و "استعداد" في توجهه. ويتعين أن نولي رعاية دقيقة ومستمرة لمسألة لماذا حدثت الأشياء بالطريقة التي حدثت بها في مصر مع بداية القرن التاسع عشر إن لم تكن نريد أن تنتهي إلى إعادة توصيف بارعة للتغيرات في ذلك المجتمع بلغة القوى الاجتماعية، بدلاً من التفسير المقنع المطلوب للسياسات المحلية والخارجية لهذا البلد.

## الغرض من هذه الدراسة

حتى لو أمكن القول بأن الظروف الهيكلية في شرقي البحر المتوسط أرسيت الشروط التي بموجبها أمكن لمصر تنفيذ توسعاتها السياسية خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر، سيكون من الخطأ الزعم أن هذا الإطار الأوسع، في ذاته، أسفر بالضرورة عن مبادرات سياسية خارجية للقوى الإقليمية. وبعبارة أخرى، يمكن أن تكون هناك فترات يصبح فيها الوضع الاستراتيجي أداة توصيل لنشاطات عدوانية، غير أنه لا تحدث سياسة توسعية. والتساؤل عن لماذا استطاع نظام محمد علي أن ينفذ برنامجاً متناغماً للتوسع العسكري خارج حدود البلاد، وبالتالي حصل على ميزة لفرصة هيكلية لهذا النوع من النشاط السياسي الخارجي، هو ما يؤلف المسألة النظرية التي تتناولها هذه الدراسة. وباستخدام حالة مصر في بداية القرن التاسع عشر، فإنني أعتزم أن أحدد من القوى الاجتماعية التي كانت الأعمق



ارتباطا بالحملة العسكرية الخارجية في السنوات التالية لعام ١٨١٠، والشروط التي خلقت الحوافز لدى هذه القوى لاستخدام النشاطات ذات الصلة بالحرب كوسيلة للهيمنة على منافسيهم السياسيين المحليين، ولماذا استطاعت هذه القوى انتهاز هذه الإستراتيجية السياسية المحلية على نحو أساسي بنجاح.

على أن السياسة الخارجية لمصر في عصر محمد علي سيتم التمييز بينها في ثلاث فئات من العمليات العسكرية العدوانية. تشمل الأولى منها الحملات على مصر العليا والنوبة، حتى بلوغ شمال السودان والحجاز. وهذه الفئة من الحملات استمرت من نحو عام ١٨١٠ إلى حوالي عام ١٨٢٠. أما الحملات على كريت وباقي الجزر في بحر إيجه فضلا عن أراضي اليونان فإنها تؤلف الفئة الثانية التي دامت من عام ١٨٢٢ حتى عام ١٨٢٨. ويؤشر غزو مصر لسوريا الكبرى في عام ١٨٣١ بداية الملحمة الثالثة والأخيرة للسياسة التوسعية العسكرية التي جرت في سنوات حكم محمد علي. وستعالج هذه الدراسة كل طور من هذه الأطوار الإمبريالية لمصر على نحو منفصل، لكنها ستستخدم متغيرات النقاش المقدمة في الفصل التالي لتوضيحها.

ويهدف هذا العمل إلى المساهمة في دراسة الحرب والسياسة الخارجية العدوانية في إطار أوسع. وهو يتحاشى الصياغات الرياضية المعقدة ويسعى بدلا من ذلك إلى توفير صلة مفاهيمية واضحة بين الصراع السياسي المحلي المرتبط بالطبقات والسياسات الخارجية التوسعية<sup>(٤٦)</sup>. لذلك فإنه يقدم أسلوبا جديدا في تفسير السياسات التوسعية الخارجية وفقا للتغيرات في طبيعة الصراعات السياسية المحلية وحدثتها.



## **الفصل الثاني**

### **الصراع الداخلي وتراجع السياسة التوسعية الخارجية**



يمكن توضيح السياسات التوسعية الخارجية لبلد معين باعتبارها نتيجة مباشرة لثلاثة تطورات مرتبطة داخليًا في العلاقات بين القوى الاجتماعية المحلية الأكثر نفوذًا. فإذا ما توافر ظرف عالمي موات، فقد تحدث برامج توسعية من التحالف الاجتماعي الحاكم مادام أن: (أ) البلاد تمارس ما أسماه جيمس أوكونور James O,Connor "أزمة تراكم" داخل قطاعات أساسية من الاقتصاد المحلي، (ب) وضع الأزمة هذا يجعل من الممكن للقوى الاجتماعية التابعة أن تهدد الهيمنة السياسية لنظام الحكم، (ج) تفاعل أعضاء التحالف الحاكم لهذا التحدي بالسعي وراء استراتيجيات تتناقض مع مصالح كل منهم، وبالتالي تصبح هناك إمكانية لشق صفوف التحالف المهيمن. وفي ظل هذه الظروف، يمكن توقع أن يتبنى حكام البلاد إجراءات عسكرية بمقدورها إخماد خصومهم السياسيين المحليين، وكذلك ضمان المناطق الخارجية الموجودة بها نوع الموارد الضرورية اللازمة لتسوية الخلافات الناشئة بين أعضاء التحالف الحاكم.

## أزمة التراكم

المجتمعات الطبقيّة التي تتميز بسيطرة القطاع الخاص على أصولها الاقتصادية والمؤسسات الإنتاجية تنحو صوب إعادة إنتاج علاقات هيمنة وتبعية أثناء عملية تراكم وتحول إلى بروليتاريا مما يجعلها عرضة لعدة أزمات. ومن وجهة نظر الاقتصاديات الأساسية، تعتبر هذه الأزمات أطوارًا متتالية في دورة العمل التجاري، أي تعاقبات عملية "قوانين الحركة" الموضوعية بشكل أو بآخر داخل اقتصاد غير منظم، يتحكم فيه السوق. وافترض أوائل دارسي مثل هذه

الدورات أن الانخفاضات الدورية في النشاط الاقتصادي كانت تنجم أولاً عن قصور حجم رءوس الأموال المتاحة في المجتمع، وثانياً من نقص مرحل في المعدل الذي كان يدور من خلاله بين المؤسسات والأفراد. وحدد الكتاب التالون مصدر الأزمات في تحولات واضحة في أشكال الاستثمار، خاصة عندما يكون الاتجاه نحو الاستثمارات قصيرة الأجل التي تدر عائداً فورية عالية لكنها لا تفعل سوى القليل لتوليد نمو اقتصادي متماسك. كما أن المخترعات التكنولوجية التي خفضت بشدة تكاليف العمليات الإنتاجية تم افتراضها كتفسير لنهاية دورات التوسع الاقتصادي، نظراً لأنها تنطوي على تقليص سريع للطلب الإجمالي. وأحدث من ذلك، يقترح الاقتصاديون السياسيون أن نشاطات دورة الإنتاج على المستوى القومي تحدّد ليس فقط مسار النمو بل كذلك الانكماش الصناعي والتجاري في الاقتصاديات الرأسمالية<sup>(1)</sup>. وفي كل هذه التحليلات، من المفترض أن أعمال قوى السوق تحدد مرحلة الفعل السياسي من جانب كل من أولئك الذين يتحكمون في الإنتاج ومن لا يتحكمون فيه.

غير أن هذا المفهوم للأزمات الاقتصادية واضح ككتاب كبار في الإطار الماركسي أيضاً، ابتداءً من "كارل ماركس" Karl Marx نفسه. وكما أوضح "بيتر بل" Peter Bell و"هاري كليفر" Harry Cleaver، أخفقت كتابات ماركس المبكرة في دمج تحليل التوسع والتناقض في الاقتصاديات الرأسمالية مع تحليل الصراع الطبقي. ومن خلال الدراسات التي كتبها ماركس وفريدريك إنجلز Frederick Engels في أربعينيات القرن التاسع عشر، فإن "آليات أزمة فيض الإنتاج ظهر أنها في (داخل) الرأسمالية تماماً، ومستقلة عن فعل الطبقة العاملة"<sup>(2)</sup>. كما أن المصاعب الدورية المتولدة عن نشاطات مؤسسات القطاع الخاص غير المنظم "تضع الإطار وتؤثر في شدة ومجال نضال الطبقة العاملة" بتزويد العمال بالحجة والحافز للفعل السياسي المتناغم، لكن "في معظم تعليقاتهما جرت السببية بصراحة في اتجاه واحد: من نموذج التطور الرأسمالي إلى نموذج نضال الطبقة العاملة"<sup>(3)</sup>. وهذه الرؤية للسببية الاجتماعية - التي تتضمن أن عمليات نظام اقتصادي مستقل نسبياً تحدّد مرحلة التطورات في ميدان التنافس السياسي - عادت مؤخراً على يد الاقتصاديين السياسيين الراديكاليين المتأثرين بكتابات "جون ماينارد كينز" John Maynard Keynes. مثلاً يقول "ميشيل كاليكي" Michal Kalecki أن ثمة تناقضاً أساسياً داخل الاقتصاديات الرأسمالية يتعلق بسياسات التوظيف الكاملة التي تشرف عليها الدولة

خلال فترات الركود: "في الركود الاقتصادي، سواء تحت ضغط الجماهير أو حتى بدونه، يتم الاستثمار الممول بالاقتراض في القطاع العام للحيلولة دون البطالة واسعة النطاق. لكن إذا جرت محاولات لتطبيق هذه الطريقة من أجل الحفاظ على التوظيف على المستوى الذي حدث في الازدهار التالي، فمن المحتمل أن تواجهه معارضة قوية من (قادة الأعمال). وكما سبق القول، فإن الحفاظ على التوظيف الكامل ليس برغبتهم. فقد (ينفرط زمام) العاملين، وربما كان (قادة الصناعة) تواقين لتلقيهم درساً".<sup>(٤)</sup>

في الكتابات المتأخرة لماركس، علاوة على الأعمال الأحدث في كتابات الاقتصاديين السياسيين البارزة في الأدب الماركسي، يُطرح الأساس لـ "قراءة سياسية" أكثر تماسكاً لنظرية الأزمة، وفيها تمثل أصول وتطور أزمة التراكم "النتيجة غير المخططة للصراعات بين أفراد طبقتين متعاديتين"<sup>(٥)</sup>. من جانب، "الطبقة الرأسمالية من خلال احتكارها وسائل إنتاج ضروريات الحياة، تُجبر باقي المجتمع على العمل لديها لكي تعيش - وهكذا يصبح باقي المجتمع طبقة عاملة"<sup>(٦)</sup>. وهذه العملية تستلزم استمرار طرد المنتجين المستقلين في المهن والزراعة وتحوّلهم في نهاية المطاف إلى بروليتاريا تتقاضى أجرًا اعتمادًا على أعمال السوق سواء لاحتمالات التوظيف أو مستوى المكافآت. ومن خلال إجبار المنتجين المستقلين على الدخول في الوضع غير الملائم نسبيًا للعمل كعمال بأجر، فإن ملاك الموارد الخاصة يشددون قبضتهم على الشئون المحلية على نطاق واسع، وتزداد قدرتهم على تشكيل مسار التغيير الاقتصادي والاجتماعي لمصلحتهم الخاصة.

لكن كما يشير "بل" و"كليفر" فإن فرض وضعية العامل على الصناع المهرة والفلاحين المستقلين "ليست مسألة يسيرة سلسة"<sup>(٧)</sup>. ففي كل المجتمعات فعليًا واجهت عملية التحول إلى بروليتاريا مقاومة شديدة ودائمًا عنيفة. وبنص كلمات أوكونور: "كانت النضالات الدفاعية للمنتجين الصغار ضد (تحديث) الرأسمال والدولة أثناء الأزمات الاقتصادية (محركات التراكم الرأسمالي)، وفي الوقت نفسه بدايات التراث الكبير Great Tradition للحركة العمالية"<sup>(٨)</sup>. ولم تتبخر هذه العداوات مع نجاح حل الصراعات المتضمنة في التراكم الأصلي. وفي المقابل "وحتى بمجرد حدوث الانفصال، واحتكار الرأسمال وسائل الإنتاج، يتواصل الصراع. وفي بيع قوة العمل يدور الصراع حول شروط البيع، كم من النقود مقابل حجم العمل، وطبقًا لأي

شروط، وهكذا. وبمجرد إتمام عملية البيع يتواصل الصراع أثناء العمل نفسه: نضال العمال ضد العمل، ونضال الرأسمال للحصول على أقصى قدر من العمل<sup>(٩)</sup>. لذلك فإن علاقة الصراع بين أولئك الذين يسيطرون على الإنتاج وهؤلاء الذين ينفذون أنشطة الإنتاج توفر الأساس للمشاحنات اليومية [أو إعادة الإنتاج] في المجتمع الرأسمالي وقدرة [أو ضرورة] المؤسسة الخاصة على الاتساع.

في الواقع، يولد النزاع بين الطبقات التي تشكل عملية التراكم الآليتين متلازمتين لكنهما متعارضتان في المجتمعات الرأسمالية. من جانب تميل محاولات القوى التابعة لتحسين شروطها الخاصة إلى الحد من التراكم المتصاعد للثروة في يد القطاع الخاص. وكما يشير بل وكليفير "يكمن أصل احتمالية الأزمات، ليس في بعض قوانين داخلية غامضة لرأس المال متصورة كجانب واحد في العلاقة الطبقيّة، بل على الأرجح في الأعمال الداخلية لرأس المال متصورة بوصفها العلاقات الاجتماعية الكلية للطبقتين. وقد تحدث انقطاعات لا حصر لها تدفع بالرأسمال إلى الأزمات. ومع هذا، فإن احتمالية نشوب الأزمات تكمن في احتمالية تمزيق الطبقة العاملة للنظام وتحطيمه في النهاية"<sup>(١٠)</sup>. فقد يرفع العاملون تكلفة العمل إلى حد تصبح معه الفائدة الإنتاجية مستحيلة، وربما يعطلون عملية الإنتاج من خلال الإضراب، رافضين القيام بالعمل، "يتكأون في أداء المهام"، أو يخربون منشآت المصنع<sup>(١١)</sup>، أو ربما يرفضون شراء السلع التي تنتجها مؤسسات القطاع الخاص. وتشكل كل واحدة من هذه الأعمال تحديًا مباشرًا لمن يتحكمون في الإنتاج، الأمر الذي يمكن أن يتولد عنه "تراجع نفوذ الرأسمال في الهيمنة على العمال"<sup>(١٢)</sup>.

على الجانب الآخر، يستجيب أصحاب رأس المال استراتيجيا لمحاولات القوى الخاضعة لتحسين وضعهم الطبقي. ويصل "أوكونور" إلى استنتاج مفاده أن نشاطات التعطيل التي مارستها البروليتاريا عملت في أفضل الأحوال على أن تكون "محركات للتطور الرأسمالي بالمعنى العميق لتقوية نموذج التراكم، إذ أنه في سياق الأزمات الدورية قام بتخريب الأسس الاجتماعية للعمال للمقاومة عن طريق إعادة تشكيل العمال وقوى العمل ذاتها"<sup>(١٣)</sup>. وبطبيعة الحال لا تحقق البرجوازية النجاح دائمًا في حصار نشاطات العمال، كما أن محصلة الصراعات بين هاتين القوتين لا تعكس دائما مصالح كل طرف بشكل مباشر. لكن مع الأخذ في الاعتبار



الوضع السياسى المواتى لمن يسيطرون على مصادر التراكم، فإن الملاحم الثورية التى يُطاح فيها بنفوذ رأس المال وتُصادر الملكية الخاصة يمكن توقع أن تكون نادرة الحدوث، وتسفر معظم الصدمات بين القوى المهيمنة والقوى التابعة فى المجتمع الرأسمالى عن أزمات تراكم تُضعف موقف البرجوازية بدلا من التعجيل بانهياف مجمل النظام الاقتصادى الاجتماعى.

## أنواع أزمات التراكم

تشير البحوث الماركسية المعاصرة إلى عدد من الديناميكيات القادرة على إحداث أزمات تراكم فى الاقتصاديات التى يسيطر عليها القطاع الخاص والمحكومة بالأسواق. وترتبط اثنتان من هذه الآليات - ميل معدل الربح إلى الهبوط والاتجاه نحو تناقص معدل استغلال قوة العمل - بالشكل الذى يتخذه التراكم فى المؤسسات الخاصة غير المنظمة. وتتناول الأخرى - تراجع الاستهلاك وندرة المواد الخام اللازمة لإنتاج مريح - العوامل الخارجية لعملية الإنتاج ذاتها. وكل واحدة من هذه الآليات يمكن أن تكون سبباً فى انقطاعات خطيرة فى التوسع المنظم للمؤسسة الخاصة فى ميادين التنافس المحكومة بعلاقات السوق.

وباستخدام المصطلحات التقليدية، فإن ميل معدل الربح إلى الهبوط فى المؤسسات الخاصة غير المنظمة ينتج عن افتراض أن عدد العاملين الذين يمكن التخلص منهم ضمن أى قوة عمل مفترضة له حد أعلى، أى "عدد العمال [الفعلين والمحتملين] وطول يوم العمل [الذى لا يمكن أن يبلغ ٢٤ ساعة] والحد الأعلى لقوة الاحتمال البدنى والعقلى". ونظراً لأن حجم قوة العمل المستغلة فى المجتمع له حد أعلى واضح (بينما يتضح أنه لا يوجد حد للموارد الممكن استثمارها إذا كان هناك مسعى لتوسيع الإنتاج وزيادة الإنتاجية)، يكون المطلوب تدريجياً من الرأسماليين "استمرار زيادة الاستثمارات لاستغلال حجم مفترض لقوة العمل الفائضة" من العاملين<sup>(١٤)</sup>. بيد أن مثل هذه الاستثمارات تمنى بالإخفاق إذا ما بدأ العمال فى الاستفادة من الوسائل التكنولوجية التى توفر وقت العمل ليحققوا لأنفسهم وفرة فى الوقت، الأمر الذى يجعلهم بمنأى عن يد من يسيطرون على الإنتاج. وكان ماركس يرى فى هذه العملية تناقضاً أساسياً مميزاً للمجتمع الرأسمالى.

ويكمن التناقض، لكي يكون بالغ العمومية، في أن المزاج الرأسمالي في الإنتاج يتضمن ميلاً تجاه التطور المطلق لقوى الإنتاج، بصرف النظر عن القيمة وفائض القيمة المتضمن، وبصرف النظر عن الظروف الاجتماعية التي يحدث فيها الإنتاج الرأسمالي؛ في حين أنه من الجانب الآخر يهدف إلى الحفاظ على رأس المال القائم ودعم توسعه الذاتي إلى الحد الأقصى<sup>(١٥)</sup>.

ويسفر هذا التناقض في النهاية عن أزمة في التراكم، نظراً لأن الزيادات في معدل استغلال قوة العمل تبرهن على عدم كفايتها في التوازن مع الموارد المخصصة لارتفاع مستويات الاستثمار في الإنتاج. وتتخذ الأزمة شكلين: الأول "تختفي رءوس الأموال التي تحقق أدنى ربحية لأن أعمالها تُمنى بالإفلاس"، الثاني "يجب الرأسماليون رءوس الأموال على نحو متزايد عن الاستثمارات لأنه لا توجد منافذ مربحة"<sup>(١٦)</sup>. ومن منطلق اقتصادي بحث يمكن التغلب على هاتين الصعوبتين: فكما يشير "إريك أولين رايت" Erik Olin Wright يمكن على نحو دائم إنشاء الآلات التي تتزايد كفاءتها ويمكن تصور العمليات تامة الأتمتة إن لم يكن قد تم تصميمها<sup>(١٧)</sup>. لكن من وجهة نظر سياسية، فإن العمال المطرودين نتيجة مثل هذه الاختراعات سوف يشكلون على الفور تهديداً مباشراً للوضع المهيمن للبرجوازية، القوة الاجتماعية المستغلة "الذين لم يعودوا بحاجة إليهم"<sup>(١٨)</sup>. ويمثل ميل معدل الربح إلى التناقص مشكلة سياسية مؤرقة لأولئك الذين يسيطرون على المؤسسة الخاصة.

وفي ظل الظروف التي تجعل العمال في وضع أفضل للمساومة مع الرأسماليين، ربما تصبح البروليتاريا قادرة على تحقيق زيادات في الأجور أو المكافآت الأخرى تتجاوز أي ارتفاع مصاحب في إنتاجية قوة العمل. وهذه الزيادات ستضع سقفاً لحجم الفوائد التي يحققها الملاك الأصليون للمؤسسة الخاصة وتؤدي إلى خفض معدل العائد الذي توفره هذه المؤسسات للمستثمرين بالخارج. ويترتب على ذلك ازدياد صعوبة الأمر حتى على البرجوازية التي تتأثر بهذا التراجع في الأرباح سواء في استخلاص زيادات تالية في الإنتاجية أو العثور على مستثمرين جدد، وينجم الشكل الثاني لأزمة التراكم. وتبرز مصاعب خطيرة في محاولات تفعيل اتجاه مفترض صوب إنقاص استغلال العمال<sup>(١٩)</sup>، ومع ذلك يبدو أن الآليات المتضمنة في هذا الصراع كافية لتوفير أسس نوع من الأزمات مميزة

عن الأزمات التي يعزى إليها ميل معدل الفائدة إلى الهبوط ومن المسلم به أن ضعف الاستهلاك يعتبر بمثابة معجلٍ لأزمات التراكم منذ زمن الفيزيوقراطيين (أتباع المذهب الفيزيوقراطي في الاقتصاد السياسي، وهو مذهب نشأ في فرنسا في القرن الثامن عشر، ونادى أصحابه بحرية الصناعة والتجارة، وبأن الأرض هي مصدر الثروة كلها - المترجم). غير أن ماركس هو الذي أبرز الميل تجاه ضعف الاستهلاك في المجتمعات الرأسمالية إلى مستوى عامل أساسي محدّد للتوسع المستمر للمؤسسة الخاصة الخاضعة للسوق. ويقول في الجزء الثالث لرأس المال: "يظل السبب النهائي على الدوام لكل الأزمات الحقيقية هو الفقر والاستهلاك المقيد للجماهير كمضاد لاندفاع الإنتاج الرأسمالي لتطوير القوى المنتجة بالرغم من أن القوة المستهلكة المطلقة للمجتمع كانت تشكل حدّها<sup>(٢٠)</sup>. ومع استمرار إنتاج المزيد من السلع، ومعدل الربح الآخذ في الانخفاض الذي يجعل من بيعها أمرًا حاسمًا لأصحاب الرأسمال، تغدو الأسواق مشبعة. ونتيجة لذلك ينخفض الإنتاج ويُطرد العمال المشتغلين في الصناعة من وظائفهم، وهو ما يؤدي لتناقص قدرة عموم السكان على شراء السلع الجديدة. ويسفر هذا الحلزون الهابط الأبدى عن أزمة ناجمة عن ضعف الاستهلاك، تتمخض عن إنتاج الأصناف الفاخرة لبالغي الثراء والبضائع منخفضة السعر لتكون في متناول شديدي الفقر لتحتفظ بسوق مربحة.

وفي النهاية، فإن توفير المواد الخام عمومًا يؤثر مباشرة على قدرة من يهيمنون على مؤسسات القطاع الخاص للحفاظ على وضع هيمنتهم على المجتمع. وهذه النقطة الأولية لم تكن غائبة عن ماركس، الذي لاحظ أنه قد تنشأ مصاعب خطيرة للبرجوازية إذا ما أصبحت المنتجات الزراعية عالية الثمن على نحو جامح. وحسب كلماته، يمكن حدوث "توقُّف" تام "إذا ما فُقدت المتطلبات الأساسية الحقيقية لإعادة الإنتاج (مثلًا، إذا ارتفعت تكلفة الحبوب أو لم يكن رأس المال كافيًا لتراكمه)"<sup>(٢١)</sup>. ويفسر بل وكليفير هذه النقطة على هذا النحو: "التحكم في الوصول إلى المواد الخام غالبًا ما يتم بنفس وسائل الصراعات على الأراضي وهو ما يحدث لتوفير الأيدي العاملة. لقد حارب الفلاحون من أجل أرضهم للحفاظ على احتمالات إنتاجهم المستقل، كما احتاج رأس المال للمراعى، أو المعادن، إلخ.. فضلًا عن قوة عملهم"<sup>(٢٢)</sup>. لذلك فإن ندرة الغذاء أو المواد الخام الأخرى قد ترتبط مباشرة بالنقص في قوة العمل المتاحة. وهذا القصور أيضًا يميل إلى إعاقة نقل

المواد الخام لتتحول إلى منتجات نهائية، بما يجعل تكاليف الإنتاج تبلغ حدًا يحول دون تحقيق أرباح كافية لتغذية مزيد من التراكم.

تمثل هذه الآليات الأربع ما يسميه بل وكليفير "التهيؤات القصوى للأزمات" والواردة في الكتابات الماركسية الكلاسيكية والمعروضة بالتفصيل في أعمال الاقتصاديين السياسيين فيما بعد<sup>(٢٣)</sup>. وهكذا يقومون بإبراز أكثر الميادين وضوحًا للصراع بين القوى المهيمنة والقوى التابعة في المجتمع الرأسمالي. وتمثل هذه الصراعات تحديات خطيرة لوضع من يهيمنون على مؤسسات القطاع الخاص ليس ببساطة لأنهم يقطعون جزءًا من قدرة المؤسسات الخاضعة للسوق على تحقيق الربح؛ لكن الأهم من ذلك أنهم يحددون مرحلة "تطور الطبقة العاملة بوصفها فاعلاً ثوريًا"<sup>(٢٤)</sup>. وبكلمات أخرى، تشكل أزمات التراكم الدورية أو الأنية ما يسميه رود آيا Rod Aya "وضعاً ثورياً" وفيه يمكن أن تحدث انتقالات بالجملة في توزيع السلطة بين أعضاء التحالف الاجتماعي الحاكم وبين خصومهم المحليين الأساسيين<sup>(٢٥)</sup>. سواء تمخضت فرص التغيير الثوري هذه في الواقع عن تحول سياسي أساسي معتمداً على عوامل من خارج العملية الإنتاجية نفسها.

## أزمات التراكم بمصر في أوائل القرن التاسع عشر

بدأ المؤرخون الاقتصاديون المعاصرون للشرق الأوسط في وضع بدائل لآراء الباحثين الأوائل الذين افترضوا اتجاهها طويل المدى للركود والهبوط الاقتصادي في مناطق مثل مصر بتحليلات لا تكاد تتضح الفروق بينها لشكل التوسع والانكماش الذي كان يميز اقتصاديات شرقي البحر المتوسط خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وفي الحالة المصرية، اتحدت ثلاثة اتجاهات رئيسية لتوفر أسس ما أسماه "أندريه ريمون" Andre Raymond "أزمة السنوات الأخيرة للقرن الثامن عشر"<sup>(٢٦)</sup>. في المقام الأول فقد طوّر القطاعان الرئيسيان للاقتصاد المدني بالبلاد - الإنتاج الحرفي، وتجارة الاستيراد والتصدير - "لا تناغم تركيبي" رئيسياً في العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر. وفي الوقت نفسه أدى انخفاض حاد في إنتاجية المحاصيل الزراعية التجارية بالبلاد بطبقة كبار الملاك بمصر إلى التحرك في مواجهة القوات العسكرية العثمانية المرابطة بالمدن مما أفضى إلى

تعطيل شكل الضرائب الزراعية التي كانت سمة لكل من المجتمعين المدني والريفي خلال معظم القرن الثامن عشر. وفي النهاية أدت المآسى الدورية لانخفاضات فيضان النيل والأوبئة والمجاعات إلى نقص حاد في الأيدي العاملة وارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق المحلية، مما أسفر عن أشكال أقرب للفوضى في المدن الكبرى والقرى المحيطة بها مع نهاية القرن.

لم تكن القاهرة هي فقط أكثر المراكز المدنية ازدهامًا بالسكان في نهاية القرن الثامن عشر بمصر، بل كانت أيضًا المركز الصناعي والتجاري الأهم بالبلاد. ففي داخل المدينة أُقيمت المصانع التي تنتج المنسوجات الكتانية والقطنية، والحريير والمنتجات المعدنية والخشبية، وحصّة كبيرة من المنتجات الفاخرة. وطبقا للعلماء الذين رافقوا قوات الحملة الفرنسية التي هبطت بمصر في عام ١٧٩٨، كانت توجد على الأقل ٧٤ طائفة صناعية ناشطة بالعاصمة في نهاية القرن. وكان أعضاء هذه التنظيمات يؤلفون نحو ربع عدد السكان الناشطين اقتصاديًا. وحتى بين التجار وأصحاب المحلات قليلى العدد "ربما كان يوجد ربع آخر من السكان منخرطاً في بعض أنشطة إنتاج النسيج مع نسبة صغيرة تعمل في أشغال الخشب والجلود، وتصنيع الغذاء، والأنواع الأخرى من الصناعة"<sup>(٢٧)</sup>. وبرغم التماثل التركيبي لمصانعهم، فإن بعض هؤلاء الصناع المهرة كانوا يتقاضون مكافآت عالية - ويتمتعون بمكانة لا بأس بها - مقارنة بالآخرين. ويذكر "أندريه ريمون" أن الأكثر ثراء بين الصناع المهرة بالقاهرة في نهاية القرن الثامن عشر كان العاملون بتصنيع الملابس، يليهم العاملون بالجلود في المدابغ الكبرى. وفي الناحية الأخرى من مقياس الدخول يقف العاملون بصناعة الأخشاب والمعادن، الذين كانت مصانعهم "أقرب لأن تكون ورشاً صغيرة الحجم، لا تغل سوى دخل متوسط"<sup>(٢٨)</sup>.

فضلا عن ذلك، خلال النصف الثاني من القرن، قام العديد من الصناع المهرة بالعاصمة بعمل شراكات مع أفراد من الحاميات العسكرية العثمانية المتمركزة بالمدينة. واتخذت هذه الترتيبات شكل التعاقدات الفردية، يتنازل بموجبها الصناع الماهر عن نسبة معينة من أرباحه السنوية مقابل الحصول على حماية ضباط الحامية. وفي بعض الحالات كان يوفد الصناع المهرة كضباط احتياط في هذه الحاميات، وفي السياق نفسه يذكر "ستانفورد شاو" Stanford Shaw أن "بعض هؤلاء الجنود دخلوا مجال المهنة أو أصبحوا صناعاً مهرة كوضع مميز في

الوظائف العسكرية عن إخوانهم<sup>(٢٩)</sup>. وغدا هذا الوضع شائع الانتشار في منتصف ثمانينيات القرن الثامن عشر، حتى إن الرحالة الفرنسي "فولني" Volney انتقل لملاحظة أن "الانكشارية والعزبان وخمس فصائل أخرى ليسوا سوى حشد من من الصناع المهرة والمتشردين"<sup>(٣٠)</sup>. وسواء كانت هذه الشراكات تعمل لصالح المهنة أو تلحق بها الأذى في أى وقت معين فلم تكن تعتمد فقط على تقلبات السوق المحلية والعالمية، بل أيضاً "على توازن القوى بين أجنحة النخبة، ولا سيما المصائر السياسية لأنصار النخبة"<sup>(٣١)</sup>

بالإضافة لدور القاهرة كمركز صناعي مهيمن على مصر، فقد كانت تخدم بوصفها المركز التجارى الأساسى للحرف بالبلاد. وبنص كلمات أندريه ريمون، كانت المدينة تمثل: محور التجارة الداخلية والخارجية لمصر. ويتم فيها إعادة توزيع الواردات على باقى أنحاء البلاد، كما يجرى تجميع مختلف الصادرات بها. أما موانئ الإسكندرية ودمياط ورشيد فكانت تلعب دور موانئ التوقف. وتركزت التجارة الدولية كبيرة الحجم بالقاهرة. وكما حدد "فولني": كانت القاهرة "موضع مرور، ومركز توزيع تمتد فروعه عبر البحر الأحمر إلى الجزيرة العربية والهند، وعبر النيل إلى الحبشة ووسط أفريقيا، وعبر البحر المتوسط إلى أوروبا والإمبراطورية العثمانية". وبشكل خاص كانت المركز التجارى لتجارة الشرق الهائلة فى البن والتوابل التى لعبت دوراً حاسماً فى اقتصاد مصر<sup>(٣٢)</sup>.

وفى العقد الأخير من القرن الثامن عشر بلغت الأنشطة التجارية التى تجرى بالقاهرة نحو ٣٠ فى المائة من إجمالى الناتج الاقتصادى لمصر. وبينما أخذت تجارة الذهب والتوابل تتراجع نحو عام ١٧٠٠، فإن الطلب المتزايد على البن اليمنى المعاد تصديره إلى أوروبا والأناضول زوّد المدينة فى العقود الوسطى من القرن الثامن عشر تقريباً بتجار الاستيراد والتصدير الأثرياء الذين يمتلكون ثروات كبيرة.

وبعد عام ١٧٧٠ دخل الصناع المهرة بالقاهرة مع التجار الأثرياء فى صراع متنام مع بعضهم البعض، نظراً لأن المصنوعات المحلية بدأت تعرف طريقها للركود، وفى الوقت نفسه أخذت التجارة الخارجية لمصر - خاصة المعاملات التجارية مع أوروبا - فى التصاعد. ويمكن الاستدلال على التأثير العكسى من زيادة الواردات منخفضة الثمن نسبياً على أصحاب مصانع النسيج

بالداخل من استمرار خفض المنتجين المحليين للأسعار التي يطلبونها على منتجاتهم في أسواق القاهرة خلال ثمانينيات القرن الثامن عشر. وكما يذكر أندريه ريمون: "هذا الركود يعصف بكل شيء حتى إنه يتناقض مع الارتفاع العام في الأسعار المصرية المحلية، وبالتحديد في ازدياد أسعار المواد الخام اللازمة لصناعة النسيج المحلية"<sup>(٣٣)</sup>. وبحلول عام ١٧٩٨ بدأ الوضع غير المواتي للعاملين في صناعة الملابس مقابل تجار الاستيراد والتصدير الأثرياء ينعكس على حجم المنشآت التي خلفها أصحاب مصانع النسيج: في خمسينيات القرن الثامن عشر زادت شركات منتجي النسيج بنسبة ٣٨ في المائة في المتوسط عن شركات باقي أصحاب الصناعات الأخرى، وبعدها بأربعة عقود لم تزد عن ممتلكات المصنعين الآخرين سوى بـ ٢٠ بالمائة فقط<sup>(٣٤)</sup>. وحدثت انكماشات مماثلة في صناعة الفخار والزجاج وتشغيل المعادن. وترتب على ذلك ارتفاع معدل التفاوت الاقتصادي داخل المجتمع المصري على نحو حاد (انظر شكل ٢ - ١)، بينما "الطبقة الأفقر من السكان - وهم الصناع المهرة وأصحاب المحلات - قد تحملوا وطأة الوضع الاقتصادي الكارثي" مع وصول القرن الثامن عشر إلى خاتمته<sup>(٣٥)</sup>.



شكل (٢-١)

تفاوت الثروات بالقاهرة ١٦٢٤-١٧٩٨

المصدر أندريه ريمون: Artisans et commercant au Caire au xviiiie siecle

{Damascus, Institut Francais de Damas, 1973-74}, vol 2, graphs 7-8

وفى الوقت الذى كان فيه تجار الاستيراد والتصدير الأغنياء يناضلون لتوحيد موقفهم فى المجتمع المدنى، ووجه كبار ملاك الأراضى المصريون بوضع سياسى متهرئ فى المجتمع الريفى كنتيجة للتشغيل الإجبارى لعمال الزراعة على نطاق واسع. فالنظم الزراعية التى يحقق فيها كبار الملاك دخولهم عن طريق إرغام الفلاحين على العمل لديهم، وكذلك من الاستحقاقات الثابتة الأخرى نسبيًا تتجه بمرور الزمن لتوليد فائض يقل تدريجيًا. ودون الاستمرار فى ضم مساحات جديدة واستزراعها وزيادة حجم الملكيات "يتجه دخل الإقطاعيات بدوره إلى التناقص. وترتبط أزمة النظام الإقطاعى بهذه الظاهرة: لا تتجح الطبقة المسيطرة فى الاحتفاظ بالأسس الاقتصادية لسيادتها"<sup>(٣٦)</sup>. وهذا الاتجاه لا يظهر - إلى حد ما - ما بقيت أسعار المنتجات الزراعية منخفضة بشكل عام.<sup>(٣٧)</sup> لكن مع ارتفاع الأسعار، يتفقم هبوط دخل الإقطاعية نظرًا للانخفاض البالغ فى حجم المنتجات التى يتمكن المالك من بيعها. وهذا الهبوط نتيجة لضرورة للنظم الإيجارية؛ حيث يتم زراعة النصيب الأكبر من المنتجات المخصصة للتجارة فى الأراضى المملوكة للسيد الإقطاعى. وفى الأوقات التى ترتفع فيها الأسعار يستطيع الفلاحون نسبيًا التخلص سريعًا من الحصى التى يتقاضونها مقابل العمل، أما المنتجات الأقل قابلية للتسويق فقد تعود إلى حوزة المالك. وبمجرد الوفاء بالالتزامات يركّز الفلاحون جهودهم على أراضيهـم الصغيرة، التى لا توفر لهم فقط الغذاء والبنور، بل تنتج أيضًا ما يتمكنون من مقايضته فى الأسواق المحلية من المواد المصنعة الحيوية مثل: المحاربيـث والملابس والأوانى الفخارية<sup>(٣٨)</sup>. ويترتب على ذلك أن المجتمعات التى يتشكل فيها الإنتاج الزراعى أساسًا بأساليب "غير سوقية" فسوف تعاني من انخفاضات دورية سواء فى مداخل كبار ملاك الأراضى أو حجم المنتجات القابلة للتسويق فى ظل السيطرة المباشرة للنبلاء.

وخلال فترات ارتفاع الأسعار، التى تشهد تآكلًا مطردًا لوضع الهيمنة لكبار الملاك بالمجتمعات الريفية من منطلق الإنتاج الزراعى الإجبارى، فمن المتوقع أن يحاول ملاك الأراضى هؤلاء تغيير دفة ثرواتهم الاقتصادية الهابطة عن طريق زيادة السلع المنتجة فى أراضيهـم تحت سيطرتهم المباشرة. وقد يفعلون ذلك من خلال إما: (١) إعادة توزيع أراضى الإقطاعية بما يحقق مصلحتهم، أو (٢) زيادة العمل الإجبارى المستحق لأراضيهـم، أو (٣) التركيز على إنتاج محصول تجارى



واحد، ولا سيما محصول غذائي أساسي مثل القمح أو الجاودار، أو (٤) "الانتقال بعمليات التسويق من الأسواق المحلية إلى الخارجية"<sup>(٣٩)</sup>. وعلى الإجمال، فإن هذه الإجراءات تمثل استراتيجيات من خلالها يمكن إعادة فرض علاقات اجتماعية إجبارية بشكل أساسي على العمال الزراعيين<sup>(٤٠)</sup>.

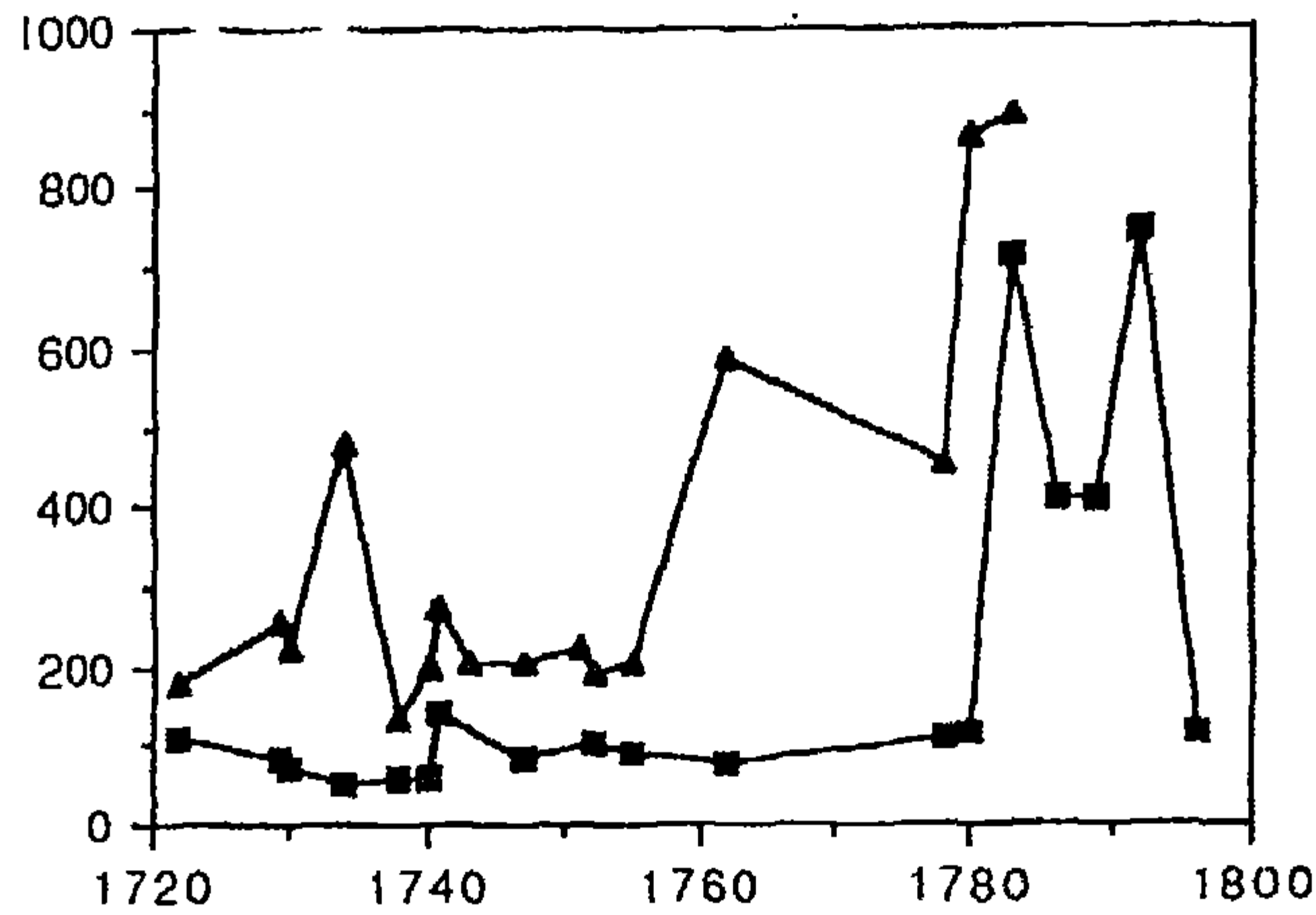
وبدون اتخاذ موقف حازم من السؤال الصعب عما إذا كان تنظيم الزراعة المصرية في عهد محمد علي، تقريبًا، يناظر مباشرة الإقطاع الأوروبي الغربي، فما زال ممكنا تحديد عاملين مماثلين أساسيين بين النظم الزراعية الأوروبية في القرون الوسطى ونظيرتها بمصر في أوائل القرن التاسع عشر.

أولاً، استقرت السيطرة على الأراضي الزراعية في أيدي السادة المحليين [الملتزمون]، الذين كانوا يجمعون الضرائب المستحقة على أراضيهم [الالتزامات] وتوجيه هذه الأموال [الميرى] إلى الإدارة المركزية بعد استقطاع حصة منها [الفايظ] لصالحهم. ومع منتصف القرن الثامن عشر كان من يسددون الضرائب من الفلاحين الأغنياء قادرين على تمرير ممتلكاتهم من الأراضي مباشرة إلى نوابهم ماداموا يدفعون المصروفات المناسبة [الحلوان] إلى الحكومة بالقاهرة<sup>(٤١)</sup>. واستنادًا إلى "كينيث كونو" فإن الملتزمين انتهزوا فرصة عدم قدرة الدولة على تحديد الفايظ الصحيح على أي ممتلكات، وذلك بتحديد رقم منخفض وثابت على نحو زائف خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر. وكما يقول "بالتخلي عن الإشراف المباشر على الضرائب بالريف، فقدت السلطات العثمانية القدرة على تحديد المطالب الضريبية اللازمة تبعًا للتغير في إنتاجية الأراضي"<sup>(٤٢)</sup>. إذ أوكلت الحكومة لمسئولها فقط مهمة جباية المبالغ المستقطعة غير العادية [الكشوفيات] اللازمة للمصروفات الإدارية كوسيلة لزيادة عائدات خزينة الدولة من القطاع الزراعي بالاقتصاد المحلي.

ثانيًا، كان يتم تنفيذ خطط الإنتاج الزراعي من خلال الفلاحين، وكان من حقهم زراعة المحاصيل لاستخدامهم الخاص على مساحات كبيرة [الأطيان الأثرية]، لكن كان مطلوبًا منهم أيضًا دفع الضرائب للملتزمين من أجل الحصول على حق استخدام الأرض. وفي معظم الأحيان كانت تجبى هذه الضرائب كالتزامات في شكل القيام بأعمال بالأراضي المخصصة للملتزم لاستخدامه الخاص [الوسية]، ويمكن أيضًا أن تتخذ شكل مدفوعات نقدية للسيد الإقطاعي [خاصة في

الوجه البحرى]، ومدفوعات فى صورة سخرة [خاصة فى الوجه القبلى] لتنظيف وإصلاح الشبكات الممتدة لقنوات الري التى تعتمد عليها الزراعة المصرية. ويفسر العمل الأخير أنه إذا حلت ظروف عصبية كان بمقدور الفلاحين بيع أو رهن حقوقهم فى حيازة [الأطيان الأثرية]، لكن تظل هذه الصفقات مرهونة بموافقة الملتزم لكى يضمن استمرار زراعة الأراضى وسداد الضرائب عنها<sup>(٤٣)</sup>. وتلاحظ "هيلين ريفلين" Helen Rivlin أنه رغم أن الفلاحين كان بإمكانهم توريث أراضى [الأطيان الأثرية] لأبنائهم، "إن توريث أراضى الأثر، الذى هو تقليد أكثر من كونه حقاً، كانت له طبيعة مقيدة... تعتمد على الطبيعة الخيرة للملتزم الذى تقع أراضى الأثر فى دائرة اختصاصه"<sup>(٤٤)</sup>. أكثر من هذا، فإن بعض الفلاحين لم يكن لهم حق الانتفاع بالأرض على الإطلاق، ولذلك يمكن اعتبارهم معدمين. وهؤلاء الفلاحون المعدمون كانوا يعملون كأجراء: إما لدى الملتزمين ووكلائهم المحليين أو لدى فلاحين آخرين، "ليس بالضرورة أن كل الفلاحين الذين يعملون لدى آخرين هم ممن لا يملكون أرضاً، ومع ذلك فقد جرت التقاليد أن يعمل الفلاحون الملاك كأجراء لدى الغير إذا جاء الفيضان منخفضاً وعجز عن رى أراضيه"<sup>(٤٥)</sup>.

ومع مطلع القرن التاسع عشر كانت الزراعة فى مصر تشترك فى خاصيتين هيكليتين مهمتين مع النظم الإقطاعية الزراعية. والعلاقات الاجتماعية المصاحبة لهذه الهياكل أنتجت آليات داخل المجتمع الريفى تتماثل حقيقة مع الآليات المحددة فى دراسات العصور الوسطى الأوروبية التى قام بها "جاي بوا" Gay Bois و"ويتهولد كولا" Withold Kula. وفى نهاية القرن الثامن عشر ارتفعت أسعار القمح والأرز إلى حد مبالغ فيه فى أسواق القاهرة. ويوضح الشكل (٢-٢) متوسط أسعار هاتين السلعتين كل عشر سنوات بين عامى ١٧١٠ و ١٧٩٨. وتكشف هذه الأرقام عديداً من النقاط شديدة التباين فى مستويات الأسعار السنوية للقمح، وكلها جاءت بعد ثمانينيات القرن الثامن عشر<sup>(٤٦)</sup>. ويتضح أن أسعار باقى المحاصيل الزراعية كانت على المستوى نفسه من الارتفاع فى غضون هذه السنوات<sup>(٤٧)</sup>. وكانت كلها سنوات رديئة سياسياً فى إنتاج الحبوب بمصر لبكوات المماليك وغيرهم من كبار ملاك الأراضى، نظراً لأن العاملين لديهم استطاعوا انتهاز فرصة تضخم أسعار المنتجات الزراعية لتقليل أوقات العمل المطلوبة منهم فى استزراع الوسايا المخصصة للمحاصيل التجارية.



الشكل (٢-٢)

أسعار السلع الغذائية بالقاهرة ١٧٢٢-١٧٩٦

المصدر: Andre Raymond, *Artisans et commercants au Caire au xviii siecle*

[Damascus Institut Francais de damas, 1973-74], 2;56, 59

ونظراً لأن ربحية الزراعة التجارية مالت إلى الهبوط بشكل عام في الحيازات الكبيرة بمصر خلال العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر، لذلك انخرط الملتزمون في صراعات أشد عنفا فيما بينهم من أجل السيطرة على الموارد الاقتصادية بالبلاد. وبعد عام ١٧٥٠، وفي محاولة من بكوات المماليك لدعم أعدادهم المتنامية اعتماداً على أعمال السلب بالقوة، دأبوا على أن يستقطعوا لأنفسهم نصيباً أكبر من حصة الميرى المستهدف إرسالها مباشرة إلى الخزانة المركزية<sup>(٤٨)</sup>. زد على هذا، ضاعف النبلاء مطالباتهم من الفلاحين من خلال الابتزاز والاعتصاب مثل [المضاف] أو (الضريبة الإضافية) و[البراني] - وهي رسوم تضاف للفايظ لصالح مالك الأرض - وجميعها تخرج عن نطاق إشراف الإدارة المركزية. لذلك سيكون من الخطأ استنتاج أن الصراع المتصاعد بين أجنحة المماليك هو السبب وراء ازدياد مصاعب الاقتصاد بمصر خلال السنوات التي تلت مباشرة الاحتلال الفرنسي [رغم أن هذه الرؤية كانت تتمتع بجاذبية لدى مؤرخ مؤيد للنظام مثل عبد الرحمن الجبرتي في كتاباته نحو عام ١٨١٥]<sup>(٤٩)</sup>. وينبغي بدلاً من ذلك النظر إلى المشاكل الزراعية بالبلاد بوصفها اندفاعاً حاسماً

لـ"عدم الاستقرار السياسى" الذى كان سمة المجتمع المصرى فى السنوات القريبة من نهاية القرن.

وأحد مؤشرات ازدياد عدم ربحية المزارع التجارية الكبيرة قرب نهاية القرن الثامن عشر هو الارتفاع الحاد فى عدد حالات الالتزام الذى شهدته تلك الفترة. فقبل مطلع القرن، بلغت حالات الالتزام نحو ١٥٩ فى جرجا، و١٣٢ فى البهنسوية (بمديرية بنى سويف)، و٦١ فى الأشمونين (بمديرية المنيا)، و٢٨ فى باقى مديريات الصعيد. وفى عام ١٧٩٧ ارتفع إجمالى هذه الحالات إلى ٢٠٠، ٥٤٥، ٢١٩، ٤٤٣ على الترتيب. فضلا عن ذلك، أصبحت هذه المزارع فى عام ١٧٩٧ أصغر حجماً بكثير مما كانت عليه فى السابق، وبات هناك ميل واضح لأن تتول إلى ملكيات مشتركة بين عدد من الملتزمين<sup>(٥٠)</sup>. وجاءت هذه التغييرات فى إطار محاولة من يسيطرون على هذه الأراضى لتقليل خسائرهم الزراعية كأفراد بتوزيعها على عدد أكبر من حائزى الأراضى.

وفى الوقت نفسه، بدأت تتكاثر الأراضى المخصصة للأوقاف فى جميع أنحاء البلاد. وتقول عفاف لطفى السيد:

مع نهاية القرن، انتقلت خمس الأراضى المنزرعة إلى الأوقاف، أى ٦٠٠ ألف فدان. وعلى وجه اليقين فقد تحولت أيضاً نسبة أكبر من العقارات إلى الأوقاف، رغم أنه لا تتوفر لدينا أرقام للتدليل على ذلك، إذ إن أرقام الممتلكات المذكورة فى معظم الوثائق تشير إلى نسب محيرة تؤدى بالباحث حتماً إلى تلك النتيجة<sup>(٥١)</sup>.

لم تكن هذه الأراضى معفاة فقط فعلياً من الضرائب الحكومية، لكن كان من المستطاع الاحتفاظ بها غالباً لتقتصر على استخدام الأسرة وذرية مالكيها الأصليين. ولذلك كانت تشكل وسيلة لضمان هامش للأمن الاقتصادى لهؤلاء الملتزمين الذين كانت أوضاعهم الاقتصادية آخذة فى التفسخ. ومع ازدياد عدد الأوقاف زاد تأثير رجال الدين الذين يتولون إدارتها وارتفعت مكانتهم. ونظراً لأن هذه الممتلكات لم تكن خاضعة فعلياً للضرائب، فقد وجد المسئولون عن إدارتها أنهم قادرون على تكديس ثروات معتبرة على نحو غير متاح سواء للملتزمين أو مسئولى الدولة.

وثمة مؤشر آخر للمصاعب الاقتصادية التى واجهت الملتزمين بمصر فى العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر، هو ازدياد عدد العلماء وتجار الاستيراد

والتصدير الأثرياء الذين اشتروا الممتلكات المفلسة من الممالك رحائزي الأراضي من البدو آنذاك. وقبل بداية القرن التاسع عشر كان حائزو الأراضي البدو يمتلكون ٧٤% من حالات الالتزام في جرجا، و ٧٨% في البهنسوية، و ٩٥% الأشمونين، و ٨٩% في مناطق غير محددة بصعيد مصر. وفي عام ١٧٩٧ هبطت هذه النسب إلى ٤٦%، و ٦٦%، و ٤٩%، و ٥٩% على الترتيب<sup>(٥٢)</sup>. ورغم أن جزءًا من هذا التناقص نجم عن تسجيل الأراضي بأسماء زوجات الملاك الأصليين أو أبنائهم، فإن ثمة شكًا بأن عددًا من العلماء اشتروا أراضي الالتزام بأعداد كبيرة مع اقتراب القرن الثامن عشر من نهايته<sup>(٥٣)</sup>. وعلى المنوال نفسه، فإن التجار المقيمين بالعاصمة وأثروا من تجارة البن والمحاصيل اشتروا المزارع الخاضعة للضرائب بأعداد كبيرة بعد منتصف القرن، وأداروها كملاك غائبين<sup>(٥٤)</sup>.

ومع اتساع نفوذ هذه القوى الجديدة بالريف، بات فلاحو مصر معرضين لمستويات أكبر من الاستغلال. كانوا يكابدون في ظل التجار والعلماء ملاك الأراضي الجدد، التواقين للربح من استثماراتهم، وفي ظل الممالك أصحاب الممتلكات القدامى الذين عقدوا العزم على استعادة مزارعهم بعد الطلب المتزايد على الأراضي الزراعية. ومع نهاية القرن أصبح الفايز يشكل المخصص الأكبر الوحيد المفروض جبايته على الفلاحين من السكان<sup>(٥٥)</sup>. فضلًا عن هذا، تم فرض العديد من الضرائب "غير الرسمية" على الفلاحين بعد منتصف القرن الثامن عشر لسعي الملتزمين لتدعيم وضعهم المالي. وإضافة إلى الضرائب المفروضة - النقدية أو العينية - زادت "الأعمال الإجبارية بأراضي الملتزمين، وحفر قنوات الري، وحمل الطمي، وزراعة المحاصيل في مزارع الملتزمين دون تقاضي أجر على ذلك، وأعمال السخرة، وهي العمل بدون مقابل في أراضي المسؤولين الإداريين وفي بناء الأسوار وغيرها من المهام"<sup>(٥٦)</sup>. وتمثل متطلبات العمل الجديدة هذه الوسيلة المؤثرة الوحيدة لأصحاب الأملاك لتحسين وضعهم الاقتصادي في اقتصاد غير سوقي<sup>(٥٧)</sup>. لكنهم لم يستطيعوا بمفردهم تحسين الوضع السياسي للإقطاعيين مقارنة بالقوى الاجتماعية الأخرى النشطة في الريف.

وترك لنا المراقبون المعاصرون صورًا صادمة لعدد من المآسي تتعلق بالمجاعات وتفشي الأوبئة التي ضربت مصر قرب نهاية القرن الثامن عشر. وذكر المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي أن مجاعة عام ١٧٨٤ أرغمت آلاف الفلاحين على

الفرار من الريف إلى المدن الكبرى؛ وهناك كانوا يقتاتون على ما يلقونه مصادفة: القمامة المكدسة في الشوارع، فضلات الحيوانات الملقاة خارج محلات الجزارة، جثث الحيوانات المدفونة على جوانب الطرق. وتضافرت حالات الرعب من هذه المجاعة مع ما تلاها من تفشى داء الطاعون الذُّبلى. وبعد ثمانى سنوات أخرى قيل إن فقراء المهاجرين إلى المدن كانوا يأكلون جثث زملائهم الموتى<sup>(٥٨)</sup>.

وقد كان لهذه الكوارث الطبيعية تأثير مباشر على القطاعات الرائدة فى الاقتصاد المصرى. وبكلمات عفاف لطفى السيد مرسو: إن تعاقب تفشى الأوبئة والمجاعات خلال ثمانينيات القرن الثامن عشر أفضى إلى "فرض أعباء أكبر من ذى قبل على طوائف المدن". ففي عام ١٧٩٠ عندما أغلقت الحكومة الفرنسية أسواق بلادها أمام المواد الغذائية المستوردة، فإن "الجماعة الحاكمة بمصر - فى احتياجها لمزيد من الأموال وتعويض خسائرها - تحولت إلى فرض الضرائب على المزارع، وأتت على كل ما فيها" وترتب على ذلك "أن أصيبت المهن الحرفية بالهزال مما أسفر عن ضعف رعوس الأموال المستثمرة فى منتجات الصناعات الماهرة، وتكفلت أعمال الابتزاز بالباقي، وانخفضت الإنتاجية إلى أقل معدلاتها على الإطلاق، وغدت كل أنشطة الصناعات الحرفية خاضعة لضرائب متصاعدة"<sup>(٥٩)</sup>. وعلى القدر نفسه كان للمجاعات والأوبئة آثار كارثية خارج المدن، ويستنتج كينيث كونو:

أدت المجاعات الناجمة من ازدياد الفيضان أو تناقصه، والأوبئة التى كانت تصاحبه دائماً، إلى خفض قوة العمل المتاحة للإنتاج الزراعى. كما أن المجاعات قللت من توفير الحيوانات للحرث أو الانتقال، فقد كان فقر الحصاد يعنى أيضاً ندرة القش وأعواد الذرة والبرسيم التى تقدم غذاء لها. وفى ظل هذه الظروف كانت تباع الحيوانات الداجنة المخصصة للذبح فى أسواق البيع قبل أن تتضح بما يكفى، أو يأكلها الفلاحون وأهل المدن قبل أن تتفق. وبعد انتهاء مجاعة طويلة، حينئذ، فإن تعاقب الإنتاج الزراعى ليبلغ المستويات السابقة ربما يلزمه أكثر من فيضان جيد فى العام التالى، نتيجة للخسائر فى قوة العمل من الإنسان والحيوان<sup>(٦٠)</sup>.

لذلك فإن الأزمات المترابطة التى أصابت الاقتصاد المصرى خلال العقود الأولى للقرن التاسع عشر تفاقمت عبر الكوارث الطبيعية التالية التى حلت بالبلاد فى هذه الفترة.

## التهديد السياسى لنظام الحكم

سواء كانت النزاعات المحيطة بالأزمات المتركمة المتعاقبة تمثل تهديدًا خطيرًا للوضع المهيمن للتحالف الاجتماعى الحاكم لمصر، فقد كانت تعتمد على ثلاث فئات من الشروط التى تكمن فعليًا إلى حد كبير خارج العملية الإنتاجية. أولاً، أن قدرة القوى التابعة على تحدى حكام البلاد كانت وثيقة الصلة بمستوى تنظيم خصوم نظام الحكم. وكما يقول باحثو الثورة الاجتماعية الجدد عن اقتناع: "الأفراد لا يتحركون بطريقة سحرية إلى العمل، لا يهم ما يشعرون به من الظلم أو العدوان أو الغضب. ينبغى أن يتجه غضبهم من البداية إلى نهايات جماعية من خلال واجبات موجهة ومنسقة نحو التنظيم، بصورة رسمية أو غير رسمية. وإلا حاق بهم فحسب الاكتئاب البغيض ليطيح بهم خارج الملعب"<sup>(٦١)</sup>. ثانيًا، يمتلك المعارضون تهديدًا كبيرًا بوضوح لنظام الحكم القائم عندما تواجه الدولة أزمات مالية متصاعدة. ثالثًا، تجسّد قوى المعارضة أقصى تهديد للتحالف الحاكم المستمر فى الهيمنة حينما تنشأ "صلات إستراتيجية مهمة بين المدينة والريف فى الحركات الثورية"<sup>(٦٢)</sup>. والصلة بين هذه الشروط الثلاثة أسفرت عما هو أكثر من الانقطاعات الحادة فى الشؤون الداخلية لمصر؛ إذ أنها أوجدت أيضًا الظروف التى بموجبها أمكن أن يتغير تشكيل التحالف المسيطر للقوى الاجتماعية، فاتحًا الباب أمام إمكانية أن يحل بدلًا منها ممثلون جدد فى حكم البلاد وتغيير تركيبها السياسى والاجتماعى.

ويفترض "رود آيا" Rod Aya فى جدول أعمال بحثى أنه فى الأوضاع الثورية يمكن وضع تمايزات محدّدة بين المقاصد الثورية (التي يمكن أو لا يمكن الوفاء بها) والنتائج الثورية (التي قد تكون قليلة مقارنة بدوافع وأغراض الذين شرعوا فى العمل الثورى). والعنصر الأول فى هذه الأجندة البحثية هو "الانتباه إلى الحقوق والواجبات الموضوعية - التى يشترك فيها مختلف فئات الناس - والتى فى حال انتهاكها، تفضى إلى الإحساس بالظلم"<sup>(٦٣)</sup>. وبالتوصل لحل الأشكال النوعية للظلم التى أثارت عمليات التمرد، لا يمكن للباحث أن يدرك فقط الصلة بين "الإحباط والحرمان والإجهاد، أو التمييز فى المعاملة" من جانب، و "سياسات العنف" على الجانب الآخر<sup>(٦٤)</sup>. بل يمكن له أيضًا، وبدرجة أخطر أن يشرع فى تقييم احتمالات تعبئة القوى الشاعرة بالظلم على أساس القضية المطروحة فضلًا عن فرص العمل التنسيقى بين مختلف معارضى نظام الحكم القائم.

ويقترح العنصر الثانى أن التفسيرات الملائمة للأوضاع الثورية ينبغي أن تفر بصحة "موارد النفوذ التكتيكية المتاحة للجماعات الواقع عليها الظلم - أساسها الاقتصادى، التنظيم المجتمعى، الصلات السياسية بالأنصار فى الخارج، و(الأكثر أهمية) الانشاقات فى تركيب السلطة التى قد تتكشف من أعلى"<sup>(٦٥)</sup>. ويشمل عنقود العوامل هذا متغير الخواص بعض ما يمكن تصنيفه تحت مفهوم أزمة التراكم التى تحددت خطوطها العامة فيما سبق، وتضاف إلى متغير حاسم يتضمن تناقضات داخلية محتملة فى التحالف المسيطر ستناقش فى وقت لاحق. لكن تركيز العنصر الثانى لـ "رود آيا" ينصب على الترتيبات المؤسسية التى يتمكن بها معارضو نظام الحكم من تنظيم أنفسهم فى نشاطات جماعية سعياً لأهداف سياسية. وهذه الروابط قد تتضمن "جمعية عادية لأصدقاء نوى اهتمام مشترك... وجمعيات للفلاحين من مختلف الأنواع، أو الأحدث من ذلك، الأشكال الجديدة مثل اتحادات العمال أو الأحزاب الراديكالية"<sup>(٦٦)</sup>. على أن تكون جميع هذه المؤسسات متاحة للمشاركين لتوزيع أعباء جهود العمل الجماعى بين عدد من الأفراد، وتحسين فرص الحفاظ على حرية الانتخاب كحد أدنى. أكثر من هذا، تزيل المؤسسات الاجتماعية المنشأة معظم الغموض المتعلق بـ "ما يمثله السلوك التعاونى فى كل حالة معطاة"<sup>(٦٧)</sup>. لذلك فإن وجود علاقات تنظيمية بين المعارضين المحتملين للتحالف المهيمن يحسّن بوضوح ليس فقط إمكانية تبنى أى عمل جماعى، بل أيضاً يكفل بالنجاح العمل السياسى للمعارضين.

إضافة للاعتماد على وجود أسس للعمل الاجتماعى المنظم بين القوى الاجتماعية التابعة، فإن مستوى التهديد السياسى الذى يواجه نظام حكم يتغير تبعاً للوضع المالى المتعثر للإدارة المركزية. وكما أوضحت "ثيدا سكوكبول" Theda Skocpol تم الإطاحة بالثورات الفرنسية والروسية والصينية جميعها بسبب العجز المتنامى لأجهزة الدولة عن التعامل بنجاح مع ما تسميه "أزمات التحديث" أى المتطلبات الاقتصادية لخلق صناعة كبيرة وأجهزة إدارية أكثر مرونة. وبنص كلماتها: "متطلبات جمع الضرائب بكفاءة أعلى؛ من أجل تمويل متواصل لجيوش أقوى وأكثر فاعلية، ولتنمية اقتصادية وطنية 'موجهة'. وكان يتردد صدى محاكاة النماذج الأجنبية المتاحة داخل هذه المجتمعات خاصة بين رجال الإدارة والطبقات الوسطى المتعلمة"<sup>(٦٨)</sup>. إلى حد أن الدولة كانت تحتوى على "حالات القصور



التركيبية في صميم بنيتها العاجزة عن تعبئة موارد متزايدة، وبات نظام الحكم عرضة لتمرد الفلاحين و "الضغوط الأجنبية الكاسحة"<sup>(٦٩)</sup>.

ولقد أصابت حالات العجز في التمويل مسئولى الدولة بالشلل في جهودهم لمساندة نظام حكم معرض للتهديد على الأقل من طريقتين منفصلتين. الأول، مع تناقص الموارد المتاحة للجهاز الإدارى المركزى أصبح رجال الإدارة أقل قدرة على تعبئة قوات الجيش والشرطة للدفاع عن النظام القائم أمام المعارضة الأكثر نضالاً. إذ أن نقص أموال الضرائب أو باقى الإيرادات العامة خصوصاً يفاقم من تهديد نظم الحكم فى المجتمعات التى لا يوجد بها جيش متأهب تحت القيادة المباشرة للإدارة المركزية، نظراً لأن عدم قدرة مسئولى الدولة على تجميع قوات مسلحة كافية تعمل لديها يدعم تأثير أولئك الذين يتحكمون فى ميليشيات أو جماعات من الأتباع المعارضين للحكومة والمؤيدين لدوام الثورة. وفى ظل هذه الظروف، فإن التحدّيات المحتملة من خارج التحالف الحاكم تحدد درجة التغييرات الأساسية فى توزيع السلطة داخل التحالف، وتفاقم بشدة من المصاعب التى تواجه الأعضاء أصحاب المصلحة الفعلية بالوضع الراهن.

الثانى، يحول هبوط عائدات الدولة دون تبنى الإدارة المركزية إجراءات من شأنها اختيار أو تحجيم قوى المعارضة. لذلك فى عشية الحرب العالمية الأولى اضطرت الحكومة القيصريّة إلى اتخاذ قرار متسرع بتخصيص الموارد الشحيحة المتاحة للمجهود الحربى، وهو ما أدى بها إلى أن "تتأرجح" بين برنامج باهظ نسبياً وبين قمع الاتحادات النقابية المناضلة فى المدن الكبرى وسياسة أكثر تسامحاً وتساهلاً لتشجيع خلق طوق "إطار قانونى ينجح من خلاله العمال والإدارة فى حل نزاعاتهم فى محيط مستقل نسبياً للعمل الاجتماعى" سعياً من أجل إمكانية تفكيك وحدة حركة النقابات المهنية<sup>(٧٠)</sup>. وفى الإطار نفسه، كنتيجة لتخصيصها حصصاً أكبر من العائدات للمشاريع الصناعية الكبيرة، ومخصصات مالية للمواد الغذائية وباقى الضروريات، فإن الإدارة المركزية فى إيران فى ظل الشاه رضا بهلوى أعيقت عن تنفيذ برامج للإسكان بالبلاد فضلاً عن وسائل الاتصالات ونظم الرعاية الصحية فى السنوات التالية لعام ١٩٧٥. وقد لعبت التباينات الواضحة التى ميزت المجتمع المدنى دوراً كبيراً فى تعبئة "الشرائح الدنيا من الطبقة العاملة - بالذات العمال والباة الجائلين وصغار موظفى المصانع والعمال المؤقتين" للثورة ضد نظام الشاه فى نهاية عقد السبعينيات<sup>(٧١)</sup>.

خلاصة القول: تمثل المعارضة أقصى التهديدات حدة على الوضع السياسى لأى نظام حكم قائم ما إن تنشأ صلات متينة بين عناصرها المدنية والريفية. وفى دراسة "جون والتون" John Walton عن الثورات الوطنية فى البلدان الفقيرة يستنتج أنه: "شأن الثورات الأوروبية، تستمد الثورات الوطنية أصولها من تفاعل الظروف الريفية والمدنية، ونادرًا ما يقود الفلاحون الثورة، أيضًا فإن الثورات قلما تنجح بدون دعمهم النشط. ويلزم لتطوير وضع ثورى تحالف 'اندماج محتمل بين الفلاحين الشاعرين بالظلم وغيرهم من المظلومين بالطبقات الأخرى'،" (٧٢).

وتوفر الصلات بين سكان المدن ونشطاء الريف الاحتمال الأكبر لخلق وضع ثورى حالما تمثل هذه الصلات ما هو أكثر من مجرد علاقات تكتيكية، مدفوعين ممن يحاولون توليد حركة جماهيرية، والصلات التى تمثل التهديد الأعظم هى التى "تضمنها آليات مؤسسية فى صميم الترتيبات التنظيمية من أجل إدارة أوضاع التخلف" (٧٣). وهذه الترتيبات ممثلة بأشكال لها طابع الدوام من العمالة المهاجرة، و"شبكات من المهنيين من مختلف الأقاليم"، أبناء الريف المدينين للنخب المدنية. وتخلق هذه الآليات التنظيمية توحيدًا للمصالح من جانب القوى الريفية والمدنية، يحيلهم إلى "حلفاء طبيعيين، وليس لمجرد أنهم كانوا أحيانًا نفس الناس الذين يحاولون البقاء على قيد الحياة فى أماكن مختلفة" (٧٤).

على أن تلك القوى المسيطرة تعترف بعنف ما يواجهها من تهديدات يشهدها معارضون بالريف والمدن، ويتضح ذلك من محاولاتهم المستميتة لشق صفوف هذه القطاعات. وتتضمن هذه الإستراتيجية عادة تشكيل تحالفات تكتيكية مع واحدة أو أكثر من القوى التابعة، وفى الواقع للحيلولة دون احتمال قيام روابط سياسية قوية بين المدينة والريف. ويذكر "أنطونيو جرامشى" Antonio Gramsci أنه فى أعقاب ثورات فقراء الريف فى صقلية عام ١٨٩٤ وعمال ميلان فى ١٨٩٨ "بادرت الطبقة المهيمنة [فى إيطاليا] بسياسة جديدة للتحالف الطبقي، والتكتلات السياسية الطبقيّة من نوع الديموقراطية البرجوازية. واضطرت لاختيار - إما الديموقراطية الريفية، بالتحالف مع الفلاحين بالجنوب، وسياسة خفض التعريفات وحق الاقتراع العام ولا مركزية الإدارة وخفض أسعار المنتوجات الصناعية؛ أو إقامة تكتل مع عمال الصناعة [هكذا] بدون اقتراع عام، من أجل توفير الحماية، من أجل الإبقاء على مركزية الدولة...، ومن أجل سياسة إصلاحية للأجور، وتدعيم الحركة

النقابية"<sup>(٧٥)</sup>. ولا يقتصر هذا البرنامج في اعتماده فقط على وجود أشخاص أذكىء في مجال التكتيك داخل نظام الحكم بل أيضًا، وللوهلة الأولى، على الوصول إلى المصادر التي يمكن أن تدعم مشاركة سياسية واسعة وأسعار مدعومة للبضائع المصنعة، وثانياً على حواجز تجارية فعالة تتضافر مع أجور أعلى. وباختصار، فإن الوضع المالي يمتلك تأثيراً حاسماً، رغم أنه غير مباشر، على قدرات المعارضة في تضفير علاقات سياسية قوية فيما بينها.

### التهديدات التي واجهت نظام الحكم بمصر في مطلع القرن التاسع عشر

كانت حركات التمرد الشعبية ضد التحالف الاجتماعي المسيطر ملمحاً متكرراً للسياسة المصرية خلال العصر العثماني<sup>(٧٦)</sup>. واشتملت هذه التمردات على مدى واسع من القوى المحلية، وكان الدافع وراءها تشكيلة متعددة من المظالم الاقتصادية والسياسية. وتزايد تكرار ومدى اتساع الاضطرابات الأمنية بالمدن في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، من جانب كنتيجة لـ "تنامي عمليات سلب الأموال بالقوة من سكان المدن عن طريق بكوات المماليك الذين كانوا يتقلدون السلطة" ومن الجانب الآخر نتيجة "ازدياد استخدام الجنود المرتزقة في خدمتهم" الذين كانوا لا يقيمون وزناً كبيراً لعادات ومشاعر أبناء البلاد<sup>(٧٧)</sup>. وترتب على ذلك أن بادر نظام الحكم بالتحول إلى القادة الدينيين البارزين طلباً لعونهم في حفظ الأمن العام. وفي منتصف تسعينيات القرن الثامن عشر، غدا كبار علماء البلاد، بفضل إمكانياتهم على تعبئة الجماهير، قادرين على الضغط حتى على أكثر بكوات المماليك نفوذاً من أجل تقديم تنازلات محدودة لأتباعهم<sup>(٧٨)</sup>. لكن بمجرد جلاء الحملة الفرنسية في عام ١٨٠١ بلغ مستوى التهديد للتحالف الاجتماعي الحاكم ذروته، مُهّداً الطريق لتحديات تالية أثناء عصر محمد علي.

وفي قاعدة هرم القوى التابعة القادرة على تحدي نظام الحكم بالقاهرة استقرت الشبكة المعقدة لتنظيمات الطوائف التي كانت تتخلل الحياة الاقتصادية والاجتماعية بالمدن الكبرى والمراكز. وفي الفترة السابقة على القرن السابع عشر يتضح أن الطوائف بدأت نشاطاتها أساساً كجمعيات دينية أو أخوية ذات صلات

محدودة بالإدارة المركزية لمصر، وبعد ذلك بدأت هذه التنظيمات تعمل كفروع لجهاز الحكم، وتتولى الدولة تعيين شيوخ الطوائف الكبيرة مع استخدام مقارهم كوسيلة لتقدير الضرائب وتحصيلها. وكرد فعل لهذا الميل تجاه الاندماج المتنامي داخل نطاق سلطة الدولة، عمل أعضاء الطوائف على إعادة ترتيب تراكيب هذه الجماعات خلال سنوات القرن الثامن عشر، وبصورة أساسية بالحد من مسئوليات وظيفة شيخ الطائفة ومهام مساعديه [النقباء]. وهذا الحال لخصه "جابريل باير" Gabriel Baer: "يتبين بوضوح من دراسة تاريخ الجبرتي أنه في مصر العثمانية لم يضعوا أسس أى مهام سياسية شبيهة مثلا بتلك المهام المحددة لـ 'العلماء' أو بعض مشايخ البدو. فقد كان يتم تجميعهم، من حين لآخر، لأغراض اقتصادية: مثل جباية الضرائب أو تثبيت الأسعار أو الاحتفالات التقليدية التي كانوا يشاركون فيها مع طوائفهم. ومع ذلك كانوا أداة في يد الحكومة، وليس قوة مستقلة"<sup>(٧٩)</sup>.

لكن في العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر، قد أكد قادة عدد من الطوائف المصرية على الأقل على استقلالهم عن الإدارة المركزية، واضطلعوا بدور أكثر فاعلية في الشؤون السياسية للبلاد. وكان لطوائف الجزائريين والفكهاينة والخضرية والشياطين بشكل خاص دور فاعل في الثورات التالية التي اندلعت بالقاهرة في السنوات الأخيرة للقرن الثامن عشر<sup>(٨٠)</sup>. وجمع قادة هذه التجمعات المساهمات سواء من أعضاء طوائفهم أو سكان الأحياء التي يقيمون بها من أجل تنظيم وتزويد الميليشيات غير النظامية لمقاومة الاحتلال الفرنسي للعاصمة في عام ١٧٩٨، وعلى نحو خاص لعب شيوخ طوائف الجزائريين والفكهاينة دورًا رائدًا في العصيان الذي حاصر الولاية العثمانيين الذين أرسلتهم إسطنبول ليحلوا بديلاً للإدارة النابليونية بعد عام ١٨٠١<sup>(٨١)</sup>.

ولقد انتشرت تنظيمات الطوائف في كل أنحاء المجتمع المدني بمصر مع مطلع القرن التاسع عشر. واستناداً إلى العلماء الذين صاحبوا الحملة الفرنسية: فإن ٢٧٨ طائفة كانت تمارس نشاطاتها بالقاهرة الكبرى في عام ١٨٠١، ويذكر الجبرتي عددًا من التجمعات الأخرى لا تضمها هذه القائمة<sup>(٨٢)</sup>. وكانت هذه الطوائف في أغلبها تتجمع في أحياء معينة بالمدينة. وكما يلاحظ "روجر أوين" Roger Owen فإن أغلبية الحرفيين:

كانوا يعيشون ويعملون داخل حدود القاهرة، العاصمة القديمة للفاطميين، إلى الشمال من القلعة، وهناك، شأن أي مدينة أخرى قبل - صناعية، منطقة مكتظة بالسكان، ضيقة الشوارع، يتعذر الانتقال داخلها، تنحصر بها المتاجر التي تُورد البضائع للأسواق، سواء خارج البوابات أو داخلها. وعلى أية حال يتم إنتاج المصنوعات الأكثر تخصصاً في وسط الحي الفاطمي، والكثير منها يقع على طول الشارع الرئيسي المركزي الذي يربط البوابات الشمالية بالجنوبية. والشوارع مثل المتاهة، وبعضها مسدود في آخره، وتسمى حارات، حيث يستطيع أن يتجمع فيها السكان معاً، للدفاع عن أنفسهم أو تقديم العون لبعضهم البعض.

وداخل كل حارة يمارس مسئولو الطوائف مسئولياتهم في فض المنازعات وحفظ النظام وتنظيم الشؤون الاقتصادية اليومية. لذلك كان شيخ الطائفة المسئول يتمتع بسلطة إصدار تراخيص مزاولة مهن معينة، علاوة على تحديد عدد العاملين بالمهنة في كل حي من الأحياء. حتى إن حق بيع المحلات المرخصة لباقي الأسطوانات المؤهلين لم يكن ليتم دون موافقة شيخ الطائفة<sup>(٨٤)</sup>.

على أن التضامن الاتحادي داخل الطائفة كان يتعزز بعدد من الآليات التنظيمية. وتقول "سوزان ستافا" Susan Staffa: "كانت الطوائف تستمد الكثير من قوتها من حقيقة أنها تتألف من أفراد يعرفون بعضهم البعض، حتى إن هيمنة شيخ الطائفة ترجع إلى أنه يعرف كل واحد منهم معرفة شخصية". وفضلاً عن تمتعها بالصلوات الشخصية القوية، فقد تميزت هذه الجماعات بالتماسك الذي يعود إلى أن أعضاء أي طائفة يشتركون في الدين، ويتألفون من العرق نفسه، مع استثناءات قليلة<sup>(٨٥)</sup>. وتتصل العلاقات داخل الطائفة على مزيد من الدعم عن طريق مجموعة رموز دينية صريحة تضاف إلى تركيب الجماعة. وشاعت بينها التقاليد المصاحبة للطرق الصوفية، والجماعات الأكثر تقليدية (الفتوات) سواء في الشعارات أو العروض العامة للصناع المهرة أو طوائف الحرفيين. وتضيف ستافا أن "كلا من محتوى وشكل الاحتفالات الاستهلاكية لتنظيمات الصناع المهرة كانت تتطابق غالباً مع احتفالات المذاهب الصوفية"<sup>(٨٦)</sup>. وكانت هذه التقاليد تترسخ من المشاركة الجماعية للطوائف في مثل هذه الشعائر مثل رحلة قافلة الحج سنوياً إلى مكة، واحتفالات زفاف الأعيان المحليين.

لذلك من الضروري ملاحظة أن الهبة الشعبية السابقة مباشرة على تقلد محمد علي للسلطة كوال لمصر قادها شيخان من شيوخ الطوائف غير المعروفين نسبيا وتبدت في نمط شعائري خاص. وفي الأسبوع الثاني من شهر يونيو عام ١٨٠٥ اعترض سكان حي الرميلة موكبًا للفرسان العثمانيين كان يحمل إمدادات للوالي العثماني المحاصر بالقلعة، وخاضوا ضدهم حربًا شرسة دامت طيلة الأسبوعين التاليين، وكبدوهم خسائر فادحة تحت قيادة شيخ طائفة الخضرية وشيخ طائفة الجزارين. وفي تقدير الجبرتي أن هذا الحشد كان يتألف من جمهور كبير من القاهرة كلها، وكان زعماء دينيون شعبيون على رأس جماعات من أتباعهم، ومعهم أناس آخرون من المناطق المحيطة بالمدينة. وسار حجاج الخضرى، شيخ طائفة الخضرية، شاهرًا سيفه متقدمًا هذا الحشد. وتفسر هذه الملحمة ليس فقط الاعتبارات السياسية المتنامية للطوائف في العقد الأول من القرن التاسع عشر، بل أيضًا الاستقلال المتزايد لقادة الطوائف عن مسئولى الدولة أو العلماء الأغنياء الذين يتمتعون بالتبجيل. وأتاح استقلال جماعات الطوائف الواضح للقوى التابعة في المجتمع المدنى سلاحًا محتملًا يمكن من خلاله معارضة التحالف الاجتماعى المهيمن على مصر فى مستهل عصر محمد على.

ومع تنامى مستوى التنظيم بين كبار القوى المعارضة لنظام الحكم، أخذت عائدات الضرائب التى تحصلها الإدارة المركزية من البلاد تقل تدريجيًا طوال سنوات القرن الثامن عشر. وكان كبير المسئولين بالقاهرة، الوالى، يحصل على دخله من توزيع الضرائب الزراعية الريفية والمدنية [الالتزامات] على الأعيان المحليين. وبنهاية القرن الثامن عشر بات الولاة يدركون على نحو متزايد تناقص الدخل من بيع الالتزامات أو نقلها لمسئول آخر، لأن بيع هذه الضرائب الزراعية بدأ يتخذ شكل الديون. وقرب نهاية القرن الثامن عشر "غدا من الصعوبة بمكان تحصيل المبالغ المتبقية من أسعار بيع [الالتزامات] ممن يمتلكونها، وتراكمت أرصدة كبيرة لصالح السلطان من (الحلوان) أصبح من المتعذر جمعها. أكثر من هذا، وبصرف النظر عما كان يتم تجميعه فى النهاية، اضطر الباب العالى لقبول ما يطرأ من تخفيضات على الديون الخاصة بمن توافيه المنية من الملتزمين، وآلت إلى حوزة آخرين الذين ربما انتقل إليهم الالتزام على سبيل الرهن، بالإضافة لديون الضرائب المتبقية عليهم بالكامل لصالح الخزانة"<sup>(٨٧)</sup>. زد على هذا، بدأت هذه

الالتزامات تدخل تدريجيا تحت النفوذ الدائم للمماليك كأفراد وجماعات في غضون تلك الفترة، وهو ما أفضى إلى أن تتخذ على نحو ما شكل الملكية الخاصة، وبالتالي صارت تنطوي على بعض الحقوق، مثل حق نقل الملكية أو التوريث<sup>(٨٨)</sup>. ونظراً لأن هذه العمليات باتت تدريجياً لا تخضع لإشراف الحكومة، لذا أصبح من المؤكد انخفاض إيرادات الدولة من تحصيل الضرائب على الأراضي الزراعية ولجأت بالتالي لفرض عدد آخر من الجبايات على الأنشطة الاقتصادية علاوة على ضريبة الميرى الأساسية<sup>(٨٩)</sup>.

وقد نجمت هذه الآلية عن تعارض أصيل في المصالح أخذ يتنامى بين الجهاز الإدارى المركزى للبلاد وكبار ملاك الأراضي. ومع تعزيز إدارات الدولة غدا لكبار المسئولين بها مصالح طاغية فى تعظيم عائدات الضرائب على المدى القصير كوسيلة لضمان وضعهم لدى الباب العالى. غير أن المسئولين الإداريين والعاملين معهم لم يظهروا اهتماماً حقيقياً لتنمية الاستثمارات وإدخال التحسينات التى من شأنها أن تقيد فى زيادة الإنتاجية بمصر على المدى البعيد<sup>(٩٠)</sup>.

لكن فى الوقت نفسه، مع بداية إحراز كبار الإقطاعيين لحقوق أصحاب الأملاك كملاك دائمين للأراضي الزراعية، باتوا أصحاب مصلحة فى تعظيم دخولهم طويلة الأجل من الأرض. وأدى بهم هذا إلى إجراء عدد من الاستثمارات المختلفة قللت من عوائدهم قصيرة الأجل المحتسب عليها الضرائب لصالح فوائد أكثر على المدى الطويل<sup>(٩١)</sup>. وبهذه الطريقة، فإن التحالف بين مسئولى الدولة وكبار ملاك الأراضي الزراعية الذى ساد المجتمع المصرى طوال النصف الأول من القرن الثامن عشر أخذ يتفكك باطراد فى العقود الأخيرة لهذا القرن.

فضلا عن ذلك، وخاصة خلال الفترة من ١٨٠٠ - ١٨٠٥، كان للانفجارات الدورية للعنف السياسى بالبلاد تأثير متباين على ثروات هاتين القوتين الاجتماعيتين. ففي تلك الفترة شرع النبلاء فى الاعتماد على فرض ضرائب "غير قانونية" مختلفة على الخاضعين لهم، وبالتالي تعرضوا لتهديدات خطيرة من احتمالات الإخلال العنيف بالنظام العام أو غيره من الصدمات المحلية الناجمة عن الاستغلال المفرط للعمالة الزراعية<sup>(٩٢)</sup>. أما الدخل الذى يصل إلى الجهاز الإدارى بالدولة فكان ما يزال يتحدد فى معظمه بناء على الناتج الاقتصادى المطلق لمصر، وليس كنسبة مئوية ثابتة تُحدّد مسبقاً. وكنتيجة لذلك، استطاع رجال الإدارة

الحكومية الاحتفاظ بمكانتهم لدى الباب العالى فى مواجهة الأداء الاقتصادى البائس أو بالصدمات التى يتعرض لها الاقتصاد إلى حد يفوق كثيرا إمكانيات كبار ملاك الأراضى فى الاحتفاظ بوضعهم فى المجتمع المحلى فى ظل الشروط نفسها. وأدى الضعف المتأصل للوضع الاجتماعى للنبلاء مع قرب انتهاء القرن الثامن عشر إلى أن يتولوا دورا أكثر فاعلية فى تحصيل عائدات الضرائب بجميع أنحاء البلاد. ولعله يُعزى للحروب الدائمة التى اندلعت بين أجنحة المماليك ما يراه أغلب الباحثين على أن هذه الحروب هى أبرز الملامح قاطبة فى السياسة المحلية المصرية خلال هذه الفترة.

على أن العلاقات بين المجتمع المدنى والريف أواخر القرن الثامن عشر فى مصر اتخذت أشكالا متباينة. فى المقام الأول، فقد أنعشت المبادلات التجارية سلاسل مترابطة قوية ومتنامية بين هذين القطاعين فى الاقتصاد المحلى. وأورد كينيث كونو وثائق عن أعمال البلاد الخاصة بـ "نظام التسويق الحضري - الريفي" عن السنوات التى تلت عام ١٧٨٠، مشيرًا إلى أن سكان القرى الزراعية فى وادى النيل بأكمله كانوا جميعًا يتشاركون فى أسواق أسبوعية قريبة من أسواق المدن. ولا يقتصر ما يجلبه القرويون لهذه الأسواق على المحاصيل والدواجن من نتاج أراضيهم فقط، بل يجلبون معهم أيضًا الملابس الكتانية والقطنية والكتان المغزول والصوف وأنواعًا مختلفة من الأواني الفخارية، وغيرها من المنتجات المصنعة فى ورش محلية، وتباع هذه السلع إلى تجار من المدن ينقلونها بدورهم إلى مخازن بالعاصمة لشحنها لباقي أنحاء البلاد وكذلك للتصدير<sup>(٩٣)</sup>. ومن عائدات هذه المبيعات يشتري عمال القرى معدات من الحديد والنحاس والرصاص تحتاجها المعدات الزراعية، وآلات غزل النسيج، والصابون والأصبغ لتجهيز الكتان والقطن للنسيج والفحم لتشكيل الحديد والنحاس، إضافة إلى مدى واسع من المنتجات.

فى الواقع يشير كونو إلى أنه مع نهاية القرن برزت تقسيمات إقليمية معقدة للقوى العاملة داخل الاقتصاد المصرى:

لم يكن كل من مديرية بنى سويف أو الفيوم تزرعان القطن، غير أنهما كانتا تغزلاه وتتسجانه. وربما يمكن افتراض أن أى منطقة تزرع القطن والكتان وتنتج الصوف ويوجد بها عمال لنسجه، فإن الإنتاج المحلى يغطى الطلب المحلى.



وربما كان هذا صحيحًا على نحو ما فى بعض المناطق، وإن لم يكن كذلك فى قرية بعينها.. على أن توزيع الخامات والمنسوجات شبه المصنعة عبر الأسواق الدورية بدرجات مختلفة فى عملية الإنتاج يترك الباب مفتوحًا أمام احتمالات الاكتفاء الذاتى فى كل منطقة، لكنه يتناقض مع أى فكرة حول انعدام المبادلات التجارية بين القرية والمدينة، أو بين القرى وبعضها البعض. أكثر من هذا، فإن إنتاج الأقمشة المنسوجة يستلزم استخدام الأصباغ. وكان صبغ النيله اللازم لإنتاج الألوان الزرقاء يُزرع أساسًا فى الصعيد، وبكميات صغيرة فى مصر الوسطى والفيوم، ونادرًا ما يوجد بالوجه البحرى. ويبرهن وجود الملابس زرقاء اللون بالوجه البحرى فى كل الأوقات على جلب صبغ النيله من الصعيد<sup>(٩٤)</sup>.

وأدى اندلاع الحروب الأهلية بالأقاليم إلى تعطيل هذه الشبكات التجارية فى كثير من المناسبات بين عامى ١٧٨٠ و ١٨٠٥. ومع ذلك، فإن الفلاحين والمهنيين باتوا مندمجين بقوة فى نظام ريفى للإنتاج والتجارة مع نهاية القرن، ورفع هذا بصورة أساسية من مستوى الاعتماد المتبادل بين قطاعات الاقتصاد الأولية بالمدن والريف.

وفى المرتبة الثانية، ساعدت المستويات العالية من الديون الريفية لمقرضى الأموال بالمدن وملاك الأراضى على تقوية الصلات بين الريف والمدينة خلال السنوات القليلة السابقة على نهاية القرن الثامن عشر، وبداية القرن التاسع عشر. فتجار القاهرة الذين تعاملوا فى تسويق المواد الغذائية مثل الأرز والقمح والسمسم سعوا إلى زيادة إقراض الفلاحين لتغطية تكاليف البذور والعمالة والحصاد. ومن رأى كونو أنه: "ربما كان تقديم مبالغ مقدّمًا أمرًا ضروريًا لتمكين الفلاحين والملاك من مواجهة تكاليف الزراعة، التى كانت تُدفع أغلبها نقدًا. ومن جانبهم وافق ملاك الأراضى على تسليم الأرز للمضارب التى يملكها مقرضوهم من التجار، وفق سعر ابتدائى. وبذلك كان المحصول يستخدم كوسيلة ضمان لسداد الدين المدفوع مقدّمًا"<sup>(٩٥)</sup>. وفى هذا النمط من الإجراءات يستفيد الفلاحون من تلبية احتياجاتهم من رأسمال التشغيل، كما أنه ساعد فى التأكيد على أن التجار سيكون فى إمكانهم "ضمان جزء من المحصول مقدّمًا بسعر مناسب"<sup>(٩٦)</sup>. وأفضت ربحية هذه التعاقدات ببعض التجار إلى الشروع بالاستثمار مباشرة فى الاقتصاد الريفى فى الأعوام الأخيرة من القرن الثامن عشر. وكانت هذه الشراكات تشابه إجراءات الحصول

على حصة فى المحاصيل، إذ يتولى أحد الطرفين تزويد البنور والأرض وباقى المداخل، بينما الآخر يساهم بالعمالة، لكنهما لا يقتصران على المهنة الزراعية: ويصف كونو عقداً أبرمه تاجر من رشيد يدفع النقود والصابون مقابل ملح النوشادر مع شيخ إحدى القرى بمديرية الغربية. وبنص كلماته فإن هذه الصفقة: "توفر تفسيراً لكيفية ارتباط القرية بالمدينة من خلال علاقات التبادل هذه بالاقتصاد الإقليمي الأوسع فى القرن الثامن عشر. كما أنه يقترح كيف يمكن للتغيرات الحادثة فى الاقتصاد الأكبر أن تؤثر فى ثروات تلك القرية: قرب نهاية القرن تغيرت أسعار ملح النوشادر من ٥٠ إلى ٦٠ بارة للرطل، لكن أثناء الحملة الفرنسية والحصار البريطانى لها انخفض السعر إلى ٤٠ بارة"<sup>(٩٧)</sup>.

ثالثاً، زادت القوة الدافعة لميل أعيان المدن للاستثمار فى الأراضى الزراعية خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وهو ما أسفر عن تمتين الصلات بين الاقتصاديات الريفية والحضرية. ومع توسع التجارة المحلية والإقليمية فى أعقاب عهد على بك الكبير. تقول عفاف لطفى السيد مرسو:

لم يتحمل كثير من المماليك وأفراد الفصائل العسكرية طويلاً سداد الضرائب عن التزاماتهم، واضطروا إلى رهنها، فى حين أن فئة اجتماعية - اقتصادية جديدة، هى التجار، اقتحموا المجال وحلوا محلهم. ومنذ عام ١٧٢٨ تبين السجلات أن التجار اشتروا الالتزامات من المماليك. وبمجرد فتح باب الالتزام لقطاع من النخبة المصرية أبناء البلاد، بدأ باقى هذه النخبة، وهم الأعيان، فى الظهور بسجلات الالتزام. وبمرور الوقت، ستصبح هاتان الفئتان ومعهما النساء الجماعة الأكبر التى تتولى الالتزام بالبلاد<sup>(٩٨)</sup>.

على أن العديد من هذه الصفقات اتخذ شكل الاستئثار برهن معين حيث يمكن أن يتخلى صاحب الالتزام عن هذا الحق ليخصص الناتج الإضافى من الأراضى لدائن من المدينة "مثلما يحدث فى الرهن"<sup>(٩٩)</sup>. وبنهاية القرن الثامن عشر تقلص حجم الالتزام التابع للمماليك والضباط العثمانيين على نحو ملحوظ، بينما استمر نمو ما يملكه تجار المدن والعلماء - خاصة فى المناطق الزراعية الخصبة مثل الفيوم والشرقية. وسيطر التجار الأغنياء على نحو ١٠% من أراضى الالتزام بالفيوم فى عام ١٧٩٧، واستحوذ كبار العلماء على قرابة ٧% من هذه الحيازات بالشرقية فى نفس الفترة<sup>(١٠٠)</sup>. وهذه الملكيات تقل كثيراً عما كان فى سنوات القرن

السابع عشر، لكنها كانت تمثل أعلى الأراضي ربحية وتعمل باستخدام مميزات رأس المال الكثيف.

ولقد بذل التجار والعلماء أقصى ما في وسعهم كي تتكامل العمليات على ممتلكاتهم الزراعية مع معاملاتهم التجارية والمنشآت الصناعية. إذ استثمر تجار الأرز بالمنصورة في الأراضي المنتجة للأرز المحيطة بالمدينة، بينما هيمن تاجر البن القاهري الكبير محمد الدادة الشرايبي على المناطق المنتجة للقمح في مختلف أنحاء البلاد، وهو ما وفر له مصدرًا آمنًا للحبوب التي تشحنها مؤسسته التجارية إلى اليمن مقابل البن اليمني المخاوي<sup>(١٠١)</sup>. وبصورة عامة انعكس تنوع ملكيات التجار على تنوع البضائع التي يتداولها كبار أغنياء التجار المصريين، وكما يلاحظ عبد الرحيم عبد الرحمن، فإن تجار الاستيراد والتصدير الأثرياء "اشترى كثيرًا من الحصص [حقوق تشغيل الالتزامات] في مديريات مختلفة وأداروها بمعاونة جهاز إداري بالمديرية، بينما ظلت إقامتهم بالقاهرة للإشراف على أشغالهم كتجار"<sup>(١٠٢)</sup>. وفي هذا السياق، فإن الملتزمين المقيمين بالمدن ساعدوا على تعزيز الزراعة التجارية النامية في ريف مصر طوال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر.

نظرًا لأن القوى التجارية بالمدينة بدأت تضطلع بدور أكبر في القطاع الزراعي من الاقتصاد، فقد تأثرت الميول في الأسواق الوطنية والإقليمية على حد سواء في المناطق الزراعية بصورة مباشرة أوضح. ويستخلص كونو أنه رغم الحالة المجزأة لبيانات الأسعار المتاحة عن صعيد مصر خلال القرن الثامن عشر، فإنه يمكن أن نتبين عمومًا في ضوء استخدام النقود بالريف، تتكشف تحركات مماثلة للأسعار في القاهرة وقرى الدقهلية. وتفتتح الحركة الموازية للأسعار بقوة أن قرى مصر في القرن الثامن عشر كانت تتأثر تمامًا بتقلبات الأسعار الجارية بالقاهرة، المركز التجاري للبلاد<sup>(١٠٣)</sup>. أكثر من هذا، اتضح أن الانكماشات الدورية في التجارة الخارجية قد ارتبطت بفرض أعباء متزايدة من خلال الابتزاز، سواء بوسائل شرعية أو غير شرعية على سكان الريف. ويلاحظ عبد الرحيم عبد الرحمن أن عائدات الضرائب التي كان يجمعها الملتزمون في تسعينيات القرن الثامن عشر كانت تتجاوز في المعتاد الإيرادات التي تقدرها الدولة<sup>(١٠٤)</sup>. ومما لا شك فيه كان الارتفاع الحاد في ضرائب الفايط والبراني سببًا جزئيًا في النزاعات المتقطعة بين فصائل المماليك التي اندلعت في النصف الأخير من القرن الثامن

عشر. ويقول عبد الرحمن "في أى وقت يقوم أحد الطرفين باحتلال منطقة ما، حينئذ يتم فرض ضريبة جديدة. ونتيجة لهذه السياسة تتمكن إحدى القرى بالكاد من سداد المبلغ المطلوب، وما تلبث أن تصل المجموعة الأخرى فتفرض مبلغاً آخر" (١٠٥). بيد أن الضرائب الزائدة كانت تعكس أيضاً جهد ملاك الأراضي من التجار والعلماء لتكامل أراضيهم الزراعية التي استحوذوا عليها في إطار تنويع الدخل الناتج عن التجارة والاستثمار فى الصناعات بالمدينة.

### الإستراتيجيات السياسية المتناقضة والسياسة التوسعية الخارجية

توصلت الدراسات الأخيرة حول أصول الثورات الاجتماعية إلى اتفاق جماعى واسع على الارتباط الوثيق بين درجة بارزة من الشقاق داخل التحالف الحاكم واحتمال متزايد لثوران يؤدي لتغيير النظام. وبسط "تشارلز تيلي" Charles Tilly الفكرة القائلة بأن وضعاً سياسياً "متعدد السلطة" هو الشرط الضرورى الأكثر أهمية لوجود وضع ثورى. ويبرز هذا الوضع حينما تتشقق القوى المهيمنة داخل مجتمع إلى مراكز متعادية من أجل النفوذ، تتنافس على السلطة فى بلد معين وعلى سكانه الذين كانوا يحكمونهم فى السابق بصورة مشتركة (١٠٦). ويضيف "آيا" أن دراسات الثورات تفيد كثيراً فى "التركيز على التوزيع الاجتماعى لاحتمالات النفوذ، وعلى التحالفات التكتيكية بين مختلف المتصارعين، وعلى اندلاع صراعات على السلطة فى المستويات العليا، وذلك، دون سابق إنذار، ربما يفتح الساحة السياسية للتدخل الشعبى". ويواصل قائلاً: بتحليل الثورات من هذا المنطلق، تؤكد الدراسات المعاصرة "القانون" الدائم لأفلاطون بأنه لا تحدث ثورة دون أن تظهر فى البداية انشقاكات بين النخبة التى تتولى السلطة - انشقاكات تضعف كلاً من وحدة الفئات الحاكمة وولاء قواتها المسلحة" (١٠٧). إلى الحد الذى تبرز فيه الصراعات الأساسية حول المصالح بين القوى التى تؤلف التحالف الاجتماعى الحاكم، ويغدو مستوى التهديد السياسى الذى يشهده معارضو نظام الحكم أعلى صوتاً بصورة أساسية.

على أن القوى المسيطرة على المجتمع تمتلك استراتيجيات واسعة المدى تستطيع أن تتبناها لمواجهة تحديات خصومها السياسيين: بمقدورها توزيع وحدات الجيش والشرطة في محاولة لعرقلة نشاطات القوى الخاضعة لها ومحاصرة النشاطات الأساسية أو التخلص منها، وبإمكانها تقديم خدمات سياسية أو اقتصادية سعياً لاستقطاب بعض المعارضين وإبعادهم عن قوى المعارضة، وباستطاعتها إنشاء مؤسسات جديدة مهمتها استئصال الأفراد الذين يوفرون أسس النشاط الجماعي بين أكثر قوى المعارضة نفوذاً، وتستطيع حشد العناصر التي لم تشارك من قبل لدعم نظام الحكم، وبالتالي يخلقون نوعاً من التوازن في مواجهة أولئك المعبّئين ضد النظام القائم. لذلك فإن الصعوبات الأولية التي تواجه أي نظام حاكم في ظل حتى أقصى تهديد محلي لا تشكل استجابة محتملة لمعارضيه الفعليين أو المحتملين - غير أنه بدلاً من ذلك يجد الإستراتيجية النوعية أو خليط الاستراتيجيات التي تمكنه من تطويق خصومه بينما يحافظ نسبياً دون مساس على العلاقات المفيدة المتبادلة بين القوى الاجتماعية التي يتألف منها.

ويقول "جون إلستر" John Elster إن الاعتبارات التي تؤدي بأعضاء طبقة اجتماعية معينة لتبني إستراتيجية سياسية محددة أو إستراتيجية أخرى في مسار صراعهم مع أشد خصومهم نفوذاً تتغير طبقاً لكل من درجة وطبيعة التهديد الموجه لمصالحهم. إلا أنه يتم تطبيق خليط متباين من الاستراتيجيات بواسطة تحالفات متماثلة للقوى الاجتماعية عندما تواجه بتحديات مماثلة. وخلال عام ١٨٤٨، على سبيل المثال:

شن رجال الصناعة الإنجليز ضغوطاً مكثفة في الصراع مع ملاك الأراضي لصرف انتباه خصومهم التقليديين وهم العمال. ومضى رجال الصناعة في فرنسا لمدى أبعد عندما دخلوا في تعاون نشيط مع الأقسام الأخرى للبرجوازية من أجل قمع العمال. وفي إنجلترا كانت قمة التعاون الطبقي داخل البرجوازية هي تفكيك المنظمة المناهضة لقانون القمح، وفي فرنسا بلغت الأحداث ذروتها في يونيو ١٨٤٨، مع القمع الوحشي لعمال باريس. أو مرة أخرى: تعاونت الطبقات الحاكمة البريطانية للحيلولة دون تشكيل وعى الطبقة العاملة، والفرنسية لقمع العمال الواعين طبقياً. وكانت هذه على الأقل وجهة نظر ماركس<sup>(١٠٨)</sup>.

وينتهي "إلستر" في مناقشته عن التحالفات الطبقية بالتأكيد على مغزى "التشوش التام للصراع الاجتماعي، حيث لا يعلم معظم الممثلين ماذا يريدون أو كيف يحصلون عليه إذا ما عرفوه" (١٠٩).

وبمعنى آخر، إذا افترض الباحث أن الطبقات تتقاسم عمومًا مواقع متماثلة في تركيب الإنتاج، وآراء متطابقة عن العالم بالمعنى الواسع، يبقى من المحال من الناحية الشكلية تحديد ماهية البرامج الخاصة التي ستتجهها كل قوة على حدة لتدعيم مصالح طبقتها، رغم أنه يمكن البرهنة عند استعادة الأحداث وتأملها على تقرير مدى الاستراتيجيات الأمثل التي يمكن لطبقة معينة أن تتبناها في ظل هذه الظروف.

ويمكن أن نطرح للمناقشة أن أهم وسيلة سائدة تستخدمها أي قوة اجتماعية لتخفيف الآثار الضارة على رفاقهم داخل نظام الحكم الناجمة عن البرامج التي تبنتها لتحقيق مصلحتها الذاتية هي استخدام جهاز الدولة. ولا يعنى هذا أن الجهاز الإدارى للدولة ليس صاحب مصلحة أصيلة خاصة به: إذ يكمن إسهام "ماكس فيبر" Max Weber فى دراسة المجتمع فى بحوثه المتقنة عن هذه المصالح. لكن ذلك لا يعنى أن كلا من تركيب مؤسسات الدولة ومجال سلطة الدولة يتحددان عمومًا بالصراع المتفاعل بين القوى الاجتماعية ذات النفوذ، غير أنه حدث فى حالات نادرة أن انعكست هذه العلاقة. ويقول "بيتر جوريفيتش" Peter Gourevitch:

تتغير الدول تغيرًا واسعًا فى أشكالها التنظيمية والمؤسسية، ولا تزال هذه الحال قائمة، غير أن كل الدول تُطور أجهزة إدارية كبيرة وقدرات هائلة للتدخل. وشكل هذا التغير ليس خطيًّا؛ فالدول توسع قدراتها وتقلصها.. ولذلك قد تكون القدرات المؤسسية نتاجًا لعملية بناء أو كنتاج للتدمير طبقًا لحالة الصراع السياسى فى لحظة معينة (١١٠).

على أنه خلال فترات التحديات المحلية الحادة المقترنة بعدم ملائمة البرامج التى تنفذها القوى المسيطرة على المجتمع تنشأ على الأغلب وظائف جديدة وأدوار مبتكرة فى الإدارة المركزية. وهذا المنظور دائمًا ما يُصنّف بوصفه "توازن طبقي" أو رؤية بونابرتية للدولة. لكن كما أشار إليستر فإن هذا الاختزال يُموّه على عدد من الصعوبات المفاهيمية الخطيرة فيما يتعلق بالعملية المعقدة التى ينحت فيها

عملاء الدولة مجالاً مستقلاً للعمل داخل الأطر المحددة من القوى الاجتماعية الأخرى<sup>(١١١)</sup>.

وترتبط التحولات في تركيب مؤسسات الدولة ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات في برامج السياسة الخارجية التي يتبناها نظام الحكم. وحالما توجد ترددات ثانوية نسبياً أو مباشرة في طبيعة جهاز الدولة تستطيع تيسير حل التناقضات الرئيسية داخل التحالف الاجتماعي المسيطر، فإن القوى التي تؤلف نظام الحكم لن يكون لديها سوى حافز ضئيل في المجال الخارجي لتتعقب صراعاتها السياسية المحلية. ويقول "أرنو ماير" Arno Mayer:

ليست هناك حاجة لاختبار مدى تشجيع التناقضات الكامنة للمجتمعات المتوازنة بصورة أساسية على خوض الحروب في الأوقات الطبيعية. ويكفي بطبيعة الحال، أن الأمم ذات المجتمعات المتكاملة ونظم الحكم المستقرة لديها نزوع قليل نسبياً للصراع الخارجي. وهذا لا يعني أن حكومات هذه الأمم لا تخوض الحروب مطلقاً باختيارها أو لا تُفرض عليها من حكومات أمم أخرى. المهم هنا، مع هذا، أنه عندما تخوض المجتمعات والحكومات المستقرة على نحو أساسي الحروب، فإنها تحارب لأهداف محددة، ومعلومة تماماً وقابلة للتفاوض. وبكلمات أخرى: فإنها تدخل في نوع من النزاعات عالجه "كلوزفيتز" Clausewitz بصورة مثالية، وصنّفه "سيميل" Simmel بواقعية وصدق: حرب كأداة مسيطة عليها لتحقيق أهداف محددة في الأرض والاقتصاد والعسكرية. وفي هذه الحرب الواقعية، تلعب الأهداف والحوافز السياسية المحلية دوراً ثانوياً محددًا لكن لا يمكن إهماله<sup>(١١٢)</sup>.

ولصياغة هذه النقطة بلغة عصرية أوضح: تتخذ "صناعة الدولة" أولوية واضحة على "صناعة الحرب" خلال فترات تكون فيها التناقضات داخل نظام الحكم محدودة نسبياً<sup>(١١٣)</sup>.

غير أنه حين تكون البرامج المتبناة من بعض القوى داخل التحالف الاجتماعي المسيطر تمثل تهديداً مباشراً لمصالح قوى أخرى، تبرز بحدة الحوافز بحثاً عن وسيلة لحل هذه التناقضات من خلال التوسيع الخارجي. والسياسات التي تحسّن الوضع السياسي لأحد أجنحة نظام الحكم، وتحقق ذلك من خلال تعريض مصالح شركائه للخطر، تؤدي لضعف قدرة التحالف الحاكم في الحفاظ على الهيمنة الجماعية على المعارضين في الداخل - الفعليين والمحتملين - باستخدام الموارد

المحلية فقط. ويترتب على ذلك، أن يصبح إضافة أراض من خارج حدود البلاد عملاً أكثر جاذبية لنظام الحكم. ويتيح برنامج خاص بالتوسع الاستعماري للحكام الحصول على موارد جديدة هائلة يمكن استخدامها كميزة سياسية محلية، كما أنها تتيح الفرصة لإجراء تعديلات في الإدارة المركزية التي ستفرض قيوداً أساسية على أنشطة المعارضين.

باختصار، عن طريق نقل الصراعات الداخلية إلى الساحة الدولية، يتسنى لأعضاء التحالف الحاكم ليس فقط توحيد الأسس الاقتصادية والسياسية لهيمنتهم بل أيضاً اتقاء خطر التحديات. غير أن صياغة النقاش بهذه الطريقة يُجرده من جزء كبير من محتواه التحليلي. ويوضح كل من "روبرت بيتس" Robert Bates و"وليم روجرسون" William Rogerson أن تعاون القوى الاجتماعية غالباً ما تكون له عواقب خطيرة غير متعمدة تحد من الأهداف الجماعية لتحالف ما أو تحرفها<sup>(١١٤)</sup>. ودون أن يترك الباحث الباب مفتوحاً أمام احتمال أن تتخذ كل قوة اجتماعية على حدة خطوات داخل نظام الحكم قد تُعرض للخطر استمرارية الحلف الحاكم ككل، فربما يرجع الباحث إلى المفاهيم الوظيفية أكثر مما ينبغي عن الممارسة التطبيقية لتفسير نتائج سياسة خارجية معينة. وينبغي بحسب أن نضع في اعتبارنا أن الاستراتيجيات السياسية المحلية الخالصة تستلزم على الأقل تكاليف باهظة وأموراً متناقضة شأنها شأن السياسة الخارجية، وأن "حل المصاعب الداخلية" لا يتحقق بالضرورة ببذل اهتمام متزايد بها. ولا يمكن للعديد من البرامج السياسية المتعارضة أن تكون مجالاً للتوقعات، ومن النادر أن تكون نتائجاً لسوء الإدراك<sup>(١١٥)</sup>. لذلك كلما زاد مستوى التهديد لنظام الحكم ومعه عدم التوافق المتبادل في استجاباته لهذا التهديد اكتسبت البرامج المرتبطة بالسياسة الخارجية أهمية متزايدة لأفراد النظام ككل.

وهذه الدراسة تطرح للنقاش أن التوسع الخارجي ليس ترفاً يمكن صرف النظر عنه ما إن يصبح باهظ التكلفة لنظام الحكم. بل على الأرجح أنه وسيلة مركزية لتطويق الأوضاع الثورية البارزة في الشؤون الداخلية وتُعجل من أو تُقاوم ما يسميه ماير: "الانشقاقات الحادة في الطبقة الحاكمة".



## خلاصة:

وفرت ثلاثة اتجاهات داخلية هي الأكثر أهمية أسس سياسة التوسع الخارجى لمصر فى مطلع القرن التاسع عشر. وتسبب تضافر الأزمات المتراكمة لكل من القطاعين الحضرى والرئفى باقتصاد البلاد فى تمزيق حاد للعلاقات بين الصناع المهرة وتجار الاستيراد والتصدير فى المدن والمراكز، فى حين أدى زيادة معدل المصاعب على نطاق واسع، وفرض القيود على عمال الزراعة فى الريف. ومع بداية القرن، ولدت هذه التطورات، التى تفاقمت من جراء المأسى المتكررة الناجمة عن انتشار المجاعات وتفشى الأوبئة فى أنحاء البلاد، معارضة عارمة لنظام الحكم داخل المجتمع المصرى بين تشكيلة من قوى ذات نفوذ وإن كانت تابعة. وبدأت هذه القوى تمثل تهديداً بالغاً للهيمنة المستمرة لنظام الحكم فى بداية القرن التاسع عشر، حيث كانت تتمتع بدرجة عالية نسبياً من التنظيم، فى مواجهة إدارة مركزية تعانى من مصاعب مالية متأصلة، مع الاستفاداة من العلاقات الداخلية المتنامية بين نشاطات قطاعى الريف والمدينة فى الاقتصاد الأهلى.

وفى مواجهة ذرى دورية عالية المستوى من تهديد المعارضين السياسيين المحليين، تبنى نظام الحكم بالتعاون مع محمد على باشا عدداً من البرامج عززت من مصالح أعضاء التحالف المسيطر، لكن على حساب شركائهم فى التحالف. وفى ثلاث مناسبات منفصلة شكّلت هذه التناقضات خطراً على مجموعة الهيمنة لحكام مصر عن طريق خلق أوضاع كان النظام فيها على وشك التفتت طبقاً للخطط التى أملتھا مصالح الأفراد لكل جماعة أساسية. وفى ظل هذه الظروف، امتدت هيمنة النظام على الأقاليم المجاورة إلى الجنوب والشمال والشمال الشرقى لتزويد التحالف الحاكم للبلاد بأنواع الموارد التى يحتاج إليها لقمع معارضيه المحليين بأسلوب المنافع المتبادلة. ونظراً لأن نظام الحكم حافظ على سيطرته على القوات المسلحة المحلية، ولأن خصومه كانوا يتشاركون فى مصالح عامة محدودة، ولأنه استفاد من ميزة امتلاك أعضائه لرءوس أموال هائلة، فقد نجح التحالف المسيطر المكوّن من رجال الدولة وتجار الاستيراد والتصدير الأثرياء - وفيما بعد - كبار تجار العقارات، فى تنفيذ برنامج للتوسع الاستعمارى خلال الثلث الأول للقرن التاسع عشر.



## **الفصل الثالث**

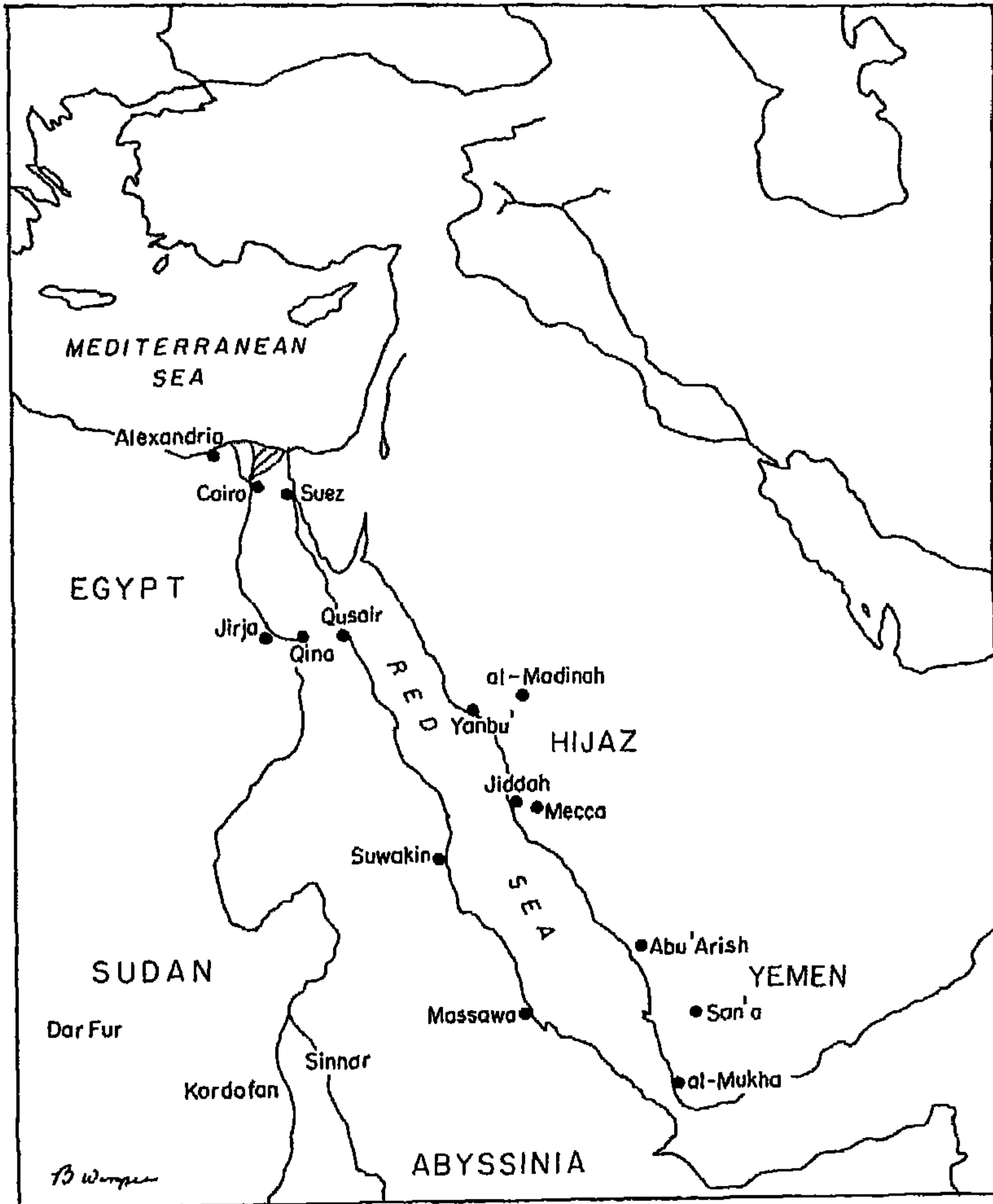
### **حملة الحجاز**



في منتصف يوليو عام ١٨٠٥، بعد أكثر من أربعة سنوات من الصراعات الأهلية المدمرة في جميع أنحاء مصر تم الإعلان عن أن محمد علي باشا أصبح واليًا للبلاد بواسطة مندوب خاص عن السلطان العثماني سليم الثالث. وقوبل هذا الإعلان بترحيب من تجار الاستيراد والتصدير الأثرياء وكبار القادة الدينيين (العلماء) بالقاهرة، بعد أن عارضوا محاولات الوالي السابق في جمع الأموال من خلال فرض ضرائب باهظة على تجار المدينة بقيادة السيد عمر مكرم وباقي الزعامات الحرفية بالمدينة، الذين لعبت قواتهم دورًا أساسيًا في حماية العاصمة من عمليات نهب الفرنسيين ثم المرتزقة العثمانيين الذين أعقبوهم، وتطلعوا لمحمد علي لكسر شوكة نفوذ قواتهم المسلحة مرة وإلى الأبد، وبواسطة القناصل الأجانب المقيمين بالمدينة، الذين أعجبهم شجاعة ودهاء القائد العسكري القادم من "قولة" Kavala.

وعلى مدى الـ الثمانية عشر شهرًا التالية واجه الوالي الجديد ومعه حلفاؤه السياسيون تحديات القوات العسكرية العثمانية العاملة بالسلب والنهب، الذين استمروا في نهب الريف بعد طرد الفرنسيين، وكذلك بكوات المماليك الذين عسكروا في الفيوم ومصر الوسطى، وبعثة عسكرية تركية تحت قيادة قبطان باشا لإعادة مصر لحكم المماليك. وصدّت الميليشيات المحلية المكونة من الحرفيين الموالين لعمر مكرم بصورة أساسية أول هذه التهديدات، وجاءت وفاة - ربما في ظروف تثير الشكوك - عثمان بك البرديسي ومحمد بك الألفي لتفسد الثاني، وبتضافر توصلات شعبية مع رشى ضخمة تحولّ التهديد الثالث إلى مصدر إضافي لشرعية الوالي.

# خريطة البحر الأحمر



ومع ذلك احتاج توطيد أركان نظام الحكم الجديد إلى أكثر من مجرد دهاء ورؤية محمد علي. وكما أشارت عفاف لطفى السيد مرسو، واجه الوالى صعوبات محلية بالغة متعددة حتى بعد وفاة البرديسى والألفى. أهم هذه الصعوبات على الإطلاق كان "تغيير حلفاء محمد علي الأوائل". ففي سنواته الأولى بمصر تعاون الوالى بشكل وثيق مع عدد من كبار تجار القاهرة. وكذلك مع قيادات الحرفيين بالمدينة، ومع مجموعة متنوعة من الفصائل العسكرية غير النظامية والمرترقة. وبنهاية العقد الأول وجد هذا التحالف نفسه فى وضع متقلقل ومحفوف بالمخاطر. وظلت التجارة مع الصعيد وعلى طول البحر الأحمر مشكوكاً فيها فى أفضل الأحوال، نتيجة نشاطات بكوات المماليك الخارجين على النظام فى الأراضى الواقعة أقصى جنوب البلاد ونشاطات الحركة الوهابية فى وسط وغربى الجزيرة العربية، وكانت ميليشيات الحرفيين تشن هجمات مستقلة على حملة عسكرية إنجليزية تعمل خارج الإسكندرية، وبدأ الدالاتية والجنود الألبان المشاركون يعربون عن استيائهم من فترة السلم الروتينية والرواتب غير الملائمة وهاجموا مقر الوالى مرتين فى خريف ١٨٠٧<sup>(١)</sup>. كانت هذه الصراعات لا تمثل سوى التناقضات الأساسية داخل المجتمع التى ساعدت على استحكام الأزمة الاقتصادية فى نهاية القرن الثامن عشر والتحديات السياسية المواقبة لها. وشكّلت هذه التناقضات الضمنية تهديداً متصاعداً للتحالف المهيمن فى عام ١٨١٠ تقريباً، وبالتالى مهّدت الطريق أمام أول سلسلة من الحملات التوسعية شنها نظام محمد علي.

### كبار حائزى الأراضى وتهاوى الفوائد الزراعية

فى السنوات الخمس الأولى لعصر محمد علي، استمر كبار حائزى الأراضى المصريون يعانون من تدهور ملحوظ لوضعهم السياسى فى أنحاء الريف. وتفاقم هذا الاتجاه مع بدء عدد متزايد من الملتزمين بالريف التخلّى عن مساحات كبيرة من وساياهم [جمع وسية] لملاك أصغر مستقلين أكثر فاعلية. ويبدو أن هؤلاء المزارعين كانوا كثيرى العدد خاصة بالصعيد، حيث تولوا أراضى مختلفة مخصصة للأوقاف الخيرية [أراضى الرزق] كانت فى السابق تحت السيطرة المباشرة لكبار جامعى الضرائب الزراعية، لذلك لم تعد تذهب عائداً

هذه الأراضي إلى الملتزمين أو الخزانة المركزية<sup>(٢)</sup>. وغدا هؤلاء الحائزون الصغار أقل اعتمادًا على نحو متزايد على كبار الملاك الذين استأجروا منهم أراضيهم في أوائل القرن التاسع عشر، وشرعوا يديرون ممتلكاتهم بشروط مواتية للغاية<sup>(٣)</sup>. وفي عام ١٨١٠ تقريبًا باتوا في وضع أفضل في المجتمع الريفي عندما اضطر عدد متزايد من الملتزمين إلى التخلي عن أراضيهم للدولة نتيجة الضرائب الباهظة والدخول المنخفضة من الزراعة<sup>(٤)</sup>.

وتخصص صغار الملاك في زراعة المحاصيل التجارية المربحة مثل قصب السكر والنيلة والأرز والقطن والعصفر (القرطم) .. إلخ، التي لم يكن يزرعها إلا فلاح ميسور الحال لحاجتها إلى رعوس أموال كبيرة<sup>(٥)</sup>. وفي عام ١٨٠٨ زرع هؤلاء الفلاحون كثيرًا من الحبوب التي ارتفع الطلب عليها بسبب عدم انتظام شحنات الحبوب من الصعيد إلى القاهرة، وازدياد مشتريات القوات البريطانية المتمركزة في مالطا وإسبانيا. غير أن الاتجاه نحو التخصص في المحاصيل النقدية خلق روابط اقتصادية قوية بين صغار الحائزين الميسورين ماديًا والصناع المهرة بالريف، خاصة بالصعيد الذي نقل إليه الأخيرون أعمالهم لتزويد الأسواق المحلية مع تناقص واردات المواد المصنعة الوافدة من أوروبا خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر.

وطوال السنوات السابقة مباشرة على عام ١٨١٠ أصبحت العلاقات بين صغار الملاك المستقلين وكبار الإقطاعيين مثيرة للنزاعات. ونظرًا لأن ملاك الأراضي الزراعية التي ازدادت اتساعًا باتوا أكثر عرضة لضغوط مالية كبيرة سواء كنتيجة للأزمات المستمرة في الإنتاج الزراعي وكذلك للجبايات المتصاعدة التي يفرضها مسئولو الدولة، ونظرًا لأن رد فعل الملتزمين عن طريق زيادة طلباتهم من العاملين بالإقطاعيات، لذلك هرب الفلاحون من أراضي الالتزام وتولوا أعمالًا موسمية في الملكيات الصغيرة. هذا التحول خلق قدرًا ملحوظًا من التنافس بين ملاك الأراضي من كل الأنواع بسبب الحاجة إلى العمالة اللازمة لمزارعهم. ومال المراقبون المعاصرون لرؤية هذا الوضع باعتبار أن انخفاض العدد الفعلي للعمالة في المناطق الريفية أدى إلى نقص عام لقوة العمل في الأقاليم<sup>(٦)</sup>. وربما هبط العدد الإجمالي للعمال الزراعيين بمصر في هذا الوقت من جانب كنتيجة لسلسلة من المجاعات والأوبئة التي ضربت البلاد بعد بداية القرن التاسع عشر.



لكن بالوضع فى الاعتبار مجمل معدل الزيادة السكانية المعتدلة، وإن كانت ثابتة خلال هذه السنوات<sup>(٧)</sup>، فضلا عن المصاعب الواضحة التى واجهها كبار ملاك الأراضى فى استخدام العمال واستعادتهم بعد بداية القرن مباشرة<sup>(٨)</sup>، يبدو على الأرجح أن فقراء الريف كانوا يهجرون بأعداد متزايدة أراضى الالتزام ليتجهوا إلى قطاع صغار الملاك المتنامى بالاقتصاد الزراعى بالريف.

وحتى فى تلك الأراضى التى استعاد الملتزمون سيطرة اسمية عليها نحو عام ١٨١٠، فإن القوى الاجتماعية الأخرى كانت قد أمضت فترة طويلة منذ أن تولت فعليًا مسئولية معظم الأعمال على الإقطاعيات الكبيرة. وبحلول نهاية القرن الثامن عشر كان الوكيل المسئول عن زراعة الوسية يمد سلطته لتشمل أعمال المساحة لكل أراضى القرية وتحديد واجبات العمل الإجبارى على السكان المحليين. وبدأ هذا الوكيل أيضًا فى جمع الرسوم من القرويين لحسابه الشخصى حتى تضخمت أمواله فى الوقت الذى أخذ فيه وضع كبار الملاك فى الضعف. وبرز نموذج مماثل فيما يتعلق بكل من جامع الضرائب الزراعية [الصراف]، وموثق العقود - الكاتب [الشاهد]، وغيرهم من المعيّنين للعمل فى الإدارة. وفى السنوات السابقة مباشرة على عام ١٨١٠ تنامت سلطة هذه الإدارات المحلية تمامًا كبيرًا نظرًا لأنهم بدأوا يخصصون لأنفسهم حصصًا متزايدة من فائض الإقطاعية، بينما كانوا يتمتعون بالاتجاه لأن تصبح أوضاعهم وراثية.

دخل الملتزمون فى صراع مباشر مع العاملين الإداريين بهذه الإقطاعيات المحلية فى مطلع القرن التاسع عشر حول مسألة تقدير الضرائب فى القرى الملحقة بكل التزام. واكتشف عبد الرحمن عبد الرحيم أنه رغم الضغوط المالية الحادة التى واجهت معظم كبار الإقطاعيين فى ذلك الحين، فقد بذل كثير منهم جهودًا متواصلة لتقليل نسبة ضريبة [البرانى] على عمالهم كوسيلة لضمان ألا يهجروا العمل الزراعى بالإقطاعية كلية ويهربوا إلى المدن. ويضيف: "ومع ذلك، كان العديد من الفلاحين مجبرين على دفع الضرائب للإداريين المحليين"<sup>(١٠)</sup>. ويشير هذا إلى تفاوت متنام بين مصالح الملاك التقليديين للإقطاعيات الزراعية بمصر وهؤلاء الوكلاء الذين كانوا مسئولين عن إدارتها إدارة يومية. وإحدى وسائل رؤية هذا التناقض هو اعتباره صراعًا بين أولئك الذين لهم مصالح تجارية طويلة الأجل فى هذه الملكيات وبين من يتولون مسئولية إدارية فقط قصيرة الأجل. لكن على نحو

أكثر تأصيلاً فإن مقاومة المشرفين المحليين لأى تخفيض لمستوى الضرائب على الفلاحين أبقى فعلياً على وضعهم المتميز داخل المجتمع الريفي. إذ أن استمرار ارتفاع الضرائب يشجع بالتالى على استمرار هروب الفلاحين من الإقطاعات، فمن الناحية الفعلية لا يستطيع حائز الأرض الغائب عنها الاستغناء عن الإداريين المحليين، ذلك لأنهم كانوا فى وضع يتسنى له من خلاله تحديد مصروفات العمال بكفاءة وسط عدد من العمالة المتناقصة. وأدت الحاجة إلى إشراف وثيق وفرض عقوبات قاسية على عدم الإنتاجية أو "التراخى" - التى يتم متابعتها مع المشد - إلى تقوية سلطات هؤلاء المشرفين وتدعيم وضعهم مقارنة بالملتزمين. ومع استمرار ازدياد الفلاحين الهاربين حتى اضطر الإقطاعى للتخلى كلية عن إقطاعيته، أصبح هؤلاء المشرفون أنفسهم خصوصاً على الدرجة نفسها من الأهمية للحائز الجديد مع اضطرار عمال جدد لحد ما للعمل بها. لتبدأ الدورة مرة أخرى.

وكنتيجة لهجرة الفلاحين من الإقطاعات والوضع المتهاوى للملتزمين مقارنة بوضع الوكلاء بالريف فإن مساحات متعاطمة من الأراضى الزراعية سواء بالوجه البحرى أو الصعيد تعرضت للبوار بين عامى ١٨٠٥ و ١٨١٠. وتبين سجلات الضرائب على الأراضى فجوات كبيرة فى جمع عائدات الميرى والمضاف فى هذه الفترة، برغم جهود بعض النبلاء للاحتفاظ بحقهم التقليدى فى ملكية هذه الإقطاعات من خلال سداد الضرائب عليها بأنفسهم. وفى حين حاول الملتزمون الأغنياء انتهاج هذا السبيل لاستعادة أراضيتهم، فإن الإقطاعيين وحائزى الالتزامات الشاسعة وهم أصحاب المصلحة الأكبر فى انعكاس ما يسميه عبد الرحيم عبد الرحمن "تدهور الوضع الاقتصادى بالقرى" والنهوض المواكب لصغار الملاك بالأقاليم واجهوا مصاعب كان يستحيل تذليلها فى إدارة مزارعهم إدارة مربحة<sup>(١١)</sup>. وترتب على ذلك طبقاً لما يقول عبد الرحمن الجبرتى: "أفلس كثير منهم قرب نهاية العقد الأول من القرن التاسع عشر، وسقطت أراضيتهم من سجلات الضرائب الزراعية كلية"<sup>(١٢)</sup>.

والخلاصة، أن القوى الراسخة المرتبطة بالأرض الزراعية داخل المجتمع المصرى - خاصة الملتزمين بالريف، الذين كانوا غالباً من بين بكوات المماليك أو شيوخ البدو - وجدوا أنهم أصبحوا غير قادرين على استعادة وضع الهيمنة فى الريف فى العقد الثانى من القرن التاسع عشر بالبلاد. وفى الواقع بات وضعهم

مثار شك نحو عام ١٨١٠ نتيجة الحال الذي تشكلت به الزراعة التجارية على نطاق واسع بالبلاد. أكثر من هذا فإن تكاثر صغار الملاك المستقلين أدى إلى تآكل الوضع الجماعى لكبار حائزى الأراضى، بالذات فى مناطق الجنوب. وحاول الملتزمون استعادة الهيمنة على الريف عن طريق زيادة معدل الضرائب وحجم العمل الإجبارى المفروض أداؤه على الفلاحين فى إقطاعياتهم، لكن فى النهاية أصبحت هذه الإجراءات مناهضة للعملية الإنتاجية نظراً لأن الفلاحين هجروا أراضى الالتزام ليصبحوا عمالاً: إما فى المزارع التى يستأجرها صغار الملاك، أو فى ورش الحرفيين المحليين.

ولقد أدى تزايد ضعف قبضة أمراء المماليك وقبائل البدو إلى أن يتجهوا لنهب الأراضى الزراعية ومسارات النقل الرئيسية البعيدة عن مديرياتهم. وتكثر الروايات عن عمليات النهب التى قام بها المماليك فى السنوات الأولى لعصر محمد على فيما كتبه الجبرتى عام ١٨٠٥، وترجع إلى أيام على بك الكبير ومحمد بك أبو الذهب؛ حيث مهدّ لذلك النظام والهدوء النسبى اللذان شاعا فى البلاد<sup>(١٣)</sup>. ولبثت فرق مسلحة من البدو تمارس نشاطها سواء على أطراف الدلتا أو بالصعيد فى الأعوام التالية على عام ١٨٠٥. وفى السنوات الأخيرة للاحتلال الفرنسى تهاوت إلى الحضيض الرحلات بين السويس والقاهرة نظراً لأن القبائل بالصحراء الشرقية دأبت على الإغارة دوماً على القوافل التى تعبر هذه المنطقة، بما فيها قوافل الحج المتجهة إلى الحجاز<sup>(١٤)</sup>. وأدت هذه العوامل إلى زيادة لافتة للنظر فى درجة عدم الاستقرار الاجتماعى فى المناطق الواقعة خارج القاهرة: وتستنجد "هيلين ريفلين" أن: "محمد على سعى لتأكيد أنه الوالى الشرعى لمصر، لكنه فعليا كان يسيطر على القاهرة فقط. وظلت بقية البلاد فى يد أجنحة المماليك المتنافسة وقبائل البدو الذين استغلوا الاضطرابات السياسية لنهب الريف لحسابهم الشخصى. لذلك كان وضع محمد على محفوفاً بالمخاطر لحد كبير"<sup>(١٥)</sup>.

## استئناف التجارة مع أوروبا

فى الأعوام الأولى للقرن التاسع عشر انخفضت بشدة المبادلات التجارية لمصر مع جنوب أوروبا؛ التى كانت تمثل نسبة كبيرة من إجمالى التجارة

الخارجية للبلاد في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. وحسب كلمات روجر أوين: "كانت معظم المعاملات التجارية مع أوروبا متوقفة في عام ١٨٠٥ [رغم أنه] قبل سنوات قليلة من هذا كانت هناك مبادلات تجارية كبيرة الحجم مع فرنسا وتوسكانيا والبندقية على وجه الخصوص"<sup>(١٦)</sup>. ويفسر بيتر جران هذا الاتجاه بأنه يعني أن التجارة المباشرة بين الإسكندرية ومرسيليا توقفت برحيل قوات الحملة الفرنسية عن مصر، مما أسفر عن تحول صوب التعاملات التجارية غير المباشرة بين التجار المقيمين في الموانئ المصرية ونظراتهم بجنوب أوروبا<sup>(١٧)</sup>. لكن مع اندلاع الحرب بين روسيا وتركيا وتزايد الطلب على الحبوب لتزويد القوات البريطانية المحاربة في إسبانيا، قفزت صادرات القاهرة إلى الشركاء التجاريين التقليديين للبلاد خلال النصف الثاني من هذا العقد. وساعد النهوض الدرامي للتجارة الخارجية تجار الاستيراد والتصدير الأثرياء على إعادة تعزيز وضعهم القيادي داخل الاقتصاد المصري، لكن على حساب تولد احتكاكات حادة داخل مجتمع التجار.

ومع مطلع القرن التاسع عشر، قامت المؤسسات التجارية المصرية بتصدير مدى واسع من السلع للأسواق الأوروبية. وإضافة للمنتجات الزراعية، مثل الأرز والقمح والعدس والبقول وقصب السكر، كان يتم شحن كميات هائلة من القرطم والنطرون والسنامكي وبعض الملابس الكتانية والقطنية المنتجة في البلاد، وذلك للأسواق الفرنسية والإيطالية عن طريق دمياط والإسكندرية في ذلك الحين. وبعض المؤسسات التجارية الكبيرة زادت من هذه التجارة بإعادة تصدير الصمغ والبخور والزعفران الوارد من اليمن ومناطق أخرى بالجزيرة العربية عبر القاهرة إلى الموانئ الأوروبية<sup>(١٨)</sup>. وهذه البضائع في معظمها كانت تُنقل عبر البحر المتوسط في سفن صغيرة مملوكة لشركات أوروبية. لكن في بداية القرن التاسع عشر تقريبًا بدأت سفن يونانية تبحر تحت العلم العثماني تستقطع حصة كبيرة من التجارة الخارجية لمصر، تنقل البضائع أولاً إلى موانئ شرقي البحر المتوسط لنُشحن إلى تريستي وليفورنو والبندقية أو مرسيليا<sup>(١٩)</sup>.

وفي مقابل هذه الصادرات كان التجار المصريون يتلقون مدى واسعاً من المواد المصنعة الأوروبية؛ حيث كانت الملابس من إنجلترا وفرنسا والبندقية وليفورنو تصل بانتظام إلى موانئ البلاد في خمسينيات القرن الثامن عشر<sup>(٢٠)</sup>.

وشكلت المصنوعات الخفيفة المصنوعة في Languedoc الجزء الأكبر من هذه الواردات، غير أن الأصواف من Sedan و Louviers وليون، إضافة إلى الملابس الداخلية من مونبلييه، وحتى الطرابيش العثمانية من بروفس كانت تدخل إلى مصر بانتظام في ثمانينيات القرن الثامن عشر. أيضًا كان يتم استيراد الحرير الرقيقة والأقمشة المطرزة بالقصب وغيرها من البضائع المتميزة من ليفورنو والملابس المتنوعة الخفيفة المصنعة في البندقية تقليداً للملابس الفرنسية، وذلك بكميات كبيرة في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. وفي تسعينيات القرن الثامن عشر تراجعت المعاملات التجارية رغم أن مصر بدأت في تصدير خيوط القطن من أنواع مختلفة إلى أوروبا، وفي أوائل القرن التاسع عشر تقريباً كان التجار المصريون يبعثون بصادراتهم القطنية إلى مرسيليا، والملابس المصنوعة من القطن والكتان إلى ليفورنو<sup>(٢١)</sup>.

وفي حين أخذت المبادلات التجارية لمصر مع أوروبا تعاني من عدم الاستقرار نتيجة التحولات الاقتصادية والسياسية شرقى البحر المتوسط، فإن فئة ثانية من تجار القاهرة تولت تجارة مربحة في شبكة الأسواق الممتدة والمتمركزة في موانئ البحر الأحمر خلال السنوات الأولى للقرن التاسع عشر. وكانت الشئون التجارية في هذه المنطقة في معظمها تتصل بالدور الذي يلعبه ميناء السويس والقصير كنقاط تجميع ومحطات على طريق الحجاج المصريين إلى مكة. وكان التجار الناجحون وأصحاب الحرف الأثرياء في وضع أفضل مالياً يتيح لهم القيام بالرحلات للحجاز؛ علاوة على ذلك، فإن كل من كان يقوم بتلك الرحلة يعود محملاً بالبضائع من الجزيرة العربية - للأهل والأصدقاء، إن لم يكن للتوزيع على نطاق أوسع. وترتب على ذلك أن وجد المسافرون الأوروبيون أن "روح التجارة تتصافر في كل الحالات تقريباً مع روح العقيدة" بين الحجاج الذين يمارسون شعائر الحج<sup>(٢٢)</sup>. ولاحظ أحد أوائل المراقبين أن التجار المصريين يجلبون إلى مكة في موسم الحج "الملابس الصوف الملونة، والطواقى، والزجاج من كافة الأصناف والألوان..النحاس والصلب والأسلحة، والعملات الذهبية، والمرایات"<sup>(٢٣)</sup>. ومضى يقول إن هذه البضائع كانت تُرسل إلى الهند وبلاد الشرق الأخرى. وبالتبادل مع هذه المنتجات يحصل التجار المصريون على العديد من "السلع الهندية: مثل الحرير والموسلين، و Callicos، والتوابل والبن... الخ"<sup>(٢٤)</sup>.

وظلت هذه الشبكة التجارية على حيويتها طوال سنوات القرن الثامن عشر. وفي زمن الاحتلال الفرنسي للقاهرة ذكر "ستانفورد شو" Stanford Shaw أن مصر كانت تستورد "التوابل والبن من اليمن، والتوابل والبخور والأصواف بأنواع متنوعة من الهند والملايو" وفي المقابل يقوم تجار القاهرة بتصدير الدقيق والقمح والعدس والزيوت والسكر والقرطم والكتان إلى موانئ البحر الأحمر<sup>(٢٥)</sup>. وحتى خلال السنوات التي كانت تحارب فيها القوات المسلحة الفرنسية فلؤل المماليك والبدو في الوجه القبلي، استمرت هذه التجارة على ازدهارها. وتسببت غارة الأسطول البريطاني على ميناء القصير في أغسطس عام ١٧٩٩ في دمار بالغ لمخازن مملوكة لتجار جدة وينبع<sup>(٢٦)</sup>. وبعد أربعة شهور من ذلك تجمع جيش من المماليك والفلاحين خارج جرجا مباشرة و "سلب قافلة تضم مائتي تاجر، كانت قادمة من الهند عبر البحر الأحمر، والقصير وقوص". وفي الوقت نفسه كانت المنسوجات الهندية القادمة في هذا المسار عبر الصعيد يتم تسويقها في مُرْزُق بفران<sup>(٢٧)</sup>.

ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت كثير من مدن مصر العليا تعمل كقواعد لهذه الشبكة التجارية. والجدير بالذكر أن قنا كانت أهم هذه المدن على الإطلاق، إذ كانت نقطة مهمة لعبور السفن على نهر النيل في منتصف المسافة تقريبا بين جرجا عاصمة المديرية والأقصر العاصمة الفرعونية. وقد التقى مسافر فرنسي زار المدينة في عام ١٧٩٩ بـ "العديد من التجار الأتراك، وأهل مكة، والمغاربة، جاءوا لتبادل البن والأقطان الهندية مقابل الحبوب" وبعد عقدين من ذلك ذكر زائر آخر:

بعد الإسكندرية ودمياط ورشيد والقاهرة، تعتبر [قنا] على الأرجح المدينة الأكثر أهمية في مصر، فأسواقها عامرة، ومع أنه لا توجد بها مطاعم مثل التي في باريس، إلا أنك تجد في كل شارع دكاكين شواء وفطير تقدم أطعمة بالغة الجودة. وإذا أرادت الحكومة تسيير مركبات، لأصبح تصدير البضائع حتى مدينة قنا أمرا غاية في السهولة<sup>(٢٨)</sup>.

ونظراً لتوسع المعاملات التجارية عبر القصير بعد منتصف ثمانينيات القرن الثامن عشر، فقد حلت قنا تدريجياً بدلا من جرجا بوصفها أهم مركز تجاري في اقتصاد الصعيد<sup>(٢٩)</sup>.

غير أن قنا لم تكن المدينة الوحيدة بصعيد مصر التي استفاد حرفيوها وتجارها من العلاقات التجارية للمنطقة مع الجزيرة العربية والهند. إذ أن المركز التجارى القديم فى قوص تميز أيضا بنشاطه فى تجارة منطقة البحر الأحمر من الحبوب والملابس فى العقد الأخير من القرن الثامن عشر، فى حين احتفظت فرشوط ونقادة بالعلاقات التجارية مع الحجاز أثناء الحملة الفرنسية على المماليك<sup>(٣٠)</sup>. كما استخدمت قرية حجازة، إلى الجنوب الشرقى من قنا، كنقطة تجميع لقوافل الحج والتجار القاصدين إلى القصير<sup>(٣١)</sup>. وقد نمت الأنشطة فى ميناء القصير على نحو دراماتيكي قرب بداية القرن التاسع عشر. ويقول شو: نتيجة لتعاقب زيادة تعريفات الجمارك بالسويس، وغارات البدو على القوافل المارة بين السويس والقاهرة، وتأثر ميناء السويس بالطمي، نزع قسم مهم من تجارة السويس إلى القصير خلال القرن الثامن عشر. وكنتيجة لهذا وبحلول نهاية القرن، لم يكن يصل للسويس أكثر من ٦٠ سفينة فى السنة، بينما تستقبل القصير ما بين ١٠ إلى ٢٠ سفينة شهرياً<sup>(٣٢)</sup>. ومع الانهيار الذى لحق بالسويس، زادت الصلات التجارية أيضاً بين كل من مصوع وسواكن على الشواطئ السودانية مع أمير مكة فى جدة، وذلك مع بواكير القرن التاسع عشر<sup>(٣٣)</sup>.

وأى ذكر للسودان يقتضى أن نضع فى الاعتبار الشبكة التجارية الكبرى الثانية التى كانت مديرية قنا جزءاً منها فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر - التجارة بين سنار ودارفور والحبشة إلى الجنوب، مع القاهرة وأوروبا إلى الشمال. وقد توسعت هذه الشبكة على مساحة هائلة وتعاملت تجارياً فى سلع متنوعة<sup>(٣٤)</sup>. بعض هذه السلع؛ مثل ريش النعام وسن الفيل (العاج) وتراب الذهب تعتبر من السلع الفاخرة، وكان العديد منها يعاد تصديره إلى أوروبا بمجرد وصولها إلى القاهرة<sup>(٣٥)</sup>. بيد أن المنتجات الأخرى الواردة من السودان كانت بغرض الاستخدام المحلى سواء فى العاصمة أو فى الأقاليم. كانت قرب المياه (جمع قربة) وغيرها من المنتجات الجلدية، علاوة على التمرهندي تحظى بتسويق جيد فى أنحاء الصعيد فى أوائل القرن التاسع عشر<sup>(٣٦)</sup>. وفى مقابل الجلود والصبغ وقرب المياه ترسل مصر إلى أراضى السودان مجموعة متنوعة من المصنوعات تشمل الملابس القطنية والكتان، والأصواف وورق الكتابة، وأصناف من الأدوات المعدنية والخردوات بأنواعها.

وشكّلت حركة السلع من وإلى السودان جزءًا من شبكة تجارية أكبر من أى شبكة تتكون فقط من الباعة والمشتريين المصريين. وربطت صفقات متعددة لأصناف مختلفة بين سنار ودارفور والحبشة بالجزيرة العربية ومنطقة البحر الأحمر الهندي بشبكة معقدة أشرنا إليها من قبل. وكانت عملية الحج جزءًا من هذه الحركة عبر قنا والقصير. وقد التقى مسافر إنجليزي في قنا بـ "عدد من الناس البدائيين غربي الأطوار من وسط أفريقيا" في طريقهم إلى مكة<sup>(٣٧)</sup>. وفي عام ١٧٩٩ تقريبًا كان "فيفانت دينون" Vivant Denon يرى المدينة باعتبارها في مركز شبكة تجارية ممتدة تربط بين الهند والسودان. وينقل حديثه مع "تاجر التقيت به في قنا، ويذهب دائمًا إلى دارفور"، وفي وقت سابق "وجد في جرجا أميرًا نوبيًا، شقيقًا لملك دارفور: كان عائدًا من الهند، وسيذهب إلى منطقة أخرى تابعة لأحد إخوته، الذي كان يرافق قافلة أخرى للنوبيين من سنار" هذا الأمير قال للفرنسي إنه يرغب في رؤية القصير وقد غدت "مركزًا تجاريًا مشتركًا" للتجارة الأفريقية - الهندية شأنها شأن حلب بالنسبة لبلاد المسلمين<sup>(٣٨)</sup>. ومنذ عام ١٧٠٠ على الأقل كانت تجرى هذه المعاملات التجارية بصورة أساسية عبر الموانئ بأقصى جنوب ساحل البحر الأحمر من جهة أفريقيا؛ مثل سواكن وذيلع ومصوع، لكنها كانت تتحرك شمالًا حيث تحتل كل من قنا والقصير موقعًا مركزيًا في تجارة صعيد مصر<sup>(٣٩)</sup>.

على أنه يصعب التحقق من علاقات مصر التجارية مع أوروبا وتجارها بمنطقة البحر الأحمر والسودان. فمن الواضح أن كثيرًا من المنتجات المصدرة إلى أوروبا في مطلع القرن التاسع عشر كانت من بين مزروعات الأراضي المصرية بالصعيد: وتشمل "الحبوب بجميع أصنافها وحبوب القطن (pulse) والكتان والسكر والعسل، والزعفران والقطن والصوف، والسنامكي والأرز"<sup>(٤٠)</sup>. فضلًا عن ذلك ذكرت تقارير أن أفضل سكر صعيدى كان يُرسل إلى إسطنبول لمائدة السلطان شخصيًا<sup>(٤١)</sup>. أيضًا كانت المنطقة تنتج العدس الذى كان السكان المحليون يخلطونه بالقمح لصنع الخبز ويشحنه التجار إلى القاهرة ثم إلى اليونان وإيطاليا<sup>(٤٢)</sup>. والأهم من ذلك، بدأ تصدير المنسوجات المنتجة في مراكز المدن بالوجه القبلى إلى أفريقيا وأوروبا على حد سواء خلال الأعوام الأولى من القرن التاسع عشر. ولاحظ "قولنى" C.F.Volney أنه في بداية ثمانينيات القرن الثامن عشر كانت الملابس القطنية المصنعة بالصعيد تؤخذ إلى فرنسا لـ "يعاد شحنها إلى الهند الغربية



الفرنسية"؛ وفيما بعد بدأ كتان الوجه القبلي المصري يجد له أسواقاً في تريسته وليفورنو<sup>(٤٣)</sup>. ويرى "تيرنس والتز" Terence Waltz أنه مع بداية القرن اشتهرت صادرات المنطقة إلى دارفور وسنار "على الكتان المصنوع في أسبوط، والمصبوغ عادة باللون الأزرق في المدينة، وأيضاً الأنسجة القطنية المغزولة في قنا، ومن المحتمل الملابس المصنعة في نقادة وكرداسة وهي غير مسجلة" في سجلات الحملة الفرنسية. ويضيف إلى ملاحظاته أن "العمامات خضراء اللون التي يتلفع بها المسلمون والمصنعة في مصر كانت شائعة الاستخدام في بورنو ودارفور"، في حين أن كردفان كان بها سوق خاصة متميزة للملابس القطنية المصرية خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر<sup>(٤٤)</sup>.

وبمجرد أن بات الصعيد يزود أسواق أوروبا والجزيرة العربية وأفريقيا بعدد من السلع لبيعها، تسربت المنتجات الأوروبية إلى الشبكة التجارية بالصعيد في السنوات الأخيرة للقرن الثامن عشر. وكانت الملابس من إنجلترا وفرنسا والبندقية وليفورنو تدخل في منافسة دائمة مع المصنوعات المحلية في جميع أنحاء البلاد في منتصف القرن تقريباً؛ غير أن مقادير كبيرة من هذه الأقمشة كانت تجد طريقها إلى أسواق البحر الأحمر والسودان في ستينيات وسبعينيات القرن الثامن عشر. ويلاحظ "فالنشيا" Valentia "تعاملات تجارية هائلة في أصناف كثيرة من المنسوجات البريطانية" في مصوع<sup>(٤٥)</sup>. وفي عام ١٧٦٧ استقر وكيلان فرنسيان في فرشوط في محاولة لتأسيس علاقات مباشرة أكثر مع الأسواق السودانية؛ وفي هذا التوقيت تقريباً يبدو أنه كان هناك "طلب مكثف على السلع الأوروبية والآسيوية والمصرية داخل أفريقيا"<sup>(٤٦)</sup>. وكدليل على مدى النفاذ الأوروبي لأسواق السودان والحبشية زيادة أعداد المسيحيين الأقباط في هذه المناطق نتيجة التأثير الفرنسيكاني في العقود الأخيرة للقرن الثامن عشر<sup>(٤٧)</sup>. وقد شهدت نهاية القرن الثامن عشر منافسة مباشرة على المعاملات التجارية للمنسوجات الأوروبية في إسنا مع المصنوعات المحلية المناظرة<sup>(٤٨)</sup>.

وفي غضون تلك السنوات ذاتها، مع هذا، أسفر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي واكب الحروب النابليونية عن تهاو دراماتيكي في كميات الملابس الأوروبية الداخلة إلى الأسواق المصرية<sup>(٤٩)</sup>. وفي بدايات القرن التاسع عشر، ومع بدء المنتجين المحليين في تصنيع أنواع مختلفة من الأقمشة لتعويض

النقص فى المنتجات الأوروبية، توسعت البلاد فى صناعة الملابس محليا. غير أن صناعة الكتان المصرية - التى كانت توفر الملابس سواء للاستهلاك المحلى أو للتصدير خلال ثلاثينيات القرن الثامن عشر قبل الزيادة السريعة فى الواردات الأوروبية التى بدأت فى منتصف القرن تقريبا - انتعشت بعد عام ١٧٩٠، وهو نفسه ما حدث فى صناعة القطن بالبلاد<sup>(٥٠)</sup>.

وهذا الاتجاه المعاكس فى الميزان التجارى لمصر مع أوروبا واكبه إعادة ترتيب مفاجئة فى العلاقات السياسية بين تجار الاستيراد والتصدير الأثرياء بالعاصمة وأصحاب الحرف والصناع الذين توفر أنشطتهم أسس الحياة الاقتصادية بالقاهرة وباقى المدن الكبرى. فى المقام الأول، أكد تجار المدن وطوائف الحرفيين تدريجيا على استقلالهم عن الحاميات العسكرية العثمانية التى كان قادتها يهيمنون على أعمالهم أغلب سنوات القرن الثامن عشر. وهذا الاتجاه ساعد عليه الإدارة الفرنسية التى ألغت نظام الضرائب غير المنتظمة التى كانت تُفرض من قبل الضباط العثمانيين، وخولت لشيوخ الطوائف مهمة جمع الضرائب اللازمة من كل طائفة منها<sup>(٥١)</sup>. ومع انتهاء إشراف الإنكشارية وأوجاقات الحامية، ارتفع عدد تنظيمات الطوائف المستقلة بالقاهرة، واستنادا إلى الجبرتي فإن الـ ٧٠ طائفة العاملة بالعاصمة فى بدايات القرن ارتفع عددها إلى نحو ١٠٦ طوائف فى عام ١٨١٤<sup>(٥٢)</sup>. أكثر من هذا، قامت هذه الطوائف بتطوير برنامج سياسى ولىد فى الربع الأخير للقرن الثامن عشر. وبكلمات أندريه ريمون: "كوّنت الحركات الشعبية أشكالا للاحتجاج البدائى ضد القهر"<sup>(٥٣)</sup>. وبات هذا الاتجاه أكثر تأكيدا نظرا لأن شيوخ الطوائف باثروا دورا مركزيا فى مقاومة الاحتلال الفرنسى بعد عام ١٧٩٨.

ولبثت الميليشيات غير النظامية التى تشكلت من رجال الحرف بالمدن قوة فاعلة فى الشؤون السياسية للبلاد حتى بعد جلاء القوات العسكرية البريطانية عن الإسكندرية فى عام ١٨٠٧. وفى الشهر التالى لعب مواطنون مسلحون من الأحياء المحيطة بالقلعة فى القاهرة دورا رئيسيا فى إخماد تمرد للقوات الألبانية والتركية اندلع بسبب خلاف حول رواتب متأخرة. وكانت قوات الميليشيا هذه تحت قيادة عمر مكرم نقيب الأشراف بالعاصمة الذى قام بتنظيم وقيادة أعمال العصيان المسلح ضد الفرنسيين سواء فى عام ١٧٩٨ أو ١٨٠٠<sup>(٥٤)</sup>. وبسبب قدراته بوصفه

قائدًا لميليشيات الحرفيين المدنيين كان السيد عمر مكرم معارضًا بارزًا لمؤسسات التجار الأثرياء القائمة، خاصة فيما يتعلق بالمسألة الحاسمة عن كيفية توزيع السلع الغذائية بالبلاد. وعمومًا كان العاملون بالحرف يؤيدون حماية الإنتاج الزراعي من تقلبات الأسواق، عن طريق تخصيص أراض زراعية معينة كأوقاف تحت إشراف كبار رجال الدين المحليين. وقد أثار هذا الإجراء خلافًا بينهم وبين التجار الذين كانوا من جانبهم يفضلون تصدير نسبة كبيرة من الحبوب المصرية إلى الأسواق فيما وراء البحار.

وكوسيلة لإضعاف قوة أصحاب الصنائع المنظمين جيدًا، بدأ أثرياء التجار بالعاصمة في زيادة حجم الواردات الوافدة إلى السوق المصري خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر. ففي عام ١٨٠٢ بدأت تظهر الأقمشة الواردة من ترينتي في محلات القاهرة، وانتعشت المبادلات التجارية في المنسوجات مع لانجودوك وبروفنس بعد ذلك بفترة قصيرة<sup>(٥٥)</sup>. وفي أعقاب المراسيم النابليونية في ١٨٠٦-١٨٠٧ التي تحظر التجارة بين القارات مع بريطانيا العظمى ومستعمراتها، وما تلاها من هجوم عسكري لفرنسا على إسبانيا، ازدهرت فرص التجارة المصرية مع أوروبا باطراد. وبحلول يونيو عام ١٨٠٨ تزايدت زيارات السفن اليونانية والتركية التجارية إلى ميناء الإسكندرية إلى حد أن قادة الأسطول البريطاني في المنطقة بدأوا في اعتراض تلك السفن في مسعى لمنعها من تزويد أعداء بريطانيا بالمواد الغذائية وباقي المواد الخام الحيوية<sup>(٥٦)</sup>. ومع ذلك، وبعد عشرة شهور، وصل سبعة تجار فرنسيين من مرسيليا إلى الإسكندرية جالبين معهم تشكيلة من السلع لمبادلتها بالحبوب والسكر الخام والنظرون<sup>(٥٧)</sup>.

غير أنه لا التجارة غير المباشرة عبر اليونان ولا المعاملات التجارية المباشرة مع فرنسا كانتا تعادلان اتساع التجارة الخارجية لمصر التي تمخضت عن المفاوضات مع الحكومة البريطانية حول منتجات الحبوب لتزويد جيوشها في حملتها على شبه جزيرة إيبيريا. وأبرمت اتفاقية بشأن إجراءات توفير الحبوب لتزويد هذه القوات في عام ١٨٠٨، وغادرت الشحنات الأولى الإسكندرية في مارس عام ١٨١٠<sup>(٥٨)</sup>. كما خرجت في هذا التوقيت تقريبًا من هذا الميناء كميات ضخمة من الأرز في طريقها إلى الحامية البريطانية في مالطة. وتقول عفاف لطفى السيد مرسو: "كان دروفيتي Drovetti من الناحية الفعلية يقدم تقريرًا شهريًا

عن السفن المحملة بالبضائع التي تغادر الميناء شهريا إلى مالطة"، وهو ما أفضى إلى ارتفاع أسعار الحبوب إلى مستويات بالغة في أسواق القاهرة، ومن المؤكد أن هذا الوضع أفسح المجال لعلاقات وثيقة بين تجار المدينة والتجار الإنجليز<sup>(٥٩)</sup>.

أتاح التوسع التجاري مع أوروبا لتجار الاستيراد والتصدير الأثرياء من القاهرة ودمياط والإسكندرية تحجيم ميليشيا أصحاب المهن وأرباب الصنائع المصريين وبالتالي المساعدة على إعادة تأسيس هيمنة التجار داخل اقتصاديات المدن والمراكز الكبيرة. وفي صيف ١٨٠٩ عجلت خطط نظام الحكم الرامية إلى الزيادة الكبيرة في كميات الحبوب المصدرة إلى مالطة وإسبانيا بمواجهة بين أقرب مستشاري محمد علي وبين قيادات أصحاب الحرف بالعاصمة. واستنادًا إلى عفاف لطفى السيد التقى رئيس الديوان مع عمر مكرم ومجموعة من أعوانه و«اقترح أن يذهب العلماء ليتحدثوا مع الباشا، لكنه أضاف تهديدًا ضمنيًا هو الأول من نوعه عندما قال إنه يجب عليهم توخي الحرص في مناقشاتهم مع الباشا، ذلك "لأنه شاب سليل اللسان، جاهل ومستبد، وربما يؤذيك". وفهم العلماء التهديد الضمني، وأجابوا "لن نذهب أبدًا ولنلقى به مادام هو يمارس هذه الأفعال"<sup>(٦٠)</sup>. ونتيجة لذلك، وجد السيد عمر مكرم وأنصاره أنهم في خصام مع كبار العلماء المصريين، مما اضطر معه رؤساء طوائف الحرفيين للبحث عن حلفاء جدد في صراعهم لمقاومة هيمنة التجار على مقدرات القاهرة.

ورغم النجاح في تفويض موقف المهنيين المدنيين، فإن إستراتيجية استيراد كميات كبيرة من السلع الأوروبية إلى مصر أثارت تناقضات حادة داخل جماعة التجار بحلول عام ١٨١٠ أو نحوه. كانت بعض عائلات التجار القائمة مثل عائلة القازدغلي والشرايبي قادرة على استرداد ثرواتها في العقد التالي على الاحتلال الفرنسي؛ والكثير من هذه المؤسسات كانت قد استثمرت أموالها المتراكمة الجديدة في الأراضي الزراعية، بالذات في المزارع المنتجة للمخاضيل النقدية في الدلتا، كوسيلة للهروب من الاقتصاد المديني الذي ازدادت اضطراباته<sup>(٦١)</sup>. غير أن المؤسسات التجارية الكبيرة الأخرى التي تعادلتها وجدت أنها أضيرت بالتوجه الجديد للتجارة الخارجية صوب البحر المتوسط، والانصراف عن البحر الأحمر. وعانى تجار مثل محمد المحروقي وإبراهيم المويلحي، اللذان كانت لهما علاقات ممتدة مع الحجاز، من هذا التفاوت نتيجة تهاوى تجارة البحر الأحمر، وعملا معًا

على بث الحياة مجددًا في هذا العنصر الخاص من تجارة مصر الخارجية خلال السنوات الخمس الأولى من عهد محمد علي<sup>(٦٢)</sup>.

وفي الوقت نفسه، فإن الأهمية المتزايدة لتجارة المنسوجات مع أوروبا عززت كثيرًا من وضع التجار الشوام المسيحيين على حساب التجار المحليين. وهؤلاء التجار سيطروا على وظيفة رئيس جمرك القاهرة القديمة منذ سبعينيات القرن الثامن عشر على الأقل، وبسط أقوى المديرين نفوذًا سلطانه على كبرى موانئ البلاد الأخرى عن طريق "تعيين أشقائه فقط وأقرب معارفه كرؤساء لإدارات الجمارك المحلية"<sup>(٦٣)</sup>. وتعاون أبرز أعضاء هذه الجالية مع قوات الحملة الفرنسية في بداية القرن التاسع عشر تقريبًا في مسعى للخروج بسلام من الأزمة التجارية العامة التي استحكمت في السنوات السابقة مباشرة على احتلال نابليون للبلاد. وترتب على ذلك، أن بات التجار المسيحيون هدفًا للاستيلاء الشعبي وحتى عرضة لأعمال غوغائية بمجرد جلاء جيش نابليون عن العاصمة<sup>(٦٤)</sup>. ومع ذلك، شهدت السنوات التالية لعام ١٩٠٥ انبعاث نفوذ الشوام مجددًا داخل الشئون الاقتصادية للبلاد لحد كبير "نظرًا لأنهم سيطروا على واردات الملابس الأوروبية وإعادة بيعها، علاوة على أنهم هيمنوا على سوق الاستيراد والتصدير مع أوروبا"<sup>(٦٥)</sup>. وبحلول سنة ١٨١٠ كانت عائلات مثل البحري والبقطي والفرازلي قد طوّرت علاقات وثيقة مع الوالى، وعمل أفراد من الأسرتين الأخيرتين كوكلاء شخصيين لمحمد علي في مرسليليا وليفورنو وستوكهلم.

لذلك فقد واجه تجار الاستيراد والتصدير المصريون الأثرياء سلسلة من المصاعب السياسية مع قرب وصول العقد الأول للقرن التاسع عشر من نهايته. أولاً، غدا هؤلاء التجار عاجزين عن التنسيق بين الشبكتين التجاريتين للبلاد مع الخارج، الأولى المختصة بأوروبا، والثانية حول البحر الأحمر، مع تزايد عدم التوافق بين الشبكتين وبدء تصدير السلع المصنعة المنتجة في مصر سواء للشمال أو للجنوب الشرقى. ثانيًا، وجد تجار القاهرة أنفسهم يخوضون معركة مع طبقة منظمة جيدًا لأصحاب الحرف المهنيين في أعقاب الاحتلال الفرنسي، طبقة كانت أنشطتها تمثل تحولا في العلاقات بين الحكام والمحكومين تمتد جذورها في المجتمع المصرى إلى منتصف القرن الثامن عشر. وفي النهاية فإن الوسائل التي تبنتها المؤسسات التجارية الأقوى نفوذًا للحد من وضع الحرفيين أسفرت عن نتيجة

غير مقصودة؛ إذ فاقمت من الصراعات بين التجار الأغنياء أنفسهم. ومع التوسع في صادرات الحبوب المصرية إلى جنوبي أوروبا في مقابل المنسوجات وغيرها من السلع المصنعة التي ينتجها حرفيو القاهرة، سعى تجار المدينة صوب تقوية اتجاه بين المؤسسات المالية الأكثر ثراء على الاستثمار في الأراضي الزراعية بدلا من المشاريع الإنتاجية في المدن، الأمر الذي بات يهدد سبل معيشة تلك المؤسسات التي كان أعضاؤها متخصصين في تجارة البحر الأحمر، وتقوية الوضع الاقتصادي لجماعة الشوام المسيحيين الذين بدأوا كأفراد في احتلال مواقع التجار المحليين. منذ أوائل سبعينيات القرن الثامن عشر. في ظل هذه الظروف اتجه كبار تجار الاستيراد والتصدير إلى الإدارة المركزية طلبًا للمساعدة في تأكيد هيمنتهم على خصوصية السياسيين المحليين، وفي بث الانسجام في العلاقات المتبادلة بين أقسامهم المتكاثرة.

### برامج الدولة والصراعات داخل نظام الحكم

ما إن أصبح محمد علي واليًا على القاهرة، حتى تشكلت الإدارة المركزية لمصر من: جهاز خزانة بالغ الضخامة، ومجموعة من الفصائل العسكرية، وشبكة من ولاية الأقاليم، وديوان هائل الحجم، ومقرها جميعًا القاهرة، وكان أعضاؤها يعملون طبقا لمشيئة الوالي، الذي يقوم بتعيينه السلطان في إسطنبول. ومن الناحية الفعلية كانت جميع هذه المؤسسات قد أصبحت مخترفة من ممثلين غير حكوميين في النصف الأخير من القرن الثامن عشر. واستنادًا إلى "شو"، فإن جامعي الضرائب الزراعية المستقلين تولوا مسؤولية "جمع الضرائب وتسليمها للخزانة" تاركين لموظفي الخزانة واجبات تحديد ضرائب الأراضي الزراعية، والتأكد من أن جامعي الضرائب ينفقون مهامهم حسب المطلوب منهم، واستلام المحاصيل من عمالهم<sup>(٦٦)</sup>. وفي الوقت نفسه كانت القوات العسكرية العثمانية تتألف أساسًا من الجنود العبيد المحررين (المماليك) بوصفها كيانات تنظيمية كانت تمثل "ليس أكثر من فصائل شرعية، تتشكل كوحدات فقط بغرض تقاضي الرواتب من الدولة. ولم يكونوا سوى أدوات؛ حيث يحصل الأمراء أتباع المظنوك المعتوق على الدخل والقوت من الخزانة بينما يستمرون في خدمة سادتهم"<sup>(٦٧)</sup>. باختصار "بالنسبة للقسم

الأعظم، فإن جميع المواقع، جميع العائدات، جميع السلطات المراتبية العثمانية فى الحكومة كانت تكتظ برجال المؤسسات المملوكية، بينما يحتل الأمراء أعلى المناصب العثمانية كبكوات، ويشغل أتباع الكاشف المناصب العثمانية من الدرجة الثانية، ويأتى تاليًا لهم وظائف تحصيل العائدات الأقل أهمية، فضلًا عن عضويتهم الدائمة فى الفصائل العسكرية التى يتقاضون أجرًا عنها"<sup>(٦٨)</sup>

على أن ثلاث سنوات من الأحتلال الفرنسى غيرت قليلاً من هذه المؤسسات، برغم جهد متناغم بذلته الإدارة النابليونية لإحلال نظام جديد بديلاً عن الحكومة العثمانية يتألف من مجالس محلية يقع ضمن مسؤولياتها الحفاظ على النظام الشرعى، والحيلولة دون نشوب مشاجرات بين عناصر السكان المختلفة، والأكثر أهمية: العمل كوسيط بين جموع الناس والسلطات الفرنسية"<sup>(٦٩)</sup>. واجتمع أول مجلس عمومى مؤلف من ممثلين لمجالس الأحياء بالقاهرة فى منتصف أكتوبر ١٧٩٨، وبحث مدى واسعاً من الإصلاحات المالية والإدارية قبل "إقالته لاتهامه بالتورط فى الثورة الشعبية ضد الفرنسيين نهاية أكتوبر عام ١٧٩٨". أما المجالس العمومية التالية فقد كانت تعقد جلسات دورية حتى رحيل الفرنسيين فى سبتمبر عام ١٨٠١<sup>(٧٠)</sup>.

وبعد انسحاب قوات نابليون عاد الإشراف على الخزانة إلى المكتب التقليدى وهو الدفتردار، مع تابعه الأسمى الروزنامجى، الذى كان يتولى متابعة الشئون اليومية لهذه المؤسسة"<sup>(٧١)</sup>. أما دور الفصائل العسكرية العثمانية التى طردتها القوات الفرنسية، وكان يغلب عليها فضائل مرتزقة؛ منها الدالاتية الشوام والألبان بقيادة محمد على باشا وطاهر باشا، فقد ثبت أنها الأكثر فاعلية. أخيراً، أعيد بناء الإدارة الإقليمية، حيث يقوم الوالى بتعيين أقرب معاونيه كمشرفين على المديرية (الكاشف) "لإدارة تلك المناطق من البلاد الخاضعة لحكمه، ويلتقى بهم دورياً ويبلغهم برغباته فيما يتعلق بالضرائب وجمع المخاضيل، وأعمال الرى وباقى الواجبات الإدارية"<sup>(٧٢)</sup>.

وهذا الجهاز الإدارى ذو التنظيم غير المحكم نفذ مجموعة من البرامج المتباينة نسبياً لاستعادة النظام داخل مصر فى السنوات الأولى لحكم محمد على. ومن أهم ما يتستى ملاحظته، أن الحكومة المركزية استخدمت القوات المسلحة تحت قيادتها لإخماد بكوات المماليك وقبائل البدو الخارجين عن البلاد، الذين خربوا

ونهبوا الريف بغاراتهم في أعقاب جلاء الفرنسيين. وشهدت الأعوام التالية لسنة ١٨٠٥ سلسلة من الحملات العسكرية التأديبية ضد المماليك المنشقين، الذين أنشأ قادتهم قواعد آمنة لانطلاق عملياتهم في المناطق المحيطة بالبلاد. وبعد ثلاثة أشهر من إعلان محمد علي واليًا على البلاد قاد قوة ألبانية تركية مشتركة ضد البكوات المتمركزين بالصعيد والموالين للألفى بك<sup>(٧٣)</sup>. وفي ديسمبر التالي مضى الوالى مرة أخرى ليواجه قوة مملوكية أشد بأسًا، هذه المرة في واحة الفيوم الزراعية<sup>(٧٤)</sup>. وتكرر شن الحملات من هذا النمط على مدى العام التالي؛ في واقع الأمر كان الوالى يقود حملة عسكرية حول أسيوط في مارس عام ١٨٠٧، حينما أنزل الأسطول البريطاني قوات بحرية له على شاطئ الإسكندرية، مما اضطره لعقد هدنة مشروطة مع البكوات، ليعيد توجيه قواته صوب الدلتا<sup>(٧٥)</sup>.

وفي منتصف أغسطس عام ١٨٠٩، بدأ الوالى يخطط لأكبر عمل عسكري ضد بكوات المماليك. وغادرت الحملة القاهرة في نهاية الشهر، وفي غضون أسبوعين احتلت المدن الكبرى على نهر النيل إلى الجنوب حتى جرجا، واضطر المماليك إلى الانسحاب في الجبال شمال غربى المدينة<sup>(٧٦)</sup>. لكن برغم هذا النصر البين، فقد أبلغ القنصل الفرنسى بالعاصمة فى ٩ سبتمبر ١٨٠٩ أن الجواسيس الإنجليز يتآمرون مع كل من المماليك وقبائل البدو في محاولة لتكرار أحداث عام ١٨٠٧، عندما توغلت القوات العسكرية الإنجليزية في الدلتا، وبالتالي يضعون محمد علي بين فكي كماشة<sup>(٧٧)</sup>. وكرد فعل لهذا التهديد أعلن الوالى عن خطط لتجهيز جيش قوامه ٢٠ ألف جندي، وأنشأ أسطولاً صغيراً من ٢٠ مركباً بحرياً لنقل قواته إلى الجنوب<sup>(٧٨)</sup>. وهذه التعبئة الكبيرة لموارد البلاد أرغمت جزءاً كبيراً من المماليك وأتباعهم على الاستسلام والعودة إلى القاهرة، غير أنها أثرت أيضاً وبشدة على الحياة الاقتصادية سواء في المدن أو الريف. وذكر القنصل الفرنسى "دروفيتي" في منتصف يونيو ١٨١٠ أن الحملات العسكرية للحكومة على جنوب مصر لم تحقق سوى التدمير الذى حاق بالفلاحين الفقراء في الدلتا<sup>(٧٩)</sup>. وأن تكاليف الحرب مع بكوات المماليك قفزت في الشهر التالي عندما أضاف الوالى للخدمة ثلاثمائة فرد من جنود الدالاتية للدفاع عن الفيوم<sup>(٨٠)</sup>.

وهكذا، فإن استخدام القوات العسكرية لاستعادة النظام في مصر الوسطى والصعيد زاد بشدة من التكاليف على الإدارة المركزية. أكثر من هذا، فإن الحروب



المتواصلة مع بكوات المماليك عرضت للخطر ثروات التجار والعلماء الأغنياء على الأقل بطريقتين يتبادلان التأثير. أولاً، فإن مصادرة المحاصيل والأعلاف إجبارياً من الفلاحين لتمويل الحملات العسكرية المتتالية نقل الإنتاج الزراعي من التجارة الخارجية إلى مسالك أقل ربحية بكثير بصورة أساسية. وأصبح نقل الحبوب المعروضة للبيع من السوق على وجه الخصوص عملية شاقة لنظام الحكم بعد عام ١٨٠٨، في ظل ارتفاع الطلب باطراد على الحبوب المصرية سواء في الأسواق الأوروبية أو ببلاد الشرق. وأسفر التدمير الناجم عن المعارك المتتالية في المديرية الزراعية بالفيوم ومصر الوسطى وأيضاً على أطراف الدلتا عن تفاقم العجز في المحاصيل النقدية المتاحة للتصدير. أكثر من هذا، فإن حالة الحرب الدائمة بين القوات المسلحة لنظام الحكم والمماليك حالت دون دوام علاقات تجارية منتظمة في كبرى الموانئ المصرية. وأصبحت المسارات عبر الدلتا من السويس إلى دمياط والإسكندرية محفوفة بمخاطر بالغة؛ حتى أنه في مارس عام ١٨١٠ صادرت الحكومة سفينة مملوكة لتجار أوروبيين لتقوية الدفاعات حول السويس، في حين قامت بتعيين وال جديد للإسكندرية لا يتمتع بخبرة في الأمور التجارية لكن بـ "إمكانيات لتحقيق النظام والعدالة"<sup>(٨١)</sup>. ولم تكن لتتخذ هذه الإجراءات دون تجنب الأعباء المادية المتزايدة اللازمة لنشر الوحدات العسكرية ضد بكوات المماليك، لكنها أوجدت احتمالاً بانصراف تجار البلاد عن الإدارة المركزية. وفي عام ١٨١٠ كان استخدام قوات الجيش لفرض النظام بالداخل ينطوي على تهديد بانقسام الشريكين المهيمنين على التحالف الاجتماعي الحاكم في مصر.

وتصاعدت الصراعات داخل نظام الحكم نتيجة لما فرضه مسئولو الدولة من ضرائب مرتفعة على تجار الاستيراد والتصدير الأثرياء لتمويل عمليات حفظ الأمن التي تتولاها الفصائل العسكرية. واستناداً لعفاف لطفى السيد مرسو "بدأت الوالى بسلسلة من الخطوات المؤقتة، الأولى كانت فرض قرض إجباري على بعض الأحياء أو ضريبة تسمى الفردة تدفع نقدًا أو عيناً"<sup>(٨٢)</sup>. ويقول الجبرتي إنه تم فرض ثمانية أنواع من الفردة على أجزاء من الدلتا بين ربيع ١٨٠٥ و ربيع ١٨٠٧<sup>(٨٣)</sup>. وبعد عام ١٨٠٦ زادت الحكومة نصيبها من الفايز المطلوب من أصحاب الالتزام بالمدن والريف، وفي منتصف ١٨٠٧ فرضت الضرائب لأول مرة على الأراضي المخصصة لشيوخ القرى (أراضي المسموح). وفي أكتوبر من

العام نفسه فُرِضت ضرائب باهظة على أراضي المسموح للالتزامات المملوكة لأغنياء شيوخ القرى أيضاً. أما الأراضي المخصصة للأعمال الخيرية (الرزقة) والوسايا فقد صارت عرضة لضرائب جديدة في عام ١٨٠٩<sup>(٨٤)</sup>. وفي يونيو من تلك السنة أقرت الدولة فرض ضرائب على الممتلكات التابعة للأوقاف الدينية، وهو الإجراء الذي أبعد الإدارة المركزية عن العلماء الأغنياء الذين كانوا يتمتعون بإعفاءات ضريبية على مشترياتهم من المزارع في السنوات الأولى لعصر محمد علي<sup>(٨٥)</sup>. وبلغت الشكايات داخل التحالف الحاكم حول الضرائب الجديدة ذروتها في عام ١٨١٠، حينما انعقد مجلس فوق العادة للتصديق على فرض فردة إضافية على النخبة الاقتصادية بالبلاد. ووفقاً لما يقوله الجبرتي: "لم يتوصل المجلس إلى قرار لأن بعض الأعضاء اعترضوا على إعفاء العلماء من الفردة وأصبح العلماء متملقين، لذلك أُقيل المجلس"<sup>(٨٦)</sup>. وعقب حل هذا المجلس استدارت الحكومة إلى القطاع الزراعي من الاقتصاد المصري من أجل جمع الأموال، ورفعت بشدة معدل الفردة المطلوبة من جامعي الضرائب بالدلتا ومصر الوسطى.

غير أن جهود الدولة لزيادة العائدات المستخلصة من الزراعة بالبلاد تلقت ضربة إثر كشف قوات الحكومة مخازن هائلة مخبأة مليئة بالحبوب في مواقع المماليك الحصينة بالصعيد. وتم بيع القمح المصادر من البكوات إلى أمناء الإمداد والتموين الإنجليز لمساعدة قواتهم في مالطا وإسبانيا في ربيع وصيف ١٨١٠<sup>(٨٧)</sup>. وهذه المبيعات عادت بدخول كبيرة للخزانة المركزية، فسي حين أدت إلى رفع الأسعار المحلية للقمح والذرة إلى مستويات جديدة. واستناداً إلى القنصل الفرنسي بالقاهرة، فإن قمح الصعيد كان يتم تصديره بأسعار تتراوح بين ٦٢ و ٨٠ قرشاً للأردب في مطلع عام ١٨١١، وهو سعر يعادل خمس مرات سعره بالسوق المحلي، ومع ذلك، فإن شيئاً لم يكن ليثنى الإنجليز عن زيادة مشترياتهم. وفي بداية يناير أبرموا صفقة مع الوالي تصل قيمتها إلى قرابة ١,٧ مليون قرش<sup>(٨٨)</sup>. وبعد شهرين سافر وفد بريطاني إلى القاهرة للتفاوض حول عقد يقتصر على صادرات الحبوب المصرية، وفي أعقاب هذه المفاوضات أنشأت الحكومة المصرية مستودعاً في مالطا يختص بتنظيم توزيع حبوبها في جميع أنحاء شمال البحر المتوسط<sup>(٨٩)</sup>.

أدى اتساع مبيعات الحبوب إلى أوروبا إلى تقوية وضع أولئك التجار ذوي الخبرة والعلاقات في العالم المسيحي. وبرهن المناخ التجاري الجديد بالقاهرة

والإسكندرية على وجه خاص عن جاذبيته لرجال المال اليونانيين، إذ كان لكثير منهم علاقات شخصية ممتدة ووطيدة بالوالي. وأقامت المؤسسات التجارية اليونانية العريقة فروعًا لها بمصر خلال السنوات الأولى لعهد محمد علي، وبحلول عام ١٨١٠، فإن عائلات مثل أنستاسي وكازولي وزيزينا وتوسيجه Tossizzas كانوا يلعبون دورًا نشيطًا في أعمال السمسة الخاصة بتجارة الاستيراد والتصدير بالبلاد<sup>(٩٠)</sup>. وفي موازاة هؤلاء التجار اليونانيين جاء "بوغوص بك" Boghos، وهو أرمني مسيحي من "سميما" Smyrna، وكان تعيين بوغوص مديرًا لجمارك الإسكندرية في عام ١٨١٠ مؤشرًا على بداية حياة مهنية طويلة بوصفه المستشار الرئيسي للوالي في الشؤون التجارية والخارجية<sup>(٩١)</sup>. ومثل بروز هؤلاء التجار الأجانب خطرًا على ثروات التجار من أبناء البلاد بوسيلتين متتامتين:

الأولى، أن الاعتماد المتزايد للدولة على اليونانيين والايطاليين وغيرهم من التجار "الغربيين" حال بين تجار الاستيراد والتصدير الأغنياء بالقاهرة وبين نيل الامتيازات الكاملة من ازدهار الصادرات المصرية.

الثانية، والأكثر دلالة، فإن اتساع صادرات المحاصيل النقدية إلى أوروبا زاد كثيرًا من حدة الصراع بين المؤسسات التجارية الأهلية التي تعتمد ثروتها على تجارة البحر المتوسط وأولئك الذين يزاولون التجارة بالبحر الأحمر. وتعرضت عائلات مثل المحروقي والمويلحي اللذين تخصصا في إرسال الحبوب المصرية إلى الحجاز ومبادلتها بالسلع اليمنية والهندية، لأضرار بالغة من برنامج الحكومة بتشجيع تصدير الحبوب إلى البحر المتوسط. وحاول مسئولو الدولة تلطيف عدم التوازن المتنامي في التجارة الخارجية للبلاد من خلال استئناف جهد تنسيقى بتخصيص ميزانية لوسائل النقل على طول ساحل البحر الأحمر في ربيع ١٨١٠. وأمر الوالي ببناء ٢٠ مركب شحن لنقل الشحنات التجارية إلى جدة والمُخا في مارس من السنة نفسها، وتم حمل هذه المراكب عبر الصحراء إلى السويس في منتصف ابريل، لتصيب بالذعر قادة الأسطول البريطاني بالمنطقة<sup>(٩٢)</sup>. وفي الوقت نفسه، خصصت الإدارة المركزية فصيلة عسكريًا من المماليك المسلحين لحراستها في طريقها إلى كل من السويس وقنا للحيلولة دون تعرضها لنهب البدو.. فضلًا عن ذلك، حاول مسئولو الحكومة تشجيع التجار الأثرياء على زيادة استثماراتهم في إنتاج الأرز في المناطق المحيطة بدمياط ورشيد<sup>(٩٣)</sup>. غير

أن هذا النوع من البرامج الاقتصادية طويلة المدى لم يأت إلا بحصاد قليل في الحد من الصعوبات الفورية التي تواجه مجتمع التجار الأغنياء المحليين.

لذلك يتضح أن الإجراءات التي نفذها المسئولون في الإدارة المركزية لمصر لاستعادة النظام - سواء في المدن أو بالقرى المحيطة بها ولزيادة قاعدة دافعي الضرائب خلقت قيودًا حادة داخل التحالف الاجتماعي المسيطر على البلاد في السنوات السابقة على عام ١٨١١. وأفضى استخدام الجيش لقمع فلول بكوات المماليك والبدو إلى انقطاعات في عمليات الاقتصاد المحلي، وتعريض ثروات التجار الأغنياء للخطر، في حين جاءت الزيادات في الضرائب المتحصلة لتحويل برنامج نظام الحكم السلمي مباشرة لتتصب على كل من تجار الاستيراد والتصدير الأغنياء وأصحاب المزارع بالريف والمدن دافعي الضرائب في جميع أنحاء البلاد. وأدى البحث عن عائدات أكبر بوكلاء الحكومة إلى زيادة أعمال الجباية زيادة حادة من أضعف القوى الاجتماعية السائدة بمصر وهم الملتزمون.

بيد أن اتساع الصادرات الزراعية زاد من احتمالات أن يبتعد تجار القاهرة باطراد عن الإدارة المركزية بسبب هذه الجبايات. وتنامت إمكانية اندلاع الصراع بين هاتين القوتين الاجتماعيتين مع تشجيع مسئولى الدولة للتجار اليونانيين على الهجرة للبلاد، ومع تنامي التعارض بين جناحي التوجه للبحر المتوسط والتوجه للبحر الأحمر بقطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد المصري. ومثلت هذه التناقضات تهديدًا بإضعاف الهيمنة المشتركة لتجار الدولة على الشؤون السياسية للبلاد، وهو تطور كان من شأنه أن يعيد فتح الباب أمام المعارضة المنظمة لنظام الحكم من جانب الصناع المهرة المدنيين ومجموعة من القوى الريفية ذات النفوذ. أكثر من هذا، أصبحت تعاملاتهم أكثر حدة وبالتحديد في الوقت الذي ظهرت فيه تحديات خارجية خطيرة للتجارة المصرية على طول المسار من جدة إلى السويس.

### **تحديات التجارة المصرية بالبحر الأحمر**

خلال العقد الأول للقرن التاسع عشر أسفرت منافسة التجار الأمريكيين بشكل أساسي عن تقليل أرباح التجار المصريين الأغنياء في تجارة البن المتمركزة في المُخا باليمن، فإن سفن الولايات المتحدة تهيمن على تجارة هذا الميناء سواء مع

أمريكا الشمالية أو مع أوروبا في بداية القرن التاسع عشر تقريبًا. فمن ١٣ ألف بالة من البن تصدر سنويًا من المُخا في عام ١٨٠٢ تقريبًا، كان التجار الأمريكيون يحصلون على ٩ آلاف بالة. أيضًا كانت الشركات الأمريكية تحصل على الصمغ الراتنجي (المر) والصمغ العربي المنتج باليمن بكميات تجارية في ذلك الوقت<sup>(٩٤)</sup>.

علاوة على ذلك، أعاد تجار الولايات المتحدة فتح مسار البحر الأحمر - شرق أفريقيا المريح، ومن الناحية الفعلية احتكروا هذه الشبكة التجارية<sup>(٩٥)</sup>.

كذلك من المحتمل أن السفن الأمريكية أقامت علاقات تجارية مع الوهابيين بوسط الجزيرة العربية نحو عام ١٨٠٦، ويدل على ذلك رد الفعل الحاد لقادة الوهابيين لأسر السفينة الأمريكية إسكس Essex من قِبَل وكيل فرنسي على الساحل الجنوبي للجزيرة العربية في أوائل ذلك العام. وهذه السفينة كانت تحمل على متنها بضائع قيمتها ما بين ٨ إلى ١٠ آلاف دولار حين تم السطو عليها<sup>(٩٦)</sup>. وكنتيجة للنشاط الأمريكي باليمن ارتفع سعر البن في المُخا نحو ٢٥% بين عامي ١٨٠٢ و ١٨٠٩، من ٥٦ إلى ٧٥ دولارًا للبالة<sup>(٩٧)</sup>.

وألحقت هذه المنافسة أضرارًا بالغة بالتجار المصريين لكنها لم تخرجهم من المنطقة. وأثناء الحروب النابليونية استمرت الشركات المصرية تمارس نشاطًا معتدلًا في تجارة البحر الأحمر<sup>(٩٨)</sup>. وفي عام ١٨٠٤ كانت تجارة البن بين السويس وجدة تتألف من ٣٠ ألف فردة من الحبوب، كل فردة تبلغ قيمتها ٥٠٠ فرنك. وهذه التجارة تشغل نحو ٨٠ مركبًا محليًا<sup>(٩٩)</sup>. وقبل ثلاث سنوات من ذلك جرى طرد مؤسسة تجارية شهيرة كانت تتعامل في السلع الهندية واستقرت في مسقط من أجل أن تجد "مجالًا أكثر اتساعًا للتجارة" في ذلك الجانب من شبه الجزيرة<sup>(١٠٠)</sup>. وهذا دليل غير مباشر على أن تجارة البحر الأحمر كان يتم تداولها أساسًا بين التجار المصريين والأمريكيين في هذا الوقت، بدلا من المرور بميناء بومباي في طريقها إلى أوروبا. وأقر الأدميرال البريطاني "بلانكت" Binkett بهذا حينما وافق في عام ١٧٩٩ على تدمير كل التجارة في البحر الأحمر بدلا من ترك الشركات الفرنسية تحقق أي فوائد منها<sup>(١٠١)</sup>.

وبعد عامين من ذلك، وفي عام ١٨٠١، همَّ المسئولون البريطانيون على تحدى السيطرة المصرية الأمريكية في التجارة مع الجزيرة العربية واليمن، وبدأوا في اتخاذ تدابير عسكرية لعكس الوضع التجاري الضعيف لإنجلترا في المنطقة.

وتلقى الأسطول البريطاني الذي أنزل جنودًا من الهند في القصير في تلك السنة أوامر من مسئولى شركة الهند الشرقية East India Company بمحاولة استعادة ممر تجارى لليمن بوسائل أكثر فائدة لإنجلترا والهند<sup>(١٠٢)</sup>. وفى عام ١٨٠٥ كان المسئولون الإنجليز فى بومباى يبذلون جهودًا فى ثلاث مسارات متشعبة لاستعادة حصتهم فى تجارة البحر الأحمر عن طريق إرسال كميات كبيرة من مواد التجزئة الهندية إلى جنوبى الجزيرة العربية، ومن خلال إعادة افتتاح الوكالة البريطانية فى المٌخا، وتزويد التجار الهند بحرس الأسطول حسب الطلب<sup>(١٠٣)</sup>. وفى الوقت نفسه كان التجار الفرنسيون أيضًا يحاولون تأكيد أنفسهم فى هذه المنطقة بالتعاون مع تاجر محلى ثرى وداهية استفاد جيدًا من تعاقداته مع الحكومات المحلية<sup>(١٠٤)</sup>. وهذه النشاطات المدعومة من الفرنسيين حفزت السلطات البريطانية فى الهند لتغدو حتى أكثر اهتمامًا ونشاطًا بالبحر الأحمر بحلول منتصف عام ١٨٠٦<sup>(١٠٥)</sup>. وفى مايو من عام ١٨٠٩ أبلغ القنصل الفرنسى بالإسكندرية أن ثلاث سفن تجارية بريطانية - اثنتان من السنغال وواحدة من "سورات" Surat - وصلوا إلى السويس، لينهوا بذلك فجوة دامت عشرين عامًا فى تجارة بريطانيا مع هذا الميناء. وواصل القنصل ليشير إلى أن استئناف التجارة فى السويس تذر بعلاقة تجارية دائمة بين الهند والقاهرة التى تم ترتيبها كجزء من المفاوضات المتعلقة بجلاء القوات البريطانية من الإسكندرية قبل عامين<sup>(١٠٦)</sup>. وفى ربيع عام ١٨١٠، بدأت السفن البريطانية فى القيام بزيارات لمصوع على الشاطئ السودانى، وأعدت المعاملات التجارية المنتظمة مع الحبشة ووسط أفريقيا<sup>(١٠٧)</sup>. وتشابكت هذه التحركات مع تحديات محلية أكثر لخصه تجار القاهرة فى تجارة البحر الأحمر، الأمر الذى أدى إلى زعزعة وضع التجار تمامًا فى هذه المنطقة فى عام ١٨١١.

خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر سقطت أغنى منطقة لزراعة البن اليمنى تحت سيطرة الشريف أبو عريس، الذى شرع فى استخدام اللحية كحد نهائى لتجارة البن المنتج فى أراضيه<sup>(١٠٨)</sup>. وفى عام ١٨٠٢ تقريبًا أشار هذا الحاكم إلى أنه سيتمنح التجار الإنجليز والهنود احتكار هذه التجارة فى مقابل الأسلحة الحديثة التى يمكن لقواته استخدامها فى الحرب مع الوهابيين<sup>(١٠٩)</sup>. غير أنه قبل أن تتمكن السلطات الإمبراطورية فى بومباى من اتخاذ قرار حول عرضه، انخرط الشريف فى صراع مباشر مع قوات الوهابيين، وحال هذا بينه وبين إجراء أية مفاوضات

أو التوصل إلى أي نوع من الترتيبات مع الدبلوماسيين الأجانب بين عامي ١٨٠٣ و١٨٠٩. وفي نهاية ١٨٠٩، رغم هذا، أبرم الشريف تحالفًا مع إمام صنعاء، ونجح في إلحاق الهزيمة بقوات الوهابيين الناشطة بالمنطقة<sup>(١١٠)</sup>. وأدى هذا إلى وجود نظام حكم مستقر نسبيًا في الجنوب الغربي لجزيرة العرب أمكنه التفاوض حول اتفاقيات ثنائية وتنفيذها مع الممثلين الإنجليز.

ومجرد التوصل لاتفاقية كهذه استلزم ارتفاع أعباء حماية تجار القاهرة العاملين بالمنطقة ارتفاعًا لافتًا. وأدت القرصنة الوهابية إلى الحد بشدة من أرباح التجار من هذه التجارة<sup>(١١١)</sup>. كما أن الصراع مع الإجراءات البريطانية ورسوم الجمارك أصابت العائدات من هذه التجارة بمزيد من الأضرار، دون أي تناقص في المقابل في الواردات الأوروبية لتجعلها أكثر ربحية. وفي هذا الوضع، كان لدى تجار الاستيراد والتصدير المصريين حافز هائل للتعاون مع جيوش الدولة سعيًا من أجل إما (١) احتلال هذه المنطقة بأنفسهم وبالتالي زيادة أعباء الحماية على بريطانيا في البحر الأحمر والحصول على ما أسماه فريدريك لين Frederic Lane "أجرة حماية: A protection rent" على التجارة في المنطقة<sup>(١١٢)</sup>، أو (٢) إنهاء التهديد الوهابي لجنوبي الجزيرة العربية، بإزالة السبب الأساسي لشريف أبو عريش بتقديم تنازلات تجارية لبريطانيا في المنطقة. والهدف الأخير من بين جملة أهداف هو أكثرها بروزًا في السجلات الحكومية المصرية وراء حملة الحجاز<sup>(١١٣)</sup>. وتذكر السجلات أن محمد علي أرسل مبعوثًا لكل من الشريف والإمام، يعرض عليهما عملاً مشتركاً ضد الوهابيين تقريبًا في الوقت الذي غادرت فيه أول حملة على الحجاز القاهرة<sup>(١١٤)</sup>. إلا أن الشريف أو الإمام لم يجيبا بالموافقة على هذا العرض، مع ذلك، نظرًا لأن لديهما البديل بالتعاون مع بريطانيا العظمى بشروط بالغة الامتياز. لم يترك هذا أمام التجار الدولة في مصر سوى خيار محدود لا يخرج عن محاولة احتلال الجزيرة العربية بأنفسهم في مطلع عام ١٨١١. وهذا التحرك ينطوي على ميزتين متكاملتين لنظام الحكم في القاهرة: الفوائد الاقتصادية المحتملة من إخضاع موانئ شبه الجزيرة للحكم المباشر لمصر، والفوائد السياسية المباشرة من استخدام حملة عسكرية لحل التناقضات الضاغطة والناجمة عن الجهود المشتتة لأعضائها للحفاظ على هيمنتهم داخل المجتمع المصري.

## الفوائد السياسية الداخلية من التوسع العسكرى

أتاح التوسع فى الأراضى جنوب شرق القاهرة لـ التجار/ الدولة فى مصر عددًا من الوسائل لتحسين، إن لم يكن حل، مصالحهم المتناقضة فى بداية العقد الثانى من القرن التاسع عشر. فى المقام الأول، وفر إرسال حملة عسكرية للحجاز وسيلة أرخص لقمع النبلاء الزراعيين المسلحين بالبلاد ورجال القبائل البدو بدلا من تأجير وحدات مرتزقة وإشراكهم فى النزاع. وبحلول ربيع ١٨١١ تم اختيار عدد من بكوات المماليك الأكثر نفوذا لإبرام اتفاقية سلام مع الوالى، ومن بين أبرزهم كان شاهين بك، قائد المماليك الموالين لمحمد بك الألفى. وجرت المفاوضات مع باقى الفصائل على نحو متقطع، لكنها لم تحرز سوى القليل من النجاح، أما العشائر الأخرى فقد ظلت ذاكرتهم تعى جيدا الأسلوب الذى اتبعه من البداية محمد على مع عثمان بك البرديسى للتوصل إلى سلام، ثم انقلب عليه بمجرد انحياز أتباعه إلى جانب الوالى<sup>(١١٥)</sup>. لذلك أصر المماليك الذين تحت قيادة إبراهيم بك على السماح لهم بالاحتفاظ بالتزاماتهم بالصعيد، لا تخضع لإشراف الإدارة المركزية. ورفض محمد على وأتباعه بحزم هذا الاقتراح، مصرين على عودتهم إلى العاصمة "حيث يمكن لـ الوالى" أن يضع عينه عليهم"<sup>(١١٦)</sup>. وتم استقبال من عادوا طواعية باحترام وتولوا مناصب بالقوات المسلحة لنظام الحكم الجديد. واستنادًا لعفاف لطفى السيد مرسو، أنه فى عام ١٨١٠ أو نحو ذلك تقريبًا كانت المؤسسة العسكرية يهيمن عليها المماليك، الذين احتلوا الرتب العليا للضباط، رغم أن بعض المماليك مثل خورشيد باشا، من جورجيا، أو محو بك من خيوس (إحدى جزر بحر إيجه)، تولوا أعمالا فى الإدارة المدنية. وهؤلاء المماليك كانوا إما أمراء سابقين بمصر انضموا إلى الجانت المنتصر، أو أبناء أمراء، أو عبيد تم جلبهم خصيصًا بغرض تزويد فصائل الضباط بالجنود<sup>(١١٧)</sup>.

أتاح جمع تجريدة عسكرية لحملة الحجاز عددًا من الفرص الواعدة للنخبة العسكرية المعزولة بالبلاد. وفى بواكير عام ١٨٠٨ سعى الوالى لإعادة قاسم بك إلى القاهرة من المنيا حين عرض عليه كلا من قيادة الجيش الذى كان بصدد التكوين ليحارب الوهابيين ومنصب باشاوية فى جدة بمجرد انتهاء الحملة<sup>(١١٨)</sup>. وأقنع هذا العرض قسمى مراد بك وإبراهيم بك بالدخول فى مفاوضات مع نظام الحكم. رغم أن المحادثات انقطعت ما إن تم تجريد قاسم بك من أسلحته فور



وصوله إلى العاصمة وإرساله إلى المنفى في سوريا. وفي أغسطس من عام ١٨١١، حين استئنفت فعلياً الحملة العسكرية الأولى، تم إسناد القيادة العامة لقوات الجيش المصرية إلى طوسون باشا، أصغر أبناء الوالي، بينما أسندت الأمور التكتيكية إلى أحمد بونايرت، أحد كبار ضباط الفصيل الألباني الذي جاء إلى مصر مع محمد علي قبل عشر سنوات خلت<sup>(١١٩)</sup>. ومع ذلك، تم تسليم بكوات المماليك البارزين قيادة عدة تشكيلات صغيرة في جيش الوالي، أما وحدات الفرسان فقد كانت في غالبيتها تتشكل من أبناء هؤلاء البكوات وكبار رجال القبائل المتحالفين معهم<sup>(١٢٠)</sup>. وهذه القوات لعبت دوراً كبيراً في الانتصارات المتوالية ضد مكة والمدينة في الأعوام التالية على عام ١٨١١، ومع قوات المشاة الألبان في أعقاب معركة الخيف خارج ينبع، حيث برزوا كأكثر قوة يعتمد عليها بين قوات الحملة العسكرية بالجزيرة العربية.

إضافة إلى توزيع طاقات أمراء المماليك على عملية عسكرية خارجية، أتاحت الحملة على الحجاز للمسؤولين في الهيئات الإدارية المركزية لمصر ترشيد جهاز الإدارة. فقد وفرت الحاجة لإمداد وتموين الجيش بالجزيرة العربية أسساً لوكلاء الحكومة لطلب المواد الغذائية المنتجة محلياً في أنحاء الدلتا والفيوم في الشهور الأولى للحملة، بينما ساعد فيضان استثنائي وفير لمياه النيل على إنتاج محصول وفير في خريف ١٨١١<sup>(١٢١)</sup>. على أن الانخفاض الحاد في أسعار المنتجات الزراعية التي نجمت عن هذا الفائض تسببت في إضعاف النخبة الزراعية بالبلاد إلى حد أتاح لإبراهيم باشا، الذي تسلم مقاليد ولاية الصعيد في أوائل العام، إصدار أمر بإجراء مسح لكل الأراضي الزراعية بالصعيد. وبناء على هذا المسح حددت الإدارة المركزية ما كان يستولى عليه في السابق الملتزمون ومسئولو الأوقاف لأنفسهم من العائدات، وعينت مسئولى الدولة (العمد) للإشراف على عمليات الإقطاعات الكبيرة<sup>(١٢٢)</sup>. وما إن احتج كبار العلماء بالعاصمة على استيلاء الحكومة على الأوقاف الدينية، طلب من إبراهيم أن يرد قائلاً: "نظراً لأن عائدات هذه الملكيات موظفة لشن حرب في الحجاز ضد الوهابيين، أعداء الإسلام، فإن استخدامها من قبل الدولة له الأولوية على توظيفها في باقى الأغراض الدينية"<sup>(١٢٣)</sup>.

كما أن ظروف وقت الحرب وفرت للوالي ذريعة لزيادة رسوم الجمارك المفروضة على صادرات الحبوب في ميناء الإسكندرية. وفي مطلع نوفمبر ١٨١١

أبلغ القنصل الفرنسي بالقاهرة أن محمد على مد زيارة للميناء من أجل إعادة ترتيب السيطرة على إدارة الجمارك، وذلك للبحث عن إمكانية إرسال مزيد من العائدات إلى الجيش في الجزيرة العربية<sup>(١٢٤)</sup>. وتقريبًا في الوقت نفسه أصدرت الحكومة المركزية إجراءات جديدة تحظر استيراد البن إلى البلاد من خلال وكلاء أمريكيين. وهذه التحركات منحت السلطات المحلية فرصة كبيرة في التعاملات مع ممثلي الحكومات الأجنبية، مما دفع القنصل الفرنسي بالإسكندرية للشكوى في فبراير التالي من أن التجارة الخارجية في الميناء تغدو سريعًا مدمرة لرعاياه<sup>(١٢٥)</sup>.

ونتيجة لهذه التطورات باتت الشؤون الداخلية في أنحاء البلاد تحت الإشراف الوثيق المتزايد للسلطات الموجهة من العاصمة خلال أوائل العقد الثاني من القرن التاسع عشر. وأدى إلغاء الالتزامات الزراعية بالصعيد إلى احتكار تدريجي للمحاصيل النقدية في تلك المنطقة، وفي عام ١٨١٢ كانت جميع الحبوب التي ينتجها الصعيد يستولى عليها الكاشف المسئول عن كل منطقة. وطبقا لـ"ريفلين" Rivlin فإن هؤلاء المسئولين: لديهم تعليمات بحظر البيع المباشر للحبوب من قبل المزارعين إلى التجار، وعليهم تجميع كل الحبوب، بما فيها الكميات التي يحتفظ بها الفلاحون لاستهلاكهم الشخصي. ومن أجل ضمان عدم حجب الفلاحين أي حبوب لديهم، يقوم وكلاء الحكومة بعمليات تفتيش غير متوقعة في بيوت الفلاحين، ومصادرة أي حبوب يجدونها. ثم يتم تجميع هذه الحبوب في منقطة معينة لنقلها، ويتم تحميلها في مراكب يوفرها الباشا، لتسحن إلى الوجه البحري، وتباع للأوروبيين بمائة قرش للاردب الواحد<sup>(١٢٦)</sup>.

على أن الأرباح المستخلصة من احتكار الحكومة للحبوب وفرت لنظام الحكم الموارد الضرورية لتوسيع هيمنة الدولة على توزيع وبيع الأرز والبسلة والقرطم والسهم والنيلة والكتان في السنوات التالية، وكان يتم تجميع هذه المحاصيل في مخازن تابعة للدولة بالمدن الكبرى، حيث يقوم مفتشون من الحكومة بتصنيفها ووزن منتجات كل حصاد وتخصيص ما يذهب منه للجيش أو للتصدير، وفي ربيع ١٨١٧ ذكر القنصل البريطاني أن هذا النظام أتاح للوالى السيطرة على بيع ١٣٤ ألف أردب من القمح، و ٢٣٠ ألف أردب من البقول، ٦٠ ألف أردب ذرة، ٢٠ ألف أردب حمص، ٢٦ ألف أردب عدس، ومقادير كبيرة لمنتجات أخرى خلال العام السابق<sup>(١٢٧)</sup>. وعلى الفور تقدم التجار الأجانب بسلسلة احتجاجات ضد

شبكة احتكار الدولة قائلين بأن تدخل الحكومة في إنتاج وتوزيع المحاصيل النقدية حال دون أن يعكس تدفق السلع الحالة الحقيقية للسوق.<sup>(١٢٨)</sup> غير أنه يمكن إرجاع الارتباك المتزايد للقناصل في أغلبه الأعم باعتباره مؤشرًا على النفوذ الذي كان يمارس به مسئولو الحكومة هيمنتهم على الشؤون الاقتصادية للبلاد في أعقاب حملة الحجاز: وكما تقول عفاف لطفى السيد مرسو التجار "الأجانب الذين اشتكوا من نظام الاحتكار كانوا من التجار الذين لم يحصلوا على نصيب من الكعكة أو الذين أرادوا حصة أكبر"<sup>(١٢٩)</sup>. وبعد عام ١٨١١ كانت الإدارة المركزية هي التي تتحكم غالبًا في حجم وشكل تلك الفطيرة.

والأكثر أهمية، أن الحملة العسكرية إلى الحجاز قللت من الصراعات التي ثارت بين التجار المحليين المتعاملين مع تجارة موانئ البحر المتوسط وأولئك الذين يزاولون أعمالهم في تجارة البحر الأحمر. وانطوت الهيمنة على ساحل البحر الأحمر على وعد بالزيادة الحادة لتدفق السلع الفاخرة مثل البن والتوابل والحريير، التي واصلت صنع الجزء الأكبر من القيمة الإجمالية للأعمال التجارية بين البحر الأحمر والقاهرة خلال السنوات الأولى لعهد محمد على<sup>(١٣٠)</sup>. ونظرًا لأن تجار البحر الأحمر وجدوا أنفسهم يواجهون كلا من منافسة متنامية مع التجار المتخصصين بالبحر المتوسط، وحركة قوية من الصناعات الماهرة في المدن الكبرى والبنادر، فإن تجارة السلع الفاخرة كانت تمثل سبيلًا وحيثًا يمكن من خلاله لهؤلاء التجار عكس ثروتهم الاقتصادية الهابطة دون إضافة - في الوقت نفسه - لقوة خصومهم.

على سبيل المثال، إذا حاول التجار المتعاملون مع الحجاز زيادة دخولهم بالتعامل في المنتجات الزراعية، فإنهم بالتالي سيزيدون من اعتمادهم النسبي فعليًا على المنتجين الزراعيين بمصر، الكبير والصغير على حد سواء. بطبيعة الحال يمكن للتجار الأثرياء أن يتجنبوا هذا العائق عن طريق استمرار توسيع ملكياتهم من الأراضي الزراعية، وهي إستراتيجية تبنتها عدد من عائلات مشاهير التجار في ذلك الحين تقريبًا<sup>(١٣١)</sup>. غير أن حالات نشوب مواجهات سياسية محلية ساخنة سواء مع النبلاء المتبقين أو مع الفلاحين (مع إغفال ذكر احتمالات حدوث احتكاكات مع إدارات الدولة المتنامية) أن هذه الإستراتيجية المطلوبة تجعلها أقل مقبولة لتجار البحر الأحمر مقارنة بالخيارات الأخرى. وعلى الجانب الآخر، إذا سعى هؤلاء

التجار من أجل إنقاذ ثرواتهم المتناقصة بالتركيز على تصدير المصنوعات المصرية مثل الملابس، لأصبحوا بالضرورة أكثر اعتمادًا على منتجي النسيج والملابس بالبلاد. على أن المصاعب التي أدت إلى قمع الصناع المهرة المدنيين في الأعوام السابقة مباشرة على عام ١٨١٠ وقفت حائلًا قويًا ضد إستراتيجية كهذه.

لكن لاستناد انتعاشهم على السلع الفاخرة التي لا تحتاج إلى تشغيل أو تنقية في مصر كما يمكن أن تنتقل بسهولة إلى المستهلك (سواء المحلي أو الأجنبي)، فإن تجار القاهرة في البحر الأحمر لم يتوقف الأمر بهم على إنقاذ ثرواتهم المالية المنهارة بل أيضًا إلى تدعيم وضعهم السياسي نسبيًا في مواجهة منافسيهم المحليين - مع الوضع في الاعتبار أن مسئولى الدولة كانوا شديدي الانشغال بالشئون العسكرية الأمر الذى حال بينهم وبين إدارة الشئون التجارية لمصر التي كانت فوق طاقتهم. لذلك لم يكن أمرًا يثير الدهشة أن نجد محمد المحروقى يتولى مسئولية تنسيق حملة الحجاز بينما ابنه ينتهز فرصة الظروف المحيطة ويؤسس علاقات تجارية مباشرة مع الهند<sup>(١٣٢)</sup>. على أن إعادة تجارة البحر الأحمر إلى أيدي المصريين لم يكن ليتيح لهذه البيوت التجارية فقط "استعادة القدرة على الوفاء بالديون"<sup>(١٣٣)</sup>، بل جعل أيضًا أنشطتهم تتوافق مع مصالح الأعضاء الباقين للتحالف الاجتماعى المهيمن على البلاد. وفى هذا السبيل لعبت الحرب فى الحجاز دورًا حاسمًا فى حل الانقسامات الفعلية والمحتملة بين الأجنحة المتباينة بالنخبة التجارية لمصر فى العقد التالى لعام ١٨٠٥<sup>(١٣٤)</sup>.

وفى الوقت نفسه، كانت العمليات العسكرية خارج حدود مصر بمثابة ورطة لأولئك الصناع المهرة وأصحاب الحرف خارج التحالف المهيمن الذين ربما شاركوا فى تزويد قوات الحملة العسكرية التابعة للدولة. خلقت الحملة على الحجاز وضعًا استطاع من خلاله منتج وموزعو الملابس وبقاى السلع المصنعة زيادة أرباحهم قصيرة الأجل عن طريق توفير احتياجات القوات المسلحة. لكن من أجل عمل ذلك تعين عليهم التضحية بمصالحهم طويلة الأجل عبر ضمان درجة من الاستقلال عن تجار القاهرة ومسئولى الإدارة المركزية. و فقط عن طريق الاحتفاظ باستقلالهم عن هذه القوى أمكن للصناع المهرة وأصحاب المهن الأساسية، خاصة فى الأقاليم، الحفاظ على وضعهم المؤثر داخل المجتمع المصرى الذى حققه بعد

بداية القرن التاسع عشر. وخلقت الحملات العسكرية ظروفًا كان يمكن من خلالها لرجال الحرف والصناعة "أن ينفصلوا" عن مصالح الصناع المهرة الجماعية طويلة المدى ويصبحوا أثرياء عن طريق دعم القوات المسلحة للدولة. وفي ظل هذه الظروف، فإن الإغواء الذي واجهه كل منهم للقيام بالشئ نفسه، في مسعى للتأكيد على المصلحة الاقتصادية لورشته، أصبح مفرطاً. أما أولئك الصناع المهرة قليلو العدد أو أصحاب المهن خارج المدن الكبرى بالدلتا الذين كانوا يقاومون سيطرة الدولة المتنامية على شئون الأقاليم أمكن حينئذ إجبارهم بسهولة على الخضوع أو التعاون مع نظام الحكم. وفي هذا الإطار، لم تكن العمليات العسكرية في منطقة البحر الأحمر تمثل فقط إستراتيجية يمكن لتجار القاهرة في سياقها دعم وضعهم الاقتصادي والسياسي في مصر، بل أيضاً جاءت مرضية للمصالح المتبادلة، التي تتقاسمها الدولة وجميع أقسام التجار، بإخماد المنتجين المحليين وموزعي السلع المصنعة - وبالتالي عملت على توسيع السوق المحلي.

ولذلك فإن التوسع في الحجاز قلل من "أعباء حماية" مبادلات البحر الأحمر لتجار الاستيراد والتصدير الأغنياء ومسئولى الدولة، بينما في الوقت نفسه توفر لهم مصادر اقتصادية يمكنهم استخدامها كميزة جيدة في صراعاتهم السياسية المحلية. وكانت هذه المصادر من نوع لا يمكن استخدامه بسهولة من قبل حائزي الأراضي الزراعية بالبلاد والصناع المهرة لمصلحتهم الاقتصادية والسياسية.. لذلك فإن حملة الحجاز أعادت تقوية وضع الهيمنة لـ الدولة / التجار داخل مجتمع القاهرة بصورة مباشرة وغير مباشرة بتوفير وسيلة لنظام الحكم لحل أخطر صراعات المصالح الداخلية. في الوقت نفسه أسفرت عن تقويض وشق صفوف أقوى خصومهم نفوذاً.

يتبقى توضيح سبب قدرة التحالف الاجتماعي المهيمن بالبلاد على تنفيذ برامج في الأعوام من ١٨١١-١٨١٤ استفادوا منها في مواجهة المعارضة القوية للمنتجين الزراعيين بمصر، الكبار والصغار، بالإضافة إلى الصناع المهرة وأصحاب الحرف.

\* \* \*

## أسس قوة الدولة / التجار في أوائل العقد الثاني للقرن التاسع عشر

ثمة ثلاثة عناصر تعزى إليها قدرة الإدارة المركزية لمصر / التجار الأغنياء على اتباع برنامج سياسى من شأنه تعظيم مصالحهم الجماعية من خلال السياسة التوسعية فى ١٨١١ - ١٨١٢.

فى المقام الأول، انخرط التجار فى تنظيمات بأشكال أتاحت لهم ميزات مهمة تفوقوا بها على خصومهم النبلاء والصناع المهرة. ومع نهاية القرن الثامن عشر، باتت النخبة التجارية بالقاهرة صغيرة الحجم وتألقت أساسًا من أعضاء جماعات الأقليات بالبلاد<sup>(١٣٥)</sup>. ويذكر "ريمون" Raymond أن "القوة الأكبر" للبيوت التجارية الغنية مع نهاية القرن تقريبًا تكمن فى "التنظيم القومى للعائلة" الذى عزز من كفاءة المعاملات التجارية بعيدة المدى فى ظل شروط غير مؤكدة<sup>(١٣٦)</sup>.

كانت صلات العائلة تتكاثر فى هيكل تنظيمات طائفة التجار فى هذا الوقت. وكانت مناصب الطائفة تنتقل إلى أفراد من الأسر ذات الهيمنة الممتدة التى صنعت هذه الاتحادات، وغالبًا ما كانت المناصب العليا تنتقل من الأب إلى الابن داخل العشائر الغنية وذلك فى بداية القرن التاسع عشر<sup>(١٣٧)</sup>. إضافة إلى ذلك، يتم ترتيب علاقات الزواج بطريقة من شأنها استمرار نفوذ عائلات معينة داخل منصب معين<sup>(١٣٨)</sup>. وفى الحدود القصوى، فإن هذه الآليات عملت على إيجاد طوائف تتكون من عائلة وحيدة فى حالات استثنائية. واستنادًا إلى الجبرتى:

دائمًا كان أفراد عائلة الشرايبي يعهدون لواحد من عائلتهم برعاية شئونهم. ويخضع لأوامر ذلك الشخص الموظف وجامع الضرائب، ويتسلم جميع العوائد، والإيجارات، وباقى الأشياء. ويتولى تقسيم الأرباح، ويدفع لكل فرد نصيبه منها.. وفى نهاية العام يقوم بإعداد الميزانية... وهذا النظام ظل قائمًا لفترة طويلة داخل العائلة، لكن مع وفاة الكبار، تشاجر أعضاؤه صغار السن. ومضى كل فى طريقه ومعه ما يتسلمه. انفصلوا عن بعضهم وفتقدوا رخاءهم الاقتصادى<sup>(١٣٩)</sup>.

وبلا شك أسهمت العلاقات الوثيقة داخل الأسرة فى الطبيعة الجماعية فى صنع القرار داخل هذه الطوائف، التى كان يمارس أعضاؤها تأثيرًا بشكل دورى، على أهداف شيوخهم الرؤساء ويقاومونهم. وكان الشيوخ يلجأون من حين لآخر

إلى السلطات الخارجية خصوصًا للاستعانة بهم للتحكيم فى الخلافات الخطيرة التى تنشأ بينهم وبين مرعوسيهـم<sup>(١٤٠)</sup>. غير أن هذا لم يكن يحدث كثيرًا وإلا أصبحت طوائف التجار هدفًا لسيطرة الدولة. وفى المقابل، يتضح أن التماسك الداخلى لطوائف التجار والتركيـب الاتحادى أتاح لتجار العاصمة أن يتجنبوا الوقوع تحت إشراف مفتشى الأسواق الحكومية فى بداية القرن التاسع عشر تقريبًا<sup>(١٤١)</sup>. وفى واقع الأمر، تولى التجار ذوى النفوذ "من القطاع الخاص" موقع سر التجار أو "الشهبندر" فى مطلع القرن التاسع عشر، وهى وظيفة تتمتع بنفوذ عريض، حيث يعمل من يتولاها كرئيس شرفى لجماعة التجار بالبلاد<sup>(١٤٢)</sup>.

أتاحت هذه الخواص لطوائف تجار الاستيراد والتصدير الأغنياء مد نطاق سلطتهم على مدى كبير من الأقاليم أكثر مما هو متاح لأصحاب المهن الرئيسية وطوائف الصناع المهرة بالمدن. واستنادًا إلى السجلات الرسمية عن طوائف المدن التى أعدها ضباط نابليون، فإن طوائف التجار الكبيرة كانت تشمل مدينة القاهرة بأكملها وضواحيها، أما طوائف أصحاب المهن الأصغر فكانت تتوزع على الأحياء<sup>(١٤٣)</sup>. أكثر من هذا، فإن طوائف الصناع المهرة فى أغلبها الأعم كانت أصغر حجمًا من طوائف التجار، وترتب على ذلك، أنهم وجدوا أنفسهم هدفًا لنزاعات اقتصادية وسياسية أكبر داخل صفوفهم. وأدى هذا بصورة أساسية إلى الحد من قدرتهم على التعاون المتين، حتى أن قدرة طوائف المهنيين على إشاعة الفوضى فى الشئون اليومية للقاهرة باتت أمرًا ملحوظًا.

والعامل الثانى هو أن النزاعات المتنامية بين كبار ملاك الأراضى والمهنيين منعت هاتين القوتين من التعاون فى معارضة البرامج التى يتبناها التجار/ الدولة. وكان قد أمكن للنبلأ الزراعيين دعم وضعهم فى السياسة المحلية قبل ١٨٠٥ عن طريق احتكار أسواق الحبوب المحلية من خلال ترتيبات تتعلق بالزراعة تعتمد على فرض رسوم على العمالة وضرائب عينية. وهذا النظام بدأ يتلاشى خلال العقد الأول للقرن التاسع عشر، ومع هذا، نظرًا لأن إجراءات ملكية الأراضى فى الريف التى تعتمد فقط على مدفوعات نقدية باتت لها الغلبة. وفى ظل هذه الإجراءات الجديدة، واجه ملاك الأراضى قدرًا معينًا من المنافسة من التجار المحليين الذين يزرعون المحاصيل بأراضيهـم. وهذه المنافسة قللت كميات الحبوب الفعلية التى تخضع لسيطرة ملاك الأراضى الكبار، سواء بسبب أن الـ "السعر"

الذى يتعين عليهم سداه فى ذلك الحين قد أخذ فى الارتفاع، أو لأن الفلاحين ببساطة كانوا يبيعون منتجاتهم للتجار المحليين ويسددون رسوم العمالة نقدًا.

ونظرًا لاستمرار ارتفاع أسعار الحبوب فى مصر بين عام ١٨١٠ و١٨١٣، تفصلت بالتالى كميات الحبوب الخاضعة لسيطرة كبار الملاك<sup>(١٤٤)</sup>، وبات الأكثر فائدة على المدى القصير لملاك الأراضى إرسال حبوبهم خارج البلاد على أمل أن يجدوا سعرًا أعلى لدى أوروبا فى وقت الحرب عما فى الأسواق المصرية، حيث يتأكل جزء كبير من قيمته نتيجة التضخم السائد فى تلك الفترة. غير أن هذا ترك الأمر فى أيدي صغار ملاك الأراضى المحليين وتجار الأقاليم ليتحكموا فى تسويق المواد الغذائية بالمناطق الريفية. ونتيجة لهذا، وجد كبار ملاك الأراضى أنفسهم محرومين مما كان وسائل أولية دائمة للتأثير على الشؤون المحلية تحقيقًا لمصالحهم. وجعلهم ذلك عاجزين عن مقاومة مبادرات الدولة/التجار، وذلك برغم حقيقة أنه على الأقل كان بعض هؤلاء التجار يشترون احتياجاتهم المعيشية من الحبوب التى تنتجها أراضى النبلاء.

ثالثًا، كانت المجتمعات القروية فى أنحاء مصر فى شكل تراكيب يتميز النشاط المشترك لسكانها بتسهيلات وتأثير خلال العقد الأول من القرن التاسع عشر. وعمومًا فإن هذه القرى كانت تتمتع بـ "سيطرة مشتركة وإعادة توزيع دورية لأراضى القرى، ومسئولية مشتركة فى دفع الضرائب وتوفير قوة العمل"<sup>(١٤٥)</sup>. على أن وجود مؤسسات موحدة مثل هذه جعلت الفلاحين بالبلاد فى وضع أفضل كثيرًا لمقاومة جهود كبار ملاك الأراضى لتوسيع نفوذهم على الشؤون الداخلية أكثر مما كان يمكن أن يتاح من عدم وجود موثيق مثل تقدير الضريبة الجماعية والملكية الجماعية لأرض القرية<sup>(١٤٦)</sup>. أكثر من هذا، كان يمكن التلاعب بهذه الإجراءات من قبل كبار الأعيان المحليين بأساليب من شأنها أن تثريهم على حساب كبار الملاك<sup>(١٤٧)</sup>. وفى ظل هذه الظروف، فإن محاولات كبار ملاك الأراضى لتحسين وضعهم المالى عن طريق توسيع نطاق سيطرتهم على ملكياتهم الاسمية قوبلت بموقف قوى فى القرى. فضلًا عن ذلك، واجه نبلاء مصر فى عام ١٨١٠ تقريبًا تحديات لأوضاعهم فى الريف ليس فقط من تجار الأقاليم والعمال الريفيين، بل كذلك من مستخدميهم. وأدى هذا الضغط المترامن من كل هذه القوى فى المقاطعات الريفية إلى إضعاف كبار ملاك الأراضى إلى حد منعهم من التآمر



أو التعاون مع الصناع المهرة بالمدن في صراع الأخيرين مع نظام الحكم الوليد لمحمد علي.

ولذلك كانت الفترة من ١٨١٠-١٨١٥ فترة بالغة الأهمية في التاريخ السياسي لمصر. ففي غضون تلك السنوات، انتقل التحالف الحاكم للبلاد من نظام يتألف جوهره من كبار ملاك الأراضي وإداريي الدولة إلى نظام تحالف فيه الجهاز الإداري الحكومي بدلا من ذلك مع التجار الأثرياء العاملين في استيراد وتصدير سلع واسعة المدى في جميع أنحاء البلاد. وحدث هذا التغيير في إطار تحديات خطيرة للنظام السياسي داخل مصر من أسفل. نظراً لأن المصالح التي حققتها قوى الدولة في توسيع السلطة المركزية والحفاظ على الاستقرار الداخلي بدأت تتداخل مع مصالح التجار والعلماء الأغنياء، أصبحت الإدارة المركزية هي القاطرة التي تمارس القمع على العمل الجماعي للصناع المهرة وأصحاب الحرف<sup>(١٤٨)</sup>. ولعبت العمليات التوسعية العسكرية من قبل قوى الحكومة دوراً مكملاً في هذه العملية. غير أن فئة واحدة من الحملات العسكرية برهنت على عدم كفايتها في تأسيس نظام الحكم الجديد بشكل دائم، وفي أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر واجه نظام الحكم فئة من التحديات السياسية المحلية سواء في الريف أو الحضر.



## **الفصل الرابع**

### **العمليات العسكرية في بحر إيجة**



لم تتوقف السياسة التوسعية لمصر في عصر محمد علي عند حد إنشاء وحدة سياسية واقتصادية تركزت حول القاهرة بعد إدماج الحجاز، ثم السودان فيما بعد. فبداية من عام ١٨٢٢ شنت القوات المسلحة المصرية سلسلة من الحملات في كريت والجزر المحيطة بها بلغت ذروتها في غزو إبراهيم باشا لأراضى اليونان بعد عامين من ذلك. وإلى حد معين كانت هذه الحملات تمثل استمراراً لصراعات أدت إلى كل من إعادة اندماج التحالف بين تجار البلاد وإداريي الدولة، وإلى قمع حركة الصناع المهرة المواكبة للعمليات العسكرية التي نوقشت في الفصل السابق. بيد أن الحملات العسكرية على كريت واليونان اختلفت على نحو بارز عن مثيلتها التي جرت منذ عشر سنوات، كانت نتيجة مباشرة للتحويلات الجوهرية في مواقع أعضاء التحالف الاجتماعي المهيمن على البلاد، سواء ما يتعلق منها بموقع كل منها بالنسبة للآخر أو لوضع خصوم نظام حكم محمد علي.

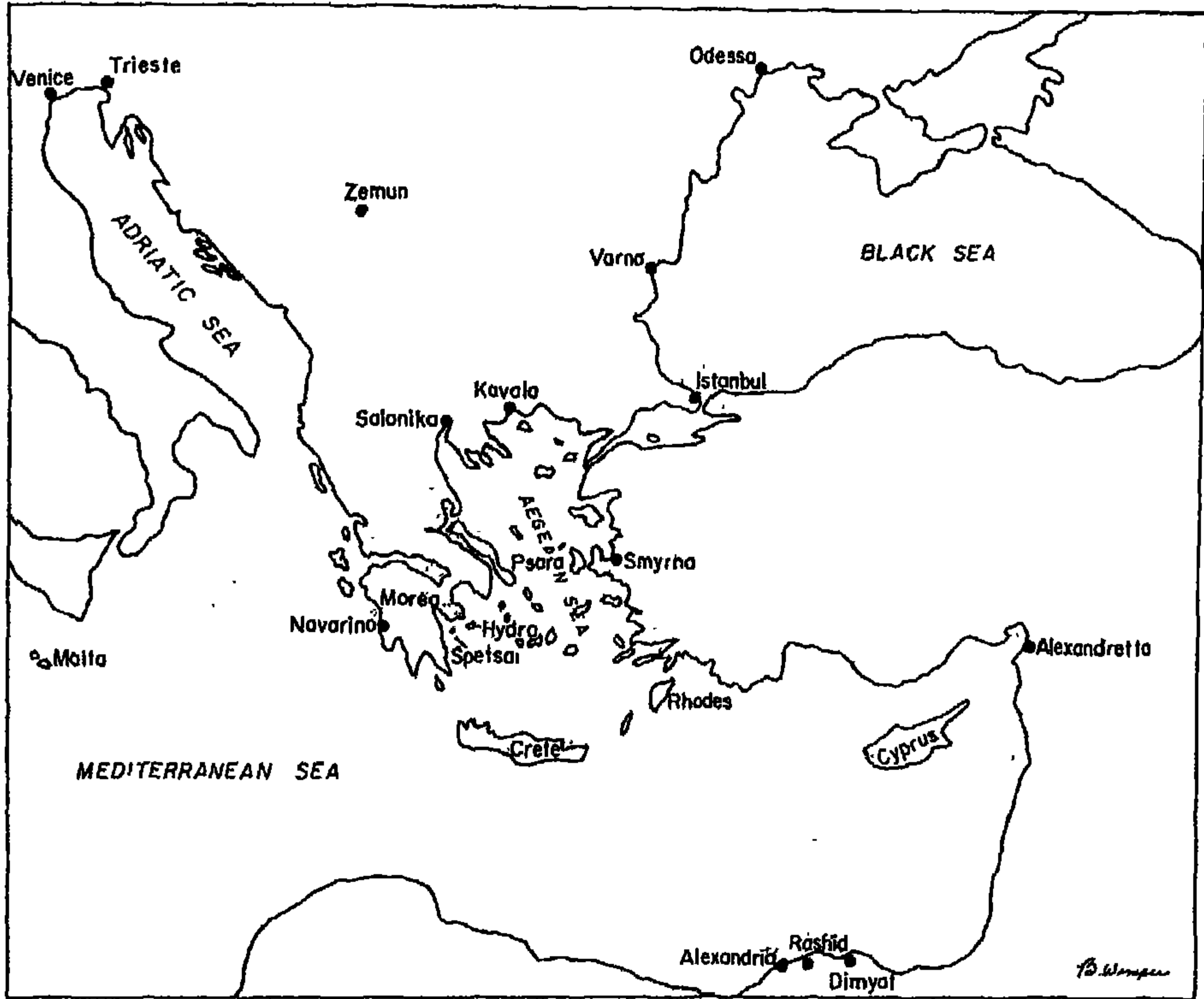
\* \* \*

## التغيرات في ملكية الأراضي الزراعية والسياسة الريفية

بعد عام ١٨٢٠ استمرت الصادرات المصرية تشتمل على مقادير كبيرة من المنتجات الزراعية. وبحلول عام ١٨٢٤ كان من بين أهم هذه الصادرات البقول والعدس والشعير<sup>(١)</sup>. واستلزمت زراعة هذه المحاصيل الخاصة عددًا قليلاً من قوة العمل، ولذلك توفر لكبار حائزي الأراضي القدر الأكبر من المنتجات القابلة للتسويق بالتوقيات الزمنية المحددة اللازمة من العاملين بالمزارع بوصفها واجباً

مفروضاً عليهم. وبهذه الطريقة. كانت زراعة محاصيل من نوع البقول والشعير مصدر قوة لكبار ملاك الأراضي في صراعهم الدائم لحيازة السيطرة على الشئون الريفية من صغار الفلاحين المستقلين في الأقاليم<sup>(٢)</sup>.

### بحر إيجه



ووجد ملاك الأراضي الزراعية الأكثر تركيزاً في الريف المصري أنفسهم في وضع مميز على نحو متزايد في مواجهة الفلاحين الفقراء والصناع المهرة الريفيين نتيجة للآليات التي أدت إلى الحملات على الحجاز أثناء العقد الثاني للقرن التاسع عشر. وكانت الهيمنة المتنامية للفلاحين الأثرياء في السنوات التالية على عام ١٨١٥ تمثل جزءاً من عودة ظهور عام للملكيات الخاصة الكبيرة في المناطق الريفية في هذا الوقت تقريباً<sup>(٣)</sup> وكان لهذه العملية قواعدها في دمج ملكيات

"الوسايا" في أنحاء الوجه البحرى ومصر الوسطى بعد انتهاء الحملات على الحجاز. وكانت أرض الوسية - وهى تلك الأجزاء المحتفظ بها من الالتزامات القديمة ليقتصر استخدامها على الملتزم - تمثل نسبة كبيرة من إجمالى الأراضى الزراعية فى هذه الأقاليم فى عام ١٨١٧ - (انظر شكل ٤-١). وتتوازن هذه الإحصائيات بمقارنة تقديرات إبراهيم عامر الذى يؤكد أنه خلال الجزء الأول من عهد محمد على كانت ٣٠٠ ألف فدان مملوكة كأبعديات أو وسايا من إجمالى مليونى فدان من الأراضى المنزرعة بالبلاد<sup>(٤)</sup>. ويضع إبراهيم عامر ١٥٤ ألف فدان أخرى باعتبارها مسموح المشايخ، وهى الأراضى التى يملكها مشايخ القرى. وهذه الوسايا وغيرها من الملكيات الخاصة أعيد توزيعها بين أغنياء الفلاحين وشيوخ القبائل فى أعقاب إلغاء نظام الالتزام فى منتصف العقد الثانى من القرن التاسع عشر<sup>(٥)</sup>. وتنامت أهميتها خلال السنوات العشر التالية نظرًا لأنها غدت أكثر ربحية لملاكها: وتتعكس الربحية الكبيرة لهذه الملكيات فى تزايد عائدات الضرائب التى تسلمتها الدولة منهم بين عامى ١٨١٧ و ١٨٢٢. وكما يتضح من الجدول ٤-١، فإن زيادة عائدات الدولة من أراضى الوسايا يساوى ٤٠% فى المتوسط من أقاليم الوجه البحرى، وتستند هذه الأرقام على معدل للضرائب قال عنه محمد على فى نقد عنيف "جهد أقل كثيرًا... من الخراج الجديد" حتى إن ملاك الأراضى المحليين ربما كانوا يقومون بجمعه بأنفسهم<sup>(٦)</sup>.

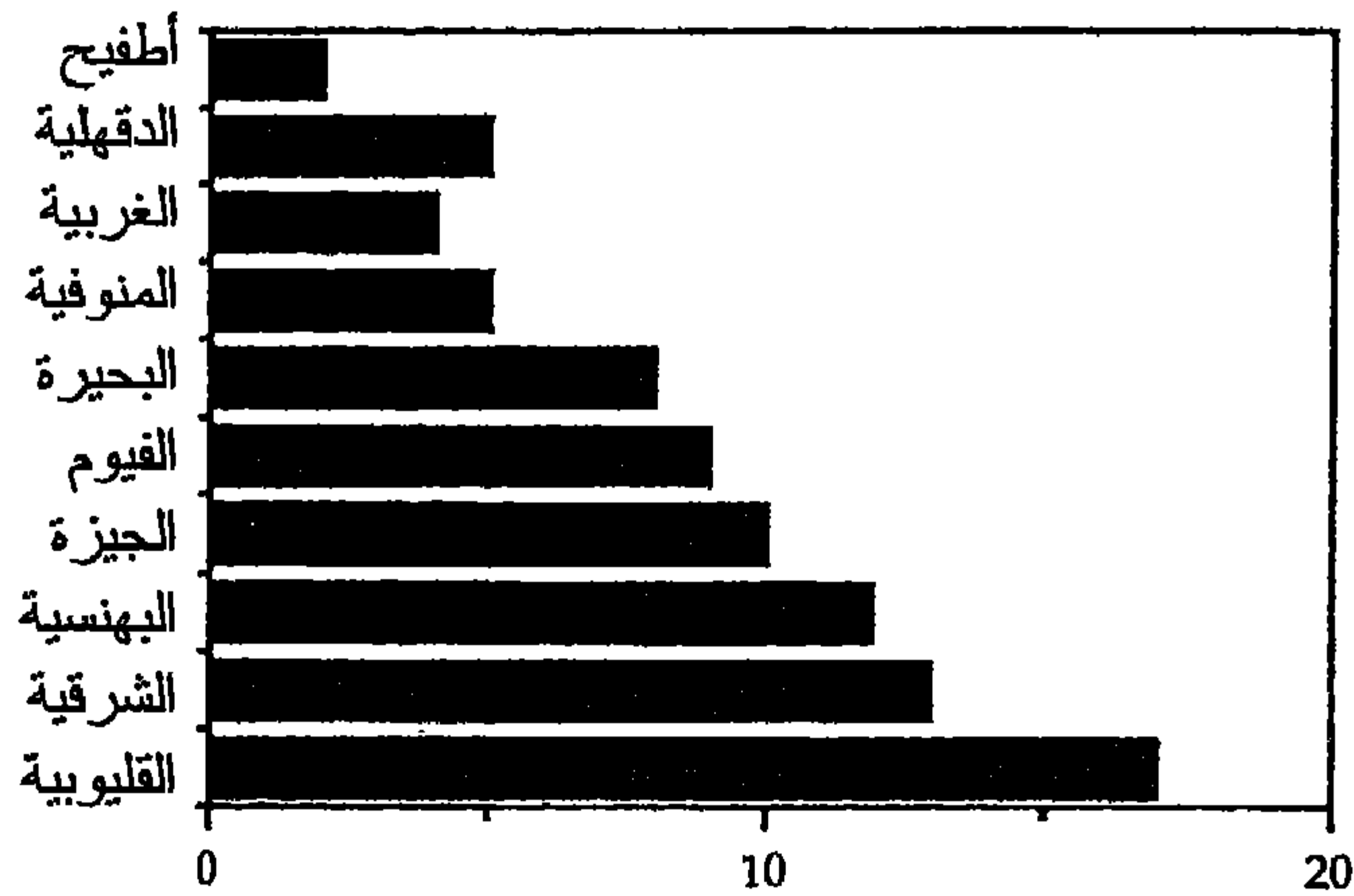
وبحلول عام ١٨٤١، فإن هؤلاء الملتزمين السابقين الذين نجحوا فى استعادة السيطرة على جزء من ملكياتهم بدأوا يلتمسون من الحكومة المركزية أن ينالوا حق جمع نسبة من الضرائب الواجبة الأداء عليهم. واكتشف "كينيث كونو" Kenneth Cuno أن الدولة بدأت تدفع لكبار ملاك الأراضى أموال الفايض نحو عام ١٨٢٢، بينما يفسر على بركات ذلك بأن كلا من أراضى الوسايا ومدفوعات الفايض أصبحت تُورث فى وقت ما فى غضون الأعوام الأولى لعشرينيات القرن ١٩<sup>(٧)</sup>. وزادت الرغبة بالحصول على اعتراف رسمى لشخص ما بأنه المستفيد من أملاك الوسية نظرًا لأن أرباح زراعة المحاصيل النقدية استمرت فى الارتفاع. وحسب ملاحظة كونو Cuno: "بالنسبة لأغلب الملتزمين كان الاحتفاظ بوساياهم له أهمية كبرى مقارنة بالتضاؤل السريع للفايض لديهم. هذه أرض كانت عرضة لـ (الاحتكارات الزراعية للحكومة المركزية) ومن جانب آخر لا تحسب عليها

ضرائب، وبالتالي كان الاحتفاظ بعدة أفدنة يستحق ذلك"<sup>(٨)</sup>. ونظرًا لأنه أصبح بالإمكان انتقال أراضي الوسايا من مالكيها إلى ورثتهم، لذلك فإن عددًا قليلاً من الملتزمين السابقين - وإن مازالوا جماعة سياسية بارزة - عادوا للظهور بوصفهم "ملاك أراضي كبار، ومتوسطون، وصغار مميزون في القرى التي كانوا فيها ذات يوم من كبار الملاك"<sup>(٩)</sup>. وعلى سبيل المثال فإن الالتزام القديم لحسن باشا طاهر بالقرب من برديس في جرجا، ظل قائمًا حتى عام ١٨٢٣ على الأقل<sup>(١٠)</sup>. وبعد ١٤ عامًا، كانت ملكيات عائلة طاهر باشا تصل إلى ١٤,١٥٠ ألف فدان، منها ١٠٠ فدان تدفع ضريبة بوصفها أرض المأمور. كما أن محو بك، وهو شخصية سياسية مهمة في البلاد، بدأ في تجميع إقطاعية كبيرة جدًا قريبًا من قلقشندة تقريبًا في ١٨٢٠<sup>(١١)</sup>. وخلال العام المالي ١٨٢٢ - ١٨٢٣، بقيت أرض مساحتها ٤١,٤٢٨ ألف فدان من أراضي الرزق الخاصة بصورة أساسية في جرجا ومنفلوط بالوجه القبلي. وهذه كانت تمثل أكثر من ٨% من الأراضي المنزرعة في ريف هاتين المدينتين<sup>(١٢)</sup>. وانتشرت الأبعاديات الكبيرة في أنحاء البلاد خلال أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر أيضًا، رغم أنها لم تحظ باعتراف رسمي حتى بعد عام ١٨٢٦<sup>(١٣)</sup>.

وتمثل رد فعل العمال الزراعيين في مواجهة هذه الظروف في ثلاثة مسارب. هرب بعض الفلاحين الفقراء من المناطق التي بدأت تعاود الظهور بها الملكيات الزراعية الكبيرة نسبيًا. ويلاحظ عبدالرحمن الجبرتي أنه في خريف ١٨١٨ هجر عدد كبير من الفلاحين الأراضي التي أغرقتها مياه الفيضان بصورة غير عادية، وبعد ٤ سنوات صار هروب الفلاحين أمرًا معتادًا حتى إن الإدارة المركزية أصدرت أوامر لوكلائها المحليين باتخاذ إجراءات للحيلولة دون مزيد من الهجرة، وإعادة الذين هربوا إلى مواطنهم الأصلية<sup>(١٤)</sup>. وأولى القناصل الأجانب اهتمامًا خاصًا لأعداد الفلاحين الهاربين المتزايدة من الريف في منتصف عهد محمد علي، وأوردت تقاريرهم أن تعداد سكان القاهرة والإسكندرية قد زاد إلى عشرات الألوف.. إذ بدأ ظهور الأكواخ المكتظة بالفارين من الأقاليم على حدود ضواحي كبرى مراكز المدن<sup>(١٥)</sup>. ومارس عمال زراعيون آخرون تخريب أو تدمير معدات الإقطاعيات التي عادت للظهور. وفي خريف ١٨١٩ أدت الزيادة الحادة في حالات السرقة والنهب في أنحاء البلاد لعقد الجبرتي مقارنة بينها وبين تلك السنوات التي عاثت فيها الفوضى قبل الاحتلال الفرنسي مباشرة، وهي الرؤية



التي لا بد أن شاركه فيها بالتأكيد النخبة الزراعية بالبلاد<sup>(١٦)</sup>. ودأب فلاحون آخرون على التمرد الفعال في مواجهة التغييرات الحادثة في ملكية الأراضي بالأقاليم. وفي مايو من عام ١٨٢٣ اندلعت ثورة واسعة النطاق بالمنوفية في مواجهة ارتفاع الضرائب المفروضة من أجل دعم ملاك الأراضي الجدد، وترافقت هذه الثورة مع سلسلة من التمردات الكبيرة عمت الصعيد بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٢٤، ورغم أنها كانت تتعلق أساسًا بالتغييرات في عمليات الصناعة بالأقاليم، إلا أنها كانت ترجع جزئيًا إلى عودة ظهور طبقة كبار ملاك الأراضي في قرى الصعيد<sup>(١٧)</sup>.



المصدر: أمين سامي باشا، تقويم النيل، (القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٨٢) ٢: ٢٦٦-٢٧٥، ٢٩٨-٣٠٣.

غير أنه يمكن البرهنة على أن أهم آلية سياسية داخل القطاع الزراعي بالبلاد حول عام ١٨٢٠ كانت مقاومة الأعيان المحليين في الأقاليم لعودة ظهور كبار ملاك الأراضي بمصر. ومع الإلغاء الرسمي للالتزام في عام ١٨١٣ تحسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لشيوخ القرى في الريف بشكل لافت. ويوضح كونو Cuno أن هؤلاء المسؤولين بدأوا ينتزعون لأنفسهم المقدمات النقدية وباقي أشكال العائدات غير العادية من وكلاء الحكومة بالريف في نهاية العقد الثاني من القرن الثامن عشر، وفي الوقت نفسه باتوا يحتلون مواقع بوصفهم وسطاء بين

الاحتكارات الحكومية والمنتجين الزراعيين والصناعيين المحليين. كان شيوخ القرى يجمعون المحاصيل لمخازن الحكومة خلال الأعوام الأولى لنظام الاحتكار، ويشرفون على صيانة شبكات الري وتوسيعها في مناطق سيطرتهم، ومع باقى مسئولى الحكومة المحليين، كانوا ملزمين "بمسئولية إتقان الفلاحين لأداء الأعمال الموكلة إليهم"، وربما كان بعضهم يتولى دورًا إضافيًا فى الإشراف على غزل الكتان والقطن فى مناطق الريف كوكلاء معينين من الإدارة المركزية<sup>(١٨)</sup>.

#### الجدول (٤-١)

زيادة عائدات الدولة من أراضي الوسايا بالوجه البحرى  
بين عامى ١٨١٧ و ١٨٢٢ (بالجنيه)

المديرية	عائدات ١٨١٧	عائدات ١٨٢٢	النسبة المئوية للزيادة
الغربية	٥٩٠	٨٥٢	٤٤
الدقهلية	١٥٩	٢٤٢	٥٢
الشرقية	٤٧٩	٦٤٨	٣٥
البحيرة	٢٤٢	٢٦٤	٩
القليوبية	٤٨١	٦٩٣	٤٤
الجيزة	٣٦٥	٤٧٧	٣١
المنوفية	٥٣٩	٨٩٠	٦٥

وترتب على ذلك، أن احتل شيوخ القرى وضعا قويا فى الشئون السياسية والاقتصادية فى نطاق هيمنتهم بين عامى ١٨٢٠ و ١٨٢٤. ويذكر كونو Cuno أنه "فى قرى معينة كانت أسرة شيخ القرية تمتلك أكثر من نصف الأراضى المزروعة"<sup>(١٩)</sup>. واستفادت هذه العائلات من عدم التناسب فى إعادة توزيع أراضى (الرزق) والوسايا التى واكبت إلغاء نظام الالتزام، حتى إنهم استفادوا أكثر من قرارات الحكومة فى بعض الأحيان نحو عام ١٨١٥ بإعفاء أراضيه من الضرائب باعتبارها إما أراضى مسموح المشايخ التى كانت تستخدم عائداتها كتعويض للمشايع مقابل أدائهم لواجباتهم الرسمية، أو أراضى مسموح المصاطب التى تستخدم لتوفير الضيافة للزائرين من أصحاب المقام الرفيع<sup>(٢٠)</sup>. وكننتيجة لهذه السياسات، أصبح بعض شيوخ القرى هم ملاك الأراضى المهيمنين على قطاعاتهم.

على سبيل المثال، واستنادًا إلى كونو Cuno: "في غضون الفترة من ١٨١٣ إلى ١٨٢١، كانت توجد العديد من الأسر ذات الملكيات الكبيرة في قرية سلنت، كانت كل عائلات المشايخ، قد تسلموا أراضي إضافية عند إعادة توزيع الوسية في عام ١٨١٣. وفي عام ١٨٢١ كان الشيخ دياب طاجن من أكبر ملاك الأراضي؛ حيث كان يمتلك ١٣٧ فدانًا. وأصبح على هاني، من عائلة شيخ القرية، يمتلك ٦٥ فدانًا بالمشاركة مع محمود دياب في عام ١٨٢١.. في حين أن العائلات الأخرى من أصحاب الملكيات الكبيرة في سلنت فقدت أملاكها" .. وفي رأيه أن "قرية سلنت التي تتوفر لدينا معلومات عنها مقارنة بقرية بدواي أو ويش الحجر، ربما كانت نموذجًا لأغلب القرى في هذه الفترة، حيث كان بمقدور أسرة واحدة من بين ثلاث أسر غنية الاحتفاظ بوضعها الاقتصادي وتحسينه، بينما تتناقص ثروة الآخرين" (٢١).

استطاعت معظم هذه العائلات أن تجعل منصب شيخ القرية وراثيًا في نهاية العقد الثاني من القرن التاسع عشر. ويبين كونو Cuno أن ٢٨ أسرة بالدقهلية احتفظت بمنصب شيخ القرية (العمدة) طوال عصر محمد علي (٢٢). ويستخدم "جابريل باير" Gabriel Baer شواهد قصصية للتدليل على أن هؤلاء المشايخ حولوا بالتدريج أراضيهم إلى ملكيات خاصة بداية من عشرينيات القرن التاسع عشر (٢٣). وتستنتج عفاف لطفى السيد مرسو أنه نتيجة لهذه الاتجاهات "فإنه.. ليس أمرًا يدعو للدهشة وجود عمد وشيوخ وكذلك بدو بين أوائل المتعهدين، ولم يكن من غير المعتاد رؤية أن السيطرة على جميع المقاطعات تنحصر في عائلات محددة. على سبيل المثال فإن عائلة الشواربي في قلوب تتولى منصب العمودية في ثلاث قرى من خمسة. وفي الغربية، تولى منصب العمدة من عائلة سالم خمسة أفراد" (٢٤). لذلك أصبح مشايخ القرى قوة ذات نفوذ في السياسات الإقليمية في أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر، يتحدثون ليس فقط إمكانية عودة بروز النبلاء لاحتلال مواقع مؤثرة في الريف، بل أيضًا قدرة الإدارة المركزية على توجيه عمليات احتكارات الدولة. وتركت هذه الاتجاهات نظام الحكم مرة أخرى معرضًا لتحديات خطيرة من الفلاحين الفقراء والصناع المهرة بالأقاليم، وهو ما يحض على مستويات أكبر لتدخل الدولة في الشؤون الريفية مع افتتاح القرن التاسع عشر.

\* \* \*

## تدخل الدولة والصراع السياسى بالريف

فى عام ١٨١٥ بدأ مسئولو الدولة يتولون دورًا مباشرًا أوضح فى شئون الريف فى محاولة للحفاظ على النظام فى الأقاليم من خلال أوثق الصلات مع العاصمة. ونشرت الحكومة قوات عسكرية بمراكز المدن والقرى على الحدود الجنوبية للوجه البحرى بداية من هذا العام، ثم أنشأت معسكرات لإيواء هذه القوات فى جميع أنحاء الدلتا. وفى ١٨١٧ كانت الإدارة المركزية تعين مسئولين للمقاطعات تابعين لها فى محاولة للإشراف على نشاطات مشايخ القرى، وحصل هؤلاء المسئولون على لقب قائمقام، وهو مستمد من فصائل الضباط الأتراك المتمركزين بالقاهرة، وكانوا مسئولين عن زيادة كفاءة تحصيل الضرائب من مناطق الريف<sup>(٢٥)</sup>. وتلقت جهودهم دعمًا إثر عودة إبراهيم باشا من حملته على الجزيرة العربية فى نهاية عام ١٨١٩، وقاد على الفور جيشه إلى المناطق الزراعية شمالى القاهرة لجمع الضرائب التى تأخرت عن موعد استحقاقها. وعلى حد قول الجبرتى أن صافى ما حصلتته الحكومة يزيد عن ١٠٠ ألف كيس نقود من الضرائب المتأخرة والغرامات، فى حين اضطر العديد من شيوخ القرى والفلاحين إلى الفرار إلى الصحراء هربًا من السداد<sup>(٢٦)</sup>.

وفى الأعوام الأولى من عشرينيات القرن التاسع عشر، تزايد تدخل القادة العسكريين المقيمين بالأقاليم فى الشئون الاقتصادية المحلية، وفى ذلك الحين كثرت شكاوى شيوخ القرى بشأن أسلوب مصادرة القوات العسكرية الحكومية للإنتاج الزراعى وكذلك إرغام الفلاحين على العمل فى الأراضى المحتفظ بها للدولة. وأدت هذه التقارير بمحمد على إلى إذاعة تحذير لضباط الجيش عام ١٨٢٣ ينص على أن ممارسات كهذه تتعارض مع النظام العسكرى، ويجب أن تتوقف فى الحال. والأكثر دلالة، بدأ ضباط الجيش فى إقراض النقود لأعيان الريف بفوائد باهظة. وسرعان ما أبعثت هذه الممارسات شيوخ القوي عن العمل لدى الحكومة، إذ كانت عمليات الإقراض توفر لهم أرباحًا معقولة تؤدى لزيادة العائد الناجم عن الزراعة. واعترافًا من الوالى بأن هذا الوضع قد يهدد بدق إسفين بين مشايخ القرى البارزين ونظام الحكم، بذل جهدًا كبيرًا لحصار الإقراض باهظ الفائدة من الجنود<sup>(٢٧)</sup> غير أن التحذيرات الصادرة عن القيادة العليا، أيا كانت حدة كلماتها، لم تكن كافية فى مواجهة الصراع المتنامى بين ضباط الجيش وملاك الأراضى ذوى النفوذ بالريف.

وجاء تعاضم تدخل الجيش فى شئون الأقاليم ليستأنف مرحلة ثانية لمسح شامل فى الريف فيما بين عامى ١٨١٠ - ١٨٢١. وفى هذا المسح صنف جميع الأراضى الزراعية طبقاً لدرجة إنتاجيتها. وتحدد على أكثر الأراضى خصوبة معدل ثابت للضريبة، والأقل إنتاجية عوملت ضريبياً بمعدل متغير طبقاً لخصوبتها. ويتم مراجعة هذه المعدلات دورياً، وذلك تماشياً مع تغير الظروف بالريف والتحويلات فى الأوضاع المالية التى تواجه الإدارة المركزية<sup>(٢٨)</sup>. والأهم من ذلك، أتاح المسح الجديد لمسئولى الدولة إعادة رسم الحدود المحيطة بأرض الوسية فى كل قرية، وهو إجراء كان يواجه بمقاومة عنيفة من كبار ملاك الأراضى لأن إجراء كل مسح جديد كان يستفيد من وحدة قياس مختلفة، ولذلك كان يتقلص دائماً حجم الأراضى المعترف بها ضمن الوسية<sup>(٢٩)</sup>. ومع مطلع عشرينيات القرن التاسع عشر بدأت محاولات دعوية من الحكومة لتغيير تصنيف الأراضى الزراعية بمصر وتوزيعها، وبالتالي تزايدت احتمالات النزاع بين سلطات الدولة من جانب وملاك الأراضى الكبار الناشئين فى الأقاليم من الجانب الآخر.

وفى سنة ١٨٢٠ تصاعدت الخصومات حين قامت الحكومة بتحديد العوائد المستحقة على أراضى المسموح فى الأقاليم وبدأت فى تعويض شيوخ القرى عن الحصة التى سبق تحديدها من هذه المبالغ كمكافأة عن خدماتهم. وعلى نحو درامى أدت هذه الخطوة إلى تزايد الأعباء الضريبية على شيوخ القرى، ذلك لأن ذلك لم يقف عند حد التقدير الجزافى بما يعادل مخصصات عامين على هذه الأراضى، بل أتاح للخزانة المركزية أيضاً أن تراكم بسرعة مستحقات المنتجات الزراعية عندما تدفع أثمانها بعملات تتخفف قيمتها على نحو سريع<sup>(٣٠)</sup>. على أن المصاعب التى اعترضت القرى فى مواجهة الإجراءات المفروضة أدت بكثير منهم إلى هجر ممتلكاتهم تماماً، وهو اتجاه أضعفهم بشدة فى مواجهة ولاية الأقاليم الذين أقدموا على مصادرة هذه الأراضى وأعادوا توزيعها على مرءوسيههم.

وترافقت هذه السياسات مع جهد مكثف من المسئولين بالعاصمة لإخضاع شيوخ القرى لشكل معين من السلطة المركزية. وفى عام ١٨١٧ أصدرت الحكومة أمراً لجميع المسئولين بالأقاليم بالسفر إلى القاهرة لإبلاغهم بالمستحقات التى يتعين عليهم تحصيلها من القرى كزيادات فى المبالغ الإجمالية من الخزانة، وفى الوقت نفسه تحرك وكلاء الحكومة بشكل منظم فى أنحاء الريف ليسألوا شيوخ القرى

ويعقدون لقاءات مع فلاحين منتقنين ليحصلوا على معلومات تفصيلية عن الشئون الريفية<sup>(٣١)</sup>. وبعد عام من ذلك، أنشأت الإدارة المركزية مجلسًا عامًا للإشراف على إنتاج وتوزيع جميع المحاصيل النقدية الزراعية. وهذا المجلس، الذي كان مقره بالقلعة في القاهرة، كان على قمته ضابط تركي برتبة الأغا. وذلك بلقب ناظر الأصناف<sup>(٣٢)</sup>. كما بدأ تنظيم الهيمنة المركزية على الأقاليم مرة أخرى مع إعادة تنظيم الهيكل الإداري لمصر المعلن عنه في عام ١٨٢٤. وهذا الإجراء أدى بصورة أساسية إلى زيادة نفوذ ولاية الأقاليم، وبات من بين سلطاتهم تنفيذ أي مبادرات من قبلهم لضمان أعلى كفاءة في تدفق عائدات الضرائب إلى العاصمة<sup>(٣٣)</sup>. وحين قاوم الأعيان المحليون جهود الحكومة لتنفيذ هذا المرسوم، قام محمد علي بنفسه بجولة بالأقاليم في العام التالي، ليبلغ مسئوليتها أن الإصرار على "نقص الاهتمام والتقدير من رؤساء الأقسام (مأموري الأقسام) أقنعه بزيارة أنحاء البلاد، وملاحظة كل تقصير من جانب أي مأمور، أو قائم مقام، أو رئيس منطقة (حاكم خط)، أو شيخ أو مشرف (خولى)<sup>(٣٤)</sup>.

ومن أجل تمويل هذه المؤسسات الجديدة أو المعاد تنظيمها، فرض وكلاء الدولة مجموعة من الضرائب غير العادية على الأراضي الزراعية المصرية في مطلع عشرينيات القرن التاسع عشر. إذ تم فرض ضريبة الفردة على المزارع في عام ١٨٢٢ وأدت لزيادة معدل الضريبة بصورة أساسية، وتم الإعلان عن ضريبة جديدة على أشجار النخيل في السنة نفسها، والتي أثارت معارضة في أعلى مستويات الجهاز الإداري المركزي<sup>(٣٥)</sup>. وفي عام ١٨٢٣ أثارت هذه الضرائب استياء واسع النطاق في الريف من نظام الحكم، وهذا السخط استحال إلى تمرد صريح في المنوفية في مايو من السنة نفسها<sup>(٣٦)</sup>. وفي الوقت نفسه اندلعت سلسلة من التمردات الشاملة في أنحاء الصعيد، ورغم أن هذه التمردات تعزى إلى التغييرات التي طالت قطاع الصناعة في الاقتصاد الإقليمي، إلا أنها وجدت دعمًا ملحوظًا في المناطق الزراعية المأهولة بفقر الفلاحين المجبرين على أداء مزيد من الأعمال في الإقطاعات لسداد هذه الضرائب المتصاعدة<sup>(٣٧)</sup>. وللتحديات التي تتطوى عليها هذه الصراعات الريفية للتحالف الاجتماعي الحاكم للبلاد في منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر، فإنها تتمثل بدفة في الاقتران بين التحديات الريفية والمدنية الحادة التي كانت تعرض للخطر الوضع السياسي الداخلي لنظام الحكم في الشهور الأولى لعام ١٨٢٤.

## التحديات المدنية لهيمنة الدولة / التجار

نتيجة للاتجاهات التي نوقشت في الفصل السابق، فإن تجار الاستيراد والتصدير المصريين الأغنياء، خاصة من يتعاملون في السلع الغذائية، أصبحوا على صلة وثيقة بالإدارة المركزية للبلاد في العقد الثاني من القرن التاسع عشر. وتدعمت هذه العلاقة من خلال احتكارات الدولة التي بدأت بعد عام ١٨١١، والتي كانت تميل إلى دمج أهم التجار العاملين في مجالات محلية معينة في وظائفها، وبالتالي يمكن تقوية وضعهم الاجتماعي القائم<sup>(٣٨)</sup>. وبالتالي من الخطأ افتراض، مثلما يفعل أغلب من يدرسون فترة محمد علي، أن الاحتكارات الحكومية هذه أدت إلى تحطيم تجار البلاد وإزاحتهم من الصدارة<sup>(٣٩)</sup>. فإن ما حدث فعلاً، أنها قامت بتحطيم فعلاً لفقراء التجار، خاصة من هم بالأقاليم، بينما أفادت الأغنياء منهم وأصحاب النفوذ في جميع قطاعات العاصمة.

ويمكن البرهنة على هذا التأكيد من الشواهد المروية، نظراً لأن مؤرخي هذه المرحلة لم يضعوا - حتى الآن - قوائم شاملة لأبرز تجار مصر في أوائل القرن التاسع عشر. ويذكر الجبرتي أنه في عام ١٨١٣ تم تعيين سيد محمد المحروقي مفتشاً للدولة بالسوق المركزي للقاهرة<sup>(٤٠)</sup>. وعلى المنوال ذاته، كان الموظف المسئول عن وزن البضائع في سوق القاهرة (الوكالة) للمنتجات السودانية في بداية القرن التاسع عشر قد تم تعيينه وزان الحكومة لبضائع القاهرة كلها في نهاية العقد الأول من القرن التاسع عشر<sup>(٤١)</sup>. وفي عام ١٨٢٧ تم تعيين سيد أحمد العزبي رئيس تجار الإسكندرية، وكان يتولى الرئاسة مع الشيخ مصطفى الصحن ومحمد شرارة<sup>(٤٢)</sup>. كما أن "بوغوص يوسفان" من إزمير "ترقى من تاجر وملتزم جمارك الإسكندرية إلى ناظر التجارة والشئون الخارجية في منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر<sup>(٤٣)</sup>. ويستنتج "تيرانس والز" Terence Walz أن احتكار الدولة للتجارة مع السودان تضمن ما يزيد قليلاً على إنشاء مناصب جديدة استمر يشغلها أهم أصحاب النفوذ من قدامى التجار. ويوضح في كتابه حول تجار أسيوط، أن من لم يعمل منهم بشكل محدد في السلع الفاخرة استمروا يزاولون أعمالهم على نحو أفضل كثيراً عما ألفوه في ظل نظام الاحتكار لكن في هيئة جديدة بوصفهم وكلاء للحكومة<sup>(٤٤)</sup>. ويتضح مدى الحقيقة في ذلك حتى بالنسبة لمن انخرطوا في تجارة الرقيق بأفريقيا، الذين أولاهم نظام الحكم اهتماماً خاصاً. وباختصار، فإن من تولوا الإشراف على احتكارات محمد علي لم يكونوا من خارج النخبة.

ومع نهاية عام ١٨٢١، أخذ الوضع - بين هؤلاء التجار المندمجين في الدولة - بالنسبة لكل من كبار ملاك الأراضي الناشئين وللصناع المهرة بالمدن المصرية ولصغار المهنيين يسوء بسرعة، فقد باءت بالفشل جهود الدولة للإبقاء على النخبة الزراعية خاضعة لنظام الحكم من خلال إصدار أوامر بخفض الأسعار المسموحة على مختلف السلع الغذائية خلال شهور الصيف القاحلة نظراً لانتهيار جميع أسواق التصدير الأوروبية في الخريف بعد ذلك<sup>(٤٥)</sup>. وأسفر هذا الوضع عن توفير مقادير كبيرة من الحبوب والبقول للأسواق المحلية وبأسعار منخفضة محلياً لهذه المنتجات. وأتاح الضعف النسبي الذي تعاني منه الدولة /التجار في هذه الفترة لأصحاب المهن الفقراء بالمدن، الذين لم يستفيدوا من الصلات المباشرة بالدولة أن يثوروا على التحالف المسيطر بمجرد أن ارتفعت الأسعار من جديد في الربيع التالي<sup>(٤٦)</sup>. وترتب على ذلك أنه في عام ١٨٢٢ وجد التجار الأغنياء ومستولوا الدولة بالعاصمة أنفسهم مهددين ليس فقط من المنتجين الزراعيين على نطاق واسع الذين كان بمقدورهم من خلال الاقتصاديات الكبيرة التحكم في توفير المحاصيل النقدية والسلع الأساسية في الريف، بل أيضاً من القوى المدنية الذين تم وضعهم في وقت سابق موضع اختبار من خلال التلاعب بالتجارة الخارجية للبلاد.

ومن أخطر تمردات الصناع المهرة حدة تلك التي اندلعت في مدن ومراكز الصعيد. ففي الفترة من ١٨٢٠ - ١٨٢١ هبت ثورة كبيرة في قرية السالمية بين قنا وفرشوط، وبعدها بعامين قامت ثورة أخرى في البحيرات أمام مدينة الأقصر، وفي سنة ١٨٢٤ وقعت ثورة شملت كل مديرية قنا ضد نظام الحكم. وهذه المناطق تضم أهم مراكز ومنتجي الملابس من الصناع المهرة، حيث توجد معامل النسيج في المدن التي تقوم بتشغيل نساء من القرى المحيطة بغزلن الخيوط من القطن والكتان سواء من المحاصيل المزروعة محلياً أو من القطن عالي الرتبة المستورد من الشام<sup>(٤٧)</sup>. ويذكر على باشا مبارك أنه خلال عشرينيات القرن التاسع عشر كان القطن المحلي يؤخذ إلى إسنا "وتقوم النساء بغزله وتحويله إلى قماش - ليس فقط نساء المدينة، بل مع نساء أخريات من القرى المحيطة"<sup>(٤٨)</sup>. ويمكن أن نجد صورة حية لتكنولوجيا الصناعة بالريف لقرية صغيرة معاصرة شمالي السودان في كتاب الرحلات "إجناتيوس بالمى" Ignatius Pallme: "لا يستطيع النساجون العمل إلا في مواسم الجفاف، ذلك لأن منازلهم صغيرة الحجم إلى حد لا يتيح لهم توفير



مكان لنول بها، لذلك يضعون الإطارات قريبًا من مداخل أكوأخهم ويشغلون فى هذا الوضع.. وعند أى لحظة يمكن أن تتقطع الخيوط، وهو ما يقتضى ضعف الوقت لإعادة ربطها" (٤٩).

ويتم تسويق معظم الأقمشة المنتجة فى هذه المصانع الصغيرة فى أنحاء البلاد. غير أن بعض المنسوجات الصعيدية كان يتم تصديرها لأسواق البحر المتوسط خلال العقد الثانى من القرن التاسع عشر. وكانت منتجات الكتان على وجه الخصوص تجد لها مشترين متأهبين فى تريستى وليفورنو فى ذلك الحين (٥٠). وبلا شك فإن المنتجات الكتانية والقطنية شكلت أيضًا بندًا أساسيًا فى التبادل التجارى مع موانئ شمال أفريقيا مثل درنة وبنغازى (٥١). وعلى الرغم من أن المصنوعات المصرية لم تجد ذكرًا لها غالبًا لدى الوكلاء التجاريين الأوروبيين فى المراكز التجارية العثمانية، فإنه يبدو من غير المحتمل أن تكون الأقمشة المنتجة بالبلاد قد فشلت على الأقل فى الحصول على حصة صغيرة فى أسواق إزمير وسالونيك والإسكندرية فى السنوات التى قفز الطلب فيها على السلع البريطانية فى رومانيا وروسيا (٥٢). وفى عام ١٨٢١ اتضح أن العوائد المحصلة من صناعات الحرير والأنسجة تفوق مثيلتها المتحصلة من صادرات القمح أو الأرز (٥٣). ونظرًا لأن إشراف الدولة لم يبدأ تنفيذه على صناعات النسيج بالوجه القبلى إلا فى عام ١٨٢١، ولذلك فمن المحتمل جدًا أن صادرات الصعيد إلى الجزيرة العربية والسودان لم تكن تدخل فى هذه التقديرات، فربما كانت الأنسجة المصرية تشكل القطاع الأكبر لاقتصاد البلاد فى عام ١٨٢٠ تقريبًا.

وبدأت تتفاقم بشدة مشاكل هذا القطاع من الاقتصاد المصرى مع إعادة فتح الدولة / التجار البلاد أمام واردات خيوط النسيج بداية من عام ١٨١٠. وكانت صناعات الأنسجة فى لانجدوك وبروفانس قد انتعشت خلال هذه الأعوام، وبدأت فى إرسال الأقمشة إلى أسواق البحر المتوسط بكميات آخذة فى التزايد. وفى عام ١٨٢٠ بلغت صادرات الأقمشة الفرنسية إلى مصر ما يعادل صادراتها فى الثلاثين عامًا السابقة، وأخذت تواصل نموها، بينما فى السنوات من ١٧٨٣ إلى ١٧٩٢ كانت فرنسا مازالت تستورد بعض الأقمشة القطنية وخيوط الغزل من مصر، وفى عشرينيات القرن التاسع عشر كانت تتكون تجارتها فى القطن مع مصر فقط من السلع تامة التصنيع. وكتب القنصل الفرنسى فى مصر فى يوليو من عام ١٨٢٢

إن الأقمشة الفرنسية هي المفضلة دائماً، وإن وارداتها عام ١٨٢٠ فاقت واردات عام ١٧٧٩، والتي كانت تقدر بنحو ٧٥٠ بالة<sup>(٥٤)</sup>.

إلا أن فرنسا لم تكن أكبر قوة تجارية في شرقى البحر المتوسط خلال هذه الفترة. وبعد عام ١٨١٥ كانت صادرات المنسوجات الفرنسية تتجه إلى بلاد المشرق وساكسونيا وسويسرا، وخاصة إنجلترا<sup>(٥٥)</sup>. وبالذات في مصر أزاحت المنسوجات القطنية المصنعة آلياً بإنجلترا الأقمشة الفرنسية عالية الثمن والمصنوعة يدوياً، وأتاحت للإنجليز سوقاً واسعة ومريحة<sup>(٥٦)</sup>. ويلاحظ "ادوارد لين" Eduard Lane أنه في نحو عام ١٨٢٥ كانت الغالبية العظمى من قماش الشيت والموسلين والشيلان (جمع شال) الموجودة في الأسواق المصرية مصنوعة في إنجلترا أو أسكتلندا، رغم أن الأصواف كانت أساساً من فرنسا<sup>(٥٧)</sup>. وفي سنة ١٨٢٣ نصحت سيدة تركية في سوق بالقاهرة J.A. St John سانت جون بشراء قماش الموسلين صناعة مانشستر بدلاً من الكتان المصنع محلياً لتفصيل عمامة كان يريد صنعها<sup>(٥٨)</sup>.

وخلال العقدين الثانى والثالث من القرن التاسع عشر تمزقت أيضاً أوصال الشبكة التجارية الراسخة التي تربط صعيد مصر والحبشة والجزيرة العربية والهند نظراً لأن السلع الأوروبية بدأت تدخل المنطقة مباشرة. وقبل هذه الفترة كان التجار الغربيون الذين يرغبون في إقامة صلات تجارية مباشرة في منطقة البحر الأحمر يعملون من خلال شركات تابعة أو وسيطة مقرها القاهرة أو الهند<sup>(٥٩)</sup>. ومن هذه الشركات الوسيطة شركة الهند الشرقية البريطانية، أو بوساطة القنصلية الفرنسية بالقاهرة، التي كانت تعمل من خلال الأنظمة التجارية التقليدية بالمنطقة دون محاولة تغييرها، وعلى سبيل المثال، في عام ١٨٠٥ أخفقت بريطانيا في إبرام معاهدات تجارية ثنائية سواء مع مكة أو صنعاء، ولكن في ظل المناخ التجارى الجديد عقب سنوات الحرب النابليونية، نجح "سنا" senna أخيراً في إبرام معاهدة في ١٥ يناير ١٨٢١، بعد حصار المُخا وقصفها بالمدفعية لنهب وسرقة الوكالة وهذه الوكالة بدأ تشغيلها بالمُخا منذ عام ١٧٦٣ في ظل إدارة هندية بشروط تفضيلية مناسبة، وبعد تدميرها كانت البضائع المرسله إلى البحر الأحمر مباشرة من الجزر البريطانية وعبر المُخا أكثر قدرة على المنافسة مع المنتجات الأوروبية الأخرى بالمنطقة، خاصة الفرنسية<sup>(٦٠)</sup>، وبذلت المصالح التجارية البريطانية جهداً

حشيًا من أجل محاصرة النفوذ الفرنسي في الحبشة أيضًا في هذا الوقت تقريبًا<sup>(٦١)</sup>. ونتيجة لهذا، باتت جدة مركزًا إقليميًا لـ جميع المواد المصنعة في أوروبا، خاصة الملابس. وغدت السودان سوقًا متنامية للأصواف الأوروبية والمنسوجات الأخرى، ودائمًا "المصنعة فعليًا في مانشستر.. تقليدًا للأقمشة الهندية"<sup>(٦٢)</sup>. لذلك فإنه في منطقة البحر الأحمر، شأنها شأن البحر المتوسط، كانت المنتجات الأوروبية في عام ١٨٢٠ تتنافس بنجاح مع الأصواف والأقطان المصرية.

ولحقت الأضرار البالغة بصناعة المنسوجات التي يقوم بها الصناع المهرة بمصر سواء من المنتجات الأوروبية التي غزت الأسواق المحلية أو تلك التي في أسواق التصدير. وفي أوائل القرن التاسع عشر دخلت كميات ضئيلة من المنسوجات الأوروبية إلى الميدان التجاري في مدينة إسنا بالوجه القبلي في منافسة مباشرة مع المصنوعات المحلية<sup>(٦٣)</sup>. وخلال عشرينيات القرن التاسع عشر انتشرت الملابس الأوروبية في الأسواق المحلية الأخرى، رغم أنها ظلت باهظة الثمن إلى حد يعجز عن شرائها غالبية المستهلكين من أبناء البلاد<sup>(٦٤)</sup>. لكن نظرًا لأنها نجحت في احتلال الأسواق الخاصة بأغنياء الريف في أنحاء الصعيد وسواحلها على البحر الأحمر والمناطق النائية بالسودان، فإن هذه الواردات أدت إلى تدمير الصناع المهرة بالوجه القبلي الذين ينتجون الملابس لأثرياء المنطقة والذين ليسوا بالغنى الثراء أيضًا.. وقد باع بعض الصناع المهرة الريفيين اليائسين منتجاتهم من الملابس إلى مسافر أوروبي في عام ١٨٢٤ بأسعار بخسة إلى أقصى حد. ومع استمرار دخول السلع النمساوية والبريطانية إلى السوق المصري بكميات متزايدة خلال هذا العقد، فإن مصير العاملين المحليين بالمنسوجات - دون أدنى شك - كان يتماثل مع مجموعة من الصناع المهرة المحليين، وإن كانوا أقل عددًا وأهمية، وهم "العاملون بالأخشاب"، الذين كانت مهمتهم الأساسية صنع النوافذ، وكانوا بأعداد كبيرة، ويتسم عملهم عمومًا بالإتقان عما هو حادث حاليًا: أصبحوا الآن قليلي العدد، نظرًا لأن نوافذ المنازل الحديثة غدت تصنع من الزجاج "المستورد من ألمانيا"<sup>(٦٥)</sup>.

وخلقت هذه التطورات اضطرابات عميقة في مجتمع الصعيد بدأت من عام ١٨٢٠. وواجه الصناع المهرة بالقرى والعاملون بصناعة الأقطان الذين ينتجون الملابس في مديرية قنا منافسة شرسة حتى على المستوى المحلي من أعداد كبيرة

من معامل الغزل الأوروبية التي استفادت من نوعيات إنتاجها المعيارية التي يمكن للآلة أن توفرها. ومع تزايد الحصاص التي أتاحتها هذه السلع المستوردة في الأسواق المحلية، فقد واجه عمال الأقاليم أوقاتاً عصيبة في تسويق سلعهم التي تعتمد عليها مستويات معيشتهم، إن لم تكن أخص أمورهم الحياتية. وفي الوقت نفسه، بات من الصعوبة بمكان الحصول على الحبوب في ذلك الجزء من البلاد، إذ إن الأرض التي كان يتم زراعتها بها تقليدياً غدت تزرع قصب السكر والبقول للتصدير<sup>(٦٧)</sup>. ونظراً لأن قصب السكر كان يتم تصديره في الشكل الخام، فقد تراجعت المعامل وعمليات التكرير المحلية مما قذف بجماعة أخرى من عمال الأقاليم خارج العمل أيضاً.

لذلك لم يكن أمراً يدعو للدهشة أن نجد مراكز صناعة المنسوجات في قنا تشهد الكثير من التمردات التي اندلعت بالوجه القبلي طيلة عشرينيات القرن التاسع عشر، سواء بسبب المناطق ذاتها التي تدور على أرضها هذه الثورات أو لأنها كانت هدفاً لأعمال التمرد. وفي عامي ١٨٢٠-١٨٢١ كان مركز التمرد في منطقة حجازة، على حدود قفط مباشرة، وهي قرية كان لها صلات مهمة بالجزيرة العربية في أواخر القرن الثامن عشر. والملفت للنظر، أن الثورة اندلعت فعلياً في قرية السالمية، وهي موقع مهم لزراعة المحاصيل النقدية في الجزء الشمالي من الإقليم<sup>(٦٨)</sup>. وكان مركز الثورة الثانية عام ١٨٢٢-١٨٢٣ هو المنطقة المحيطة بأرمنت، وهي بلدة تقع جنوبي الأقصر وكانت مركزاً مهماً لتكرير السكر في عام ١٨١٥ تقريباً. ومن هناك انتقلت الثورة إلى إسنا في الجنوب وقنا في الشمال، لتصل إلى المناطق المحيطة بالبلدتين<sup>(٦٩)</sup>. وشاركت معظم مديرية قنا تقريباً في ثورات عام ١٨٢٤. وحوصرت إسنا وقنا من جديد، وكذلك المركز التجاري في قوص.. ويذكر أن أرمنت كانت داخل نطاق الثورة. غير أن أكثر الثورات إثارة للاستياء كانت موجهة ضد فرشوط، التي هي أكبر منطقة بالإقليم تعمل بتكرير السكر، وكذلك كانت مركزاً لصناعة المنسوجات<sup>(٧٠)</sup>. وأصبحت القلاقل سمة دائمة في المناطق المحيطة بدشنا والقرنة مع بداية القرن التاسع عشر، وتشتهر دشنا خصوصاً بأنها مركز قديم لنسج الصوف الذي تعرض اقتصاده للتهديد البالغ الناجم عن توسع في اقتصاد القطن الجديد بالإقليم خلال هذه السنوات<sup>(٧١)</sup>.

لهذا، رغم أن كلا من "ريفلين" Rivlin، و"جابريل باير" Gabriel Baer، و"آلان ريتشاردز" Alan Richards، وفي الواقع كل باحث آخر في التاريخ

المصري يطلق على الثورات الريفية في عشرينيات القرن التاسع عشر بالوجه القبلي "ثورات الفلاحين" فإنه ينبغي بدلا من ذلك رؤية هذه الثورات بوصفها ثورات للعاملين بالحرف بالقرى والمشتغلين بالمهن ضد تجار الأقاليم والمشرفين الذين يسيطرون على السكر المحلى والقمح وصناعات المنسوجات. ولم تكن فقط المراكز الحضرية التي يتخذ منها هؤلاء المشرفون والتجار مقاراً لهم وأسواقاً - مثل فرشوط وقنا وإسنا - هي هدف الاعتداءات الثورية، بل إن تركيب أعمال التمرد كان يعكس أيضاً مصالح الصناع المهرة ومشاعرهم، ولعل الفلاحين ثاروا بالفعل ضد نظام حكم محمد على فى الواقع بسبب الأهداف البسيطة من نوع الحيلولة دون تحصيل الضرائب وتجنب التجنيد الإلزامى، إلا أن أهداف ومسار الثورات فى قنا فى عشرينيات القرن التاسع عشر كانت مختلفة على نحو بارز عن الثورات "الفلاحية". وقد نظمت ثورة ١٨٢٠-١٨٢١ قيادة لها على غرار المجالس الحكومية بالقاهرة. وقامت بفرض الضرائب على الإقليم الذى تسيطر عليه الثورة<sup>(٧٢)</sup>. وأصدرت قيادة ثورة ١٨٢٢-١٨٢٣ فعلياً ورقة مختومة كإيصال مقابل البضائع المصادرة، فى حين من الثابت أن المشاركين فى هذه الثورة تناقشوا فى خطط وأهداف فى اجتماع عام فى أرمنت. وفى هذا الاجتماع اضطر قادة الثورة إلى التدخل لحماية الممثلين التجاريين الأوروبيين المحليين، وبعض أصحاب الصنائع الأقباط من أتباعهم الأكثر تحمساً<sup>(٧٣)</sup>. وفى ضوء حركات شعبية مقارنة، من العسير تجاهل طبيعة الصناع المهرة فى أنشطة كهذه<sup>(٧٤)</sup>. وبقدر مماثل يتعذر تصور مستوى معيشة الفلاحين الذى يتحمل توليد هذه الأنشطة.

تزامنت حالات الإخلال بالنظام بالوجه القبلي مع قلاقل سياسية فى الوجه البحرى والعاصمة أيضاً. ويلاحظ لين Lane أن معدل الجرائم تزايد فى المناطق المدنية الكبرى بمصر زيادة كبيرة خلال عشرينيات القرن التاسع عشر<sup>(٧٥)</sup>. وفى الوقت نفسه كان يتم التعبير عن أشكال الاحتجاج الأقل انفتاحاً بوسائل شعائرية غير تقليدية يمارسها أعضاء الطرق الصوفية من العاملين بالحرف الماهرة بالبلاد. وأوضح "بيتر جران" Peter Gran أن بعض هذه الطرق الصوفية القديمة بدأت تتفصل على أسس طبقية خلال هذا العقد، مع بروز قيادات جديدة لتزيح هؤلاء الذين كانوا يعوقون النشاطات السياسية لأعضائها فى الماضى<sup>(٧٦)</sup>. على أن مثل هذه التغيرات بين العاملين بالمهن والحرفيين فى المدن وضعتهم مرة أخرى فى

موقف استخدام العنف تحديًا لنظام الحكم في عام ١٨٢٢ تقريبًا. وكوسيلة لتجنب هذا التهديد، أصدر حكام القاهرة أمرًا بخفض أسعار المواد الغذائية بالقاهرة في الوقت نفسه الذي كانت فيه الحملة العسكرية المصرية تتأهب استعدادًا لغزو الموره.<sup>(٧٧)</sup> غير أن هذا الإجراء لم يكن سوى إزاحة مؤقتة لبواعث الاضطرابات الشعبية. على أن إبقاء أسعار المواد الغذائية على انخفاضها أبعد النخبة الزراعية البارزة عن باقي أعضاء التحالف الحاكم لمصر. كما أن الحفاظ على انخفاض الأسعار بطرق مصطنعة لم يفعل شيئًا من أجل تقويض نفوذ قوى الصانع المهرة بالمدن والمراكز.

واستجابت الحكومة المركزية لمصر لهذه الاضطرابات المتنامية للصانع المهرة عن طريق زيادة حجم قطاعها الصناعي الجديد. وأثناء المراحل الأولى لعملية التصنيع، كان بناء المصانع يشكل وسيلة لزيادة الإنتاج، وكذلك أسلوبًا فعالًا للسيطرة على أعداد كبيرة من العمال المحتمل أن يثوروا. وخلال عشرينيات القرن التاسع عشر كان هذا صحيحًا لمؤسسات الدولة المصرية التي لم يكن بمقدورها الإشراف تمامًا على تكتلات العمال المهرة الذين يشتغلون لحساب الحكومة<sup>(٧٩)</sup>. وأنشئت مصانع جديدة لإنتاج السلع القطنية بمدن الأقاليم في أنحاء الوجه البحري في أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر. وأقيمت كبرى المصانع خارج العاصمة في المنصورة ودمياط ودمنهور ورشيد والمحلة الكبرى. وتأسست مصانع أخرى في قليوب وزفتى وميت غمر وفوه<sup>(٨٠)</sup>. وأضيف إليها مصانع الكتان والخشب والحريز، علاوة على معامل للصبغة والتلوين وكذلك مصانع لتكرير السكر<sup>(٨١)</sup>.

وللحيلولة دون تقويض هذه العمليات نتيجة للواردات الأوروبية أقدمت الإدارة المركزية لمصر على تنفيذ سلسلة من فرض التعريفات الجمركية وأعمال الحظر على السلع الأجنبية خلال الأعوام بين ١٨١٦ و ١٨٢٥. وهذه القيود كانت غير قانونية داخل الإمبراطورية العثمانية في ذلك الحين، غير أن مسئولى الحكومة حاولوا باستمرار بثتى الطرق الرسمية وغير الرسمية تنظيم الواردات الأجنبية رغم قرارات إسطنبول بإيقاف هذه الممارسات<sup>(٨٢)</sup>. وتزايدت هذه الحواجز من خلال "الحماية الطبيعية" التي تمتعت بها الصناعات المصرية من التكاليف العالية لنقل السلع إلى مدنها من الموردين الأوروبيين آنذاك<sup>(٨٣)</sup>. وأتاحت هذه القيود، سواء المصطنعة أو الطبيعية، على التجارة الخارجية للبلاد، أتاحت للصناعات المحلية

الناشئة أن تزدهر خلال الأعوام الأولى عشرينيات القرن التاسع عشر، غير أن هذا الازدهار تحقق جزئيًا على حساب شركاء الدولة من التجار الأثرياء<sup>(٨٤)</sup>.

كانت التجارة الخارجية تشكل موردًا سياسيًا حيويًا لـ الدولة/التجار في مصر خلال السنوات الأولى لعهد محمد علي. غير أن استيراد المصنوعات الأوروبية، الذي كان يجرى بنشاط خلال العقد الأول للقرن التاسع عشر كإستراتيجية استطاعت من خلالها الدولة/التجار بالقاهرة تحجيم الصناعات الماهرة وأصحاب الحرف المحليين، لم يكن من اليسير تمامًا حظرها من قبل من بعض التجار البارزين، حتى بعد أن بدأت الإدارة المركزية فرض قيود تجارية على السلع التي يمكن أن تنافس المنتجات المصنوعة محليًا. وهؤلاء التجار الأثرياء الذين طوروا علاقات وثيقة مع الشركات الأجنبية كان الحافز لديهم ضئيلًا للاستسلام لهم نظرًا لأن برنامج الدولة للتصنيع كان مستمرًا. نتيجة لهذا، تواصل ورود بعض المنتجات الأوروبية من القطن والسلع المعدنية إلى البلاد رغم إجراءات الحظر الحكومية. ويوضح "رالف ديفيس" Ralph Davis أن واردات المنتجات القطنية البريطانية إلى الشرق الأوسط إجمالاً زادت بنسبة ٦٦% (من ٩٩ ألف إلى ٤٩٩ ألف جنيه إسترليني) في الفترة بين عامي ١٨١٤-١٨١٦ والفترة من ١٨٢٤-١٨٢٦<sup>(٨٥)</sup>. وتبين قيم السلع الأخرى زيادة مقارنة. ويبدو من المحتمل أن بعض هذه المصنوعات دخلت إلى السوق المصري خلال هذه الفترة، بالوضع في الاعتبار حقيقة أن عدد التجار الإنجليز المقيمين بالقاهرة زادوا زيادة كبيرة بين عامي ١٨٢١ و١٨٢٤<sup>(٨٦)</sup>. ورفض تعيين صمويل بريجز Samual Briggs قنصلًا لبريطانيا بالإسكندرية في عام ١٨٢٤ على أساس أن هذه الوظيفة كانت في تلك الآونة بالغة المشقة مع ازدياد التجارة المباشرة إلى بريطانيا<sup>(٨٧)</sup>. وفي بعض الأحيان كانت هناك زيادات ملحوظة خاصة في الواردات الأوروبية إلى البلاد. كان يتم استيراد كميات كبيرة من السلع إلى مصر من أوروبا خلال شتاء ١٨٢٤-١٨٢٥. وزادت قيمة هذه المنتجات عن إجمالي فاتورة الاستيراد المصرية طوال الخمسة عشر عامًا السابقة عليها<sup>(٨٨)</sup>. وفي الوقت نفسه وردت إلى البلاد مقادير كبيرة من المنسوجات والأسلحة الفرنسية<sup>(٨٩)</sup>. لذلك عن طريق استخدام القدرة التصنيعية النامية لأوروبا لصالحهم، فقد حاول تحالف الدولة/التجار بالقاهرة على الأقل الإبقاء على أصحاب الحرف المحليين في وضع التابع

لهم. إلا أن هذه الإستراتيجية خلقت توترًا متزايدًا داخل تحالف الدولة/التجار فى السنوات الأولى لعشرينيات القرن التاسع عشر. وحاول طرفا التحالف بالتالى إيجاد طرائق جديدة لضمان قدر يسير من التعاون المتبادل كوسيلة لاستعادة هيمنتهم على خصومهم السياسيين المحليين.

وأوقف تجار القاهرة لحد كبير الاستثمار فى الممتلكات المدنية كمصادر للدخل، وبدأ التركيز بدلا من ذلك فى السيطرة على إنتاج المواد الأولية. ومن الملاحظ أن ملكية التجار للورش فى المدينة خلال السنوات الأولى للقرن التاسع عشر كانت بالغة الندرة عموماً وكانت تمثل أكثر قليلا من امتداد لإجراءات عقد من الباطن عن السنوات السابقة<sup>(٩٠)</sup>. وأدى هذا إلى ترك القطاع الزراعى بمصر كمجال واعد لاستثمارات التجار الأثرياء. وفى نهاية القرن الثامن عشر استثمر بعض التجار كأفراد معظم أرباحهم من التجارة فى الأراضى الزراعية. على سبيل المثال، ذكرت التقارير أن محمد أفندى البكرى اشترى أراضى بالريف ومخزناً للحبوب بعد أن أصبح شيخ السجادة البكرية<sup>(٩١)</sup>. وعلى المنوال نفسه، ففى نحو عام ١٧٩٨ مؤل التجار الدمايطة زراعة الأرز بالوجه البحرى، كما مؤلوا إدارة مضارب الأرز<sup>(٩٢)</sup>. غير أن هذا الاتجاه بات أكثر شيوعاً بعد عام ١٨٢٠ مع فيض الديون الذى بات صغار الفلاحين غارقين فيها<sup>(٩٣)</sup>. ويلاحظ على مبارك أن تاجر العطور السابق على بك بدرأوى استحوز على أرض كمنحة بالقرب من سمند بالوجه البحرى خلال هذه الفترة<sup>(٩٤)</sup>. كما يذكر بورنج Bowring أن التجار الأثرياء بدأوا يبتاعون ملكيات زراعية صغيرة ويدفعون أجوراً لمن يديرونها. وهذه الملكيات كانت تنتج المواد الأولية سواء للتصدير أو للتسويق محلياً<sup>(٩٥)</sup>. ومع إدخال زراعة القطن استحوذت أسر مشاهير التجار على ملكيات بقيت فى حوزتهم طول هذا القرن<sup>(٩٦)</sup>. ويشير هذا كله إلى أن تجار البلاد بدأوا فعلياً فى ترحيل ثرواتهم بعيداً عن العقارات بالمدن إلى الممتلكات الريفية بصورة لافتة قبل منتصف القرن التاسع عشر، والذى حدث فيه، كما أثبت "باير" Baer، أن بدأ رسمياً حظر شراء التجار للأراضى الزراعية بمساحات كبيرة<sup>(٩٧)</sup>.

وفى الوقت نفسه، بذل التجار الأثرياء بالقاهرة أقصى جهد لزيادة تحكمهم فى تجارة مصر - غالباً فى السلع الفاخرة - مع السودان. وبدأ تجار القاهرة إقامة علاقات قوية مع أغنياء التجار بالمدن السودانية مثل بربرة وسنار بمجرد فتح



الإقليم<sup>(٩٨)</sup>. وقبل عام ١٨٢٤ لم تكن تجارة السودان خاضعة لرسوم الجمارك الحكومية، وبالتالي كانت تشكل عملاً مربحاً استثنائياً للمثلين التجاريين بالعاصمة<sup>(٩٩)</sup>. لكن بحلول منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر بدأت التجارة بين مصر والسودان تؤثر عليها النزاعات الاقتصادية ذات الصلة بالتحالف بين مجموعة التجار الأغنياء بالقاهرة ومسئولى الدولة بها. كان وكلاء الحكومة ينشئون هيئات الجمارك لإدارة التجارة مع السودان أينما يمكنهم ذلك، خاصة على طول المسارات التجارية الأكثر استخداماً<sup>(١٠٠)</sup>. وفى الوقت نفسه، كان وكلاء الدولة يزدون من سيطرتهم على طائفة تجار العبيد السودانيين بالقاهرة<sup>(١٠١)</sup>. فضلاً عن ذلك، بدأ المسئولون بالدولة فى القاهرة مع منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر، فى إحلال الصناع المهرة المصريين بالسودان فى مسعى لتحسين قاعدة الضرائب بالمنطقة<sup>(١٠٢)</sup>. وتضافرت هذه الأنشطة مع مساعى التجار لتوسيع المبادلات التجارية بين الأقاليم السودانية والقاهرة - الإسكندرية، وبالتالي هددوا بتقويض تحالف التجار / الدولة بمجرد أن أصبح يواجه مرة أخرى تحديات قوية من خصومهم المحليين الأساسيين.

خلاصة القول: وجد تجار الاستيراد والتصدير الأغنياء بمصر أنفسهم عاجزين لحد كبير عن الحفاظ على وضع هيمنتهم داخل الاقتصاد الحضري بالبلاد فى نحو عام ١٨٢٢. إذ إن أصحاب الحرف بالأقاليم والمدن الذين حافظ التجار على خضوعهم لهم من خلال المناورة بالتجارة الخارجية للبلاد بعد سنة ١٨٠٥ كانوا مرة أخرى بالإضافة إلى كبار ملاك الأراضي بالريف يهددون أرزاق أثرياء التجار. ونظراً لأن هاتين القوتين كانتا تتحديان التجار الأغنياء فى السيطرة على الاقتصاد المصرى، تبنت الدولة والتجار استراتيجيات مضادة كانت تهدف إلى مساعدتهم فى الحفاظ على هيمنتهم على إنتاج وتوزيع السلع بالأسواق فى أنحاء البلاد. ووسع المسئولون بالدولة من برنامجهم للتصنيع، وأبقوا على رسوم جمركية صارمة لاستمرار تحقيق هذه المصانع الجديدة للربح. من الجانب الآخر، واصل التجار الأغنياء بالقاهرة والإسكندرية العمل كوكلاء أو حلفاء للشركات الأجنبية التى لها مصلحة فى فتح السوق المحلى بمصر، وكوسيلة لتخفيف خلافاتهم مع مسئولى الدولة سعى التجار فى اتجاه إستراتيجيتين متكاملتين نسبياً نحو عام ١٨٢٠. اندفعت أسر مشاهير التجار فى اتخاذ الإجراءات التى من شأنها تمكينهم

من السيطرة على الأراضى الزراعية المخصصة للمحاصيل الزراعية، وبدأ التجار الآخرون المنتسبون للدولة فى زيادة حصتهم من تجارة البلاد مع السودان والجزيرة العربية.

غير أن هاتين الإستراتيجيتين لم تتمكننا بذاتهما من حل الصراعات المتنامية التى كانت تنأى بتجار مصر عن الإدارة المركزية، التى كان يشكل مسئولوها أهم الحلفاء السياسيين المحليين بعد عام ١٨٢٠، وذلك لأن كل عامل منهما استمر فى حاجة إلى الآخر لمواجهة التحديات المتبادلة من العمال الريفيين والمدنيين بين عامى ١٨٢٠ و ١٨٢٥، وأصبحت نشاطات التجار والدولة تنحصر من جديد فى مجموعة من السياسات ترتبط بحميمية بالسياسة التوسعية الخارجية، واشتملت هذه السياسات على:

١- برنامج مترابط لتطوير الأسطول تزاوجت من خلاله البعثات العسكرية والتجارية بشكل وثيق.

٢- زيادة حجم وأهمية وحدات التجنيد الإلزامى النظامية داخل القوات المسلحة للبلاد. وكانت هذه التحركات تمثل أهم استجابة قصيرة الأجل قابلة للتطبيق من قوى الدولة / التجار فى مواجهة أشد خصومهم السياسيين نفوذًا بالداخل.

### **التغيرات فى تنظيم القوات المسلحة المصرية**

خلال السنوات الأولى للحملات العسكرية لمصر كانت القوات المسلحة للبلاد تتكون أساسًا من الفرسان المجندين، أى قوات غير نظامية يجندها قادة هؤلاء الفرسان<sup>(١٠٣)</sup>. وتألقت القوة المرسله إلى الحجاز فى عام ١٨١١ من الفرسان الألبان والمماليك وقوات إضافية من البدو تشرف عليها قيادات متباينة<sup>(١٠٤)</sup>. أما قوات الحملة التى اندفعت إلى السودان بعد تسع سنوات من ذلك فقد تشكلت من وحدات للفرسان والمشاة، منظمة على أساس علاقاتهم كأفراد بالقيادة العسكريين الذين أتوا بهم وأعدوهم، كما يقومون بتوفير البدائل الضرورية لتغطية ما يحدث من خسائر<sup>(١٠٥)</sup>. وباختصار، وفى خلال هذه السنوات "كانت" آلة الحرب، بما فيها تلك المعدة آنذاك، تبدو متواضعة. فقد كان الجيش حشدًا من رجال تم تجنيدهم من

هنا وهناك: أتراك وألبان وسوريون ومغاربة... رجال بلا هدف قومي، جامحون لا تحركهم راية موحدة، بل يحركهم الراتب العسكري أو الغنيمة<sup>(١٠٦)</sup>. وعلى أية حال ففي مطلع عشرينيات القرن التاسع عشر، حدث تغيران كبيران في طبيعة القوات المسلحة المصرية. الأول: بدأت هذه الجيوش تشتمل على عدد أكبر من السفن الحربية. وكانت جهود الحكومة لإنشاء أسطول حربي قد بدأت نحو عام ١٨٠٩، واستهدفت تشكيل أسطول من السفن الصغيرة في البحر المتوسط والأحمر بحلول عام ١٨١٥<sup>(١٠٧)</sup>. وكانت السفن الحربية الأولى ليست إلا أكثر قليلا من سفن تجارية متحولة، رغم أن نظام الحكم سرعان ما تعاقد مع شركات لبناء السفن في إسطنبول ورووس لبناء أسطول حديث<sup>(١٠٨)</sup>. وفي نهاية العقد الثاني للقرن التاسع عشر، انهمكت موانئ بومباي وليفرنو والبندقية في تصنيع سفن حربية للبحرية المصرية، وطلب محمد علي تصريحا من السلطات الفرنسية في عام ١٨٢١ للتعاقد مع أحواض للسفن في طولون ومرسيليا، وتمت الموافقة على هذا الطلب في العام التالي<sup>(١٠٩)</sup>. ويلاحظ "دافيد فارهي" David Farhi أنه في أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر، كان الباشا يقوم بحملة لـ "تنظيم"، أسطوله.

واشتمل هذا على تجنيد ما أمكن من المصريين، الذين لديهم خبرة بالملاحة النهرية، ليحصلوا على تدريب نظامي على يد معلمين أوروبيين. أما الضباط فيتلقون تدريبهم من خلال مناهج خاصة بالبحرية<sup>(١١٠)</sup>. إضافة إلى تلك السفن التي في حوزة الحكومة المصرية، مورست ضغوط على عدد من السفن الأوروبية الراسية في موانئ البلاد لتعمل خلال المراحل الأولى للحرب اليونانية في أداء خدمات في النقل وتزويد العمليات العسكرية<sup>(١١١)</sup>. لذلك يتضح أن وحدات الأسطول كانت تؤلف مكونا أساسيا للمؤسسة العسكرية المصرية في بداية عشرينيات القرن التاسع عشر، كما تزايدت أهميتها في السنوات التالية من هذا العقد.

ثانياً: والى جانب السفن الحربية، بدأت القوات المسلحة لمصر تضم بين صفوفها عدداً كبيراً من قوات المشاة المنتظمة في بداية عشرينيات القرن التاسع عشر. وهذه الوحدات والمعروفة باسم (النظام الجديد) تم تجميعها عن طريق التجنيد الإجباري تحت إشراف الحكومة من مختلف أنحاء البلاد. وفي عام ١٨٢٢ أصدر المسئولون بالقاهرة أمراً باستقدام أربعة آلاف رجل لأداء واجبات عسكرية

من منطقتين كبيرتين بالصعيد<sup>(١١٢)</sup>. والأشخاص الذين تم جلبهم من المنطقة الواقعة بين منفلوط وقنا صدرت الأوامر بتجميعهم للتدريب في معسكر تابع للحكومة خارج فرشوط، والقادمون من المنطقة الواقعة بين قنا وأسوان تم تجميعهم في أسوان. وتقرر دفع الرواتب الخاصة بهم من العائدات التي تحصلها الحكومة، وليس عن طريق قادتهم، وتحددت الفترة الأولية لأداء واجباتهم بثلاث سنوات<sup>(١١٣)</sup>. وتقرر أن يتم إحلال بدائل لهم بالاختيار من قوائم تضم من تقع عليه القرعة مستقبلاً يجهزها الضباط المسؤولون عن معسكرى التدريب كجزء من نظام شامل لإحصاء السكان بالقرى. وتتلقى الوحدات المجندة إلزامياً تدريباً عسكرياً نظامياً وفقاً لنظم التدريب الأوروبية، وتم بالتالي ضمهم إلى تشكيلات ووحدات محددة بدقة<sup>(١١٤)</sup>. وتشكلت وحدة مركزية للقيادة لكي تشرف على توفير السلاح والملابس والمعدات والمؤن لهذه الفصائل العسكرية المشكلة حديثاً<sup>(١١٥)</sup>. وقامت الدولة بتنظيم نوع من الحملة الدعائية لتدعيم خططها الجديدة في التجنيد الإلزامي، وحث علماء الدين ذوى النفوذ في العاصمة على كتابة الخطب التي تجيز هذه الممارسات المبتكرة<sup>(١١٦)</sup>.

من العسير أن يكون محض صدفة أن التجنيد الإلزامي للنظام لأول مرة موجهاً لرجال من المنطقة الواقعة بين منفلوط وأسوان - وهي المنطقة التي كانت منطلقاً لأكثر ثلاث عصابات ريفية واسعة النطاق في أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر<sup>(١١٧)</sup>. وفي الواقع فإن الأمر الصادر بتكليف هذه الوحدات اشترط أن يكون المجندون من بين السكان المستقرين بالقرى الواقعة في هذه المنطقة، وليس من الفلاحين غير المستقرين الذين ينتقلون بين القرى آنذاك<sup>(١١٨)</sup>. أكثر من هذا، فإن المقيمين بهذه المنطقة لم يتأثروا بنفس القدر بالتجنيد العسكري طبقاً لمرسوم حكومي صدر في ٢٣ يناير ١٨٢٦، إذ استهدف ألا يتداخل التجنيد الإلزامي مع الإنتاج الزراعي بالصعيد. وهذا القرار يربط التجنيد الإجباري في المناطق الريفية ربطاً مباشراً بانتعاش القطاع الزراعي في الاقتصاد<sup>(١١٩)</sup>. وكما يوضح "باتريك أوبراين" Patrick O'Brien فإنه نظراً لنمو الإنتاج الزراعي بمعدل كبير بين عامي ١٨٢٠ و ١٨٨٠، فإن من اضطروا لدخول الخدمة في القوات المسلحة للبلاد بعد عام ١٨٢٢ ربما لم يكونوا من بين الفلاحين العاملين في أكبر الأراضي الزراعية إنتاجية<sup>(١٢٠)</sup>. على الجانب الآخر، فإن صغار الملاك المستقلين والعاملين بالحرف في الريف لم يهربوا من أداء الخدمة العسكرية بمنتهى السهولة.

ويذكر "إدوارد لين" Lane Edward أنه من أجل الوفاء بحصصهم فى قوائم المطلوبين، فإن مشايخ القرى دائما ما يأخذون أبناء الأشخاص الذين يحوزن أكبر الملكيات. وهؤلاء هم الذين يمكنهم تجنب الخدمة العسكرية برشوة مشايخ القرى أنفسهم<sup>(١٢١)</sup>. وارتفعت مبالغ الرشاوى هذه عدة مرات، إلى حد التدمير الاقتصادى للمنتجين المستقلين.

ويتضح أن الصناع المهرة بالريف تم تجنيدهم فى خدمة الحكومة منذ عام ١٨١٣. ويلاحظ الجبرتى أنه تم أخذ عدد كبير من الخبازين من الفيوم فى تلك السنة حتى أصبح هناك عجز فى أعدادهم بالمنطقة، وفى الوقت نفسه، اضطر عمال تصنيع الطوب وعمال البناء لدخول الخدمة الحكومية لبناء معسكرات للجنود فى عدد من الأقاليم<sup>(١٢٢)</sup>. وفى عام ١٨١٥ تم تجنيد العمال المهرة من الوجه البحرى للعمل فى أحواض السفن الحكومية الجديدة بالإسكندرية، ويرى "بيتر جران" Peter Gran أنه كان يتم تجنيد أصحاب الحرف إلزامياً بالمصانع والجيش فى الوقت نفسه فى السنوات التالية، ومع اقتراب هذا العقد من نهايته لوحظ أن التجار والصناع المهرة بقنا كانوا يخشون بشدة من التجنيد إلى حد أنهم كانوا يغلقون محالهم عندما تروج الشائعات عن اقتراب قوائم التجنيد من المنطقة<sup>(١٢٤)</sup>. على أن مجموعة من العاملين بالحرف من الأقاليم كانوا فى أحد الأسواق بالقاهرة وتم إجبارهم على الدخول فى القوات المسلحة فى تاريخ لاحق لحد ما، فى حين كتب القنصل العام البريطانى فى تقريره فى يونيو ١٨٣٢: فى يوم ١٤ من الشهر الجارى أمسكت فجأة كتائب التجنيد بالذكور من سكان القاهرة، والتي انتشرت فى جميع الأحياء فى لحظة محددة، وبعد دقائق قليلة أصبحت الشوارع مهجورة إلا من مجموعات من النساء تولولن على أقاربهن المقبوض عليهم وأغلقت جميع المحلات<sup>(١٢٥)</sup>. لذلك فإن كتائب التجنيد استهدفت فى معظمها الصناع المهرة والعاملين بالحرف، وهو نفسه ما حدث للعمال الزراعيين.

ومع التوسع فى وحدات الأسطول والتشكيلات النظامية للقوات المسلحة المصرية أمكن لتجار الاستيراد والتصدير الأثرياء الحصول على مكانة راقية سواء على مستوى الشئون الريفية أو الحضرية، بينما وفقوا فى الوقت نفسه مصالحهم مع الإدارة المركزية. وتوحدت مصالح التجار والدولة فيما يتعلق بالتوسع فى بناء الأسطول إلى مدى بعيد، ذلك لأن وحدات الأسطول استطاعت أن

تلعب دورًا تجاريًا وحربيًا مزدوجًا على نحو لم تكن تقدر عليه القوات البرية، وبمجرد بناء أول سفينة حربية بدأت مشروعات تحويل السفن التجارية إلى سفن حربية بتسليحها بمعدات عسكرية، لذلك كانت السفن الحربية الحكومية تستخدم بانتظام كناقلات تجارية، تحمل البضائع، والمواد الغذائية والسلع الأخرى بين مصر والشركاء التجاريين مثل أوروبا وسوريا وتركيا والجزيرة العربية<sup>(١٢٦)</sup>. وخلال نهاية العقد الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل عشرينياته، بدأت المراكب التابعة للدولة في حمل معظم الإنتاج الزراعي للبلاد من مناطق زراعتها إلى أسواق المدن لتباع فيها<sup>(١٢٧)</sup>. وارتفع عدد المراكب النهرية التي تحمل هذه البضائع على طول نهر النيل من ١٦٠٠ خلال فترة الاحتلال الفرنسي إلى ٣٣٠٠ مركب بحلول عام ١٨٤٠، تملك الدولة منها على الأقل ٨٠٠ مركب<sup>(١٢٨)</sup>. كما أقامت الحكومة أحواضا للسفن في السودان فوق كل واحدة منها مجموعة عن المعدات، لبناء السفن المخصصة لحمل المحاصيل المنتجة بالمنطقة لنقلها إلى الوجه البحري. وأسفرت هذه النشاطات عن انتعاش الحركة الداخلية للحبوب لمنفعة تجار البلاد، بموافقة الإدارة المركزية<sup>(١٢٩)</sup>.

وفي الوقت نفسه تقريبًا فإن سيطرة الدولة على جمع رسوم الجمارك على طول نهر النيل، التي استفادت من السفن الحربية على الأقل منذ منتصف القرن الثامن عشر، باتت شأنًا عسكريًا بحريًا أكثر صرامة<sup>(١٣٠)</sup>. ويقول روكفورت سكوت "Rochfort scott إنه في المنيا: شأنها شأن الموانئ الرئيسية على النيل، أقيم عرض لقوة بحرية - نوع من السفن المجهزة بمدفعية مثبتة بدون حركة في الطمي المحيط بالمدينة<sup>(١٣١)</sup>. كما استفادت حملات حفظ النظام التي جرت خلال هذه الفترة كثيرًا من البواخر النهرية، إذ كانت وحدات المشاة النظامية تأتي على طول النهر من أسوان إلى الأقصر في مراكب تملكها الدولة للمساعدة في قمع التمرد الذي اندلع حول تلك المدينة في سنة ١٨٢٤. وبالتالي أصبح بناء السفن والنشاط البحري الذي واكبها مجالًا قويت من خلاله أواصر العلاقة بين تجار الاستيراد والتصدير الأغنياء بمصر مع مسؤولي الدولة في الوقت نفسه الذي تعاضمت فيه صراعاتهم المتبادلة مع كبار ملاك الأراضي بالبلاد وأصحاب الحرف المستائين.

غير أن بناء الأسطول لم يكن هو الوجه الوحيد للتوسع العسكري الذي تداخلت فيه مصالح التجار والدولة. فقد كانت المصانع الحكومية سواء بالعاصمة

أو الأقاليم على ارتباط وثيق بتجهيز وتسليح القوات النظامية لمصر في السنوات التالية مباشرة لعام ١٨٢٠، ويزعم عدد من الباحثين أن هذه المصانع فى الواقع أنشئت أساسًا لتصنيع المعدات العسكرية<sup>(١٣٣)</sup>. ويخلص مسح ميدانى حديث إلى أن أهداف محمد على فى إنشاء هذه المصانع تتطوى على مظهر عسكرى كبير، رغم أنه ليس الأرجح.

بفحص أعماله أكثر من تصريحاته نجد انه أولى عناية خاصة للصناعات ذات الصلة بالجيش والأسطول. وكانت مصانع الأسطول والمعدات العسكرية مجهزة تمامًا وإدارتها جيدة، ومن المحتمل أنها كانت أكثر منشآت الصناعة نجاحًا. وعندما بدأ يقلص واردات الفحم ويستخدم الآلات البخارية ويعتمد غالبًا على قوة الحيوانات فقط كان يقوم بعمل استثنائى، إلا أن هذه الأولويات صنعت حسًا اقتصاديًا.. وقد وفر الجيش للصناعة سوقًا هائلة ومحمية. وعملت مستودعات السلاح مع دور السبك التابعة لها وورش المعادن على تدريب العمالة الماهرة، وزودت المصانع الأخرى بقطع الغيار والمعدات الخفيفة، هنا مرة أخرى، تفسير عسكرى بسيط قد يفشل فى تحقيق الإنصاف لمحاولته. وكانت الأهداف أكثر تعقيدًا والأساس المقدم للصناعة أوسع من المطلوب لهدف عسكرى<sup>(١٣٤)</sup>.

من العسير تصور أن هذه الورش الحكومية - قام بتخطيطها والإشراف عليها مسئولون فى أعلى المناصب بجهاز الدولة الإدارى - كان يعمل بها فلاحون ليس إلا من الريف، الأكثر احتمالًا أنهم كانوا غالبًا من أصحاب الحرف المهرة يتمتعون بخبرة فى تصنيع السلع التى تنتجها هذه المصانع الجديدة.

على أن تجنيد الصناع المهرة وأصحاب المهن للعمل فى منشآت الدولة وشغل مواقع فى الوحدات العسكرية النظامية للقوات المسلحة المصرية عزز التعاون بين التجار وإدارى الدولة فى مجالين متكاملين فى أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر. الأول، التجنيد الإجبارى لأصحاب الحرف من المدن والأقاليم فى الخدمة الحكومية يسّر كثيرًا تهدئة الأوضاع فى الريف عمومًا. ومضى المراقبون المعاصرون كثيرًا فى ملاحظة أن الأفراد الذين انضموا إلى القوات المسلحة تمتعوا برواتب وبمقار للسكنى أفضل مما كان متاحًا لهم أن يوفره بقواهم الذاتية كمدنيين، ويرى الدبلوماسيون البريطانىون صلة مباشرة بين هذه الفوائد وبين قلة وقوع حوادث الهروب نسبيًا فى صفوف القوات المسلحة النظامية<sup>(١٣٥)</sup>. وبحلول

ربيع ١٨٢٤ أحرزت الوحدات النظامية انتصاراً على تمردات بالصعيد على أطراف إسنا. ومن وجهة نظر نظام الحكم أن كفاءة هذه القوات النظامية كانت تمثل تحسناً هائلاً مقارنة بكفاءة القوات المرتزقة القديمة، الذين قد ينضم جنودها عادة إلى التمرد ويغيرون على العاصمة بمجرد تأخر رواتبهم عن الموعد المحدد<sup>(١٣٦)</sup>. ولاحظ مسافر بريطاني إلى الوجه القبلي في منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر أنه رغم فشل سياسات نظام الحكم الخاصة بالتصنيع والتجنيد الإلزامي في تحقيق أهدافها الظاهرية فإنها كانت مفيدة بوضوح في ضمان تهدئة الأوضاع الداخلية لـ (مصر)<sup>(١٣٧)</sup>. أكثر من هذا أتاح إقامة النظام الجديد للدولة الحفاظ على قدر كبير من المؤسسة العسكرية دون اللجوء إلى فرض ضرائب استثنائية على التجار، والتي كانت ضرورية في أوقات سابقة لدعم وحدات المرتزقة لحماية البلاد.

على الجانب الآخر، أسفر التجنيد الإلزامي لعدد محدود من الفلاحين في القوات المسلحة عن إضعاف الإقطاعيين الصاعدين، الذين كانوا يعتمدون على وجود مخزون كبير من العمال الزراعيين للحفاظ على ربحية إقطاعياتهم التجارية. وكان المراقبون الأجانب جميعهم يشكون من أن التجنيد العسكري أتاح للقطاع الزراعي بالبلاد الوصول إلى كامل طاقته كمورد للمواد الغذائية والمحاصيل الأخرى إلى الأسواق الأوروبية. وفي الوقت نفسه تزامنت السنوات الأولى للتجنيد الإلزامي مع تحسن ملحوظ في مستوى المعيشة الذي كان يتمتع به معظم العمال الزراعيين. وكتب "هنري سالت" Henry Salt في ١٨١٧: "إنني ألاحظ، وتأكدت من آخرين لديهم فرص متعددة في التيقن من الحقيقة، أن الفلاحين أو زراع الأراضي يلقون معاملة أفضل كما أنهم أكثر قناعة عما كان عليه الحال لسنوات عديدة خلت، بلا شك كنتيجة للطلب المتنامي على العمالة في الملكيات الزراعية الكبيرة"<sup>(١٣٨)</sup>. على أن حالات القصور المتتالية التي نجمت عن التجنيد الإجباري للفلاحين في الجيش افضت ببعض كبار ملاك الأراضي إلى الإفلاس<sup>(١٣٩)</sup>. غير أن مسئولى الحكومة كانوا حريصين على إعفاء الأملاك الزراعية للتجار التي تنتج المحاصيل النقدية للتصدير من حملاتهم للتجنيد الإلزامي خلال السنوات الأولى لعشرينيات القرن التاسع عشر، في الوقت نفسه الذي كان يوجه فيه اللوم لقادة قوات المرتزقة من النمط القديم لمحاولاتهم استغلال العمل الإجباري لمصلحتهم الشخصية<sup>(١٤٠)</sup>. لذلك كان تبنى برنامج لبناء الأسطول والتجنيد الإلزامي بالجيش



يحقق مصالح متبادلة لتجار الاستيراد والتصدير المصريين وإداري الدولة فى السنوات السابقة واللاحقة لعام ١٨٢٢. وأتاح برنامج كهذا فرصة لإحلال قوات لا يمكن الوثوق بها بين صفوف القوات المسلحة للبلاد بقوات أكثر انضباطاً تحت سيطرتهم المباشرة، وكذلك تحجيم الوضع السياسى النسبى لكل من الصناع المهرة وكبار ملاك الأراضى الزراعية الأكثر ثراء. فضلاً عن هذا منحت هذه السياسات لنظام الحكم وسيلة لمواجهة تحديات خارجية خطيرة للتجارة المصرية فى شرق البحر المتوسط، كانت تعرض للخطر مداخل كل من التجار والاحتكارات الحكومية مع بدء عشرينيات القرن التاسع عشر.

### التهديات للتجارة المصرية فى شرقى البحر المتوسط

نظراً لأن الائتلاف غير المستقر للتوسع فى التصنيع وتعزيز التجارة الخارجية بات مصدراً لإشكالية متزايدة للقوة الاقتصادية والسياسية للتجار المصريين والحكومة المركزية فى صراعاتهم المتبادلة مع كبار الإقطاعيين الصناع والمهرة على الهيمنة المحلية، فقد بات أمن شرقى البحر المتوسط أكثر حيوية بكثير لنظام الحكم فى السنوات التالية لعام ١٨٢٠. كان تجار الاستيراد والتصدير المصريون الأثرياء مستغرقين لحد كبير فى تجارة الأرز والقرطم والصبغ العربى والبن والتوابل والسلع الفاخرة داخل الإمبراطورية العثمانية، خاصة فى إزمير وإسطنبول. ومن العسير أن نجد أرقاماً دقيقة لحجم هذه التجارة، لكن فى عام ١٨٤٩ كانت تركيا لا تزال هى ثانى أكبر شريك تجارى لمصر بعد بريطانيا العظمى من بين الدول التى تمارس تجارتها بالإسكندرية<sup>(١٤١)</sup>. ونظراً لأن الأرز وباقى السلع الغذائية المقررة لإسطنبول كان يتم شحنها أساساً من رشيد ودمياط، فمن المحتمل أن تجارة مصر مع تركيا فى منتصف عهد محمد على كانت أكبر من هذا. زد على هذا أن البن والتوابل والسلع الفاخرة كان يتم شحنها أيضاً من مصر إلى موانئ سوريا والأناضول الصغيرة فى منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر. وبالتالى، كانت منطقة بحر إيجه وسيلة اتصال ونقل حيوية لتجار مصر الأغنياء، شأنها شأن منطقة البحر الأحمر منذ عقد سابق.

وفى الأعوام التى أجبرت فرنسا فيها برلين وميلانو على إصدار مراسيم تحظر تدفق التجارة من وإلى القارة الأوروبية، ازدهرت التجارة فى منطقة بحر إيجه. وتحرك التجار البريطانيون إلى المنطقة عنوة فى العقد التالى لعام ١٨٠٦ فى مسعى لإيجاد أسواق جديدة تعويضًا عن الأسواق التى أغلقتها فرنسا، وأرسوا قواعدهم بداية فى مالطة ثم فيما بعد فى جزر الأيونية<sup>(١٤٢)</sup>. وفى الوقت نفسه، برزت الموانئ الحرة فى تريسته وليفورنو كمستودعات كبرى للسلع المتدفقة إلى وسط أوروبا بالإضافة إلى هولندا وكذلك الصادرات الفرنسية إلى الإمبراطورية العثمانية<sup>(١٤٣)</sup>. وفى الشرق، بدأت تتزايد معاملات سالونيك وفارنا التجارية مع دول البلقان والنمسا من جانب ودول البحر المتوسط من الجانب الآخر<sup>(١٤٤)</sup>. وشهد العقد الأول من القرن التاسع عشر توسع أوديسا كمركز تجارى للأراضى الزراعية الخصبة فى أوكرانيا وبولندا<sup>(١٤٥)</sup>.

على أن ما ربط هذه الشبكات التجارية المتباينة معًا كان تنوع "المجتمع اليونانى" لساحل بحر إيجه، الذى يؤلف أعضاؤه الأغلبية العظمى من الوسطاء وأصحاب الشاحنات والباعة الجائلين الناشطين فى المنطقة. وكان الألبان الأرثوذكس الشرقيون يقيمون فى جزيرة "هيدرا" Hydra و"سبتساي" Spetsai خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر، بينما يستقر اليونانيون الأرثوذكس فى "بسارا" Psara. وكما يذكر "ترايان ستويانوفيتش" Traian Stoianovich: "فى عام ١٨٠٠ تقريبًا، كان أكثر من ثلثى الحمولة بالأطنان ونصف السفن للبحرية التجارية الألبانية اليونانية النامية يملكها سكان جزر هيدرا وسبتساي وبسارا، محدثو النعمة فى منطقة بحر إيجه. ويحصل التجار الجدد وأصحاب السفن على التمويل، فى جزء منه وهذه حقيقة، من الرأسماليين من جزيرة خيوس أزميزر، كما يحظون بالمساعدة فى نموهم الاقتصادى من سيطرة Phanariot على شئون منطقة بحر إيجه<sup>(١٤٦)</sup>. وترى "إلينا فرانجاكيس - سيريت" Elena Frangakis - syreet أنه خلال الأعوام الأولى للقرن الرابع عشر "كان التجار الإنجليز يجلبون المنسوجات البريطانية إلى مالطا أو كورفو Corfu (بعد أن أصبحت الجزيرتان تحت السيطرة البريطانية) ويتعاقدون مع التجار اليونانيين، الذين استقروا بهما، كى يبعثوا بالمنسوجات إلى شركائهم بالخارج، أو بإقامة شركات فى منطقة شرق البحر المتوسط، وأغلبها فى أزميزر<sup>(١٤٧)</sup>. وفى الوقت نفسه "بين عامى ١٧٨٤ و ١٨١٨

سيطر التجار اليونانيون من الناحية العملية على صادرات المنسوجات الهولندية Dutch إلى أزمير وإلى باقى الأناضول"، كما أنهم فى آن واحد استولوا على التجارة بين تريستى وأزمير<sup>(١٤٨)</sup>. أكثر من هذا، هيمن التجار اليونانيون على التجارة المزدهرة بمنطقة البحر الأسود من قاعدتهم فى أوديسا<sup>(١٤٩)</sup>. واستنادًا إلى فيرنون بريير Vernon Puryear: "انتلاف بعض الظروف بالتالى جعل اليونانيين فى الواقع هم التجار الأكثر نشاطًا فى مياه الشرق. إذ كانت سفنهم العديدة تغدو ذهابًا وإيابًا بين أوديسا ومالطا، وبين مرسيليا وباقى الموانئ الرئيسية على البحر المتوسط، وفى معظمها احتفظ اليونانيون بمؤسسات تجارية مزدهرة"<sup>(١٥٠)</sup>.

واستفادت الدولة / التجار بمصر لأقصى مدى بالوساطة "اليونانية" مثلهم مثل الأوروبيين والعثمانيين. وفى ١٨١١ أرسل محمد على وفودًا من الوكلاء "اليونانيين" إلى مالطا والبرتغال وأسبانيا للتفاوض حول بيع الحبوب المصرية للجيش الإنجليزى التى تعمل فى غربى البحر المتوسط<sup>(١٥١)</sup>. وعندما رفض الإنجليز بيع السفن الحربية لنظام الحكم فى نهايات هذا العقد، "حث الوالى أصدقاءه ومعارفه على الاستثمار فى السلاح والشحن نيابة عنه. وقام وكيلاه اليونانيان توسيجه وأناستاسى، ببناء ثلاث سفن فى عام ١٨١٨ عملت فى التجارة بمياه مجموعة الجزر اليونانية"<sup>(١٥٢)</sup>. كما أن تاجرًا يونانيًا آخر شهيرا هو زيزينيا Zizinia "اشتري سفينة وجهازها لزيادة الأسطول التجارى للوالى، وزوده بفرقاطته الحربية الأولى"، إضافة إلى أنه أصبح عدد من اليونانيين من أهل الجزر هم قباطنة هذا الأسطول الجديد، وتحول بعضهم لاعتناق الإسلام. وبداية من عام ١٨١٢، كانت السفن التى تحمل العمال وأرباب الحرف اليونانيين تأتى سنويًا من "هيدرا" Hydra و"سبيزيا" Spezia<sup>(١٥٣)</sup>. وبنهاية هذا العقد غدت التجارة الخارجية للبلاد متكاملة بقوة فى الشبكة التجارية التى يهيمن عليها "اليونانيون" وتتركز فى منطقة بحر إيجه.

واجهت هذه الشبكة عددًا من التوقفات فى الأعوام التالية لعام ١٨٢٠. فى المقام الأول، بدأ التجار الإنجليز غير التابعين لشركة الليفانت فى إقامة علاقات مباشرة مع الموانئ العثمانية بأعداد آخذة فى التزايد. ويقول كنجهام A.B Cunnigham أن ستة تجار إنجليز وصلوا إلى أزمير فى عام ١٨٠٥ و الثامن عشر تاجرًا فى عام ١٨١٤، و ٢٣ تاجرًا فى عام ١٨١٥، و ٥٠ تاجرًا فى عام ١٨٢٠،

ويستج أن "أزمير لم تكن وحدها مقصد التجار. ففي عام ١٨١٢ قامت أول سفينة بريطانية منذ ٩ سنوات بزيارة سالونيك. وأعيد افتتاح القنصلية بحلب في سنة ١٨١٠ والتي كانت مغلقة لسنوات عديدة. وفي ١٨١٧ أبلغ القنصل بالإسكندرية عن أول سفينة بريطانية وصلت إليها مباشرة من إنجلترا على مدى العشرين عامًا الماضية، وفي عام ١٨٢٢ وصلت إلى بيروت ٢٠ سفينة بضائع بريطانية، "ولم يكن قد وصل إليها أي سفن طيلة ٢٠ عامًا"<sup>(١٥٤)</sup>. على أن تصاعد مشاركة بريطانيا في تجارة شرقى البحر المتوسط كان يمثل تحديًا مباشرًا لنظام التبادل التجارى الضعيف والمعقد الذى نشأ بالمنطقة أثناء الحروب النابليونية. وحاول المسئولون بالقاهرة خلق أفضل وضع ممكن لتكوين شراكة مع بريجز آند كومبانى فى لندن عام ١٨١٦، إلا أن هذه الخطوة انطوت على مخاطر سياسية فى ذاتها<sup>(١٥٥)</sup>.

علاوة على التهديد البريطانى، زاد التجار الأمريكيون بشدة من أنشطتهم فى هذا الجزء من العالم فى السنوات حول عام ١٨٢٠. وبحث الوكلاء التجاريون والدبلوماسيون، المقيمون فى إزمير، إمكانية إقامة مقر قنصلية فى إسطنبول وأوديسا بداية من ١٨١٩، وبعدها بعامين، قام قائد الأسطول الأمريكى بالبحر المتوسط الذى وصل حديثًا بإرسال إحدى سفنه الشراعية إلى إزمير وأمر باستطلاع إمكانية استئناف علاقة منتظمة مع منطقة البحر المتوسط و"جمع معلومات تجارية" حول الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط.. وكما يذكر جيمس فيلد James Field "كان وصول السفينة سبارك Spark فى ١٢ أكتوبر من عام ١٨٢٠ يمثل أول وجود لسفينة حربية أمريكية بالعاصمة التجارية للشرق"<sup>(١٥٦)</sup>. وأجرى قبطان السفينة مسحا ميدانيا لفرص تجارة كبرى للولايات المتحدة فى هذا المركز التجارى الصاخب، ثم رحل إلى العاصمة العثمانية؛ حيث التقى بالسفير الروسى وممثلين رفيعى المستوى من الميناء. وفى محاولة لموازنة كل من النفوذ البريطانى المتزايد فى الشرق الأدنى وكذلك المطالب الروسية للوصول بحرية إلى منطقة البحر المتوسط، يتضح أن ممثلى الميناء عرضوا على هذا القائد إبرام معاهدة تجارية طويلة الأجل، واقترحوا "أن هدية من السفن ستكون تعويضًا مقبولًا مقابل الامتيازات التجارية"<sup>(١٥٧)</sup>. وكنتيجة لهذه الجهود قفزت التجارة الأمريكية فى إزمير التى بلغ إجماليها نحو ٢,٣ مليون دولار فى الأعوام الثلاثة من عام ١٨٢٠ إلى عام ١٨٢٢، إلى أكثر من ١,٢ مليون دولار فى عام ١٨٢٣ فقط<sup>(١٥٨)</sup>. وكان جزء

أساسى من هذه التجارة فى منافسة مباشرة مع الصادرات المصرية المربحة إلى الإمبراطورية<sup>(١٥٩)</sup>.

وفى الوقت الذى كان يندفع فيه الوكلاء الانجليز والأمريكيون إلى شرق البحر المتوسط ضاعف المغيرون التجاريون من الجزر اليونانية من هجماتهم على السفن التجارية فى بحر إيجه. كانت عصابات القراصنة عناصر ثابتة طوال العام للحياة فى هذا الجزء من العالم، إلا أن حجمهم ومدى نشاطاتهم قفزاً بشكل لافت خلال سنوات حملات شبه الجزيرة ضد نابليون، عندما كانت بضائع المواد الغذائية وغيرها من السلع بكميات كبيرة تعبر مياه البحر المتوسط بكثرة<sup>(١٦٠)</sup>. وزاد هؤلاء القراصنة من مجال عملياتهم بعد عام ١٨١٥ مع تناقص ازدهار التجارة زمن الحرب تدريجياً. واستناداً إلى "ريتشارد كلوج" Richard Clogg فإنه: بعد عام ١٨١٥ انخفض متوسط الأرباح إلى ١٥% كما أن الأرباح المجمعة لتجار هيدرا، على سبيل المثال، هبطت من ٧,٧٤٩,٥١٠ قرشاً فى ١٨١٦ إلى ١,٣٧٥,٠٣٩ قرشاً فى عام ١٨٢٠، هذا التراجع الكبير فى الدخل كان بلاشك عاملاً معجلاً فى انحدار ثروة ملاك السفن وقباطنة البحر من الجزر لينظموا أنفسهم، وإن عن كره فى البداية، مع المتمردين<sup>(١٦١)</sup>. وكننتيجة لذلك انتشرت القرصنة المنظمة فى أنحاء حوض بحر إيجه، مما جعل الصفقات التجارية المعتادة بالمنطقة باهظة التكلفة وعرضة للمخاطرة عما فى السابق<sup>(١٦٢)</sup>. واتخذ المدافعون عن القضية اليونانية وجهة نظر أكثر دموية فى هذا الاتجاه تقول: "خلال زمن الحرب من أجل استقلال اليونان، كانت عمليات الأسطول اليونانى ضد الأسطول التركى فى المياه القبرصية كثيرة وناجحة بشكل عام"<sup>(١٦٣)</sup>. وفى أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر، كان لدى السفن الحربية بقيادة "القراصنة" اليونانيين القدرة على شن هجمات حتى على الموانئ المحصنة جيداً مثل الإسكندرية ودمياط<sup>(١٦٤)</sup>. وفى ظل هذه الظروف، كان لنظام الحكم بالقاهرة مصالح قوية فى السيطرة على كريت ورودوس وقبرص وساحل المورة كوسيلة لخفض أعباء هؤلاء المغيرين المفروضة على التجارة المصرية فى شرق البحر المتوسط.

وأضافت التطورات الزراعية فى الجنوب الشرقى لأوروبا فى ذلك الحين لهذه المصالح أن التجار المصريين وحلفاءهم فى الإدارة أضرموا احتلال المواقع المهمة استراتيجياً على ساحل بحر إيجه. وبعد عام ١٧٢٠ تقريباً كان قد بدأت

زراعة القطن قصير التيلة بكميات تجارية في مقدونيا وأماكن أخرى في شمالي اليونان. وكان يتم إرسال هذا القطن إلى وسط أوروبا سواء باستخدام الطرق البرية من خلال زيمون Zemun على نهر الدانوب (بالقرب من بلجراد) أو بواسطة البحر حول المورة حتى تريسته<sup>(١٦٥)</sup>. لذلك كان القطن اليوناني المصدر إلى باقي أوروبا يزرع في آن واحد مع زراعته في مصر، لتحصل على أى شيء كبداية طفيفة للانطلاق. وبعد عام ١٧٩٥ انتقلت هذه التجارة على نحو دائم بشكل أو بآخر من المسار البرى إلى البحر نتيجة لتفشي وباء خطير في زيمون<sup>(١٦٦)</sup>. لذلك من خلال السيطرة على المورة وكريت استطاعت هذه القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة من تجارة القطن المصرية مع أوروبا، إلى حد ما، زيادة تكاليف الحماية" على من يتعاملون في هذه التجارة المقدونية، وبذلك الوسيلة أيضًا قيدوا المنافسة التي كانت تواجهها منتجاتهم القطنية من اليونان ومن باقي المنتجين في البلقان. والأهم من ذلك، أنهم استطاعوا بفاعلية أن يتلاعبوا بالطلب المتنامى من غربى ووسط أوروبا على القطن بعيدًا عن المنتجات قصيرة التيلة التي تزرع في مناطق الجنوب الشرقى من القارة لصالح الأصناف التي بدأت مصر في تصديرها. يتبقى توضيح السبب في أن الدولة / التجار كانوا قادرين على تبني برنامج سياسى واقتصادى متعدد الأوجه مترافق مع التوسع في بحر إيجه بنجاح في مواجهة المعارضة المتنامية للإقطاع والصناع المهرة.

## **أسس قوة الدولة / التجار في منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر**

بدأ توزيع النفوذ السياسى الذى كان يميز المجتمع المصرى فى العقد الثانى للقرن التاسع عشر يتغير فى الأعوام الأولى للعقد التالى بطرق أساسية. كان خلفاء الملتزمين الزراعيين يعيدون تدريجياً تأسيس هيمنتهم على أملاك زراعية كبيرة سواء فى الدلتا أو الصعيد وبالتالي أحرزوا موقعاً يتحدون من خلاله الدولة/ التجار فى السيطرة على البلاد.. وفى الوقت نفسه، شرع الصناع المهرة بالمدن مرة أخرى فى ممارسة أنشطة سياسية جعلتهم يتعدون عن نظام الحكم انطوت على احتمالات التطور إلى نوع من التمرد واسع النطاق هز المجتمع الحضرى خلال

السنوات الأولى للقرن التاسع عشر. وفي رد فعل لهذه التحديات، اتخذ التجار المصريون الأثرياء ومسئولو الحكومة عددًا من الإجراءات المترابطة أدت بهم إلى إرسال سلسلة من الحملات العسكرية إلى بحر إيجه بداية من عام ١٨٢٢، وترجع قدرة الدولة / التجار على تنفيذ هذه السياسات إلى أربعة عوامل، والتي حالت في النهاية دون عودة كبار المزارعين إلى إحراز موقف مهيمن بالبلاد أثناء النصف الأول من عشرينيات القرن التاسع عشر.

أولاً، من عام ١٨٢٢ فصاعدًا، نما سريعًا الطلب الأوروبي على المنتجات الزراعية لمصر. إذ وفرت الأرباح المتزايدة من المبيعات الخارجية من منتجات أراضي الإقطاعيين لمشايخ القرى وسيلة للسيطرة على قوة العمل الزراعية بالبلاد دون العودة إلى إستراتيجية بكوات الممالك السابقة بالاحتفاظ بأتباع مسلحين بتكلفة باهظة، وأحيانًا يتعذر التنبؤ بولائهم. وكان كبار ملاك الأراضي عمومًا قادرين على إيجاد وسيلة خاصة بهم في أمور العمالة حتى دون الاعتماد على قوات عسكرية تابعة لأحد الأجنحة المملوكية، أساسًا بسبب وضعهم المتميز مقابل عمال الزراعة المحتملين<sup>(١٦٧)</sup>. وأصبح هذا الوضع مواتيًا أكثر نظرًا لأن عددًا أكبر من الصناع المهرة الريفيين وكذلك صغار الملاك المستقلين طُردوا من أعمالهم من خلال جهود الدولة للسيطرة على كل من إنتاج وتوزيع السلع في أنحاء البلاد. وبات صغار الملاك والفلاحون المعدمون أكثر اعتمادًا على كبار الملاك الإقطاعيين وتجار - وموظفي الأقاليم للاقتراض، نظرًا لأنه غدا من العسير عليهم في الأسواق المحلية تبادل إنتاجهم الفائض بالنقود والضروريات مثل آلات العمل<sup>(١٦٨)</sup>. وفي ظل هذه الظروف وجدت أغلبية الفلاحين المصريين (الناجحين) أن الأكثر فائدة على المدى القصير كان التركيز على تشغيل أراضيهم، بدلًا من العمل معًا على عكس التغييرات التي كانت في صالح ائتلاف التجار والإداريين بالمركز.

لم يكن الأمر مجرد نقص في الدوافع وراء منع كبار ملاك الأراضي الصاعدين من محاولة إعاقة المبادرات السياسية لـ الدولة / التجار بعد عام ١٨٢٠. ثانيًا، أعيق الصناع المهرة المحليون وصغار الملاك من العمل كحلفاء سياسيين للفلاحين الأغنياء في هذه السنوات، حتى في الشؤون ذات المصالح المتبادلة مثل مقاومة الهيمنة الكلية لـ الدولة / التجار على توزيع السلع. وانقسمت

هاتان القوتان ببساطة من خلال العديد من الصراعات النوعية الأمر الذي جعلهما عاجزتين عن العمل التعاوني في التعامل مع الآخرين. أما الصناع المهرة بالريف، الذي كان مستوى إنتاجهم وهامش أرباحهم منخفضًا بالضرورة، فقد أضرروا بشدة حتى بالزيادات الطفيفة في تكاليف الغذاء أو المواد الخام. وساعد هذا على خلق علاقة تكافلية تقريبًا بين أصحاب الصناعات الصغيرة وصغار مزارعي الكتان والنيلة والذرة- المحاصيل الأساسية في معظم ريف مصر بين عامي ١٨٠٠ و١٨٢٥. لكن لأن المحاصيل النقدية الأكثر ربحية، مثل قصب السكر والقطن، بدأ زراعتها بكميات "تجارية" من قبل على المساحات الكبيرة للأراضي الزراعية، وتم استبعاد الفلاحين الصغار من إنتاج القصب، فقد أتاحت الاقتصاديات الكبيرة للعمد السيطرة على هذا القطاع من اقتصاد البلاد. ولم يعتمد المنتجون الكبار على آلات التشغيل المحلية لتحويل محاصيلهم إلى سلع قابلة للاستخدام، إذ إن حجم العمليات جعل من الأجدى لهم التعامل مع آلات تشغيل من خارج القرية، أو حتى خارج البلاد، ومنحهم هذا الوضع ميزة لافتة في مقابل من يقومون بتشغيل منتجاتهم على نطاق صغير، وهو ما حال دون أي نوع من السلوك التعاوني بين كبار ملاك الأراضي والصناع المهرة بالأقاليم، ربما فيما عدا النوع الأساسي الأهم لخضوع الصناع المهرة/ الفلاحين لمصالح الإقطاعي<sup>(١٦٩)</sup>. ونظرًا لأن القوى الريفية كان من الأرجح أن تتفجر احتمالات الثورة لديها أكثر من الخضوع لهيمنة كبار الملاك، فإن النخبة الزراعية لمصر لم يكن لها حلفاء محتملون يؤازرونهم خاصة بعد ما أصبح صراعهم مع التجار الأغنياء ومسئولي الدولة أكثر وضوحًا بعد عام ١٨٢٠. على أن نقص الحلفاء المحتملين شجع مشايخ القرى والإقطاعيين الصاعدين على القبول بحوافز اعتبار مهامهم تنحصر في الزراعة من أجل الربح.

ثالثًا، أحرز تحالف الدولة / التجار في مصر عددًا من المميزات التنظيمية على خصومهم السياسيين بالداخل خلال النصف الأول من عشرينيات القرن التاسع عشر. وظلت طوائف التجار تتسم بارتباطاتها العائلية القوية بين أفرادها<sup>(١٧٠)</sup>. لكن في ذلك الحين تكاملت ارتباطاتها بالصلوات الداخلية المتنامية بين مؤسسات التجار وجهاز الدولة، ويشير "تيرنس والز" Terence walz أنه بحلول عشرينيات القرن التاسع عشر استطاعت مجموعة صغيرة من التجار العاملين في تجارة السودان الاستفادة من التوجيهات الحكومية التي حددت أسعار بضائعهم بمستوى منخفض



مصطنع، فى حين بقيت أسعار التصدير بالغة الارتفاع. أكثر من هذا، كان بمقدور هؤلاء التجار استخدام المخازن الحكومية فى تخزين بضائعهم حتى تظهر شروط تفضيلية لهذه السلع فى السوق<sup>(١٧١)</sup>. كما أن التعاون بين الحكومة / التجار كان يجد التسهيلات من خلال آليات أخرى. إذ كان يتم اختيار تجار الاستيراد والتصدير الدائمين من قبل النظام للإشراف على مصانع الدولة المنتجة للسلع التى يتداولونها، وكان الشهبندر يتمتع بسلطة الإشراف على الصناع المهرة وأصحاب المحلات بالبلاد، علاوة على أن التجار الأثرياء كانوا عادة تحت سلطة الشهبندر<sup>(١٧٢)</sup>. وفى أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر، بلغ التعاون بين التجار/ الدولة حدًا "هيمن فيه" الجهاز الإدارى للدولة على عمليات الطوائف رسميًا<sup>(١٧٣)</sup>. وساعد هذا الاتجاه على تقوية التحالف السياسى القائم بين التجار الأثرياء وإدارى الدولة ووفر لهم موارد إضافية أتاحت لهم مواجهة المعارضين الأقوياء.

رابعًا، فى بدايات عشرينيات القرن التاسع عشر تم تدعيم تضامن أكبر فى تنظيم وعمليات طوائف التجار بمصر من خلال حدوث تغييرات فى معاملات المهن التجارية. وقبل هذا التاريخ كان التجار يتعاملون فى مدى واسع من السلع فى الوقت نفسه كوسيلة لحماية أنفسهم من تراجع غير متوقع فى الطلب على سلع معينة. ويذكر الجبرتى، على سبيل المثال، أن أحد مشاهير التجار فى تسعينيات القرن الثامن عشر كان يقوم بتصدير كل من الحرير الخام والبقوليات. كما كان لدى آخرين فى مخازنهم حبوب البن والملابس الفاخرة<sup>(١٧٤)</sup>. لكن بعد عام ١٨٢٠ تقريبًا أصبح التجار فى العاصمة أكثر تخصصًا. فبدلاً من التعامل فى مدى واسع من السلع، قام التجار المزدهرون بالتركيز على مجالات محددة، وأحياناً على سلعة واحدة<sup>(١٧٥)</sup>. وهذا الاتجاه جعل التجار أكثر تكاملاً لبعضهم البعض، وتوافق هذا تمامًا مع جهود الدولة فى إدارة تجارة البلاد بطريقة أكثر مركزية<sup>(١٧٦)</sup>. كما أنه زاد من الميزات التنظيمية لنظام الحكم إزاء الصناع المهرة والمزارعين بالبلاد، الذين أصبحت نشاطاتهم أقل انسجامًا، وبالتالي انخفضت قدرتهم على مقاومة مبادرات الدولة / التجار.

زد على هذا، واصل شيوخ القرى وكبار ملاك الأراضى الجدد مواجهة المجتمعات الريفية الراسخة بحزم والقادرة على تعزيز مصالح الفلاحين. وبأشكال معينة عملت التراكيب الريفية القائمة كأساس للنفوذ المتنامى للعمد بعد عام ١٨٢٠؛

فقد كانت الأراضى العامة بالقرى مخصصة لاستخدام المشايخ فى المهام الاحتفالية<sup>(١٧٧)</sup>. بيد أن هذا التطور ساعد أيضاً على إيجاد مستوى معين من المقاومة الريفية للمزارعين الكبار الناهضين. وترتب على ذلك أن ظل شيوخ القرى معتمدين على ارتباطاتهم مع الدولة من أجل الحفاظ على نفوذهم بالريف، وحال هذا دون ظهور تحالف الصناع المهرة / الفقراء / الفلاحين / العمد بالقرى فى مواجهة الدولة / التجار.

وأتاحت هذه العوامل لتحالف الحكومة المركزية / التجار الأثرياء بالبلاد اتباع إستراتيجية فى التوسع الخارجى فى الأعوام التالية على عام ١٨٢٢ كوسيلة لدعم وضعهم السياسى الداخلى فى مواجهة التحديات الخطيرة من القوى الأخرى داخل المجتمع المصرى. غير أن الحملة العسكرية فى بحر إيجه لم تمكن الدولة / التجار من وضع أنفسهم كتحالف حاكم دائم داخل البلاد. كما أن التغييرات فى تركيب وحجم التجارة الخارجية لمصر التى استمرت خلال عشرينيات القرن التاسع عشر، أدت إلى تقوية وضع تلك القوى الريفية المنتجة للمحاصيل النقدية المخصصة للتصدير وأضعفت التجار الأثرياء والمسؤولين الحكوميين الذين كانوا يملكون حصة كبيرة من هذه التجارة. وكننتيجة لهذا، استمر الوضع السياسى الداخلى للنظام محفوفاً بالمخاطر طوال هذا العقد.

---

---

## الفصل الخامس

---

---

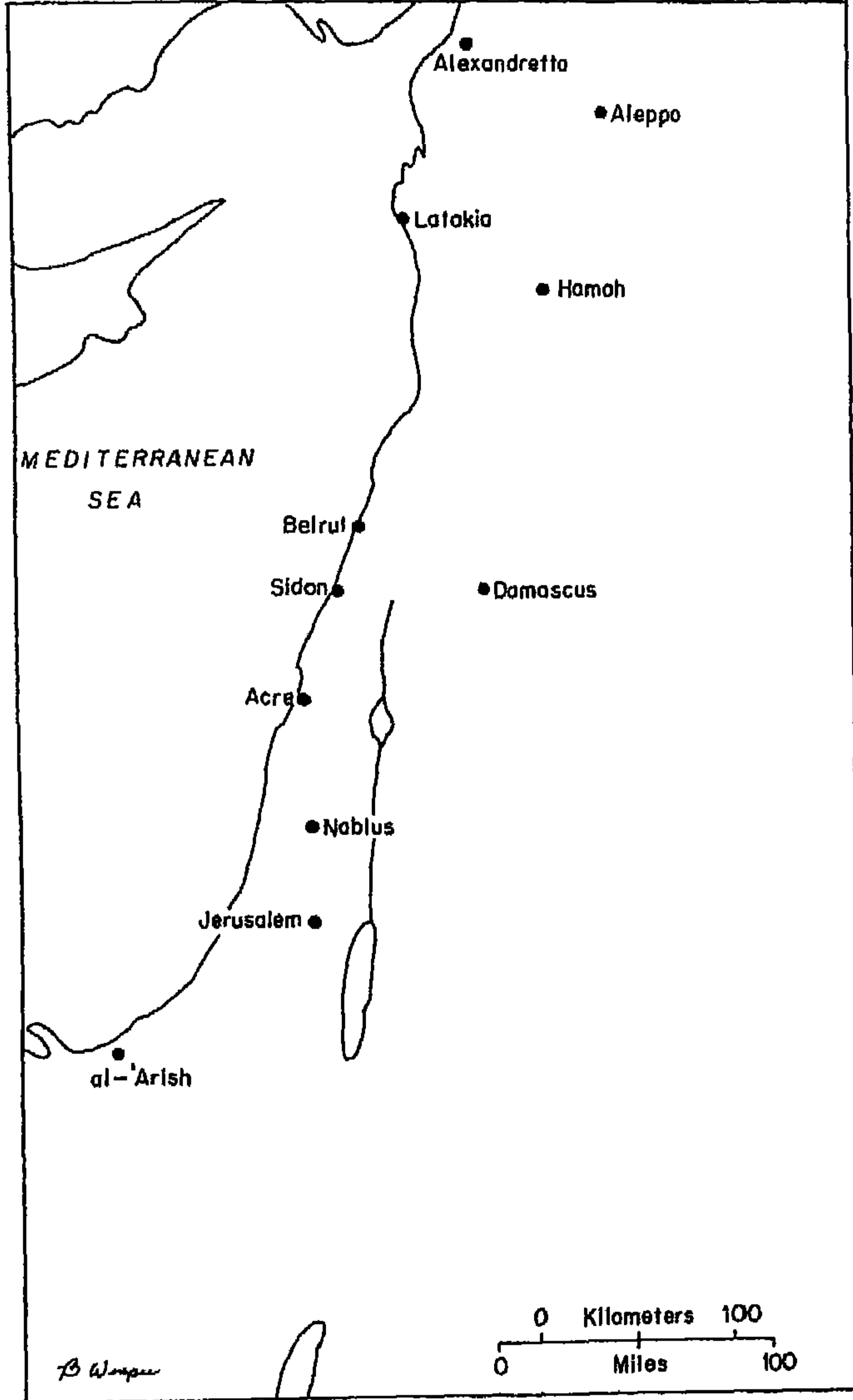
### الحملة الأولى على الشام



فى نهاية أكتوبر عام ١٨٣١ اجتازت الجيوش المصرية صحراء سيناء، وغزت الشام. وكانت هذه الحملة أكبر عملية عسكرية نفذتها القوات المسلحة والأسطول المصريان خلال سنوات حكم محمد على باشا كوال على القاهرة، وضمت أكثر من ٢٥ ألف جندى توزعوا على خمس وحدات مشاة، وأربع وحدات للفرسان، وعدة فصائل غير نظامية من فرسان البدو مع وحدات مساعدة<sup>(١)</sup>. كما أنها كانت أكثر حملات الوالى أهمية من الناحية الإستراتيجية والدبلوماسية، فقد كانت حملة على منطقة مركزية للإمبراطورية العثمانية، وبالتالي كانت تمثل تحديًا مباشرًا لنفوذ السلطان فى إسطنبول. أكثر من هذا، بغزو إمارات الشام، باتت الجيوش المصرية تمثل تهديدًا خطيرًا للمصالح التجارية الإنجليزية والفرنسية شرقى البحر المتوسط، وأثارت اهتمامًا بالغًا فى لندن وفيينا فيما يتعلق بمبدأ الحفاظ على وحدة وسلامة أراضى الإمبراطورية العثمانية.

وأخذًا فى الاعتبار أهميتها الإستراتيجية الواضحة، فإن المؤرخين الدبلوماسيين عرضوا بشكل عام أصول وآثار هذه الحملة فيما يتعلق بعلاقات مصر بالقوى العظمى فى أوروبا، ويرى أغلبهم أن الغزو المصرى للشام كان الزاد الذى وفر الحافز لسلسلة من الأحداث الدبلوماسية بلغت أوجها فى تقارب هش بين الباب العالى وخصمه الدائم فى سانت بطرسبورج، تمت مواجهته بمقاومة شرسة من حكومتى لندن وباريس<sup>(٢)</sup>. ومع ذلك تفتقر هذه الدراسات إلى تفسير مناسب عن سبب استئناف مصر لهذه الحملة بعون خارجى قليل للغاية، وفى وقت حرج كهذا. وحسب كلمات "فرنون بوريير" Vernon Puryear، فإن محمد على: لم يستغل فى الحال فرصته فى ضرب تركيا قبل أن يكون لديها الوقت للشفاء من آثار الحرب التركية اليونانية والروسية<sup>(٣)</sup>. على أن ربط الحملة على سوريا

بالتناقضات بين القوى الأكثر نفوذاً داخل المجتمع المصري يمكن أن يوفر تقييماً أكثر إقناعاً لهذه الملحمة الخطيرة عن أي تفسير سابق.



خريطة الشام

## زراعة المحاصيل النقدية والنضالات السياسية في القرى

خلال النصف الأخير من عشرينيات القرن التاسع عشر أصبح الإنتاج الزراعى فى مصر يتألف من أكثر من المحاصيل النقدية المخصصة للبيع فى الأسواق الخارجية والمحلية على حد سواء. وبين عام ١٨٢٤ وأوائل ثلاثينيات القرن التاسع عشر زادت بمعدل دراماتيكي الأراضى الزراعية المخصصة لزراعة القطن. ورغم أن الأرقام الدقيقة مازالت محل تساؤل، فمن المحتمل أن تكون المساحات المزروعة بالقطن زادت خمسة أضعاف فى عام ١٨٣٠ مقارنة بالأعوام السابقة. كذلك زادت المساحات المنزرعة بقصب السكر خلال الفترة نفسها. ويذكر أحمد الحنة أن مقادير السكر المنتج لصالح الاحتكارات الحكومية نما باطراد بين عامى ١٨٢٦ و ١٨٣٣. وفى موسم ١٨٢٩-١٨٣٠ كانت المساحات المنزرعة بقصب السكر تبلغ ١,٨٧٤ فدانا فى الصعيد، وفى العام التالى زادت إلى ٧,٥٤٠ فدانا فى الدلتا و ٩٥٠ ألف فدان بالوجه القبلى. وفى عام ١٨٣٣ بلغت المساحة المخصصة لقصب السكر بين مرة ونصف، وثلاث مرات ضعف العام السابق<sup>(٤)</sup>.

وسجلت المحاصيل النقدية الأخرى معدلات نمو مؤثرة على المستوى نفسه خلال نهايات عشرينيات القرن التاسع عشر. واستمر إنتاج البقول والعدس اللازم للتصدير ثابتاً بشكل عام بين عامى ١٨٢١ و ١٨٣٢<sup>(٥)</sup>. بيد أن إنتاج الشعير الخاص بالتصدير ارتفع من ٦٠٠ ألف أردب فى عام ١٨٢١ إلى ٩٧٥ ألف أردب فى عام ١٨٣٢<sup>(٦)</sup>. أما إنتاج الأرز للأسواق الخارجية المزروع فى الإقطاعات الكبرى بدلتا النيل فقد زاد أيضاً بصورة مستمرة بين عامى ١٨٢٣ و ١٨٢٩<sup>(٧)</sup>. وقد تغيرت لحد كبير مساحات الأراضى المنزرعة بالنيلة فى مصر عامًا بعد عام خلال هذه الفترة طبقاً للطلب عليها سواء فى الأسواق الأوروبية أو الإقليمية<sup>(٨)</sup>. وفى الفترة بين عام ١٨١٦ وأربعينيات القرن التاسع عشر كان هناك ما أسمته "هيلين ريفين" Helen Rivlin "ظاهرة الزيادة فى الزراعة" للسمسم بوصفه محصولاً نقدياً<sup>(٩)</sup>. أكثر من هذا، بدأت زراعة نبات الخشخاش بكميات لافتة للنظر بالبلاد بعد عام ١٨٢٤<sup>(١٠)</sup>. وتوسعت كذلك زراعات القنب والقرطم بعد عام ١٨٢٥ تقريباً واستمرت على أهميتها كسلع للتصدير فى غضون السنوات التالية<sup>(١١)</sup>.

كنتيجة للتوسع فى زراعة المحاصيل النقدية فى جميع أنحاء مصر خلال عشرينيات القرن التاسع عشر، فإن حجم الأراضى المتاحة لزراعة المحاصيل

الرئيسية مثل الذرة والبقول تقلصت بشكل ملحوظ<sup>(١٢)</sup>. وفي الدلتا حلت محاصيل مثل الكتان والقطن والسمسم بدلاً من الحبوب (فيما عدا المخصصة للتصدير) باعتبارها المنتجات الزراعية الأولية للمنطقة. وعلى القدر نفسه، في الوجه القبلي، أحرزت زراعات القطن والكتان وقصب السكر والنيلة والحبوب النصيب الأكبر من الأراضي المنزرعة بعد عام ١٨٢٥<sup>(١٣)</sup>. وأدى هذا الاتجاه إلى زيادة دراماتيكية في أسعار الحاصلات الأولية بالأسواق المحلية للبلاد<sup>(١٤)</sup>.

أسفر التوسع في زراعة المحاصيل النقدية في أنحاء مصر عن ارتباط اقتصاد البلاد بصورة أوثق مع الاقتصاديات الأوروبية باعتبارها مورداً للمواد الأولية والإنتاج الزراعي<sup>(١٥)</sup>. ويتضح هذا التطور في حالتى القطن والكتان اللذين ازداد الطلب عليهما من المصانع الأوروبية خلال هذه السنوات. لكن الأمر لا يقل أهمية كذلك فيما يتعلق بالحاصلات الأخرى. فعلى سبيل المثال، في عام ١٨٢٨، كان يتم تصدير القمح والشعير والأرز، والبقول، والنيلة من مصر إلى النمسا. وهذه المحاصيل نفسها كان الطلب عليها كبيراً في أنحاء أوروبا في هذه الفترة<sup>(١٦)</sup>. كما أن مزروعات الخشخاش كانت تشكل سلعة مربحة في التجارة الخارجية، خاصة بين مصر والولايات المتحدة<sup>(١٧)</sup>. وبحلول ثلاثينيات القرن التاسع عشر كان يتم إرسال ما بين ١٥ إلى ٢٠ ألف أردب من الترمس المصرى إلى ليفرنو سنوياً. وعندما كان يتم تفريغ هذه الشحنات "يتم توزيعها على مزارعى "توسكانيا" Tuscan، الذين يستخدمونها فى أراضيهم المجدبة باستزراعها، وما إن تصير أوراقاً، يحرثونها فى الأرض"<sup>(١٨)</sup>. وفى الوقت نفسه كان يتم تصدير كميات كبيرة من الخس من مصر سنوياً<sup>(١٩)</sup>. وسواء كانت المحاصيل النقدية تنمو هيمنتها أم لا داخل الاقتصاد المصرى والتخصص المتزايد للصادرات المصرية فى المواد الأولية مرتبطان بالضرورة فليست تلك هى المسألة<sup>(٢٠)</sup>. فإن الأمر اللافت للنظر فى هذا السياق أن الزراعة المصرية أصبحت مخصصة بالدرجة الأولى لإنتاج المحاصيل النقدية خلال السنوات السابقة على عام ١٨٣١ مباشرة، وأن هذه المحاصيل غدت ترتبط بشكل وثيق بالتجارة الخارجية، كذلك باتت مرتبطة بقوة بالاحتكارات الزراعية الحكومية<sup>(٢١)</sup>.

ومع أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر أصبحت احتكارات الدولة هى المؤسسات التجارية الأكثر أهمية بالبلاد.. ويذكر "جون بورنج" John Bowring أن



هذه الاحتكارات مكنت الحكومة من أن تمارس غالبًا سيطرة كلية على الأمور الزراعية. وحسب كلماته: " في توزيع المنتجات الزراعية، عمومًا ما تأخذ الحكومة المبادرة، عن طريق تحديد كمية ما سيتم زراعته من محصول معين في منطقة معينة، ويتحدد السعر قبل موعد تسليم المحصول. ومن خلال هذا النظام تأتي أغلبية منتجات الأراضي إلى أيدي الحكومة بالشروط التي تحددها<sup>(٢٢)</sup>. وهذا التقرير صدر عن شخص في منتصف عام ١٨٢٩، الذي لاحظ أن الدولة كان بمقدورها تمامًا أن تسيطر على بيع السلع والمنتجات المحلية إلى التجار الأجانب (في رأي القنصل، إلى الإضرار بتجارة مصر)<sup>(٢٣)</sup>.

وبداية من ١٨٢٨، بدأت الدولة في زيادة استخدامها لهذه الاحتكارات في محاولة لتخفيف حدة المصاعب السنوية المتصاعدة التي تواجه الإدارة المركزية. وبتغيير معدلات سداد أثمان المنتجات الخاضعة للاحتكار مثل القطن، والنيلة والزعفران، راود الأمل مسئولى الحكومة في حل مشاكل التدفقات النقدية الحالية للدولة<sup>(٢٤)</sup>. وقام الوالى بنفسه بجولة تفتيشية على المناطق المنتجة للقطن والأرز بمديرية المنوفية وذلك من أجل تقوية الإشراف المركزى للحكومة على الشئون الداخلية<sup>(٢٥)</sup>. وبنفس الطريقة مع بدء تزايد صادرات الأرز من دمياط إلى سوريا في نهاية العام، تم وضع الإدارة المحلية المختصة بهذه السلعة تحت توجيه أكثر إحكامًا لمسؤولين بالعاصمة<sup>(٢٦)</sup>. وقد سهل من هذا الإجراء العلاقات الاجتماعية التي تربط منتجى الأرز بهذه المنطقة. وظلت عملية زراعة الأرز وبيعه للتصدير تحت السيطرة الحازمة لعدد محدود من تجار دمياط الأثرياء لعدة سنوات<sup>(٢٧)</sup>. ونظرًا لأن هؤلاء التجار عملوا كوكلاء تابعين لاحتكارات الدولة، فإن هذه المؤسسة كانت تمثل أكثر قليلاً من أسلوب جديد في ترتيب الهيمنة على الشئون الاقتصادية للنخبة التجارية المحلية. وتحققت السيطرة المركزية على إنتاج الأرز بسهولة أكثر عن السيطرة مثلًا على توزيع النيلة، التي لم يتم السيطرة عليها من أى قوة اجتماعية وحيدة، وثيقة الصلة قبل أن تخضع لاحتكار الحكومة.

وتشير البعثات التي تشكلت في عامى ١٨٢٩ و ١٨٣٠ إلى أن انتقال أرز الدلتا إلى مخازن الحكومة المحيطة بدمياط كان يتم ببسر بعد عام ١٨٢٨<sup>(٢٨)</sup>. كما أن كميات كبيرة من المحاصيل الأخرى، والكثير منها كان معدًا للتصدير، كان يتم شحنها إلى المخازن بالإسكندرية<sup>(٢٩)</sup>. وفي أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر،

أصبح ولاية الأقاليم مسئولين عن نقل المنتجات الخاضعة للاحتكار من المخازن المحلية إلى هذا الميناء سواء لشحنها إلى الخارج أو للتوزيع المحلي<sup>(٣٠)</sup>. باختصار، فإن الاحتكارات الحكومية في مصر لم تبدأ في تخفيف قبضتها على الاقتصاد المحلي للبلاد حتى بعد منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر<sup>(٣١)</sup>. لذلك فإن التوسع في إنتاج المحاصيل النقدية بالريف سحب مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية من الزراعة الأولية، في الوقت الذي حافظ فيه تحالف الدولة / التجار الأثرياء على السيطرة على توزيع منتجات المزارعين الفقراء من بيع محاصيلهم في الأسواق المحلية أو استبدالها مقابل المزروعات الأولية الضرورية. وأحد نتائج هذا الوضع الأشبه بالمقص في مناطق الريف كان زيادة عدد العمال الزراعيين المعدمين، الذين ازداد اعتمادهم في المعيشة على من يهيمنون على الممتلكات الزراعية الكبيرة.. تمثلت النتيجة الثانية في بروز أوضاع لها ارتباط بالاضطرابات السياسية بالريف.

وبعد إخماد تمرد منظم جرى عام ١٨٢٦ في مديرية الشرقية ارتبط برفض الحكومة الإقرار بمسئداتها الدالة على سداد الضرائب، أصبحت التمردات الكبيرة ضد النظام من سكان الريف نادرة الحدوث خلال ما تبقى من عهد محمد علي<sup>(٣٢)</sup>. غير أن هذا لا يعنى أن الريف المصرى بقى سهل الانقياد بعد عام ١٨٢٧. على العكس، ففي نحو عام ١٨٣٠ تكررت كثيرًا الشروط التي أدت إلى تمردات جيدة التنظيم اندلعت في الوجه القبلى في أوائل عشرينيات القرن التاسع عشر. وفي عام ١٨٢٩ مكنت هذه الظروف سكان واحة سيوة في غربى الدلتا من تنظيم تمرد كبير ضد الحكومة في القاهرة<sup>(٣٣)</sup>. بيد أن هذا التمرد ظل محليًا ولم تتجم عنه تمردات في المناطق المركزية بالبلاد. وبلا شك لم يكن انعزال تمرد سيوة يرجع جزئيًا إلى قمع الصناع المهرة بالأقاليم وتجنيدهم إلزاميا أثناء مسار الحملات اليونانية فى الفترة من ١٨٢٤-١٨٢٧، وهى الأعمال التى حرمت التمردات من مصدر مهم للدعم الخارجى. كانت أيضًا نتيجة للأسلوب التدريجى المتبع لإدخال المحاصيل النقدية فى أقاليم مصر الوسطى، وهى عملية لم تتح للفلاحين بالمنطقة أى فرصة لرد فعل عدائى "أخلاقى - عرفى Moral" لإدخالها<sup>(٣٤)</sup>. لكنها يمكن أن تعزى أساسًا للتركيب المختلف بصورة أساسية للقوة الموجودة بالريف المصرى فى عام ١٨٢٩ مقارنة بما كانت عليه منذ خمس سنوات مضت. وكان هذا التوزيع للقوة مرتبطًا بشكلها الخاص للعنف السياسى.

فقد حلت أعمال اللصوصية بدلاً من التمرد بوصفها شكلاً مميزاً للاضطرابات الريفية في مديريات مصر في أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر. فالسياسة التي تبنتها الدولة وحلفاؤها من التجار الأثرياء في نقل السلع الغذائية من الريف لبيعها في الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى توزيع المحاصيل النقدية على الأراضي المنزرعة بالبلاد، أدت إلى الحد البالغ من قدرة فقراء الريف على احتمال مواسم الحصاد البائسة، مثلما حدث في موسم ١٨٢٩ - ١٨٣٠<sup>(٣٥)</sup>. وفي ظل هذه الظروف، غدت اللصوصية هي الشكل الأساسي للعمل السياسي الجماعي للقرويين في محاولتهم لأن يكفلوا لأنفسهم جزءاً من السلع الزراعية المنتجة في أراضيهم أو السلع المارة خلالها. لذلك فإن هذه النشاطات تماثل الأشكال الأخرى من ردود الفعل الجماعية للتغير الاقتصادي الضار، مثل هروب الأسر، الذي اتسع مداه بصورة متزايدة في الريف المصري في غضون هذه السنوات<sup>(٣٦)</sup>. فضلاً عن ذلك، بدأت السرقات من مخازن الدولة تغزو عمليات شائعة في جميع أنحاء البلاد بعد عام ١٨٢٨<sup>(٣٧)</sup>. وفي عام ١٨٣١ باتت القرصنة على طول نهر النيل مرة أخرى أمراً متكرراً، خاصة في مناطق معينة من الدلتا<sup>(٣٨)</sup>.

في السنوات حول عام ١٨٣٠، غدت مصر الوسطى شهيرة بالعدد الكبير من قطاع الطرق واللصوص. ويورد أحد المسافرين أنه اضطر للنزول في إحدى الأمسيات "بالقرب من الواسطى، وهي قرية سكانها من المسلمين فقط، وتشتهر بأعمال "اللصوصية". وفي بنى سويف، المدينة التالية على نهر النيل، واجه مع زملائه بعض اللصوص، ويقول: "في تلك الليلة نمنا في خيمتنا المجهزة، وتعرضنا على الأقل لثلاث هجمات من اللصوص، الذين كانوا في ذلك الحين يملأون البلاد"<sup>(٣٩)</sup>. وكانت التوترات في هذه المناطق بالغة الشدة نتيجة للتوسع في إنتاج المحاصيل النقدية في منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر، وتفاقم الوضع بتفشي وباء خطير في مدن مصر الوسطى في نهاية هذا العقد<sup>(٤٠)</sup>. وأسفر هذا الحال عن عدم زراعة مساحات كبيرة من الأراضي بين بنى سويف والمنيا، وتحول قاطنوها إلى أعمال السرقة كوسيلة للبقاء على قيد الحياة<sup>(٤١)</sup>. وانتشر هذا النوع من النشاط السياسي جنوباً في السنوات القليلة التالية. وفي أربعينات القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، بات مألوفاً وجود عصابات لقطع الطرق بالمناطق المحيطة بدشنا في مديرية قنا<sup>(٤٢)</sup>.

كما أسهم تشريد العمالة الريفية فى ظهور الأنماط الأخرى للعنف السياسى قبل عام ١٨٣٠ مباشرة. وثمة شواهد على زيادة أعمال الاغتيالات لمسئولين حكوميين محليين فى ذلك الحين<sup>(٤٣)</sup>. أكثر من هذا، فإن الحقول المزروعة بالقطن وباقى المحاصيل النقدية تكرر إضرار النيران بها وحرقتها<sup>(٤٤)</sup>. وفى الفترة من ١٨٢٣ إلى ١٨٢٤، فرض المسئولون الحكوميون بالقاهرة عقوبات قاسية على إحراق المحاصيل<sup>(٤٥)</sup>. ورغم هذا، أخفقت هذه الإجراءات فى الحيلولة دون حدوث هذا النوع من الاحتجاج من الانتشار فى أنحاء الريف فى الأعوام التالية. واشتملت جهود الدولة للسيطرة على اندلاع القلاقل الساسية فى المناطق الريفية بمصر فى نهاية العقد الثانى للقرن التاسع عشر على إنشاء عدد من المؤسسات الجديدة على المستوى المحلى فى كافة أنحاء البلاد. وباتت سجون القرى مشاهد مألوفة فى الأقاليم، شأن المساجد التى تشرف عليها الحكومة وملاجئ الفقراء. حتى إن الهجرة الموسمية للعمال الزراعية من منطقة لأخرى خضعت بدورها للإشراف الرسمى الصارم<sup>(٤٦)</sup>. وبرغم كل هذا، أصبحت القلاقل الريفية تمثل تهديدًا واضحًا للنظام مع بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر، وعلى وجه التحديد نظرًا لأن علاقات القوى التى تعمل للحفاظ على النظام بالريف بدأت فى التفكك.

من جانب، مارس مشايخ القرى المصرية كل وسائل الابتزاز على الفلاحين المستقلين والصناع المهرة فى الأقاليم إلى الحد الذى لم يعد بإمكان هؤلاء وأولئك دعم أنفسهم فى السنوات التالية لعام ١٩٢٨. وفى أوائل ثلاثينيات القرن التاسع عشر، ذكر المراقبون أن حالة سكان الريف بالبلاد فى مجملهم "بائسة"<sup>(٤٧)</sup>. وفى فبراير ١٨٣٠ طلب المسئولون بالقاهرة من محافظ قنا البحث عن أسباب الانخفاض الملحوظ فى إنتاج الحبوب بمحافظته، وهذا الوضع بلا شك كان يمثل أحد نواتج انهيار المنتجين الزراعيين الصغار فى قنا<sup>(٤٨)</sup>. وبعد خمسة أشهر من ذلك تم نقل حاكم إسنا بسبب سوء حالة الزراعة فى منطقته، "والخراب الذى أصاب البيوت بها"<sup>(٤٩)</sup>. وقد نجم هذا الانخفاض فى ناتج الزراعات الصغيرة بمصر إلى حد معين من هبوط فيضان النيل عدة أعوام وتفشى الأوبئة على الدوام فى معظم البلاد بعد عام ١٨٢٨. غير أنه كان أيضًا نتيجة لتغيرات مهمة فى تكنولوجيا الزراعة بالأقاليم التى زادت حاجتها إلى عمال القطن وقصب السكر، وعمال الزراعة، وغيرها من الأعمال الوضيعة، التى تضع صغار منتجى المحاصيل النقدية على شفا الخسائر<sup>(٥٠)</sup>.

وكننتيجة لهذه التطورات، تعتمد مشايخ القرى بالبلاد إنقاص عوائد الضرائب التي يقدمونها للإدارة المركزية لحد كبير في الأعوام السابقة مباشرة على عام ١٨٣١. ولاحظ المسافرون الأجانب أن خزانة الدولة بمصر أخذت تتضرب تدريجياً في ذلك الحين، وذلك مع زيادة إفقار الريف<sup>(٥١)</sup>. وبين عامي ١٨٢٧ و ١٨٣٣، كانت هناك فكرة سائدة في الدوائر الحكومية بأن مشايخ القرى يقتطعون لأنفسهم نسبة لا بأس بها من إجمالي عائدات الضرائب بالريف<sup>(٥٢)</sup>.

وفي أغسطس ١٨٢٩ صدر أمر إلى معظم المناطق الزراعية بالصعيد والوجه البحري يقضى بأن على مسئولى الأقاليم تحويل الاستقطاعات الأسبوعية والشهرية التي فات أوان استحقاقها إلى العاصمة "بسبب أهميتها لسمعتنا الطبية"<sup>(٥٣)</sup>. وتبرز "ريفيلين" Rivlin أمراً آخر من الحكومة المركزية لمأمورى المناطق يطالب بسداد الضرائب المستحقة. وفي الأمر يبين الوالى: "سواء كنت تحتجز حامل الرسالة أو تؤجل التحويل إليه جميع الأموال المستحقة، بمجرد أن يصل إلى علمي، فستتعرض للجزاء، وتأكد أنني سأقطعك إرباً، وينبغي عليك أن تتصرف على هذا الأساس"<sup>(٥٤)</sup>. غير أن المشايخ كانوا فى حالة عسر تام؛ فلم يكن يوجد بينهم من يمكن الحصول منه على العوائد المطلوبة.

#### الجدول (٥-١)

الوضع المالى للحكومة المصرية ١٧٩٨ - ١٨٤٢  
الأرقام المذكورة لأقرب جنيه مصرى

السنة	العوائد	المصروفات	الفرق
١٧٩٨	١٥٨,٧٢٤	١٣٥,٨٨٧	٢٢,٨٣٦
١٨١٨	١,٥٠٢,١٣٤	٣٥٥,١٤٩	١,١٤٨,٩٤٨
١٨٢٢	١,٨٨١,٤٤٩	٢٦٦,١٢٢	١,٦١٥,٣٧٠
١٨٣٣	٢,٤٢١,٦٧٠	١,٩٢٧,٠٧٩	٤٩٤,٥٩١
١٨٤٢	٢,٩٢٦,٦٢٥	٢,١٧٦,٨٦٠	٧٤٩,٧٦٥

المصدر: أمين سامى باشا، تقويم النيل (القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٨، ٥: ٥٧١-٥٧٢).

في عام ١٨٣٠ أدى هذا الأمر إلى وضع مشايخ القرى في مصر في صراع مباشر مع باقى الجهاز الإدارى للدولة، الذى كان يواجه مشاكل مالية حادة من جانبه<sup>(٥٥)</sup>. ويرى أسد رستم أن حاجة النظام الماسة لعوائد جديدة كانت موضع اعتبار مهم فى قراره بغزو الشام عندما أقدم عليه<sup>(٥٦)</sup>. وبين عامى ١٨٢٢ و ١٨٣٣ يتضح أن حجم الفائض المتبقى للدولة بعد حساب مصروفاتها تقلص لحد كبير، حتى مع حساب هذا الفائض باستخدام أرقام المسئولين، والمتوقع أن يكون مبالغاً فى توقعات العائد السنوى للحكومة (انظر الجدول ٥-١). ففى خلال عام ١٨٢٧، على سبيل المثال، لم يكن لدى الدولة دخل يكفى للوفاء بالتزاماتها المتنوعة فى المشتريات، وهو ما حدا بمسئولى الحكومة لمحاولة "تصحيح" مساوى استعمال السلطة" التى جرت فى الأعوام السابقة من خلال قمع العمد ووضعهم تحت الإشراف الصارم<sup>(٥٧)</sup>. وكان من المحتمل فى عام ١٨٢٨ أن تفرض الدولة نوعاً جديداً من الضرائب - ضريبة مباشرة على الرعوس باستخدام الاسم القديم لها وهو الفردة - على الجميع<sup>(٥٨)</sup>. وهذا النوع الجديد من الضرائب كان يتم تحصيله مباشرة عن طريق مأمورى الأقاليم بخلاف الأشكال القائمة للضرائب التى كانت تتيح لمشايخ القرى قدرًا أكبر من حرية التصرف بوصفهم جامعين للضرائب ومحددن لنسبتها<sup>(٥٩)</sup>. وتدل هذه الأعمال على أن العلاقة بين الإدارة المركزية بمصر ومشايخ القرى، التى كانت قد برهنت على تطابق طفيف للمصالح أثناء حرب اليونان، بدأت فى التحلل بعد عام ١٨٢٧، نظرًا لأن هاتين القوتين أخذت تزداد بينهما الصراعات حول فائض ريفى متقلص.

ويمكن إرجاع هذا للنفوذ المتضائل على الشئون الداخلية الذى كان يمارسه مشايخ القرى فى مقارنته بما كان يمارسه باقى المسئولين المحليين. وفى أثناء كتابة تقرير "بورنج" Bowring فى عام ١٨٣٩، يبدو واضحًا أن هؤلاء المشايخ كانوا خاضعين كليًا لباقى أفراد الإدارة الحكومية<sup>(٦٠)</sup>. ومن بين أهم هؤلاء المسئولين يبرز مأمورو المدن، الذين أصبحوا أهم السلطات الحكومية نفوذًا خارج العاصمة منذ أوائل ثلاثينيات القرن التاسع عشر<sup>(٦١)</sup>. وفى ذلك الحين باتت المأمور يسطع بكثير من المهام التى كانت فى السابق من مسئوليات مشايخ القرى. واستنادًا إلى "بورنج" Bowring، فإن مأمورى المراكز، بالإضافة إلى مديرى المديرىات، كانوا يديرون معظم نشاطات العمال الزراعيين القاطنين بالقرى؛ طبقًا

لبنود الأمر الزراعى العام الصادر فى يناير ١٨٣٠، الذى أتاح لنظار الأقسام حق منح الإعفاءات الضريبية وغيرها من الحوافز للفلاحين الراغبين فى استزراع الأراضى البور أو غير المستعملة<sup>(٦٢)</sup>. ويذكر "باتريك كامبل" Patrick Campell فى عام ١٨٤٠ أن المأمور " يحدد فى كل قرية عدد الأفدنة التى يتعين زراعتها بمحصول معين، ويحدد الشون التى تخزن بها المنتجات المختلفة، سواء كانت للحفظ أو مخصصة للبيع كصادرات، ويشرف على الجبايات المخصصة للجيش والأسطول، أو لى أغراض أخرى"<sup>(٦٣)</sup>. أما شيوخ القرى فيقتصر عملهم على "الإشراف العام" أى يتولون تنفيذ أوامر المأمور<sup>(٦٤)</sup>. وفى عام ١٨٣٠ تم إنشاء مدرسة للإدارة العملية فى بولاق لتدريب مأمورى المديرىات وغيرهم من المسؤولين، بما فيهم مشايخ القرى، لتنفيذ المهام الموكلة إليهم بوسائل أكثر إتقاناً<sup>(٦٥)</sup>. وأدت هذه الإجراءات إلى التأثير بعمق فى استقلالية المشايخ التى كانوا يتمتعون بها فى الزمن السابق.

وتزامنت هذه التغييرات فى إدارات الأقاليم مع تراجع مهم فى إنتاجية الزراعة المصرية. ففي سنة ١٩٢٨ انخفضت إنتاجية محاصيل النيلة والقطن والشعير وقصب السكر بمعدل ملحوظ مقارنة بموسم ١٨٢٥-١٨٢٦<sup>(٦٦)</sup>. ويذكر "روجر أوين" أن الانخفاض فى إنتاج القطن فى تلك السنة يعود أساساً للإنهاء الذى تعرضت له شتلات القطن بعد أن مضى أربع سنوات على أول زراعة لها "وبالتالى تم إحلال بديل لها فى عامى ١٨٢٦ و ١٨٢٧ والتي ثبت عدم جدواها نتيجة العجز فى العمال الزراعيين واضطراب فيضان النيل فى الريف"<sup>(٦٧)</sup>. وأدى هذا الهبوط المفاجئ فى الإنتاج الزراعى إلى نقص حاد فى فوائض إيرادات كبار المزارعين<sup>(٦٨)</sup>. أكثر من هذا، كانت كميات فائض القطن المزروع محلياً مناسبة تماماً لتشغيلها فى مصانع النسيج التى تمتلكها الدولة فى نهاية عشرينات القرن التاسع عشر، وما يزيد عليها يأخذ طريقه إلى الأسواق التجارية<sup>(٦٩)</sup>. وفى الوقت نفسه تقريباً جاء فيضان النيل المرتفع ليشيع الدمار فى كل المزروعات بأنحاء البلاد التى تخصصت فى إنتاج المحاصيل النقدية مثل النيلة والشعير والقطن<sup>(٧٠)</sup>. وأفضت تلك التطورات إلى تهديد بالغ لثروات كبار ملاك الأراضى بالبلاد ولمشايخ البدو أصحاب المزارع. وعلى وجه الدقة أصبحت الندرة هى السمة الغالبة للمنتجات، وتسببت هذه المصاعب فى زيادة التأثير السياسى لمنتجى هذه

السلع النادرة. ونتيجة لهذا، ومع نهاية عشرينيات القرن الثامن عشر كان كبار ملاك الأراضي في مصر يمثلون تحديًا خطيرًا للتحالف المسيطر على المجتمع المصري المكون من الدولة / التجار.

ولمواجهة هذه التحديات، حاول مسئولو الدولة في البداية إيجاد مصالح زراعية بالقرى تكون على اتصال وثيق بالمصالح المملوكة للدولة، حيث قاموا بمنح مساحات كبيرة من الأرض الزراعية لأشخاص ذوي حظوة لدى الإدارة المركزية. وكانت من "الأراضي غير المستصلحة" والأراضي التي "هرب منها الفلاحون"<sup>(٧١)</sup>. وشكلت الأراضي الممنوحة والأراضي المستصلحة حديثًا أبعديات معفاة من الضرائب بدأت في الظهور بالقرى حول العام ١٨٣٠<sup>(٧٢)</sup>، والأراضي المستصلحة في المنطقة المحيطة بترعة المحمودية (التي تم الانتهاء منها في عام ١٨٢٠) تم منحها كأراضي أبعديات بأعداد متزايدة بعد عام ١٨٢٩<sup>(٧٣)</sup>. وفي غضون تلك الفترة أضيف ٦٠ ألف فدان في مديرية أسبوط للأراضي الزراعية بالمنطقة "خلال عامين أو ثلاثة أعوام" لتصل المساحة الكلية للأراضي المنزرعة إلى ٦٠٠ ألف فدان. وبلغت مساحات الأراضي الجديدة في الوجه القبلي بأكمله نحو ١٠٠ ألف فدان في هذه السنوات<sup>(٧٤)</sup>. وكانت هذه الأراضي المستصلحة حاسمة في إنقاذ الإنتاج الزراعي المصري عقب السنوات العجاف بين عامي ١٨٢٧ و ١٨٣١<sup>(٧٥)</sup>. غير إن الأراضي الجديدة كانت ستغدو عديمة الجدوى دون عدد كاف من العمالة وشبكة ري مناسبة، فكلاهما ضروري إذا كان المطلوب نجاح زراعة محاصيل نقدية مربحة.

ومع بدء حصول الموظفين المختارين من الإدارة المركزية على إقطاعات زراعية كبيرة خلال نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر، شرعوا باستخدام مختلف أشكال القهر الاقتصادي لإجبار الفلاحين النازحين ليصبحوا عمالاً في أراضيهم. وأدى هذا إلى تقليص توفير العمالة المأجورة المتاحة للفلاحين الأثرياء وشيوخ القرى وجعل من الصعوبة بمكان عليهم إدارة ملكياتهم متوسطة الحجم لتحقيق ربحًا. ونتيجة لهذا اضطر العديد من هؤلاء الفلاحين الصغار إلى هجر أراضيهم، مما خلق انطباعًا بين المراقبين الأجانب بأن "وادي النيل هو وادي الدموع، وكانت أعداد كبيرة من الفلاحين تهاجر إلى سوريا"<sup>(٧٦)</sup>. وظهر واضحًا على نحو خاص أثر النقص المتنامي للعمالة الناجم عن هروب الفلاحين من الريف في المناطق التي



تحتوى على إقطاعات جديدة نشأت نتيجة الإعفاء من الضرائب وغيرها من الأراضي المستصلحة. وهذه الاتجاهات عززت قدرة ملاك الإقطاعات الجديدة على توسيع ملكياتهم على حساب كل من شيوخ القرى وشيوخ البدو مع نهاية هذا العقد.

ومع استمرار تناقص توفير العمالة الزراعية، حاول ملاك الإقطاعات الجديدة بمصر استقدام عمال من أوروبا والسودان. بيد أن استخدام العبيد السود والمزارعين المهرة المغتربين أثبت أنه باهظ التكلفة، وسرعان ما تم التخلي عن هذه الخطط. وبدلاً من ذلك، لجأ الإقطاعيون الجدد بمصر إلى أعمال السخرة المطلوبة بشكل متزايد على أسس ثابتة بحلول عام ١٨٣١<sup>(٧٧)</sup>. كما أعاد ملاك الإقطاعات الكبيرة إحياء زراعة المحاصيل التي تحتاج لعمالة قليلة مثل القمح في غضون تلك السنوات، وهجروا زراعة القطن والدخان مؤقتاً<sup>(٧٨)</sup>. غير أن هاتين الإستراتيجيتين لم يكن بمقدورهما إيجاد فوائض في النوع الذي كان متاحاً في عامي الازدهار ١٨٢٥ - ١٨٢٦، ومع ذلك، وبحلول عام ١٨٣١، وجد كبار ملاك الإقطاعات المصريون أنفسهم منساقين إلى الصراع بين الفلاحين الأغنياء، ومشايخ القرى، ومسئولى الإدارة بالدولة كمنافس رابع في الهيمنة على الفائض الزراعى المتناقص للبلاد.

باختصار، غدت الزراعة المصرية مخصصة أساساً للمحاصيل النقدية مع نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر، وهذه المحاصيل هي التي مارست عليها الدولة وحلفاؤها من التجار الأغنياء هيمنة كبيرة الشأن. لكن بداية من موسم عام ١٨٣٠ - ١٨٣١ بدأت الزراعة التجارية بالبلاد تعاني من عدد من المشاكل الحادة. إذ إن الابتزاز المتواصل من السلطات المحلية المرتبطة بإدارة الدولة أدى إلى تحطيم صغار ملاك الأراضي المستقلين بمصر وأجأهم إلى العمالة المسأجورة على أراضى الغير أو إلى الفرار من الريف. وفي الوقت نفسه، أصاب قصور فيضانات النيل بشدة إنتاج المحاصيل النقدية فى الإقطاعات الكبيرة، وهدد هذا التطور بتحطيم أولئك الذين يهيمنون على الزراعة التجارية كبيرة الحجم إلا من استطاعوا انتهاز فرصة حالات القصور لتقوية وضعهم السياسى فى مناطق الريف. وجاء رد فعل الإدارة المركزية على النفوذ المتنامى لكبار ملاك الأراضي المستقرين عن طريق إنشاء إقطاعات زراعية جديدة تحت السيطرة المباشرة

لأفراد من حاشية محمد على. غير أن الاستراتيجيات التي تبناها هؤلاء النبلاء الجدد لضرب الفلاحين الذين استفادوا من سياسات النظام الأولي الخاصة بالأراضي انتهت في عام ١٨٣٠ إلى تراجع الإنتاج الزراعي عمومًا. وغدا الريف المصرى بالتالى ساحة تشابكت فيها عدة قوى مؤثرة فى تنافس متصاعد على الفوائض الزراعية المتقلصة وعائدات الضرائب المستخلصة منه. ومع اشتداد حدة هذا الصراع فإن سكان الريف الذين بقوا خارج حدود الإقطاعيات الكبيرة نفذوا أعمالاً للمقاومة المنظمة فى مواجهة اتساع الزراعة التجارية فى الريف. وتمثلت أهم المشاهد المرئية تعبيراً عن هذه المقاومة فى قطع الطرق واللصوصية وحرق المحاصيل. وعلى مدى العامين التاليين أسهم هذا الوضع أيضاً فى إحداث تغييرات مهمة بعلاقات القوى بين القوى الاجتماعية المدنية بالبلاد.

\* \* \*

## التحديات الحضرية فى مواجهة نظام الحكم

نظراً لأن الإنتاج الزراعى فى مصر أخذ فى التراجع خلال السنوات التالية لعام ١٨٢٧، فقد بدأ أغنياء التجار بالبلاد يفقدون مواقعهم العالية داخل المجتمع المحلى التى حققوها فى زمن حملات بحر إيجة. على أن الدرجة المتضائلة التى كان بمقدور تجار الاستيراد والتصدير الأغنياء أن يمارسوها فى الشؤون الداخلية تتضح فى التغييرات التى حدثت فى مجالين منفصلين وإن لم يكونا غير مرتبطين للنشاط الاقتصادى. الأول، نمو الوكالات التجارية الأجنبية بنفوذ أشد فى الإنتاج والتوزيع المحلى عن أى وقت سابق لها. الثانى، غدا التجار فى مصر أقل قدرة فى السيطرة على نشاطات العمال المدنيين بالبلاد والاحتفاظ بهم هدفاً للإدارة الحكومية المركزية.

ومع نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر، كان تجار مصر الأثرياء يتحملون الجانب الأعظم من الصعاب المتصاعدة لميزان المدفوعات بالبلاد. وكانت السلع الأوروبية تدخل إلى الموانئ المصرية بكميات متزايدة بعد عام ١٨٢٥ وتباع بانتظام فى أسواق الأقاليم، مثل طنطا، بحلول عام ١٨٣٠<sup>(٧٩)</sup>. وكان يتم استيراد هذه السلع على الحساب نظراً لأن تراجع إنتاجية المحاصيل بالريف لم يترك لتجار

الاستيراد والتصدير المحليين إلا أقل القليل من القطن والنيلة لترحها في تبادل مباشر معها. وكانت واردات الملابس والدخان، مثلاً، تباع على الحساب بصورة متزايدة في هذا الوقت تقريباً<sup>(٨٠)</sup>. وفي عام ١٨٣٠ غدت الإجراءات السوقية للمنتجات الزراعية المصرية بالغة التعقيد حتى إن مسئولى الحكومة كثيراً ما عجزوا عن تحديد مسار البضائع المتضمنة. وأدى هذا إما إلى مضاعفة المشتريات من نفس المحصول لجهتين مختلفتين أو تأخير المدة لأقصى حد بين بيع المنتج وتسليمه للعملاء الأوروبيين. و فقط في السنوات التي كان يصل فيها إنتاج المحاصيل لأفضل حالاته يحدث توازن بين واردات وصادرات مصر من المواد الغذائية وغيرها من المنتجات الأولية<sup>(٨١)</sup>. ومع ذلك، كما حدث في الفترة من عام ١٨٢٨ إلى عام ١٨٣٠، وجدت المصالح التجارية المصرية نفسها في وضع سيئ مقارنة بشركائها التجاريين في الخارج، وخاصة الأوروبيين.

ومع نهاية عام ١٨٢٥، كان التجار الأجانب وممثلو القنصليات عرضة على الدوام لإجراءات مجحفة من الحكومة المصرية. وتكررت شكاوى هؤلاء التجار لحكوماتهم من المعاملة التي يلقونها على يد السلطات المحلية. غير أن هذه الشكايات لم تجد إلا استجابات محدودة للغاية من الممثلين المحليين لحكوماتهم، الذين كانوا يقرون بالوضع الثانوى الذى يشغلونه فى تعاملهم مع الوالى. فى واقع الأمر "اتخذت الحكومة الفرنسية فى ذلك الوقت موقفاً بالغ الواقعية، وأصدرت تعليماتها للتجار الفرنسيين بالامتثال لشروط الحياة بمصر بصرف النظر عن بنود الامتيازات الأجنبية"، التى كانت تتيح لهم أوضاعاً متميزة<sup>(٨٢)</sup>.

وبعد خمس سنوات من ذلك، تغيرت للعكس تماماً الأوضاع النسبية للوكلاء التجاريين الأوروبيين ورجال الإدارة فى مصر. ففى عام ١٨٢٩ تبنت الحكومة المصرية إجراءات جديدة تسمح لأى مؤسسة تجارية أوروبية لديها ما يكفى من الأموال تدفعها للمحاصيل التجارية بالبلاد (بالإضافة لأولئك الذين على علاقات شخصية بمسئولى الدولة) بشراء هذه المحاصيل<sup>(٨٣)</sup>. وكان هذا الإجراء مطلباً دائماً لحماية التجار الأجانب فى مصر، الذى وقف فى مواجهته المسئولون المحليون ماداموا قد كانوا فى موقع يتيح لهم ذلك. فضلاً عن ذلك، بدأ القناصل الأجانب فى ممارسة قدر كبير من النفوذ على أوجه النشاطات التجارية الأجنبية الأخرى بمصر وعلى الشروط التى تجرى بها خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر<sup>(٨٤)</sup>. وفى عام

١٨٣٤ حث تقرير مقدم إلى وزير الخارجية الأمريكي "فورسيث" Forsyth حكومة الولايات المتحدة على إنشاء مكتب قنصلي في مصر لكي يتمكن من ممارسة نفوذ مؤكد في الشؤون التجارية المحلية<sup>(٨٥)</sup>.

واللافت للنظر أن نفوذ الأجانب اتسع بعد عام ١٨٢٨ خارج المراكز التجارية في القاهرة والإسكندرية ليمتد إلى الريف المصري. وعلى سبيل المثال كان التجار الفرنسيون والإيطاليون يتولون دورًا نشيطًا في "العرض التجاري بالغ الوضوح" القائم في مدينة أطفيح بالدلتا في نهاية ثلاثينات القرن التاسع عشر<sup>(٨٦)</sup>. زد على هذا أن بدأ الأجانب في الاستحواذ على ملكيات كبيرة من الأراضي الزراعية في غضون تلك الأعوام. واستنادًا إلى "ريفلين" Rivlin: "تم منح امتيازات الأبعديات، وكذلك أراضي المعمور للأجانب، خاصة لليونانيين الذين استقروا في البلاد. إذ إن كثيرًا من اليونانيين، الذين أحرزوا نجاحًا في التجارة، وراكموا رؤوس أموال كبيرة، أقدموا على استثمارها في استصلاح الأراضي. والآخرون الذين لم يكونوا يملكون رؤوس أموال، لكن لديهم خبرات زراعية، فقد ساعدتهم محمد علي وقدم لهم الأموال اللازمة للاستثمار في تربية الماشية والمشروعات الزراعية واستزراع الأراضي"<sup>(٨٧)</sup>. ويذكر "بورنج" Boring أن أحد الأوروبيين كان يملك إقطاعية في الفيوم مساحتها نحو ٨٠٠ فدان يزرعها بنبات النيل<sup>(٨٨)</sup>. وكان أوروبيون آخرون يمتلكون أبعديات أكبر من ذلك في تلك الفترة<sup>(٨٩)</sup>.

غدا النفوذ الأوروبي المتزايد داخل المجتمع المصري واضحًا في أشكال محسوسة وإن كانت أقل خلال هذه الفترة. وكان القادمون من الأجانب، الذين كانوا بشكل أو بآخر يراعون عادات ومشاعر أبناء البلاد في الأعوام السابقة، قد أصبحوا في ذلك الحين يهددون ويؤذون السكان المحليين تحميم الامتيازات الأجنبية. ويقول الكاهن "ستيفن أولين" Stephen Olin أنه بعد عام ١٨٣٠: "شاهدت بنفسى عدة مرات أحد الفرنجة غير المسلحين يستخدم الكرياج في مواجهة عدد من الفلاحين دون أن يبدوا أدنى مقاومة، وفي أكثر من موقع نما إلى علمى أن أحد الفرنجة قام بجلد الجنود وكانوا يحملون بنادق عتيقة الطراز في أيديهم ومثبت بكل منها سونكى، ولم يظهروا أى اعتراض على هذه الانتهاكات التى لا تطاق، فيما عدا الجرى بعيدًا بأقصى ما يستطيعون. وينظر موظفو الحكومة لمثل هذه الأفعال دون حتى أى احتجاج، وفي بعض الحالات أعلم السبب وراء تبريرهم وتشجيعهم

لمرتكبيها<sup>(٩٠)</sup>. وفي ضوء هذه الاتجاهات، يتضح جلياً أن الوضع الواهن لتجار مصر الأثرياء والوكلاء التجاريين للدولة، الذي كان أساساً نتيجة للقصور في الزراعة نحو عام ١٨٢٨، أسفر عن سيطرة أجنبية أكبر على مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وقد أثر تزايد معدل سرعة هذه التغييرات على أسعار السلع المحلية وقيمة النقود التي كانت سمة لعهد محمد علي في مجمله. وعلى نحو خاص، تميز العقدان الثاني والثالث من القرن التاسع عشر بأنهما فترات التضخم الحاد في مصر. ويبدو من المحتمل أن: "قيمة النقود المتبادلة (في مصر) عام ١٨٣٣ كانت خمس (٥/١) قيمتها فقط خلال الجزء الأول من القرن".<sup>(٩١)</sup> وأصاب هذا التضخم الذين يتعاملون في السلع الأجنبية أكثر بكثير مما أصاب من لا يتعاملون بها. وكننتيجة لهذا التضخم العام، فإن أي سلع مستوردة يتأخر سدادها إذا كان عينياً تصبح أعلى بكثير فيما لو كانت غير ذلك. ويرجع هذا إلى أن محصول العام التالي - إذا لم يكن محصولاً واعداً - ربما يعادل الطلب عليه سلماً أكثر في الأسواق العالمية عما كان قد جرى التعاقد عليه أصلاً. حقا، بذل تجار الاستيراد والتصدير المصريون الأثرياء جهوداً كبيرة لزيادة إنتاج المحاصيل النقدية بالبلاد كوسيلة لمواجهة عجزهم المتزايد عن سداد أثمان الواردات من أوروبا بمجرد وصولها. وصدر مرسوم في عام ١٨٣٠، على سبيل المثال، يخصص مساحة أكبر لزراعة قصب السكر مقارنة بالعام السابق<sup>(٩٢)</sup>. وبوسائل كهذه، حاول التجار المصريون الأثرياء تقليل التكلفة على أنفسهم من الواردات الأوروبية مع الإبقاء على ارتفاع مستويات الواردات.

وقد أتاح زيادة كمية السلع المصنعة الواردة إلى البلاد في نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر للتجار المصريين عدم إزاحتهم من الأسواق المحلية على يد المؤسسات الأوروبية. غير أن هذا البرنامج نجم عنه إحلال مطرد لعمال الصناعة المصرية، أوجد المناخ لإمكانية اندلاع قلاقل واسعة النطاق في المدن الكبرى والمراكز الصناعية بالأقاليم بلغت ذروتها مع اقتراب هذا العقد من نهايته. فقد وقعت الإضرابات بمشاركة العمال في المصانع التابعة للدولة بالمنصورة في عام ١٨٢٦، وفي عدد من مصانع الأسلحة والذخيرة عام ١٨٢٧، وفي المجمع الصناعي الكبير بالخرنفس في ١٨٢٨<sup>(٩٣)</sup>. وكتب المراقبون الإنجليز والفرنسيون

عن حالات استياء عالية المستوى بين السكان فى القاهرة والإسكندرية فى الفترة من عام ١٨٢٩-١٨٣٠. وفى الوقت نفسه تقريبًا غدت أعمال التخريب للصناعة أمرًا أكثر اعتيادًا فى عموم البلاد. ويلاحظ البريطانى "سانت جون" J.A.St. John الذى زار مصر فى عام ١٨٣٠-١٨٣١ أنه "لا توجد منشأة صناعية واحدة أنشأها محمد على لم تضرم فيها النيران مصادفة أو عمدًا"<sup>(٩٤)</sup>. وترتب على ذلك، لم يكن حكام مصر يواجهون فقط المصاعب المتزايدة فى السيطرة على الريف فى نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر، بل أيضًا التهديدات المتزايدة بالعصيان المدنية فى الأعوام الأولى لثلاثينيات القرن التاسع عشر.

تبنى مسئولو الدولة وحلفاؤهم التجار الأثرياء استراتيجيتين متناقضتين لاستعادة قبضتهم الجماعية على العمال المدنيين بالبلاد فى الشهور السابقة مباشرة على عام ١٨٣١. من جانب، نشرت الحكومة وحدات من القوات المسلحة التابعة للدولة فى المراكز الصناعية الأكثر أهمية للحيلولة دون اندلاع القلاقل العنيفة. وفى عام ١٨٢٨ أصدر مسئولو الدولة أمرًا إلى وحدات المشاة النظامية بالعودة من حملة المورة ليتم توزيعها فى المدن الصناعية بالدلتا، خاصة بالمنصورة، ونبروه والمحلة الكبرى ورشيد<sup>(٩٥)</sup>. وفى الوقت نفسه، نفذت الدولة مناورات عسكرية واسعة النطاق حول طنطا لتكفل حفظ النظام أثناء الاحتفال بمولد السيد البدوى والمعرض الذى يقام مواكبًا له<sup>(٩٦)</sup>.

على صعيد آخر، استأنف مسئولو الحكومة موجة ثانية للتصنيع فى الأعوام قبل وبعد ١٨٣٠. وكان المقصود جزئيًا من هذا الإجراء الحفاظ على الموارد المصرية التى كان النظام يعتقد بانها "تتسرب إلى" البلاد الأجنبية فى صورة مدفوعات للسلع المصنعة المستوردة<sup>(٩٧)</sup>. بيد أنها كانت أيضًا تمثل أسلوبًا لمواجهة تأثير هذه الواردات على قوة العمل المحلية بالإضافة إلى كونها وسيلة لإخضاع العمال بالبلاد لهيمنة مركزية أكبر. وبنهاية عشرينيات القرن التاسع عشر بذلت الدولة جهدًا ملحوظًا لإعادة إنتاج الحرير فى الدلتا كجزء من برنامج لاستبدال واردات الملابس الفاخرة بأنواع منتجة محليًا<sup>(٩٨)</sup>. وتم افتتاح مصانع جديدة لحلج القطن فى مليج وشبين الكوم والمحلة الكبرى فى عام ١٨٢٧ وفى أسيوط بعد عامين من ذلك<sup>(٩٩)</sup>. واستنادًا إلى مصطفى فهمى كانت المحالج المصرية تقوم تقريبًا بتشغيل ربع المحصول الكلى لمصر من القطن طويل التيلة فى عام

١٨٣٠<sup>(١٠٠)</sup>. وفي عام ١٨٢٨ تم إنشاء مصنع لغزل النسيج مملوك للدولة في ملوى، كما تم بناء مصنع جديد للنيلة في بنى سويف تقريبًا في هذه الفترة<sup>(١٠١)</sup>.

والأكثر أهمية من هذه المنشآت الصناعية الجديدة كانت جهود النظام المستميتة لإخضاع الصناع المهرة بمصر إلى شكل معين من الإدارة المركزية في عشرينيات القرن التاسع عشر، والتي بلغت ذروتها. ففي عام ١٨٢٧، تم توحيد صناعة دبغ الجلود في مصنع أنشئ حديثًا يشرف عليه مدير فرنسي الجنسية يحصل على أجره من الدولة، وكانت هذه الصناعة تتولاها في السابق تنظيمات الطوائف بالقاهرة. أما منتجات الكتان، التي كانت تتم في الأعوام السالفة كصناعة صغيرة (منزلية)، غدت في ذلك الحين خاضعة لنظام شامل من الإجراءات الحكومية منذ عام ١٨٣٠. وتم افتتاح مصنع للورق تابع للدولة في عام ١٨٣١ وذلك للاستفادة من الفضلات المتخلفة من مصانع القطن الحكومية والأوراق المستعملة من كافة الهيئات الإدارية الحكومية التي توجد مقارها بالقاهرة<sup>(١٠٢)</sup>.

ومع بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر برهنت هاتان الاستراتيجيتان أنهما غير متوافقتين على نحو متزايد. إذ كان قادة الجيش يفرضون النظام على المناطق المدنية بالبلاد دون اعتبار تقريبًا لتأثير أعمالهم على النظم التجارية والصناعية العادية. وفي أبريل ١٨٣١ أحاطت وحدات الفرسان في العاصمة بأجنحة التجار الذين يشاركون في معرض تجارى سنوى، ونقلوا بضائعهم بالقوة، وجرؤا عددًا من هؤلاء التجار لينضموا للقوات المسلحة. وحدثت وقائع مأساوية مماثلة في السوق التجارى المقام بالإسكندرية في ذلك الربيع نفسه. وبدأت فرق عسكرية نظامية تشن غارات على الأكوخ المحيطة بالمدن الكبيرة، يطاردون العمال الزراعيين الهاربين، الأمر الذى أعاق بشدة تزويد المصانع ومواقع بناء السفن التى تديرها الدولة بالعمال. وخلقت هذه السلوكيات صعوبات متزايدة للصناعات المحلية كى تعمل بانتظام - وتدنت ربحيتها كثيرًا، ونتيجة لهذا، سرعان ما غدت المصانع المنشأة في مصر الوسطى مهجورة، مما حد كثيرًا من فرص عمال الزراعة الذين حلوا بدلا منهم فى الحصول على وضع معيشى أفضل من السابق<sup>(١٠٣)</sup>. زد على هذا، أن السلع المنتجة من المصانع المنشأة بالدلتا فى نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر أصبحت مع بداية ثلاثينيات القرن التاسع عشر خاضعة لسيطرة التجار المغتربين، الذين كانوا يشحنون الملابس رخيصة الثمن إلى تريستى وليفورنو ليعاد تصديرها إلى أمريكا اللاتينية<sup>(١٠٤)</sup>.

لذلك، ورغم أن كبار ملاك الأراضي في مصر كانوا يواجهون مصاعب اقتصادية خطيرة في الفترة التالية لعام ١٨٢٨، وجد مسئولو الدولة / التجار الأثرياء بالبلاد أنفسهم في وضع أقرب لكونه محفوفًا بالمخاطر في المجتمع المحلي. إذ بدأ تجار الاستيراد والتصدير بمصر تدريجيًا يفقدون السيطرة على التجارة الداخلية لصالح الوكالات التجارية الأجنبية في نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر. وفي الوقت نفسه كانوا مجبرين على دفع أسعار أعلى للسلع المصنعة المستوردة في محاولة للحفاظ على درجة معينة من الهيمنة على الصناعات الماهرة وعمال المصانع بالبلاد. وجعلهم هذا معرضين تمامًا لجهود منتظمة من جانب النبلاء الجدد لتولى أشكال متباينة من الإدارة المحلية داخل الريف واستخدامها لصالحهم<sup>(١٠٥)</sup>. وكان احتمال اندلاع صراع بين كبار ملاك الأراضي من جانب والدولة / التجار الأثرياء الحلفاء من الجانب الآخر يفاقم منه التركيب الاقتصادي للقطن بمصر في ذلك الحين.

وكما في أجزاء أخرى من العالم، فقد تشاركت اقتصاديات كبيرة المستوى في حلج القطن المصري المنتج في القرن ١٩. وهذه العمليات كانت تحت سيطرة الدولة خلال عهد محمد علي، وكانت تنفذ بأسلوب يستفيد منه عمومًا من يتولون مناصب في الإدارة المركزية<sup>(١٠٦)</sup>. غير أنه في الوقت نفسه، بدأت اقتصاديات كبيرة مشابهة في التأثير على زراعة القطن في مصر، كنتيجة لكل من الاستثمار الأولي الضخم اللازم لشراء معظم الأنواع السوقية للأقطان، وكذلك للجهد الهائل المطلوب لضمان الزراعة المناسبة في ريف قاحل إلى حد كبير<sup>(١٠٧)</sup>. وهذا الاتجاه خلق تناقضًا أساسيًا بين المصنعين والزراع داخل قطاع القطن في اقتصاد البلاد، نظرًا لأن كبار المنتجين كانوا بحاجة إلى بيع محصولهم بأعلى سعر ممكن لحماية استثماراتهم، في حين كان المطلوب من كبار العاملين بالصناعة التابعة للدولة عرض أقل سعر لشراء القطن الخام من أجل تعظيم العائدات الحكومية. لذلك فإن أي نوع من التعاون للفائدة المتبادلة لهاتين القوتين كان متعذرًا من الناحية الفعلية.

وترتب على ذلك أنه في مقابل الشروط الزراعية مثل ما شهدته السنوات التالية لعام ١٨٢٨، وجدت الدولة / التجار أنفسهم في مأزق سياسي على المستوى المحلي؛ فقد وضعت حالات القصور الملحوظة في القطن كبار المنتجين في وضع أفضل كثيرًا في مقابل العاملين بالصناعة والتوزيع عما كان متاحًا من قبل. و فقط



من خلال التحالف مع الفلاحين والصناع المهرة بالبلاد استطاع تحالف الإدارة المركزية/ التجار الأثرياء الحفاظ على هيمنتهم من خلال وسائل محلية بحتة. غير أن الجهود للحد من الزراعة الكبيرة خلق وضعًا مناسبًا تمامًا لإمكانية حدوث تغير جذري في العلاقات الاجتماعية بالبلاد - مثل التحول إلى المحاصيل الغذائية أو الإنتاج الصغير. من جانب آخر، كان يمكن لبرنامج الحكومة في التصنيع أن يعاني بشدة إذا ما حاول التجار تحويل ثرواتهم الاقتصادية أو إعادة التأكيد على هيمنتهم على العمال المحليين من خلال زيادة كميات ما يستوردونه من السلع القادمة إلى البلاد. لذلك فإن الاستراتيجيات المحلية البحتة التي يمكن أن تستفيد منها الدولة أو التجار بمفردهم قد تفاقم من الصراعات العلنية داخل التحالف الاجتماعي الحاكم. ومثل هذه الاستراتيجيات لا تجدى كثيرًا في تجنب عدد من التهديدات الخارجية لأمن التجارة المصرية التي نهضت قبل عام ١٨٣١ مباشرة مع شرقى البحر المتوسط ومنطقة البحر الأحمر.

\* \* \*

### التهديدات الخارجية للتجارة المصرية

مع بداية العقد الرابع للقرن التاسع عشر، لم تكن حدود مصر مع فلسطين مجرد نقطة ضعيفة فقط - إن لم تكن الأضعف - في المحيط الاستراتيجي للبلاد، بل كانت أيضًا سلسلة حاسمة للنشاط التجاري بين الإسكندرية - القاهرة - السويس من جانب والجزيرة العربية - اليمن - الهند من الجانب الآخر. كانت السلع المصنعة القادمة من أوروبا تعبر دلتا النيل بمصر لكي تُرسَل إلى البحر الأحمر بكميات كبيرة في غضون تلك الفترة، بينما تأخذ السلع الهندية والأثيوبية المسار نفسه في طريقها إلى الموانئ الأوروبية<sup>(١٠٨)</sup>. وتتكون الواردات الهندية إلى البحر الأحمر أساسًا من النيلة والمنسوجات، لكن ما إن يغدو الأرز سلعة نادرة أو باهظة الثمن في الأسواق المصرية، يتم جلب الأرز الهندي إلى البلاد ويبيع بأسعار تضخمية<sup>(١٠٩)</sup>. ومع هبوط قدرة تحالف أثرياء التجار/ الحكومة على تأكيد وضعهم السياسي الداخلي من خلال معالجة السياسة الصناعية والتجارية بالبلاد مع أوروبا، تحول اهتمام أعضائه - كما حدث في العقد الثاني من القرن التاسع عشر - إلى

البحر الأحمر، وغدا حماية حصة القاهرة من تجارة هذه المنطقة أمرًا حيويًا أكثر فأكثر.

اتخذ المسئولون المصريون عدة إجراءات لتشجيع المعاملات التجارية بين السويس والموانئ التي على طول سواحل الجزيرة العربية والسودانية في أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر. على أن الجهود الحكومية لتأمين مسار الصحراء الشرقية من القاهرة إلى البحر الأحمر ألغى الحاجة للقوافل التي تشرف عليها الدولة التي كانت تعمل لحماية التجار المسافرين في هذه المنطقة<sup>(١١٠)</sup>، كما زاد النظام الحاكم من عدد السفن الحكومية المصرية، العسكرية والتجارية على حد سواء، العاملة من ميناء جدة على شاطئ الجزيرة العربية<sup>(١١١)</sup>. وهذه الإجراءات ساعدت كثيرًا على تهدئة الصراعات بشأن الهيمنة على تجارة البحر الأحمر التي عرضت للخطر التجار العاملين من ميناء السويس في مقابل الذين لهم علاقات بالقصير الميناء القديم. وفي محاولة لإحباط المنافسة بين التجار، عملت الإدارة المركزية بالقاهرة في عام ١٨٣٠ على تقوية تفوق ميناء السويس الذي تديره الدولة من خلال الدخول في مفاوضات مع شركة أوروبية لإنشاء خط سكة حديد بين القاهرة والسويس<sup>(١١٢)</sup>. لكن قبل أن تتوحد تجارة البحر الأحمر في أيدي المصريين وأهل السويس، تعيّن تأمين حدود مصر من ناحية سيناء. وكان محمد علي يدرك هذا بمجرد أن بدأت الحملات العربية بواسطة الجيوش المصرية بعد عام ١٨١١<sup>(١١٣)</sup>، لكن مع حلول عام ١٨٣١ غدت السيطرة على المناطق الحدودية المحيطة لفلسطين أمرًا حاسمًا عما كان قبل تأمين مسار السويس.

بدأت غارات البدو على سيناء من فلسطين تصبح أكثر غزارة قبل عام ١٨٣١ مباشرة. وترجع أهم وقائع نشاط البدو هذا إلى حدّ كبير إلى التطورات في شمال شرقي سوريا؛ ففي نحو عام ١٨٣٠ تخلى والى بغداد عن المنطقة المحيطة بالدير وبالتالي سقطت تحت سيطرة البدو<sup>(١١٤)</sup>. وهذا التحول في الأحداث لم يقتصر تأثيره فقط على توقف المعاملات التجارية بين دمشق وبغداد، بل إنه أسهم أيضًا في ازدياد غارات البدو في جميع أنحاء الشام، خاصة في المناطق المجاورة لغزة<sup>(١١٥)</sup>. وحاولت الجيوش المصرية مواجهة هذا الاتجاه عن طريق تحصين المناطق المحيطة بالسويس وإنشاء خطوط دفاعية في العريش<sup>(١١٦)</sup>. لكن طالما كانت هذه الإجراءات محصورة بالأراضي المصرية - تاركة أفضلية الحركة، والهجوم والمفاجأة للبدو - فإنها ظلت بلا تأثير لحد كبير.

فضلا عن ذلك، بات واضحا بحلول عام ١٨٣١ أن تحالف الدولة / أغنياء التجار بالقاهرة غير قادر على الهيمنة على تجارة البحر المتوسط من خلال الوسائل البحرية بمفردها. وحازت السفن التجارية الأمريكية التفوق على حركة السفن بهذه المنطقة في عشرينيات القرن التاسع عشر. ونتيجة لنشاطاتها في جنوبي الجزيرة العربية ومياه شرقي أفريقيا، استطاعت سفن الولايات المتحدة تكديس ثروات هائلة لملاكها في السنوات قبل وبعد عام ١٨٣٠<sup>(١١٧)</sup>. وبينما ظلت المسارات الشمالية من وإلى البحر الأحمر غير مؤمنة، أمكن توقع أن يبقى وضع مصر في المنطقة محفوفا بالخطر. وأقر عبدالله باشا، حاكم عكا، بازدياد وضع مصر غير الحصين وبالتالي تحرك لاستغلال هذا الأمر. ويذكر "بورنج" Bowring: "لقد أنشأ شبكات للمراسلة في كل جزء بالجزيرة العربية" في أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر، وهو ما كان يمثل تحديا مباشرا للتنظيم القائم للتجارة الإقليمية<sup>(١١٨)</sup>. إلا أن نظام الحكم بالقاهرة كان يستطيع فرض قبضته على الحركة البحرية بالبحر المتوسط إذا كانت حدوده مع سوريا مؤمنة وشاع السلام بالمنطقة. وإلى حد ما كانت إزاحة الأجانب من تجارة البحر الأحمر هو دافع الحكومة المصرية لاستئناف غزوها لسوريا في خريف ١٨٣١<sup>(١١٩)</sup>.

\* \* \*

### الفوائد السياسية الداخلية للتوسع

بالإضافة إلى تأمين الدولة / تجار القاهرة لأهم صلة تربط بين الشبكات التجارية للبحر الأحمر وشرقي البحر المتوسط، وبالتالي تمكين التجار من تحصيل "ريع حمايتهم" في هذه التجارة، كانت هناك ثلاث وسائل أخرى من خلالها أمكن تقوية وضع التحالف الحاكم في مصر بالحملة العسكرية على سوريا في مواجهة كبار ملاك الأراضي بالبلاد وعمال المدن بعد عام ١٨٣٠. الأولى، إعادة فرض التجنيد الإلزامي على جموع السكان الذي عمل بوصفه كاجبا للنفوذ السياسي الناهض لملاك الإقطاعيات الكبيرة الصاعدين في الريف المصري. الثانية، أن الاستيلاء على المناطق الغنية بإنتاج الغذاء في وسط وجنوبي الشام أتاح سبيلا لتدعيم التحول داخل القطاع الزراعي للاقتصاد المصري إلى زراعة المحاصيل -

من أجل التصدير. والثالثة، تمثل الشام كنزاً نفيساً للمواد الخام الصناعية، التي يأمل النظام في القاهرة من استغلالها إعادة تنشيط الإنتاج الصناعي بمصر.

ويمكن رؤية التجنيد العسكرى الإلزامى فى السنوات بعد عام ١٨٣٠ كأفضل ما يكون بوصفه محاولة من الإدارة المركزية بمصر وكبار ملاك الأراضي (الإقطاعيين) المتحالفين معهم تحالفاً وثيقاً لإزاحة الفلاحين المعدمين من الريف الذين كانوا يمثلون عمالاً يمكن التعاقد معهم للعمل فى أملاك الفلاحين الأثرياء. ومن خلال تعيين ممثلين إقليميين ذوى سلطة لإجبار العمال الفقراء على الخدمة بالجيش، أتاحت الدولة الفرص لوكلائها لزيادة نفوذهم داخل المجتمعات المحلية، بينما تهيئ التسهيلات لانتشار الإقطاعيات الكبيرة المعفاة من الضرائب. وأينما يوجد ملاك صغار مستقلون أو صناع مهرة محليون يهددون الهيمنة على نظام الحياة الريفية فى أى جزء بالبلاد، كان مسئولو الدولة يبادرون بإرغامهم على الانضمام للخدمة العسكرية فى هذه المنطقة كوسيلة لتأكيد نفوذ حلفائها المحليين.

وفى عام ١٨٣٠ تقريباً لم يكن صغار الملاك الفقراء قد برئوا بعد من سياسات التجنيد الإلزامى التى اختطها النظام فى الفترة من ١٨٢٢-١٨٢٤. لكن فى بعض المناطق بالبلاد بقيت المشكلة المتنامية حول ما يمكن عمله بشأن نشاطات المنتجين الزراعيين الذين فقدوا أراضيهم السابقة، والذين يقاومون انتشار زراعة المحاصيل النقدية. وبلغ هؤلاء المزارعون المزارحون عدداً كبيراً خاصة فى مناطق زراعة القطن بالدلتا، وكذلك فى مصر الوسطى. وكانت هذه المناطق على وجه الدقة هى التى شهدت تركيز الموجة الثانية للتجنيد العسكرى الإلزامى. وفى عام ١٨٢٨ صدرت أوامر لمشايخ القرى بتجميع الرجال من ذوى البنية القوية الصالحين للجيش وإرسالهم إلى مأمورى الأقاليم<sup>(١٢٠)</sup>. وبعد عام من ذلك تم تجنيد ٦,٨٠٠ رجل بأسلوب مشابه من المنطقة المحيطة بأطفيح فى مصر الوسطى<sup>(١٢١)</sup>. وفى فبراير من عام ١٨٣١ جرى إجراء مماثل، حيث أمكن أيضاً سحب أغلب هؤلاء "المجندين" من مصر الوسطى والفيوم<sup>(١٢٢)</sup>.

وجاء إعادة إحياء التجنيد الإلزامى ليتعدى مغزاه ببساطة لتأكيد سيطرة الحكومة المركزية على المناطق التى سادتها القلاقل نسبياً داخل مصر فى الأشهر السابقة على أكتوبر عام ١٨٣١. فقد أتاح أيضاً لمسئولى الدولة بالأقاليم وحلفائهم من كبار الإقطاعيين الفرصة فى الإبقاء على شيوخ تلك القرى وخصوصهم من

البدو فى وضع أدنى سياسياً والسيطرة على النفوذ المتنامى للرعايا الأجانب على الشئون الداخلية بمصر. على أن عمليات التجنيد الإلزامى التى جرت فى غرب الدلتا، مثلما حدث فى يناير ١٨٣١، نقلت العمال الزراعيين من المناطق التى اخترقها التجار الأوروبيون وكبار ملاك الأراضى<sup>(١٢٣)</sup>. وبالمثل، جرت الأمور نفسها بالدلتا والفيوم فى كبرى الإقطاعات الجديدة التى أقيمت بها، وبلغ الصراع بين الأعيان الجدد ومشايخ القرى أقصى مداه. وأمكن للدولة/التجار فى مصر من خلال التركيز على آليات التجنيد فى هذه المناطق حرمان هذه الملكيات الصغيرة والإقطاعات التى يديرها أجانب من العمالة غير الماهرة وبالتالي الاحتفاظ بصغار الفلاحين تحت سيطرتهم<sup>(١٢٤)</sup>.

وفى الوقت الذى تم فيه تطبيق التجنيد العسكرى الإلزامى فى الريف المصرى، أعاد كبار قادة الجيش تنظيم الوحدات التى تحت قيادتهم. وعلى نحو خاص بدأ ناظر (وزير) الحربية تدريب وحدات الفرسان على النمط الأوروبى فى الأعوام الأخيرة من عشرينيات القرن التاسع عشر<sup>(١٢٥)</sup>. وكان يتم استخدام الجنود المدربين حسب الأصول الأوروبية بأعداد متزايدة، فى تزويد السفن الحربية الحكومية وإدارتها والتى تم بناؤها فى أحواض بناء سفن الأسطول الجديد بالإسكندرية<sup>(١٢٦)</sup>. وكانت هذه الإجراءات جزءاً مكملًا لجهود نظام الحكم فى خلق طبقة لكبار ملاك الأراضى فى البلاد تتضافر معه فى مصالحه السياسية. ومع الاستمرار فى تنظيم القوات المسلحة المصرية، احتفظت الدولة /التجار بأهم أساس مؤسساتى للنفوذ السياسى الداخلى للبعوات المماليك السابقين بعيداً عن أن يصل إليه شركاؤهم كبار ملاك الأراضى الناشئون حديثاً. ولم يقتصر هذا البرنامج على أن يوفر لـ الدولة /التجار أداة نافذة للاستخدام فى الاستيلاء على الموارد الخارجية لمصلحتهم الجماعية، بل إنه ضمن أيضاً أن ملاك الإقطاعات الجدد لن يستطيعوا تطوير أنفسهم إلى نوع من النخبة العسكرية بالأراضى الزراعية التى كان عليها بعوات المماليك مع نهاية القرن الماضى.

وبحلول عام ١٨٣١ لم يعد بإمكان الدولة /التجار فى مصر الاحتفاظ بوضعهم المهيمن داخل المجتمع المحلى من خلال القيام بتوزيع السلع الأوروبية المستوردة أو إنتاج المصانع المحلية بطريقة تتيح فى الوقت نفسه السيطرة على الصناع الماهرة بالمدن وإبقاء كبار الإقطاعيين بالريف فى وضع التابع. فقد غدت

الواردات باهظة الثمن مع نهاية عشرينيات القرن ١٩، بينما أخفقت المصنوعات المحلية في التغلب على حالات القصور التنظيمية والإدارية الأساسية. وفي ظل هذه الظروف، كان للنظام مصلحة حيوية في الهيمنة على منطقة تنتج السلع الزراعية والصناعية لتلائم كأفضل ما يكون استكمال اقتصاد المحاصيل النقدية المزدهر في مصر. وكان الشام هو هذه المنطقة بالتحديد.

وفي السنوات حول عام ١٨٣١ كان يتم زراعة العديد من المحاصيل الغذائية المهمة في سهول سوريا ووديانها. واشتمل هذا الإنتاج على الشعير والقمح والدخان والعدس والسمسم بكميات كبيرة<sup>(١٢٧)</sup>. وأمكن لهذه المحاصيل الغذائية الأساسية أن تحقق أقصى فائدة لتحالف الدولة/التجار في مصر في صراعها ضد كبار الإقطاعيين الناشئين بالبلاد، وعمال المصانع وصغار ملاك الأراضي الزراعية. ويتوجبه هذه المحاصيل الغذائية إلى الأسواق المصرية استطاع النظام أن يضمن إخضاع عمال الزراعة والصناعة بالبلاد، والتالي حيث خصومهم المحليين على التركيز على إنتاج المحاصيل النقدية وغيرها من سلع التصدير. لم يعد من الضروري إعطاء عمال الزراعة قطع أراضي كبيرة لاستخدامهم الخاص من أجل إنتاج محاصيل سيئة لعدة سنوات أو في السنوات التي يهبط فيها الطلب على الصادرات المصرية، مادامت مخازن المصادر الرئيسية للدولة تحتوى على ما يكفي للحفاظ على بقائها على قيد الحياة. وبالتالي بات هؤلاء العمال يعتمدون أكثر على إعانة تدبرها الحكومة ليس فقط خلال فترات الركود بل أيضاً في كل الأحوال، شأن ما كان يفعله ملاك الإقطاعيات الذين يحتاجون لقوة عملهم. وترتب على ذلك أن اختط النظام سياسة الإبقاء على، دون مساس فعلى، تركيب ملكيات الأراضي السورية التي استولى عليها، وجمع الضرائب من الشوام المحتلين غالباً بصورة عينية وليست نقدية<sup>(١٢٨)</sup>. ولعل هذه الإجراءات تعكس في جانب منها احتياج الحكومة الدائم للعوائد<sup>(١٢٩)</sup>. بيد أنها تمثل جهداً للاستحواذ ليس فقط على النقود، بل أيضاً على الإنتاج الزراعي بالشام.

في أعقاب تهدة الأوضاع في الريف عن طريق جيوش إبراهيم باشا، شجع المسئولون المصريون استمرار زراعة المحاصيل الغذائية الأساسية. وزيادة حجم المحاصيل النقدية في جميع أنحاء الشام. وعلى نحو خاص فإن اهتمام نظام الحكم المكثف بالتوسع في إنتاج الحرير "أفضى إلى نهوض سريع في مساحة الأراضي

المخصصة لزراعة أشجار التوت. ولم يتوقف الأمر عند حد الفلاحين الذين حولوا أراضيهم لأشجار التوت، بل بدأ سكان المدن في شراء أو تأجير الأراضي، واتخاذ إجراءات من شأنها مقاسمة الفلاحين في هذه الحاصلات. وازدادت الأراضي المخصصة لزراعة أشجار التوت من ٢٥% إلى ٥٠%، كنتيجة مباشرة لتشجيع المصريين<sup>(١٣٠)</sup>. وأظهر إنتاج الزيتون والقطن والدخان قفزات مماثلة في منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر. وكان المراقبون الأجانب مأخوذون بشكل خاص بالتغيرات الجديدة في زراعات القطن التي تم إدخالها في المناطق المحيطة بنابلس، مؤكدين أنها تفوق كثيرًا مثيلتها المزروعة في الشمال<sup>(١٣١)</sup>. على أن الثقة في الأرباح التي يمكن جنيها من زراعة المحاصيل النقدية أقنع حتى التركمان والرعاة الأكراد في سهول أضنه بالتخلي عن أعمال الإغارة على مسارات التجار في شمالي سوريا والقبول بشكل مستقر للمعيشة<sup>(١٣٢)</sup>.

وفضلا عن السلع الزراعية، كانت الشام تنتج مدى واسعا من السلع المصنعة في ذلك الحين، وأهمها على الإطلاق المنسوجات. وكانت الحرابر المنسوجة في قرى ومدن الساحل الشامي ترد إلى مصر في أوائل القرن التاسع عشر<sup>(١٣٣)</sup>. وكانت المنسوجات القطنية والمصنعة، والموسلين والملابس الحريرية صناعات قائمة بالفعل في حلب أثناء الاحتلال المصري<sup>(١٣٤)</sup>. وكانت الملابس الصوفية من منتجات المنطقة المحيطة بهذه المدينة سواء للاستهلاك المحلي أو للتصدير إلى فرنسا وليفورنو وتريستي بإيطاليا<sup>(١٣٥)</sup>. وكانت ورش المنسوجات في حلب وكذلك في دمشق تمثل مصدرا موثوقا للسلع عالية الجودة للأسواق المصرية<sup>(١٣٦)</sup>. كما أنها كانت بديلا لمراكز تصنيع الملابس في أوروبا، إذا أنها استطاعت أن تزود تحالف الدولة/التجار في مصر بأساس قوى لاستمرار هيمنتهم المحلية. لذلك لم يكن مستغربا أنه تم احتكار هذه المؤسسات في أول فرصة لاحقة، وسرعان ما تم وضع عمال الصناعة الشوام تحت الإشراف الوثيق للمصانع الحكومية المصرية التي تم إنشاؤها بالمنطقة<sup>(١٣٧)</sup>. ومن خلال هذه الوسائل استطاعت الدولة/التجار في مصر توفير السلع الفاخرة للأسواق المحلية دون الاعتماد على التجار الأوروبيين المقيمين بالقاهرة والإسكندرية. كما استطاعوا الحد من قوة العاملين في صناعة المنسوجات المحليين، الذين كان وضعهم السياسي يهدد بالتحسن مع استمرار ارتفاع أسعار المنتجات الأوروبية.

أكثر من هذا، كانت الشام تزود المحتلين بمدى كبير من المواد الخام الصناعية. وتؤكد المراسلات بين إبراهيم باشا ومحمد علي الأهمية التي يوليها كل منهما لأخشاب الغابات في شمالي الشام، إذ كتب إبراهيم لأبيه في عام ١٨٣٣: "وبالنسبة لبنودنا التالية، فإن حافظنا للمناطق في الأناضول Anadalia، وقيلقية وأيا هو احتياجنا للأخشاب. فالبلاد التي لديها أساطيل تحتاج إلى الأخشاب"<sup>(١٣٨)</sup>. ويلاحظ وليم بولك William Polk أن استغلال غابات البلاد كان غالبًا هو أول ما جذب انتباه إبراهيم باشا في الشام. وخضعت الأخشاب لاحتكار الحكومة. وأقدمت الحكومة على توظيف عمال القطع والتشذيب وغيرهم لتوصيل الألواح الخشبية إلى ميناء الإسكندرونة، وتؤخذ من هناك إلى الإسكندرية. وفي عام ١٨٣٩ بلغ حجم الأشجار المنقولة سنويًا ما بين ٧٠ ألف إلى ٨٠ ألف شجرة<sup>(١٣٩)</sup>. ويبدو أن القاهرة كانت تتوقع أن جبال لبنان تحتوى على مناجم فحم وخام الحديد بكميات كبيرة. واستخدم المسؤولون المصريون الفلاحين اللبنانيين في أعمال السخرة بمناجم الفحم بالمنطقة، إلا أنه فتر اهتمامهم بهذه المشروع عندما اكتشفوا أن هناك "صعوبة بالغة في نقل المنتجات نتيجة تكاليفها العالية"<sup>(١٤٠)</sup> وتكفل زلزال شديد بإزالة مناجم الفحم والحديد بعد أن ضرب الشواطئ اللبنانية في عام ١٨٣٧<sup>(١٤١)</sup>.

وبكل هذه الوسائل وفر التوسع العسكرى في الشام موارد حيوية لتحالف الدولة/التجار الحاكم في مصر في وقت كانت فيه الصراعات السياسية على الموارد الشحيحة داخل البلاد باتت تزداد حدة. فضلا عن ذلك، بينما كانت الحملة تشق طريقها باستخدام قوات مسلحة نظامية من المجندين إلزاميًا، فإنها أدت إلى إضعاف كبار ملاك الأراضي الزراعية بمصر على الأقل من خلال وسيلتين هامتين: وضع التجنيد الإلزامى القوة العاملة الزراعية التي كان يعتمد عليها ملاك الإقطاعيات ذات الإنتاج التجارى تحت هيمنة الإدارة المركزية. وفي الوقت نفسه حالت تمامًا دون نشوء نخبة عسكرية زراعية داخل البلاد. كما ساعد التجنيد الإلزامى على إعادة تأسيس هيمنة الحكومة على أسواق المنسوجات بمصر وعلى باقى الصناع المهرة المستقلين، الذين بدأ وضعهم يتحسن بالنسبة للتجار مع بدء معاناة التجار من مشاكل ميزان المدفوعات وغيرها من الصعاب المتعلقة بالسلع المستوردة. ومما يتعين بيانه فيما تبقى هو السبب فى استطاعة مسئولى الدولة/ والتجار الأثرياء بمصر أن تكون لهم الغلبة، عن طريق التوسع الخارجى، فى هذا



الصراع السياسى المحلى أساسًا رغم المعارضة الواضحة من كبار ملاك الأراضى الناهضين ومشايخ القرى، وصغار الملاك، والفلاحين المعدمين، والصناع المهرة بالمدن وعمال المصانع.

\* \* \*

### أسس قوة الدولة / التجار بعد عام ١٨٣٠

ترجع قدرة الدولة / التجار فى مصر على إحراز الغلبة فى صراعاتها السياسية مع أقوى خصومها المحليين أثناء أول حملة على الشام إلى ثلاثة عوامل. الأول: واصلت المجتمعات الريفية فى مصر تركيبها وفق أسلوب أتاح لوكلاء الدولة فى الأقاليم حيازة مميزات لافتة للنظر فى مقابل كلاً من كبار الملاك الأثرياء والفلاحين الفقراء على المستوى المحلى. وذكر كل من "جون بورنج" John Bowring و"باتريك كامبل" Patrick Campell، أن القرى كانت مسئولة مجتمعة عن دفع الضرائب خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر، كما يلاحظ "كلوت بك" Clot-Bey فى ذلك الحين<sup>(١٤٢)</sup>.

ونظرًا لأن كبار ملاك الأراضى حاولوا استعادة الهيمنة على قوة العمل وجمع الضرائب من الريف فى أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر، فإن مأمورى الأقاليم وجدوا أنهم المستفيدون من معارضة الفلاحين لهذه التغييرات. وليس معنى هذا القول إن عمل مسئولى الدولة فى القرى كان تلقى دعم الفلاحين: فرغم كل شىء فإن هؤلاء الموظفين أنفسهم كانوا هم المنفذين لسياسات النظام فى التجنيد الإجبارى. وعلى الإجمال، ما لبثت مقاومة الفلاحين لانتشار المحاصيل النقدية الجديدة وترتيبات ملكية الأراضى، فى إطار المجتمعات القروية المتماسكة، أن قوضت من وضع مشايخ القرى وملاك الأبعاديات فى مواجهة الفلاحين، وأبقتهم فى وضع أدنى مقابل الإدارة المركزية وحلفائهم من أثرياء التجار. وتنامت هذه الميزة النسبية وغدت واضحة للفلاحين، حتى إن العمال الزراعيين فى الإقطاعات التجارية الكبيرة المملوكة لأقارب الوالى وأقرب زملائه كانوا إلى حد كبير معافين من التجنيد الإجبارى بالجيش.

وفى الوقت نفسه، استمر تجار الاستيراد والتصدير الأثرياء بمصر يمتلكون عددًا من المميزات التنظيمية تفوق خصومهم المحليين. وظلت العلاقات العائلية بين القطاع التجارى الأجنبى أمرًا شائعًا. ويلاحظ "بيتر جران" Peter Gran فى عام ١٨٣٣ ان رئيس مجلس التجار بالقاهرة هو أحمد الغربى، وشقيقه محمد كانا من أشهر تجار العاصمة، وأخوه الثانى اسمه أحمد أيضًا وكانت له علاقات تجارية واسعة مع شمال أفريقيا<sup>(١٤٣)</sup>. فضلا عن ذلك، فإن أفراد "الأقليات" كانوا يحوزون وضعًا مهيمنًا فى الشئون التجارية بمصر. فقد انتشر التجار "اليونانيون" فى أنحاء البلاد فى أعقاب حملة إيجه. وذكر البارون "دى بوالكونت" DE Boislecomte فى عام ١٨٣٣ أن نحو ثلاثة أرباع الأجانب بالإسكندرية يتألفون من المالطيين واليونانيين<sup>(١٤٤)</sup>. وهذه الجاليات ينضم إليها مجموعات صغيرة من الأرمن الذين لهم صلات وثيقة مع "بوغوص باشا يوسف" Boghos Pasha، وكذلك بالعائلات الشامية الشهيرة لـ يوسف البقضى والإخوان بحرى Bahri. ويذكر توماس فيليب أن حنا بك بحرى "ترقى إلى رتبة البكوية فى الإدارة المالية. وفى عام ١٨٢٠ أصبح على نحو ما مستشارًا خاصًا للشئون السورية. وكانت العلاقة بين الأمير بشير الثانى ومحمد على قد توطدت عبر حنا البحرى وقريبه بطرس كرامة الذى كان فى الوقت نفسه السكرتير الأول للأمير بشير الثانى. وفيما بعد أصبح حنا المدير العام للمالية والتنظيم فى الحملة على الشام. ومن عام ١٨٣٢ حتى عام ١٨٤٠ كان يهيمن على كافة أوجه الإدارة المدنية فى الشام. وجعله هذا، من الناحية العملية، وإن لم يكن رسميًا، والى دمشق. وأصبح شقيقه جرمانوس Jirmanus مساعدًا له فى رئاسة إدارة حلب"<sup>(١٤٥)</sup>. وهذه العلاقات كان من المتعذر تحديها.

العامل الثانى، والأكثر بروزًا، أن طوائف التجار بالقاهرة والإسكندرية كانوا مع نهاية عشرينيات القرن التاسع عشر قد أصبحوا أكثر اندماجًا فى جهاز إدارى مركزى وثيق الصلة بجهاز الدولة. ويقول "جران" Gran: "إن صورة أكثر دقة للطبقة الحاكمة التى برزت فى عام ١٨٣٠ قد تشمل أسرة محمد على، والقادة الألبان والأتراك، والتكنوقراط الأجانب، وممثلين مجلس التجار الجديد"<sup>(١٤٦)</sup>. وقد تأسس مجلس التجار فى عام ١٨٢٦ بفرعيه فى القاهرة والإسكندرية، وفى عام ١٨٢٦ أضيف إليه مجلس للمفتشين ليكون مسئولًا عن تقديم التقارير عن الشئون الزراعية والتجارية فى جميع أنحاء البلاد<sup>(١٤٧)</sup>. وفى هذا التنظيم الجديد، لم تعد

لدى شيوخ مختلف الطوائف سوى مسؤوليات لا تزيد عن تدبير شئون الطائفة، ولم يعد لدى باقى مسئولى الطائفة أى وظائف يؤدونها<sup>(١٤٨)</sup>. وبعد عام ١٨٢٠ تقريبًا يتضح أن رؤساء الطوائف التجارية يستمرون فى مناصبهم لفترات ثقل كثيرًا عن السابق، وهذا الاتجاه أتاح نفوذًا أكبر لكبار أعضاء الاتحاد الذى يقدم النصائح لشيوخ الطوائف بوصفه مجلسًا عامًّا يتولى بالتفصيل جميع الأمور المؤثرة فى الطائفة ككل<sup>(١٤٩)</sup>. ومن الناحية الفعلية باتت صراعات المصالح بين التجار وقوى الدولة مستبعدة فى ظل هذا التنظيم الجديد، الذى مكن الدولة /التجار من تنسيق السياسات التجارية والصناعية داخل البلاد على نحو لا يتيح للإقطاعيين الناشئين أو الصناع المهرة المدنيين أن يتوافق معه.

الثالث: أتاح النظام الحكومى الخاص بمخازن الدولة لتحالف الإدارة المركزية / التجار الأثرياء بدقة الموارد التى يمكن استخدامها للإبقاء على الوحدات النظامية العسكرية. وقد تم إنشاء هذه المخازن (المستودعات) خلال السنوات الأولى لعهد محمد على، أساسًا كوسيلة لتيسير تدفق المحاصيل النقدية إلى يد الدولة من أجل التصدير. لكن عندما انكمش إنتاج القطن فى مصر فى عام ١٨٣٠ تقريبًا، استمرت المخازن تتلقى إمدادات الحبوب وغيرها من المواد الغذائية من الأقاليم. وهذا الأمر جعل بمقدور الدولة / التجار مساعدة عدد كبير من الناس فى أواخر عشرينيات القرن التاسع عشر، وأوائل الثلاثينيات، حتى مع انخفاض عائدات الحكومة من التجارة الخارجية<sup>(١٥٠)</sup>. وترتب على ذلك أن كانت الدولة فى موقف تستطيع من خلاله تجنيد وتزويد أعداد أكبر من العسكريين، فى الوقت الذى فقد فيه الإقطاعيون الناشئون قدرتهم على الحفاظ على المخازن الكبيرة من الاستيلاء المسلح. وفى ظل هذه الظروف حاز تحالف الدولة / التجار الأثرياء فى مصر ميزة مهمة فى مواجهة كبار ملاك الأراضى بالبلاد فيما يتعلق بالبرامج العسكرية خلال السنوات قبل وبعد عام ١٨٣١.



## **الفصل السادس**

### **الخاتمة**



يمكن التوصل إلى إجابة مرضية تمامًا عن سبب أن مصر بادرت بشن سلسلة من الحملات العسكرية على جيرانها خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر بالوضع في الاعتبار إطار الصراعات السياسية التي دارت داخل البلاد أثناء العقود الأولى لعهد محمد علي. في هذه الفترة كان نظام الحكم يتألف من تجار الاستيراد والتصدير الأثرياء، وكبار العلماء والموظفين الأكثر ثراء داخل الجهاز الإداري المركزي بالقاهرة المنهمك في صراعات متواصلة لترسيخ هيمنته على الشؤون الداخلية بالبلاد - في البداية في مواجهة أولئك الذين يسيطرون على الإقطاعيات الزراعية الكبيرة بالمناطق الريفية بمصر (وإن كانت فيما بعد بالتعاون مع نخبة زراعية جديدة)، ودائمًا في مواجهة التحديات السياسية من الصناع المهرة والحرفيين المحليين سواء بالمدن أو الأقاليم. وكل قوة من القوتين اللتين تؤلفان هذا التحالف الحاكم كانت لها مصالح اقتصادية وسياسية أساسية تتعارض مع مثيلاتها لدى حليفها. لكن مع تنامي قوة الصناع المهرة داخل المدن المصرية واتخاذ العنف السياسي الحضري طابعًا دائمًا بعد عام ١٨٠٠، انتهت هذه القوى الثلاث إلى اقتسام مصلحة مشتركة في قمع الاضطرابات الداخلية.

وبالتعاون معًا على المستوى السياسي، استطاعت هذه القوى أن تعالج مسألة العصيان الحضري بنجاح فاق كثيرًا إمكانية أي قوة منها أن تعالجه بمفردها. ولم يكن بمقدور مسئولى الدولة إيقاف التمردات الحضرية بأنفسهم خلال هذه السنوات؛ فإن تحالفًا يضم الحرفيين والتجار المعارضين كان بإمكانه منع الحكومة من إحكام قبضتها على المدن. وإذا كانت الدولة قد حاولت فرض النظام داخل المدن والمراكز بالبلاد من دون التعاون الفعال مع التجار الأغنياء، لذهبت هذه الجهود عبثًا، وربما ساعدت على تصاعد مستوى العنف السياسي الداخلي بدرجة كبيرة<sup>(١)</sup>.

وفى واقع الأمر، يمكن تصور أن الدولة، إذا كانت قادرة على التصرف بمفردها، لكان اهتمامها أقل بإخماد العنف الحضري من أجل تعزيز سلاسة عملية تحصيل الضرائب من النشاطات الاقتصادية أكثر من السماح للتمردات الحضرية بالاستمرار حتى النهاية لزيادة هيمنتها على الشؤون الداخلية<sup>(٢)</sup>. وبالطريقة نفسها، لم يكن باستطاعة التجار الأثرياء قمع الصناع المهرة بالبلاد بمفردهم عن طريق إدارة التجارة الخارجية لمصر بعد عام ١٨٠٥ أو نحوه. وفى هذا الوقت لم يكن أصحاب الصناعات بالمدن على درجة من القوة تتيح لهم السيطرة دون نوع معين من الترتيبات العسكرية، لكن أيضًا كان لديهم خبرة عملية لعدة سنوات فى تنظيم أنفسهم من أجل التمرد على نظام الحكم. لذلك لم يكن باستطاعة إداريى الدولة أو التجار تحقيق مصالحهم السياسية المحلية إذا تصرف كل منهما بمفرده.

غير أن التعاون كان على الإجمال غير ملائم لكل قوة من هاتين القوتين مادام أن التعاون كان قد انحصر أساسًا فى الشؤون الداخلية. وقد استفاد تجار مصر الأثرياء من فترة الهدوء الاجتماعى الداخلى، لكن بدأت تصيبهم أضرار اقتصادية وسياسية عندما تبنت الدولة بداية خاصة بتنظيم إدارة المهن الحرفية والصناعات من أجل الحفاظ عليها. وتنظيم إدارة المهن الحرفية، أو احتكارات الدولة، جعلت من هؤلاء التجار عملاء للجهاز الإدارى للدولة؛ وبالتالي وضعتهم تحت الهيمنة المركزية. وخضعت الصناعات لإجراءات ضريبية فرضت قيودًا على النشاطات التجارية للتجار الأثرياء وأرباحهم وفى الوقت نفسه بدأ برنامج لإحلال الواردات يقوض أسس وضعهم فى مقابل القوى الأخرى بالمجتمع المصرى. وبالتالي كان لا يمكن تجنب الصراعات الناجمة عن هذه البرامج مادام اهتمام النظام الأساسى منصبًا على المجال الداخلى.

على صعيد آخر، وفرّ التوسع العسكرى الخارجى أساسًا للتعاون بين هاتين القوتين أمكن أن يحقق لهما فوائد متبادلة؛ وبالتالي بثّ فيهما حيوية سياسية. وأتاحت سياسة التوسع التى خففت تكاليف الحماية للتجار فى تجارتهم الخارجية - لهم إحياء جهود الحكومة فى تنظيم إدارة عمليات الاقتصاد المحلى. ونظرًا لقدرة التجار الأثرياء على الاستفادة فى هذا الإطار من التعاون مع الدولة، استطاع التحالف الحاكم بالبلاد أن يديم أمد بقائه. أكثر من هذا، عن طريق احتلال الأقاليم المجاورة، حاز حكام القاهرة السيطرة على الموارد الاقتصادية التى أمكن



استخدامها في تقويض الوضع السياسى لخصومهم المحليين. وتباينت الموارد الأكثر أهمية للدولة / التجار حسب تغير طبيعة النشاطات الاقتصادية داخل مصر مع استمرار محمد على فى الحكم. وفى البداية، استمد الدور التقليدى للقاهرة كمركز تجارى للسلع الفاخرة قوته عن طريق غزو السواحل شمال شرقى البحر الأحمر وأجزاء من السودان. وفى منتصف عشرينيات القرن التاسع عشر تضافت أهمية التجارة المصرية فى شرقى البحر المتوسط وتوفر الذرة والقطن بأراضى اليونان على جذب الدولة/ التجار إلى منطقة بحر إيجه. وفى النهاية، فإن ثروة سوريا من السلع المصنعة والمواد الخام وفرت لحكام مصر الوسائل لتنفيذ برنامجهم المزدوج الخاص بتطوير الصناعة والإنتاج الزراعى اللازم للتصدير. وبإيجاز، فإن هذه الديناميكية السياسية الداخلية تفسر القوة الدافعة العامة للسياسة الخارجية لمصر بين عامى ١٨٠٥ و ١٨٣٥.

ويمكن تفسير التوجهات البارزة للحملات العسكرية المتميزة التى شنتها القوات المسلحة لمصر خلال هذه السنوات عن طريق التغيرات قصيرة الأجل فى توزيع السلطات بين القوى الاجتماعية بالبلاد.

أولاً: حددت هذه التغيرات توقيت الحملات العسكرية الثلاث الواردة تفصيلاً فى هذا الكتاب. إذ شكلت كل فئة من الحملات العسكرية تلبية من التحالف الحاكم بالبلاد فى عمليات تزايد قوة التحديات السياسية الداخلية. وتميزت التحديات الموجهة لنظام الحكم بالشدة على نحو خاص عندما تضافت القوى الريفية والمدنية. وكقاعدة عامة، عندما يوضع منتجون زراعيون فى موقف سياسى قوى نتيجة ازدياد الطلب على منتجاتهم، وفى الوقت نفسه يجد الصناع المهرة بالمدن والريف أنهم قادرون على الثورة على نظام الحكم، يتم وضع قوى الدولة / التجار فى موقف غير حصين بشكل خاص. وعندما يستجيب مسئولوا الدولة لهذا الظرف بزيادة هيمنتهم على الشؤون الاقتصادية الداخلية لمصر، تجرى بعض المحاولات لاحتلال أراض جديدة تكون مواردها قادرة على حل الصراعات بين الإداريين فى المركز وحلفائهم التجار الأثرياء.

ثانياً: لقد حدد أسلوب توزيع النفوذ السياسى فى مصر طبيعة الإصلاحات الفنية والتنظيمية التى كانت تجرى فى القوات المسلحة لنظام الحكم خلال عصر محمد على. فقد تم تشكيل وحدات لسلاح الفرسان من المجندين إلزامياً، وكذلك

وحدات تابعة للأسطول كوسيلة للهيمنة على العمال الزراعيين والمدنيين غير المنضبطين على نحو متزايد، ليس كتقليد أعمى للأفكار الأوروبية. وبالتالي وفرت العوامل السياسية المحلية تفسيراً موثقاً به ليس فقط للدفاع العام للسياسة التوسعية لمصر خلال هذه السنوات بل أيضاً للتوقيت، وتحديد المدة، وغيرها من الملامح الهامة لكل حملة كبيرة شنت خلال عصر محمد علي.

ومن دواعي الإغراء الاستنتاج من هذه السلسلة من الوقائع النتيجة العامة بأن التوسع الخارجي عزز الأمن الاقتصادي والازدهار لأولئك الأفراد بالتحالف الحاكم لأوائل القرن التاسع عشر بمصر الذين كانوا يعانون أشد الصعوبات في أي وقت آخر. وعلى الإجمال، أولئك هم غالباً التجار. إذ أن التجار الأثرياء بالقاهرة كانوا مستهدفين لتقلبات بالغة في أسس حياتهم المادية عما كان عليه الأمر بالنسبة لمستولي الدولة خلال العقود الأولى للقرن التاسع عشر، ويرجع ذلك لحد كبير لاعتمادهم على السوق العالمي لإمدادهم بالسلع التي يتعاملون فيها والطلب عليها. وبالتالي يرتبط ازدهار التجار على نحو وثيق بالسياسة التوسعية لمصر خلال عصر محمد علي. وكانت الحملات العسكرية المتتالية يعجل منها لحد كبير المشاكل الدورية للتجار الأثرياء في الحفاظ على وضعهم الاقتصادي والسياسي في مناطق المدن بمصر.

غير أن استنتاجاً كهذا ربما يقودنا إلى استخلاص أن الدولة في مصر كانت مجرد "أداة" للتجار بين عامي ١٨٠٥ و ١٨٣٥<sup>(٣)</sup>. وهذا على وجه الدقة نوع من التبسيط الوظيفي لـ "التحليل الطبقي" الذي يتعين استبداله بدراسة أكثر دقة حول التعاون والصراع بين القوى الاجتماعية الأكثر نفوذاً بالبلاد. ومن منظور هذه الدراسة، ربما يكون الأكثر دقة القول إن التحالف الحاكم لمصر تعامل كوحدة واحدة في الاستجابة للمشاكل السياسية لأضعف أعضائه خلال هذه السنوات. وكانت الجهود المبذولة للسيطرة على الموارد الخارجية حقاً نتيجة للشروط التي تهدد على نحو استثنائي النخبة التجارية للمجتمع المصري في أوائل القرن التاسع عشر. وبهذا المعنى المحدد، لعل السياسة التوسعية رغم هذا كانت ظاهرة "برجوازية" في عهد محمد علي. غير أنه إذا ما تركت القوى التجارية بمفردها، فحتى في هذا المجتمع لم تكن تستطيع تنفيذ إستراتيجية توسعية، ولا كانت تملك بالضرورة مصلحة في الاضطلاع بها. بل لم يكن ليحدث ذلك ما لم يلجأ التجار

الأثرياء للعمل من منطلق المصالح المتبادلة بالتعاون مع الدولة لقمع كل من الاضطراب السياسى الداخلى والتحديات الخطيرة لهيمنتهم (المتبادلة) إلى حد تبنى سياسات خارجية عدوانية كوسيلة لتماسك تحالف الدولة / التجار المتناقض غالبًا. وفى ظل هذه الظروف كان التوسع الخارجى يشكل أهم طريق حيوى لهذا التحالف الحاكم بالبلاد للدفاع عن أنفسهم فى مواجهة التحديات المحلية، وفى الوقت نفسه بدون تفويض موقف أى منهما فى المجتمع المصرى.

## حالات مقارنة

من بين كل الولايات العربية التابعة للإمبراطورية العثمانية، كانت مصر هى الوحيدة التى تحتوى على المزيج الصحيح للصراعات الداخلية، وجهاز الحكم، والتناقضات داخل نظام الحكم لتطلق شرارة سياسية توسعية خارجية فى أوائل القرن التاسع عشر. وكانت الأنظمة المصاحبة للوالى أحمد بك فى تونس (١٨٣٧ - ١٨٥٥)، والوالى داود باشا فى بغداد (١٨١٧ - ١٨٣١) تقوم بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والإدارية على غرار ما قام به نظام محمد على فى القاهرة، بيد أن تأثير هذه السياسات والأطر السياسية الداخلية التى تم تبنيتها داخلها كانت تختلف على نحو ملحوظ عن مصر. ونتيجة لذلك، فإن الأزمات المترابطة المتعلقة بهاتين الولايتين لم توفر حافزًا يدفع التحالفات الحاكمة فى كل منهما لتبشر برنامجًا خاصًا بالسياسة التوسعية الخارجية.

وعلى مدى ثلاثة عقود كانت تونس تعاني من انكماش اقتصادى فى بداية القرن التاسع عشر، بدأ بسنوات مجاعة متتالية فى أعوام ١٨١٦، ١٨١٧، ١٨١٨. وبعد فترة انتعاش قصيرة الأجل فى قطاع الزراعة فى المدة ١٨٢٤ - ١٨٢٦، أعقبها محصول هزيل على مدى عامين فى الفترة من ١٨٢٨ - ١٨٢٩ وجفاف كارثى فى عام ١٨٣٠. ونجم عن الصلة بين هاتين الواقعتين وضع أصبحت فيه " تونس تملك قوة عاملة محدودة، وتراجعت المساحات المنزرعة، ولم تعد البلاد تستطيع إنتاج ما يكفى لاحتياجاتها " <sup>(٤)</sup>. وفى الوقت نفسه تهاوت قيمة العملة التى سكتها الحكومة المحلية باطراد، وفى زمن حكم أحمد بك، أصبحت قيمة القرش التونسى تعادل نصف قيمته تقريبًا منذ خمسين عامًا مضت. وترتب على ذلك أن

زادت صادرات زيت الزيتون إلى مرسيليا لاستخدامه في صناعة الصابون المنتشرة في هذه المدينة، وإذا ما جاءت بعض المواسم بإنتاج منخفض بات الحاكم عاجزًا عن تسليم الكميات التي وعد بها للوكلاء التجاريين الفرنسيين، وتمكنت المصالح الأجنبية من إحكام قبضتها على الأراضي الزراعية وعلى عمليات تشغيل الزيوت في جميع أنحاء الولاية<sup>(٥)</sup>.

وفي ظل هذه الظروف تحول نظام الحكم الجديد لأحمد بك إلى إعادة تنظيم نظام الضرائب بالبلاد بعد فترة قصيرة من توليه السلطة في أكتوبر ١٨٣٧. وخضع أصحاب أشجار الزيتون على السواحل لتقديرات رفعت بشدة الضرائب السنوية بداية من عام ١٨٤٠ " وكان المطلوب منهم سداد القدر نفسه سنويًا سواء كان المحصول جيدًا أم سيئًا " <sup>(٦)</sup>. وبعد فترة قصيرة بدأ فرض الضرائب على الفواكه والخضروات والدواجن المباعة في الأسواق المحلية، وتلاحظ "ليزا أندرسون" Lisa Anderson أنه: " كانت الضرائب على الحيوانات - بنسبة ٢٥ % من ثمن بيعها - أول ضريبة جادة تفرض على البدو الرعاة من مجلس الوصاية على العرش " <sup>(٧)</sup>. غير أن محاولات تعزيز درجة الإشراف المركزي على جامعي الضرائب بالمنطقة في الريف أخفقت بسبب تقسيم العمل طويل الأمد لكن غير الرسمي الذي خلف عدم وجود منافس قوي داخل الإدارة بين (١) ولاية الإمارة المسئولون عن النظام العام وإدارة جيدة لكن مجرد جامعي رسوم الضرائب، (٢) عمل محدد لجامعي الضرائب، (٣) قسم منفصل للحسابات. وكنتيجة " كان مهمة الولاية تنحصر في جمع الضرائب، وكل من الولاية وجامعي الضرائب كانت لهم المصلحة نفسها في الحصول على أكبر قدر ممكن وكانوا يجمعون الاحتجاجات. ولم تكن لدى طبقة الموظفين سلطة فرض المعايير " <sup>(٨)</sup>. وقد تعزز هذا الوضع من خلال الوضع المستقل نسبيًا الذي أعده ولاية الأقاليم (قادة) لأنفسهم في منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر، واستنادًا إلى "كارل براون" L-Carl Brown: "كان لدى البك وسائل جاهزة للسيطرة الفعالة على القائد والقائد يعرفها، لكن البك لم يكن يميل كثيرًا لممارسة هذه السيطرة على الآخرين إلا على نحو عشوائي فيما عدا الحالات الاستثنائية، والقائد يعرف ذلك أيضًا. فأى رجل غير أمين لكنه ليس شديد الطمع يمكنه أن يستفيد كثيرًا. وأى رجل أمين مهتم بأداء الوظيفة باقتدار تمنح له حرية أدائها " <sup>(٩)</sup>. وهذا الترتيب أدى إلى تفاقم ما أسماه "براون" Brown تحفظ

ملحوظ في قبول القيادة القائمة " في جميع أنحاء الريف التونسي، المتأصل في حاجة القرويين إلى الحماية من غارات قبائل البدو بقصد السلب والنهب (١٠).

زد على هذا، أن تركيب العلاقات الاجتماعية في القطاع الصناعي التونسي كان يعمل ضد العمل السياسي واسع النطاق من جانب القوى التابعة داخل البلاد كرد فعل على الأزمات التي نشبت في أوائل القرن التاسع عشر. ويلاحظ لوسيتي فالنسي " Lucette Valensi أن صناعة النسيج كانت تتوزع على عدة مناطق، كل منها تتطوى على علاقات مختلفة تمامًا بمختلف نواحي الإنتاج. وفي مناطق البدو إلى الجنوب الغربي من العاصمة، كانت تجرى عمليات الغزل والنسيج للاستخدام العائلي فقط؛ وفي واحات الجنوب، كانت تتم هذه الأنشطة في ورش عائلية وتجهز للبيع في الأسواق المحلية، بالرغم من أن " الإنتاج استمر تنظيمه في إطار محلي، فإن حلول الصناع المهرة لم يصبح عملاً منفصلاً عن عمل الفلاحية " (١١)، في المدن الكبرى التابعة لجربة والساحل - وكذلك في تونس وبنزرت وصفاقس والقيروان - وقد تركز انتشار الصناع المهرة في أسواق المدن، رغم أنه من رأي فالنسي Valensi " لم تصبح المنسوجات من ضمن السلع في واقع الأمر نظرًا لأنها لم تمر عبر القنوات التجارية "، حتى عندما تم تصديرها إلى ليفورنو وبلاد المشرق (١٢). وفي ضوء ملامح صناعة الملابس المحلية هذه، لعنا لا نتوقع أن الحرفيين المدنيين يمتلكون الموارد أو الهوية الاتحادية اللازمة للانخراط في عمل جماعي. وحتى عندما سلحهم النظام للمساعدة في قمع تمردات الحامية التركية في تونس عامي ١٨١١، ١٨١٦، فإن سكان المدن في ضاحية باب سويقة أدركوا القليل عن استقلال أو مبادرة أنصار السيد عمر (١٣).

الأكثر أهمية، يبدو أنه تمت جهود لإنشاء قوات مسلحة على النمط الغربي من تونس على نحو حدّ من درجة توقف الاقتصاد المحلي. وتم تشكيل القوات النظامية على مستوى صغير بداية من الفترة ١٨٣١ - ١٨٣٢. وبكلمات أندرسون Andorson: " جاءت بدايات تشكيل الجيش النظامي متواضعة؛ ففي ١٨٣٥، لم يكن هناك سوى ١٨٠٠ جندي في الوحدات الجديدة " (١٤). وخلال هذه السنوات الخمس الأولى بعد إنشائه، أعاق النبلاء المحليون باستمرار محاولات القيادة العسكرية لزيادة حجم القوات، وأعاقوا جهودهم في عمل قائمة شاملة بالفلاحين المؤهلين للتجنيد الإلزامي. واستمر نظام أحمد بك في اعتماده على الأتراك والسباهية

والمماليك المتطوعين في شغل وحدات الفرسان، بينما كان يتم بدقة تسريح الجنود الإلزاميين من وحداتهم المستقدمة من الساحل مع إحلالهم ببدايل كافية. هذا الإجراء مكن أسر الجنود الذين وقعت عليهم القرعة " أن تداعب الأمل بأن التجربة ربما تعاد، وأن هذه المجموعة قد تعود إلى موطنها بعد عدة سنوات " (١٥). أكثر من هذا، لم يكن التجنيد العسكري الإلزامي مصحوبًا بتغييرات أساسية في ملكية الأراضي التي ولدت تحولات في الطلب على العمالة الزراعية شبيهة بالتغيرات التي ميزت مصر في عهد محمد علي، رغم أنها استلزمت برنامجًا ممتدًا للتصنيع العسكري (١٦). لذلك فإن الإصلاحات التي نفذها قادة (ولاية) تونس في عهد أحمد بك كانت دافعًا فقط لتمردات متفرقة ومعزولة جغرافيًا، ركزت لحد كبير على النزاعات المحلية أو المظالم (١٧). وهذه الأعمال لم تجسد سوى تحديًا محدودًا للتحالف الاجتماعي المهيمن، وتم قمعها بيسر نسبيًا.

فقط ومع تفكك البرنامج الإصلاحي الذي نفذه أحمد بك أقدم النظام على شن حملة عسكرية خارجية واسعة النطاق. ففي يوليو عام ١٨٥٢ تعرض البك إلى ضربة متعمدة، وبعد ستة أشهر أقتعه مستشاروه بتسريح القوات النظامية للدولة لتخفيف الضغوط التي يسببونها لمالية البك (١٨). وهذا الإجراء كان تلخيصًا للانحطاط المطرد لسلطة الإدارة المحلية في مواجهة ممثلي القنصليات الأوروبية المقامة في العاصمة، وهو اتجاه تسارع بعد رجوع محمد بن عياض المستشار المالي لأحمد بك إلى باريس بعد أن قضى زمنًا طويلًا في منصبه، قبل شهرين من إصابة البك بالجلطة. وفي سبتمبر عام ١٨٥٤، تدخل القنصل الفرنسي نيابة عن مسئول محلي بارز على نفس المستوى وهو فرحات جلولي، مما دفع البك إلى الرد بانفعال: "ألم أعد أنا مسئولاً عن بلدي؟ من منا يدير هذه البلاد؟ إلى أي حد سيتم سحب رعاياي من تحت سلطتي؟" واستنادًا إلى "براون" Brown. كتب القنصل في تقريره "أخذ بعض الوقت في تهدئة البك" في أعقاب هذا الانفعال. (١٩)

وبمواجهة ليس فقط تفكك برنامجه العسكري - الاقتصادي الشامل، لكن أيضًا الضغط الزائد من الإنجليز والفرنسيين للبقاء على الحياد في الأزمة المتصاعدة حول القرم، تبنى النظام في ربيع عام ١٨٥٤ إعادة نظام التجنيد الإجباري، لفرض عدد من الضرائب الباهظة، للتعاقد مع "مجموعة من تجار جربة المقيمين في إسطنبول لتوفير ما يحتاجه جنود حملة عسكرية أثناء وجودهم

بالميدان"، وإرسال نحو ٦ آلاف جندي للقتال إلى جانب جيش السلطان ضد الروس<sup>(٢٠)</sup>. لكن قبل التمكن من توحيد الجهد الحربي، مات أحمد بك. وأقدم خليفته على تخفيض إسهام تونس في الحملة العثمانية تخفيضًا كبيرًا، وسرح التشكيلات العسكرية النظامية بمجرد عودتهم إلى أرض الوطن. والمغامرة بكاملها في رأي براون: "عجلت من اليوم الذي يلجأ فيه البك إلى بعض القروض الأجنبية الربوية ومطالبات الضرائب التي لا ترحم من الرعايا التونسيين - اندفاع مجنون بعيد عن الواقع.. يؤدي حتمًا إلى ثورة سنة ١٨٦٤ وإلى إشهار الدولة إفلاسها في سنة ١٨٦٩".<sup>(٢١)</sup> وسواء كانت هذه النهاية المنتقصة من القدر مبررة أم لا، يبقى لافتًا للنظر أن تونس لجأت إلى النشاط العسكري الخارجي فقط بعد بدء انهيار إصلاحات النظام، مما أدى إلى بروز صراعات متزايدة الخطورة بين مجموعة من الإصلاحيين القدامى المحصنين في الإدارة المركزية للبلاد وطبقة نامية من تجار الاستيراد والتصدير يعملون تحت حماية القناصل الأوروبيين<sup>(٢٢)</sup>.

وتوفر العراق في أوائل القرن التاسع عشر حالة ثانية فشلت فيها أزمة تراكم في أن تكون قوة دافعة لبرنامج خاص بالتوسع الخارجي، ولكنها جاءت مصحوبة باضطرابات اجتماعية وسياسية. ومنذ عام ١٨٠٠ حتى ١٨٢٤ عانى القطاع الزراعي التابع للباشا في بغداد من مصاعب مستمرة نجمت عن هجمات البدو على المناطق المستقرة، وهجرات كبيرة من القبائل شبه المستقرة، ونشوب حروب دائمة بين وحدات القوات المسلحة للولاية، والجيش الكردي، وجنود موالين لجيرانهم أتباع الإقطاعيين ولأسرة القاجار في إيران. وأدت هذه المصاعب إلى انخفاض ملحوظ في الأراضي المنزرعة بالمناطق في شمال وجنوب العاصمة، ونقص مقدار الفوائض الناجمة عن الحصاد في الأراضي الزراعية الأخرى بالبلاد. وجاء رد فعل الملتزمين المحاصرين على الانخفاضات المتكررة في الإنتاج الزراعي بزيادة مستوى الضرائب على ممتلكاتهم، وهو ما أوجد أشكالاً لولبية " اتجهت نحو الإقلال من عمل المزارعين إلى مستوى عمل سيزيف " <sup>(٢٣)</sup>. [ نسبة إلى أسطورة سيزيف الذي كان يحمل حجراً ليصعد به إلى قمة معينة لكنه لا يلبث أن يقع الحجر قبل وصوله لنقطة النهاية ليعيد الكرة من جديد-م ] والأهم من ذلك، فإن الضرائب الثقيلة المفروضة على المزارعين في الريف نادراً، إن لم تكن تماماً، ما تحولت إلى عوائد كبيرة للإدارة المركزية: ووجد الولاة المتعاقبون في بغداد أنفسهم مضطرين إلى فرض ضرائب باهظة خلال الثلث الأول للقرن

التاسع عشر للاحتفاظ بوضعهم المالي والسياسي في المجتمع المحلي. وفي خريف عام ١٨١٥، قطعت الإدارة المركزية شوطاً كبيراً بأن أصدرت أمراً إلى القوافل التجارية بين البصرة وحلب بالمرور على بغداد، من أجل أن يتسلم (الوالي) مدفوعات الجمارك مرتين " (٢٤).

وفي منتصف العقد الثاني من القرن التاسع عشر، واجه والي المماليك في بغداد، سعيد باشا، وضعاً سياسياً - اقتصادياً يتعذر الدفاع عنه: "تضروب الموارد المالية، تصاعد القلاقل القبلية، وأعمال اللصوصية لتفوق وسائله المحدودة على السيطرة، ركود تجاري، مناطق الأكراد تتصرف باستقلالية، استياء بين سكان المدن الذين تقدموا باحتجاجات متزايدة على ارتفاع الأسعار في مواجهة نقص الغذاء وضلوع كبار مسؤولي الحكومة في المضاربة على أسعار المواد الغذائية" (٢٥). وهذه الظروف حفزت داود باشا القائد العسكري السابق الطموح على تجميع أنصار له من كبار ضباط الجيش، ومن بين قادة القبائل المحيطة ببغداد، ومن بين نخبة العاصمة حرس جورجيا من أجل الإحاطة بسعيد باشا من السلطة. واستناداً إلى القنصل الفرنسي بالمدينة فقد تلقى هذا التحالف دعماً قوياً من سكان المدن أيضاً:

السكان الذين يعانون الأسعار المرتفعة، وندرة الطعام، إلخ. كان الناس يفضلون وضع نهاية لنظام سعيد باشا الضعيف، فإنه فقط من خلال استعادة النظام تحت قيادة وال قوي مثل داود باشا يمكن إيجاد ظروف معيشية معقولة. والأمر نفسه كان صحيحاً لمعظم التجار وكل المهتمين بالهيمنة على المسارات التجارية، بطبيعة الحال مع استبعاد تلك المسارات وثيقة الصلة بالنظام. وبات التجار الأثرياء خصوصاً لسعيد باشا نظراً لحقيقة أنهم مضطرون لسداد، من خلال القروض الإجبارية، جزءاً من مصروفاته السياسية الأساسية مثل مدفوعاته للباب العالي من أجل تثبيتته في موقعه. وكان التجار المسيحيون، بشكل خاص، على علاقة سيئة مع سعيد (٢٦).

وبادر سكان حي الشيخ بالثورة عند ارتفاع أسعار الحبوب في خريف عام ١٨١٦، واندلعت التمردات في أنحاء العاصمة. وانتهز القادة الموالون لداود باشا التمرد لدخول بغداد، واحتلوا القلعة، وأعدموا سعيد باشا واعتقلوا أنصاره.

وحالما فرضوا قبضتهم على المدينة، أعلن داود باشا وحلفاؤه خفض الضرائب تخفيضاً كبيراً، وعينوا مسؤولين للإشراف على إصلاح قنوات الري في



الريف وإعادة نشاطها، واستتوا برنامجًا لبناء المصانع يشابه تقريبًا ما فعله نظام محمد علي في مصر. وهذه السياسات، بالتضافر مع حملات عسكرية ناجحة لاستعادة النظام حول الموصل والبصرة، أعادت ملء الخزانة المركزية ووضعت أسس تحسين المحاصيل الزراعية خلال العامين التاليين. ومع ذلك، نظم رجال القبائل المنشقين في المناطق الشمالية والجنوبية لأراضي الباشا تمردات واسعة النطاق ضد الإدارة المركزية اندلعت فعليًا بين عامي ١٨١٧ و ١٨٢٤. وقطع رجال البدو المتمردون عدة مرات مسارات التجارة التي تصل بين البصرة وبغداد وحلب، بينما الخان المجاور لكرمنشاه وقطع الأسطول البحري البريطاني الراسية في الخليج قد قطعوا الطريق بصورة دورية على السفن المحملة بالبضائع والقادمة إلى البلاد<sup>(٢٧)</sup>. وأدى عدم الاستقرار الاقتصادي المتواصل بالضبط ذوى النفوذ من حرس جورجيا إلى نسج مؤامرة للإطاحة بداود باشا بدعم ضمنى من بعض أفراد أسرة بابان قوية النفوذ؛ وتزامنت هذه النشاطات مع احتمال متنام لعصيان عسكري شعبي في العاصمة ما إن ارتفعت أسعار المواد الغذائية مرة أخرى بعد موسم الحصاد الكارثي في سنة ١٨١٩. إضافة لذلك، تفشى وباء زحف على البلاد في الفترة من ١٨٢٠ - ١٨٢١، رغم ما يبدو من أنه أصاب مدن الأقاليم بدرجة أشد مما حدث في بغداد<sup>(٢٨)</sup>.

في ظل هذه الظروف، أعاد نظام داود باشا نشر جنود الانكشارية المرابطة بالعاصمة في صيف عام ١٨٢١. وكان قد تم تسريح هذه القوات قبل تسع سنوات بعد أن وجه تجمع للأغوات أصحاب النفوذ تحديًا للأسرة المملوكية من أجل السيطرة على القوات المسلحة ببغداد. ووفرت عملية نشر قوات الانكشارية لحكام البلاد صلات مباشرة بالطوائف في الأحياء الشعبية، خاصة عن طريق علاقات الحماية التبعية بين الانكشارية وطائفة الجزارين وسكان حى الشيخ وحى باب الوسطاني<sup>(٢٩)</sup>. وبعد عمليات انتقامية محدودة ضد التجار الأثرياء المشتبّه في تخزينهم للسلع الغذائية، وضعت نشاطات قوات الانكشارية المعاد تشكيلها أساسًا للنظام بالمدن العراقية والمراكز الكبرى. وفي عام ١٨٢٦ اندمجت رسميًا القوات المرابطة في بغداد والبصرة والحلة في قيادة القوات النظامية للدولة، وهو تطور سهل من إجراءات التخلص من جنود الانكشارية بإسطنبول في العام نفسه، الأمر الذى حث الجنود بالعراق على أن يصبحوا أنصارًا نشطين لاستمرار استقلال المماليك عن السلطان العثماني<sup>(٣٠)</sup>.

على أن مجموعة التجار الأثرياء ببغداد أذعنوا للسياسات التي نفذها نظام حكم داود باشا لسببين رئيسيين: استمرار اعتماد التجار بصورة أساسية على الإدارة المركزية، وكان الكثير من أبرز العائلات الشهيرة يحتلون مواقع الذروة في المجتمع المحلي. وإلى مدى أبعد بكثير من تجار القاهرة، فإن تجار بغداد والمدن العراقية الأخرى كانوا يدينون بسبل معيشتهم لمسئولي الدولة الذين يقومون بتوزيع الاحتكارات التجارية والصناعية. وكان العديد من هذه الاحتكارات تخضع لمراجعة سنوية؛ نتيجة لعجز التجار الأثرياء عن تأكيد ملكياتهم من حيث الواقع أو من خلال حق الإرث. وترتب على ذلك، وحسب كلمات Tom Nice wenbuis: "معارضة النظام القائم... أدت بسهولة إلى ضياع الحقوق الضرورية، وكانت الشراكات مع مسئولى الدولة غالبًا مفضلة" (٣١). إذ إن هيمنة الدولة على التجار أحالتهم إلى مجرد تابعين، وأطاحت بأى شكل من أشكال التناقضات داخل النظام والذي كان مميزًا لمصر في عهد محمد علي.

إضافة إلى ذلك، خلال الثلث الأول للقرن التاسع عشر: "كانت طبقة التجار بالمنطقة من غير العرب على نحو متزايد"، باستثناء المناطق الشمالية حول الموصل (٣٢). فقد كانت أهم المؤسسات التجارية العاملة في بغداد تتألف من عائلات فارسية مغتربة، وعائلات يهودية محلية، وعائلات من الأرمن لهم صلات وثيقة بحلب. وتمتعت المؤسسات اليهودية خصوصًا بعلاقات عميقة بأقوى جماعات المماليك نفوذًا، ومع ذلك: "فإن المسيحيين سواء في الموصل أو بغداد في تلك الفترة كانوا يلقون غالبًا احترامًا أكبر من اليهود" (٣٣). فقط وبعد انهيار نظام داود باشا عام ١٨٣١ بدأ تجار البلاد يحرزون وضعًا سياسيًا بارزًا تبعًا لموقفهم الاقتصادي، وذلك لحد كبير من خلال التعاون المتزايد مع الممثلين التجاريين للإنجليز والفرنسيين الذين انتقلوا إلى العراق من المراكز التجارية بإيران وجنوبي الخليج. وقفز معدل الواردات الأوروبية الداخلة إلى البلاد، في أوائل ثلاثينيات القرن التاسع عشر نتيجة لذلك، مما أدى إلى تحطيم المؤسسات الصناعية المنشأة في عهد داود باشا (٣٤).

والأكثر بروزًا في هذا السياق عن العراق في أوائل القرن التاسع عشر أن النظام في بغداد أتيحت له فرصة مؤكدة لانتهاج سياسة خارجية توسعية بمجرد صعود داود باشا للسلطة، لكنه تجنب تبني هذا البرنامج. ووجد حكام البلاد الجدد

أنفسهم منهمكين في مواجهة عسكرية طويلة الأمد مع حكام كرمنشاه في الفترة من ١٨١٩ إلى ١٨٢٣. وتدرج هذا الصراع من نزاعات على الحدود ترجع إلى بداية القرن، عندما استولت القوات الإيرانية على المناطق المحيطة بالسليمانية، وكوى سنجق وزاحو؛ وبذل داود باشا جهدًا مضيئًا لاستعادة السيطرة على هذه الأراضي، لكن على وجه الإجمال: "حاول الحيلولة دون حرب صريحة، وإدارة حوار والتفاوض لأقصى حد ممكن بدلاً من خوض قتال باهظ التكلفة وغير ناجح ضد المدفعية الإيرانية المتفوقة" (٣٥). وحتى بعد أن مات الخان السابق على غير توقع لإصابته بالكوليرا، وبرهن الخان الجديد على عجزه عن مواصلة الحرب بينما يحاصر في الوقت نفسه الجيوش الروسية في جيب إلى الشمال، فقد فشل النظام العراقي في استغلال هذه الفرصة الإستراتيجية.

في نوفمبر ١٨٢٣، تفاوض داود باشا لإبرام معاهدة صلح، لكن بثمن باهظ. وكانت المبالغ المطلوبة للفرس، والسيطرة التي ما زالت محدودة لبغداد على مناطق الأكراد الجنوبية التي يوافق عليها الباب العالي تعتبر نتيجة طيبة للمفاوضات، لكنها تعد علامة أخرى على ضعف الهيمنة المملوكية في المناطق الواقعة اسميًا تحت سيطرة قيادة بغداد. وبقيت جيوش الفرس في السليمانية، مركز الأكراد العراقيين في تلك الأوقات، حتى منتصف ثلاثينيات القرن التاسع عشر (٣٦).

ويستنتج Nieuwenhuis أنه "ما لم يكن هناك بديل مباشر لداود باشا، فإن الحرب أجبرت حتى المعارضة على مساندة داود باشا أو القبول به، وإن لم يكن قبولاً خالصاً. لكن كانت هناك فرصة لطريق يتيح مجالاً للدولة تمارس فيه هيمنتها على بعض موارد السلطة" (٣٧).

وتأسيساً على التناول المقدم هنا، من الأرجح أن نظام داود باشا استجاب للتحديات المحلية الخطيرة في أواخر العقد الثاني للقرن التاسع عشر، وأوائل عشرينياته على نحو حدّ من الصراعات بين أعضاء التحالف الاجتماعي الحاكم، وبالتالي تخلص من الحاجة إلى تنفيذ برنامج يعزز التوسع الخارجي. ويوفر Nieuwenhuis بعض الشواهد على إمكانية صحة هذه الفرضية: حتى مع تصاعد المواجهة مع خان كرمنشاه، فقد واجه حكام بغداد سلسلة من التمردات القبليّة، خصوصاً تلك التي جرت في زبيد إلى الشمال وعبيد بالجنوب. والانهماك في المناوشات مع هذه القبائل "أسفر عن خسائر كبيرة لتجارة بغداد عن طريق سلب

شحنات البطاطس" و"قطعت خطوط الاتصال، خاصة بين بغداد والبصرة"<sup>(٣٨)</sup>. وفي الوقت نفسه، أفضت نشاطات قبيلة عنيزة إلى توقف قوافل التجارة المتبادلة عبر الصحراء من البصرة إلى حلب، وأغار قطاع الطرق على مسار القوافل على طول نهر الفرات. وقد تفادى داود باشا هذه الاعتداءات من خلال تزواج بارع بين التفاوض مع رؤساء القبائل المتمردة والتعامل مع منافسيهم الداعين للانقسامات داخل قيادات العشائر الكبيرة. أكثر من هذا، يبدو من المحتمل أن أعمال السلب التي نفذها البدو أدت إلى توفير دعم قوى من التجار للوالي؛ حتى رغم أن أخطر منافس لداود بين النخبة المملوكية تصادف وهرب إلى إيران.

لذلك يتضح أن الصراعات المحلية ترتبط بالسياسة التوسعية الخارجية إلى حد كبير شأن الوضع في مصر في عهد محمد علي، وتونس في عصر أحمد بك، والعراق في فترة داود باشا. وفي البلدان الثلاث جميعًا، أدت أزمات التراكم إلى تبنى حملات عسكرية متماسكة فقط عندما واجهتهم تحديات قوية على التحالف الاجتماعي المهيمن، وعندما حاول النظام مواجهة هذه التحديات من خلال سياسات كانت تهدد بشق التحالف الحاكم. وفي تونس حدثت أزمة طال مداها دون أن تولد معارضة لحكام البلاد واسعة الانتشار أو جيدة التنظيم خلال النصف الأول للقرن التاسع عشر. وفي العراق، كان النظام قادرًا على الاحتفاظ بهيمته في مواجهة التمردات المتكررة من خلال إجراءات أدت إلى تقوية تكاملية المصالح السياسية والاقتصادية للقوى المختلفة التي كانت تؤلف التحالف الاجتماعي المهيمن. ويتعين أن تجرى بحوث أكثر تفصيلاً عن هاتين الحالتين قبل أن نصل إلى استنتاج أنهما يوازيان ما حدث في عهد محمد علي. غير أن الخطوط العامة لكل حالة منهما تبدو واعدة، إذ تعزز مصداقية تفسير السياسة التوسعية لمصر في مطلع القرن التاسع عشر كدالة للصراع الاجتماعي المحلي.

## تطبيق معاصر

بعد ١٥٩ عامًا من الإطاحة بـداود باشا كحاكم لبغداد على يد جيش عثماني بقيادة علي رضا باشا، اجتاحت جيوش العراق جارتها دولة الكويت. وهذا الغزو كان مؤشرًا بارزًا على بلوغ أوج خيط طويل من تأكيدات الحكومات المتعاقبة في

بغداد أن أراضى الكويت جزء اقتطعه الإنجليز من العراق، الذين كانوا يرغبون في الحيلولة بين العراق ووصوله للخليج والاحتفاظ بالهيمنة الغربية على الاحتياطات البترولية الكبيرة التي تم اكتشافها في الكويت في عشرينيات القرن العشرين. على أن الحكومة الوطنية بقيادة نوري السعيد، بينما كانت تصارع المؤسسة الليبرالية للملك غازي للسيطرة على دولة العراق في شتاء ١٩٣٨ - ١٩٣٩، أطلقت حملة دعائية تطالب بدمج الكويت مع العراق. وأعاد نظام عبد الكريم قاسم الأكثر وطنية تأكيد مزاعم العراق في الكويت في سياق مناوراته مع الأحزاب الشيوعية بالبلاد والحزب الوطني الديمقراطي وغيرها من التنظيمات السياسية لفرض الهيمنة على الجمهورية الجديدة خلال منتصف عام ١٩٦١. وفي مارس عام ١٩٧٣ احتلت قوات عراقية نقطة على حدود الكويت في السميطة، بينما كان حلفاء أحمد حسن البكر وصادق حسين يختتمون المراحل الأخيرة من أعمال تصفية منافسيهم التي دامت خمس سنوات داخل حزب البعث والسيطرة على مجلس قيادة الثورة. غير أن أياً من التأكيدات العراقية المبكرة أو التحركات لم يحدث لها أن بلغت مستوى الغزو الذي شنته في أغسطس عام ١٩٩٠.

وعلى غرار الحملات العسكرية المصرية في مطلع القرن التاسع عشر، حدث الاجتياح العراقي للكويت في إطار تصاعد حاد لأزمة التراكم الداخلي. وفي ختام ثمانينيات القرن العشرين، تبنى النظام في بغداد سلسلة من السياسات تهدف إلى تشجيع نمو المشروع الخاص وعلاقات إنتاج السوق في الشئون الاقتصادية بالبلاد، داخلياً وخارجياً على حدٍ سواء. وبدأت شواهد هذا البرنامج منذ عام ١٩٨٥، عندما بيعت ٤٢ منشأة صناعية تابعة للدولة إلى القطاع الخاص، وفي ١٩٨٧، ومع بيع ٤٧ شركة حكومية إضافية للقطاع الخاص أيضاً، بدأت العجلة تستمد قوتها الدافعة. ومع استكمال هذه المرحلة الثانية من الصفقات، بات القطاع الخاص يحوز موطناً متيناً في الصناعة الثقيلة المحلية وتصنيع المواد الغذائية، واستكمل هيمنته القائمة في الصناعات الخفيفة، والبناء والعقارات<sup>(٣٩)</sup>. وتؤكد التزام الحكومة بالخصخصة في خريف ذلك العام مع استبدال وزير الصناعات الثقيلة بمدير شركة الاستثمار الصناعي العربي، وفي الوقت نفسه إنشاء هيئة جديدة للتخطيط تكون مسؤولة عن تحديد مدى جدوى المشروعات الجديدة للقطاع الخاص والإشراف على مؤسساته في أنحاء البلاد.

وأفضت هذه الإجراءات إلى نقص حاد في رأس المال في الاقتصاد العراقي، والذي حاول مسئولو الدولة التخفيف من آثاره بزيادة الاقتراض من المؤسسات المالية الخارجية. وبلغ إجمالي الدين الخارجي للبلاد نحو ٥٠ مليار دولار في أغسطس ١٩٨٧، و"نسبة متزايدة بشدة" منه جاءت من البنوك التجارية الخاصة التي لا تقدم خصمًا على أسعار الفائدة<sup>(٤٠)</sup>. فضلًا عن ذلك، ونتيجة لاستمرار الحرب العراقية الإيرانية، كان الاقتصاد المحلي يعاني من توقعات طويلة في تدفق الآليات الحيوية وقطع الغيار القادمة من الموردين بالخارج، كما أن المصاعب التي واجهتهم في الحفاظ على إنتاجية المصانع المحلية أدت إلى استقالات إجبارية لوزيرى الداخلية والتجارة في نهاية الصيف. وجاء رد فعل النظام على الأزمة في عام ١٩٨٧ بزيادة سرعة عجلة الخصخصة لتشمل فعليًا جميع قطاعات الاقتصاد المحلي. وقام مسئولو الحكومة بتأجير الأراضي الزراعية المملوكة للشركات الحكومية إلى ملاك من القطاع الخاص، وقدموا الدعم لأنشطة المستأجرين الجدد من خلال قروض منخفضة الفائدة من بنك التعاون الزراعى. وأقدموا على فتح الأسواق المحلية لواردات القطاع الخاص والوكلاء التجاريين وضاعفوا احتياطيّات البنوك التجارية شبه المستقلة سعيًا لتوسيع عملياتها في الإقراض والاستثمار. وفي أوائل فبراير عام ١٩٨٨ أعلن وزير التجارة عن زيادة مخصصات الدولة بنسبة ٢٢ % في تمويل واردات القطاع الخاص، بالإضافة إلى زيادة نسبتها ١٣ % لرعوس الأموال المتاحة لاستيراد سلع رأسمالية جديدة لكل من شركات القطاعين العام والخاص<sup>(٤١)</sup>. وازداد الاتجاه صوب تقوية الخصخصة من خلال مرسوم رئاسى صدر في ذلك الخريف يشجع على زيادة المنافسة من جانب المشروعات الخاصة؛ وفي أول أكتوبر أعلن النظام عن إعفاء الاستثمارات الصناعية الجديدة للقطاع الخاص من الضرائب، وكذلك من إعداد إجراءات المشاركة في الأرباح على حد سواء طوال السنوات العشر الأولى من بدء عملياتهم<sup>(٤٢)</sup>.

وفي الوقت نفسه استبدلت الهيئات الحكومية ضوابطها في السيطرة على الأسعار على نطاق واسع على السلع التي تنتجها شركات القطاع الخاص. وجاء رفع السيطرة على الأسعار ليؤثر بدرجة أساسية على زيادة تكلفة المدخلات، خاصة للشركات الخاصة العاملة في الصناعات الخفيفة، وهو ما أرغم هذه

الشركات على أن تتحمل - أكثر من أى وقت مضى - عبء منتجاتها النهائية. والأهم من ذلك، أدى إلغاء السيطرة على الأسعار لارتفاعها بحدة على السلع الغذائية مثل البيض والدواجن والفواكه والخضروات المزروعة محلياً. وأفضت زيادات الأسعار بوزير التخطيط فى أول سبتمبر لإصدار توجيهات تحث على الإكثار من الاستثمارات فى مزارع الدواجن وتربية الماشية وإنتاج الحبوب، ومزارع الأسماك. وأخذت المشاكل الناجمة عن التضخم جزءاً كبيراً من جداول اجتماعات القيادة (العراقية) القطرية لحزب البعث ومجلس قيادة الثورة فى الشهر التالى؛ ووجه الرئيس صدام حسين فى هذه النقاشات تحذيراً شديداً للهجرة لتجار القطاع الخاص بألا يتورطوا فى ابتزازات الأسعار<sup>(٤٣)</sup>. لكن لم يكن قد عاد هناك مجال لفرض السيطرة على الأسعار، ولم يثمر التحذير إلا قليلاً من الناحية العملية.

وحظيت الخصخصة بقوة دافعة فى الربع الأخير لعام ١٩٨٨. وذكر وزير المالية حكمت عمر الحديثى للمراسلين الأوروبين فى أول أكتوبر أن الخطوة التالية فى إعادة تنظيم وخصخصة الاقتصاد العراقى ستشمل المصارف والمؤسسات المالية. وكانت المرحلة الأولى فى هذه العملية إنشاء بنك استثمارى جديد يعمل بنفس شروط بنك الرافدين، وبالتالى حفز درجة كبيرة من المنافسة فى الشئون المالية المحلية. وكان سيستتبع هذا الإجراء الترخيص بتأسيس عدة بنوك مختلطة الملكية يديرها مديرو الرافدين السابقون، الذين ستقدم لهم عروض مغرية للاستقالة من مناصبهم الحالية لينضموا للمؤسسات الجديدة<sup>(٤٤)</sup>. وفى منتصف نوفمبر وضع مسئولو الدولة خطاً من شأنها إنشاء منطقة حرة للمشروعات الصناعية، وبدأوا يقدمون إغراءات لشركات ألمانية وكورية للإسهام فى مشروعات مشتركة مع الشركات المحلية. وفى الوقت نفسه تم إنشاء شركة جديدة تكون أغلبية حملة الأسهم بها من القطاع الخاص "مع موافقة مكتب الرئيس" من أجل تصنيع التمر المرزوع محلياً وتصديره. وكان هذا الإجراء مؤشراً للتنازل عن لجنة التمر العراقى التابعة للدولة التى انهارت عملياتها بشدة من خلال مرسوم سابق أتاح لتجار القطاع الخاص شراء التمر مباشرة من الفلاحين، وبالتالى يمكن تجنب الإجراءات المفروضة من هذه اللجنة<sup>(٤٥)</sup>.

وفى أول ديسمبر عام ١٩٨٨، أعلنت وزارة الصناعة والتصنيع الحربى عن عرض ٧٠ مصنعاً تابعاً لها للبيع. وكانت المنشآت المعروضة أساساً شركات

صغيرة تعمل في تصنيع المواد الغذائية، والمنسوجات ومواد البناء. وأضاف متحدث رسمي باسم الوزارة أن الدولة ستستمر في إدارة الشركات التي أخفقت في إنتاج المواد التكنولوجية المتقدمة أو صناعات التصدير، بينما توفر المواد الخام اللازمة والخبرة للمصانع المخصصة<sup>(٤٦)</sup>. وفي الوقت نفسه طرحت وزارة المالية إنشاء سوق للمال لتيسير بيع وشراء الأسهم للشركات المساهمة في القطاعين الخاص والمختلط، وأشادت بالبنك الصناعي لجهوده في تحفيز تجارة الأسهم. وفي الربيع التالي، وضعت وزارة الصناعة والتصنيع الحربى خططاً لبيع الصناعات المعدنية وباقي مصانع الصناعات الخفيفة: "لن تكون هناك أفكار عن التجميع في السياسة التصنيعية للوزارة"، حسبما ذكر مديرها للمراسلين في نهاية أبريل. وبدلاً من ذلك ستوجه الوزارة اهتمامها للبحوث والتطوير إضافة إلى التنسيق بين المشاريع المشتركة مع المؤسسات الأجنبية<sup>(٤٧)</sup>.

وفي ٢٠ أبريل ١٩٨٩ تبنى مجلس قيادة الثورة قانوناً جديداً يسمح للوكلاء التجاريين من القطاع الخاص للعمل كسماسرة بين الهيئات الحكومية والشركات الأجنبية. وهذا الإجراء، المعروف بالقانون ٤٥ لسنة ١٩٨٩، أزال جميع المعوقات عن نوعية السلع التي يجلبها هؤلاء الوكلاء إلى البلاد، كما سمح للوكلاء باستيراد السلع الرأسمالية التي تصل قيمتها إلى ١٠٠% من عمولاتهم وباقي السلع حتى ٣٠% من عمولاتهم<sup>(٤٨)</sup>. وبعد ثلاثة شهور وافق مجلس قيادة الثورة على إدخال تعديلات في القانون المتعلق بتنظيم عدد المكاتب الفرعية التي تعمل من خلالها الشركات الأجنبية بالبلاد. وسمحت القواعد الجديدة للشركات بفتح فروع بالتعاقد مع وكلاء محليين بدلاً من الوكالات الحكومية، وهو ما أتاح الفرص إلى حد كبير أمام المؤسسات التجارية من القطاع الخاص. ونتيجة لهذه التعديلات في التنظيمات التجارية، قفز معدل الواردات الداخلة إلى البلاد القادمة من الولايات المتحدة خلال النصف الأول من العام<sup>(٤٩)</sup>.

وفي خريف ١٩٨٩ اتخذت الإدارة المركزية أولى خطوات مؤقتة لخصخصة صناعة البترول العراقي، وهو القطاع الوحيد في الاقتصاد المحلي السابق استبعاده من حملة الخصخصة. وذكر وزير البترول لمراسلي الإعلام في ٦ سبتمبر عام ١٩٨٩ أن وزارته ستضع خططاً من خلالها تطرح للبيع خزانات وناقلات البترول المستخدمة في نقل أسطوانات الغاز الطبيعي: "كحافز إضافي



للعاملين في القطاع الخاص في محطات البترول ومراكز توزيع اسطوانات الغاز<sup>(٥٠)</sup>. وسوف يقدم للملاك الجدد امتيازات في الفوائد على مدى عدة سنوات لا تقتصر فقط على وسائل النقل نفسها بل تتعداها إلى منتجات الوقود التي يوزعونها. وصدرت قائمة بالمواد المتاحة أمام تجار القطاع الخاص لجلبها للبلاد باستخدام عملاتهم الأجنبية في أول نوفمبر وهي الأثاث، شاحنات تحوي أجهزة تبريد، آلات المزارع، المعدات الكهربائية من مختلف الأنواع بأغلب ملحقاتها<sup>(٥١)</sup>. وأعقب ذلك صدور قائمة إضافية في نهاية الشهر بعد الإعلان عن نتائج الشركات الحكومية لخدمات البيع والتجارة التي أوردت أن معدل نشاط المؤسسات التجارية للقطاع الخاص زاد عن التوقعات خلال الشهور الثمانية الأولى من العام<sup>(٥٢)</sup>. ومع نهاية عام ١٩٨٩، أعلن بنك التعاون الزراعي عن خطط لطرح قروض طويلة الأجل منخفضة الفائدة لدعم بناء شبكة من مخازن القطاع الخاص مجهزة بثلاجات حديثة " في خطوة لدعم التنمية الزراعية والإسراع منها"، بينما توجهت الدعوة للقطاع العام للاستثمار في شركة للمواد الصيدلانية منشأة حديثاً تابعة للقطاع الخاص<sup>(٥٣)</sup>.

ومع مطلع العام التالي تصاعدت بعض الاحتكاكات في خصخصة تجارة الجملة بين مديري القطاع العام من جانب ورجال الصناعة والتجار بالقطاع الخاص من الجانب الآخر. وأفردت ميزانية الدولة لعام ١٩٩٠ موارد أكبر للاستثمارات الصناعية والزراعية غير أنها خفضت دعم الحكومة لتمويل الواردات بنحو ٧٠ مليون دينار عراقي. وفضلاً عن ذلك أشار المخططون بالدولة إلى أن وزارة الصناعة والتصنيع الحربية سوف تستأنف دوراً أكبر في تزويد المصانع المحلية بالمدخلات الضرورية، من الناحية الظاهرية كوسيلة لخفض العجز المتراكم في ميزان المدفوعات. زد على ذلك، ذكر نائب رئيس الوزراء سعدون حمادي للمراسلين في ٢٨ ديسمبر من عام ١٩٨٩ أن الإدارة المركزية تضخمت بدرجة كبيرة، وأن مكتب الرئيس وزع مذكرة على كل الهيئات الحكومية " تدعو إلى تعديلات تنظيمية أكثر، من المحتمل أن تشمل الزائدين عن الحاجة، وتنص على أن الرواتب ستخفض في العام ١٩٩٠<sup>(٥٤)</sup>.

ومع تنفيذ الميزانية الجديدة، بدأ يظهر العجز في السلع ورأس المال العامل في الاقتصاد المحلي، مما أسفر من جديد عن ارتفاعات في الأسعار وأوجد جيوباً معزولة لنشاط السوق السوداء. وفي منتصف يناير اضطرت وزارة التجارة لإعادة

تقديم إعانات مالية للحبوب والسكر والشاي والطعام، بينما قدم مكتب الرئيس خمسة ملايين دولار إضافية بالعملة الصعبة لتمكين شركات القطاع الخاص الصناعية المقامة حول شمالي مدينة الموصل لاستيراد مواد خام وآلات كانوا في حاجة إليها لاستمرار تشغيل مصانعهم على نحو مربح<sup>(٥٥)</sup>. وفي جولة تالية قام بها الرئيس في أسواق الأقاليم ومراكز التسويق ببغداد والبصرة اقتنعت الحكومة بالترخيص بالسداد الفوري لمبلغ ٥٠ مليون دولار أخرى لدعم استيراد مواد غذائية إضافية وغيرها من السلع الاستهلاكية الأساسية. وفي منتصف فبراير أمر الرئيس بتقديم ٦٠٠ مليون دولار<sup>(٥٦)</sup>.

على أن مسئولى الدولة استكملوا ضخ الأموال مع إستراتيجية معقدة تتضمن زيادة مديونية البلاد قصيرة الأجل من أجل تمويل المشروعات الجديدة المخصصة لوضع الأساس لتوسعات المستقبل في الصادرات غير البترولية؛ وبالتالي أضفوا عائدات البترول كمصدر مستقبلي للعملة الصعبة. ففي منتصف عام ١٩٨٩ بلغ حجم اقتراض العراق قصير الأجل نحو ٤٧ مليار دولار، بارتفاع يزيد على ٥% عن إجمالي المسجل في الأشهر الستة السابقة<sup>(٥٧)</sup>. وفي مسعى للاستمرار في سداد المدفوعات عن هذه القروض الباهظة نسبيًا، أرسل النظام مسئوليه رفيعي المستوى للدائنين الرئيسيين للعراق، يطلبون إجراء جدولة للالتزامات المالية للبلاد طويلة الأجل في انتظار حل "مصاعب السيولة قصيرة الأجل: التي تمسك بخناق البلاد"<sup>(٥٨)</sup>. وأبدت وزارة التجارة الدولية والاستثمار اليابانية استعدادها لقبول شحنات أكبر من البترول كبديل للنقود لسداد الديون القائمة؛ إلا أن الحكومة الفرنسية وبنك الاستيراد والتصدير بالولايات المتحدة أعربا عن شكوكهما في أن بغداد يمكن أن تخفض خدمة الديون بما يكفي لضمان الحصول على قروض جديدة.

ومع الأموال التي اقترضها النظام العراقي من الخارج شرع في تنفيذ برنامج ضخم لتوسيع وتطوير خدمات موانئ المنفذ الجنوبي في خور الزبير وأم القصر. وأصبح خور الزبير موقعًا لمصنع معالجة الغازات البترولية المسالة وكذلك مجمع تخزين بقيمة ١١٣ مليون دولار، على أن يتصل بحوض جديد لتفريغ السفن بعيدًا عن الشاطئ وبتكلفة تصل إلى ٦١ مليون دولار لإنشاء حوض جاف يتسع لثلاث سفن يكون قادرًا على إصلاح السفن التي تبلغ حمولتها القصوى ٦ آلاف طن<sup>(٥٩)</sup>. وكان من المقرر في أم القصر أن يصبح الميناء التجارى الرئيسى

للبلاد؛ ففي مارس تم الإعلان عن خطوط لمضاعفة السعة التخزينية للحبوب في هذا المنفذ، إضافة إلى عشرة مراسٍ إضافية للسفن - تشمل حوضًا جافًا بأحدث المواصفات للشحن والتفريغ، بقدرة تشغيل نحو ٢٥ مليون طن بضائع سنويًا على أن يتم افتتاحه في إبريل، إضافة إلى ١٢ مرسى سفن تحت الإنشاء<sup>(٦٠)</sup>. على أن نحو ٢ مليون طن من البضائع (تتألف أساسًا من بضائع بالعملة الصعبة - كصادرات للأسمدة، والكبريت والأسمت والبلح ومنتجات البترول، ومن واردات السلع الغذائية والبناء وغيرها من آلات التصنيع الثقيل) عبرت خلال هذين الميناءين في الربع الأول لعام ١٩٩٠<sup>(٦١)</sup>.

وأصبح تشجيع الصادرات المربحة، خاصة الكبريت، والمنتجات الكيماوية، والفوسفات، مكونًا أساسيًا لاستجابة النظام العراقي للأزمة الداخلية في عام ١٩٨٩ - ١٩٩٠. غير أن التجارة غير البترولية ما زالت تمثل أقل من ٢ % من عائدات التصدير الإجمالية للبلاد في أواخر ثمانينيات القرن العشرين؛ وببساطة لم تستطع الأموال الجديدة القادمة من الخارج أن تحل التعارضات بين القطاعين الخاص والعام في الداخل. وبعد إجراء مسح ميداني دام ستة أشهر لنحو ٣ آلاف شركة محلية، قامت الهيئة المركزية لضبط المعايير والجودة بإغلاق ٩٤ مؤسسة صناعية، وقدمت للمحاكمة ٦٢ شركة أخرى لإنتاجها سلعة غير مطابقة للمواصفات وذكرت الهيئة "هناك تحسُّن في جودة منتجات القطاع المختلط، لكن توجد مصنوعات رديئة للقطاع الخاص، خاصة في قطاع المواد الغذائية. ولوحظ تدهور في جودة مواد البناء والزيوت، ومنتجات البترول والأجهزة الكهربائية"، وعلى وجه الدقة فإن هذه المجالات هي الأكثر اختصاصًا بشكل مباشر في إنتاج السلع المخصصة للتصدير<sup>(٦٢)</sup>. وكوسيلة لحفز استثمارات أكبر للقطاع الخاص للإنتاج المحلي، أعلنت الحكومة في نهاية مايو أنها ستنفذ خططًا لإنشاء سوق للمال لتنظيم الاستثمارات في مشروعات القطاعين الخاص والمختلط؛ وفي نفس الوقت أمر الرئيس صدام حسين شخصيًا بتخفيف إجراءات التوظيف لشركات القطاع الخاص في جميع القطاعات<sup>(٦٣)</sup>. وأعقب هذه الإجراءات الإعلان عن خطوط عامة جديدة لجذب مستويات أعلى من الاستثمارات العربية في الاقتصاد العراقي<sup>(٦٤)</sup>.

بيد أن الاستياء الكامن بين كبار رجال الأعمال بسبب الانقطاعات الناجمة عن الانتقال إلى نظام اقتصادي محلي خاضع للسوق أبرز تحديًا محتملاً خطيرًا!

لنظام الحكم فى بغداد مع نهاية ثمانينيات القرن العشرين كنتيجة للإقصاء المطرد لاتحادات العمال التى يشرف عليها الحزب وصاحبت برنامج تحرير الاقتصاد. فى ربيع ١٩٨٧ ألغت الحكومة الأسس القانونية للاتحادات المهنية المحلية التابعة للدولة واستبدلتها باتحادات للعمال تابعة للشركات فى شركات القطاع الخاص الكبرى. وكشف الرئيس صدام حسين عن السياسة الجديدة بإبلاغه قيادة الاتحاد العام للنقابات المهنية المحتضرة بأن مصطلح العامل تم إلغاؤه وأنه من الآن فصاعدًا سيطلق على أعضاء النقابة المهنية اسم المسئولين بدلاً منه، وأضاف أنه ترتيباً على ذلك، سيتم حل اتحادات العمال سلمياً "الآن أصبح الجميع مسئولين بالدولة" (٦٥). وانخفض أعضاء الاتحاد الوطنى للنقابات المهنية لأقل من ٨ آلاف عامل فى أعقاب هذه الإجراءات (٦٦).

والأكثر أهمية، فإن تحرير تجارة الجملة فى نهاية ثمانينيات القرن العشرين خلق انكماشاً نسبياً وطبقة ذات نفوذ من أصحاب المصالح الأكثر غنى من القطاع الخاص داخل البلاد. وتلاحظ Kiren Choudhry أن الاتجاه صوب الخصخصة أدى بشدة لانحراف توزيع الثروة فى المجتمع المحلى. ومن رأيها: " أن ملكية المؤسسات المخصصة حديثاً مركزة بدرجة عالية. إذ أن ١٣ مصنعاً من المصانع المخصصة بيعت لعائلة واحدة. ومع استبعاد تقدير عدد المشاريع الزراعية، فإن هذه العائلة بالذات تمتلك ٣٦ من كبريات الشركات الصناعية وأكثر من ٤٥ مليون متر مربع من الأراضى (٦٧). وأفراد هذه البرجوازية الناشئة فى جانبهم الأقصى يقيمون صلات شخصية وعائلية وثيقة مع النخبة الحاكمة، غير أن محدودية عددهم تتيح لهم درجة من الفعالية والنفوذ الجماعى تمثلان تحدياً طويل الأجل للتحالف الحاكم لمسئولى حزب الدولة.

وحاول التحالف الحاكم بالعراق أن يحول دون بروز معارضة سياسية علنية لنظام الحكم من جانب هذه البرجوازية الوليدة بطرح إنشاء شبكة من المؤسسات الديمقراطية الليبرالية داخل المجال السياسى المحلى. وفى ٣ مارس ١٩٨٩ ذكر عزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة أن أعضاء مجلس الشعب (البرلمان) الذين سيتم انتخابهم بعد يومين سيتولون مسئولية التصديق على دستور جديد تسمح مواده بتشكيل أحزاب سياسية رسمية وتضمن حرية وسائل الإعلام؛ كما أشار إلى أن مجلس قيادة الثورة نفسه سيحين أجل حله، وأن الرئيس سيختاره أو يصدق عليه

من خلال الانتخاب الشعبي<sup>(٦٨)</sup>. وردد الرئيس هذه المقولات بعد ثمانية أشهر، وذكر أنه " بعد تفكير عميق، تم اختيار التعددية كجزء من اتجاهات حزبنا " (٦٩). وتكراره لهذه النقطة في نهاية العام شجع طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء بأن يعتبر عام ١٩٩٠ هو "عام الدستور الجديد الذي سيعرض للاستفتاء العام من الشعب العراقي" وذلك في مقابلة نشرت في أوائل فبراير<sup>(٧٠)</sup>. وبعد عشرة أيام أبلغ الرئيس مجموعة من مسؤولي حزب البعث بأنه يتعين عليهم إنشاء قواعد أكثر فاعلية للاستماع للمظالم الشعبية والاستجابة لها؛ ويضيف ملاحظاً، إذا كان محظوراً على عامة الناس التعبير عن الآراء المخالفة فسوف ينضمون للأقلية " الذين يتحدثون في الخفاء " (٧١). وبعد شهر من ذلك، ترأس صدام حسين اجتماعين مشتركين الأول للجنة الخاصة بالدستور من مجلس قيادة الثورة والآخر لأعضاء رفيعي المستوى من حزب البعث اجتمعوا لمناقشة تنفيذ مسودة دستور تم إعداده تحت إشراف عزة إبراهيم نائب الرئيس<sup>(٧٢)</sup>.

وفي ٧ يوليو ١٩٩٠ صدقت القيادة القطرية لحزب البعث على مسودة الدستور وأحيل إلى مجلس الشعب للتصديق عليه. وذكر الرئيس لمراسل صحيفة فرنسي بعد فترة قصيرة من ذلك أن الاستفتاء العام اللازم للتبني الرسمي لهذه الوثيقة سوف يجرى في أول الخريف، وأنه عقب الاستفتاء العام مباشرة ستجرى الانتخابات الرئاسية، والتي سيتقدم الرئيس نفسه إليها كمرشح للرئاسة. وفي أعقاب هذه الانتخابات الثانية، فإن مجلس قيادة الثورة الحالي سيحل محله لجنة استشارية جديدة تكون مسئولة عن مناقشة سياسة الحكومة والتصديق عليها بالتعاون مع مجلس الشعب<sup>(٧٣)</sup>. واستجاب مجلس الشعب للمسئوليات المقترحة على نحو بعث السرور في نظام الحكم - وذلك بتبنيه قراراً باختيار صدام حسين رئيساً مدى الحياة<sup>(٧٤)</sup>.

بيد أنه في الوقت نفسه الذي كان فيه الرئيس وأنصاره في مجلس قيادة الثورة يحصدون الثمار الأولى لجهودهم في ضمان استمرار تفوقهم عن طريق دمج مصالح القطاع الخاص الناشئ في مؤسسات تتحد مع نظام سياسي ديمقراطي ليبرالي، أقدم المسؤولون في الإدارة المركزية التي يسيطر عليها الحزب على تنفيذ سلسلة من المبادرات كان تهدد بتقويض الاستقلال المستقبلي لمؤسسات القطاع الخاص. وكان قد بدأت تعمل في ربيع ١٩٩٠ العديد من مشروعات التصنيع الثقيل

التابعة لإدارة وزارة الصناعة والتصنيع الحربي، وأكثرها أهمية كانت تنتج المعادن والكيماويات، وغيرها من المدخلات التي كانت تستخدمها شركات الصناعة الخفيفة المملوكة للقطاع الخاص. على أن الاعتماد الأكبر على السلع التي تنتجها مصانع وزارة الصناعة حظى بتشجيع علني كوسيلة للحفاظ على الاحتياطات المحدودة للعملة الصعبة<sup>(٧٥)</sup>. وهذه الوزارة تولت مسؤولية تخصيص نحو ٢٠٠ مليون دولار في يوليو من أجل دعم المؤسسات المخصصة حديثاً العاجزة عن تحمل أعباء المعدات المستوردة. وفي الوقت نفسه قامت وزارة التجارة بتخفيض مدى المواد المسموح للمستوردين من القطاع الخاص بجلبها إلى البلاد باستخدام الأموال المحتفظ بها في الخارج<sup>(٧٦)</sup>. وجاءت هذه التطورات واعدة على تقوية وضع وزارة الصناعة والتصنيع الحربي كمنافس رئيسي للصناعات الخفيفة المختارة التابعة للقطاع الخاص<sup>(٧٧)</sup>.

وعادت هيئات الدولة لتحتل دوراً في الشؤون الاقتصادية الداخلية والخارجية للعراق مع تقلص حجم الاعتمادات المالية الأجنبية للمؤسسات المحلية في ربيع وصيف عام ١٩٩٠. وأدت قروض العراق المتواصلة بالسلطات الفرنسية إلى تقليص قروض جديدة مقدمة لبغداد في مطلع العام، رغم أن وزير الدفاع الفرنسي التقى مع حسين كامل حسن، وزير الصناعة والصناعات الحربية، في نهاية يناير لبحث إمكانية تجميع الطائرات والصواريخ الفرنسية في المصانع التابعة للوزارة<sup>(٧٨)</sup>. وأدى تصاعد المشاعر المناهضة للعراق في الكونجرس الأمريكي إلى تقديم مذكرتين في منتصف أبريل تخفضان - إلى حد كبير - معدل القروض المقدمة لبغداد من وزارة الزراعة الأمريكية (USDA) ومن بنك التصدير والاستيراد، رغم المعارضة العنيفة لاقتراحهم من جانب إدارة الرئيس بوش (الأب)، وقيادات الحزب الجمهوري في مجلس الشيوخ، وأصبحت التوقعات بأن يتلقى العراق أموالاً إضافية من واشنطن أكثر تشاؤماً في شهري يونيو ويوليو. وكنتيجة لتساؤل رسمي عن صرف اعتمادات سابقة كانت امتدت إلى منتصف الصيف، فقد تقلصت القروض المقدمة من وزارة الزراعة الأمريكية بدرجة أكبر<sup>(٧٩)</sup>. وأثبتت البدائل المعقدة بقروض وزارة الزراعة الأمريكية أنها غير عملية بالمرّة، مما حدا ببغداد إلى الاعتماد أكثر على ترتيبات للمقايضة كانت ترتبط قيمتها بشكل وثيق بأسعار البترول الخام في الأسواق العالمية<sup>(٨٠)</sup>.

وقد فاقمت مشاكل التنسيق المتعلقة بالنوع (ذكر / أنثى) من المصاعب الناشئة عن آليات اقتصادية تقليدية أثناء هذه الشهور. فقد كانت النساء تلعب دوراً نشيطاً استثنائياً في الاقتصاد العراقي خلال العهد البعثي<sup>(٨١)</sup>. لكن خلال فترة الحرب التي دامت ثمانى سنوات مع إيران قفز الإسهام النسوى فعلياً فى جميع قطاعات الاقتصاد المحلى. وفى صيف ١٩٨٣ ذكر مراقب بريطانى: "طوال العام الماضى، كان للحرب تأثير بالغ الوضوح على قوة العمل. إذ إن جميع الشباب تقريباً نوى الخبرة تم استدعاؤهم للجيش، وحل بدلاً منهم فتيات مؤهلات جداً لكن دون خبرة" <sup>(٨٢)</sup>. وفى خريف ١٩٨٣ أعلن الاتحاد العام للمرأة العراقية عن توقعه بأن ٢٨ % من عمال الصناعة بالبلاد سيكونون من النساء بحلول منتصف العقد، فى حين أن المعدل أكبر من ذلك فى بعض المصانع: "فى أحد المصانع التى تنتج اللببات الكهربائية فإن نصف العاملين به الآن والبالغ ٤٠٠ شخص من النساء، ونصف عدد الرجال من الصينيين" <sup>(٨٣)</sup>. وقدّر اتحاد المرأة أن أكثر من ١٥ ألف امرأة اجتازن برامج تدريب على الصناعة فى ثمانينيات القرن العشرين. كما قامت عضوات الاتحاد بتشكيل نحو ٧ آلاف سوق عام خلال هذه الأعوام. ودخلت الفتيات إلى الإدارة المركزية والمعاهد التعليمية المدعومة من الدولة بأعداد كبيرة مع استمرار الحروب؛ وبمرور الوقت وبعد وقف إطلاق النار كانت الطالبات يمثلون الأكثرية العظمى للمقيدين بالدراسة فى البرامج الأعلى تقنية فى الجامعات بالبلاد. وكننتيجة لكل هذه النشاطات، بات الاتحاد العام للمرأة هو الأقوى فى التنظيمات الشعبية الموالية للحزب: كان أكثر من ٥٦ % من كل النساء البالغات ينتمين إلى الاتحاد فى عام ١٩٨٨ <sup>(٨٤)</sup>.

وبالأخذ فى الاعتبار وضع النساء داخل قوة العمل المحلية، دون ذكر لمعدلات ارتفاع البطالة بين الرجال العراقيين خلال شتاء ١٩٨٩ - ١٩٩٠، وجد نظام الحكم أنه يستحيل إجراء تسريح شامل للقوات المسلحة للبلاد بانتهاء الحرب مع إيران. وترأس الرئيس صدام حسين نفسه الاجتماع الذى جرى فى أواخر سبتمبر عام ١٩٨٩ الذى قررت فيه القيادة العامة تسريح خمس وحدات نظامية من الجيش، بما يعنى إضافة نحو ٣٥ ألفاً من الشباب إلى سوق العمل المحلى المكتظ<sup>(٨٥)</sup>. ومن المحتمل أن هذه الخطوة تزامنت حقيقة - وليس على سبيل المصادفة - مع تغير أساسى فى الإجراءات التى تحكم حجم الأموال العراقية التى

يمكن للعمالة العربية تحويلها إلى أوطانها. وفسرت السلطات المصرية العجز الحاد في التحويلات النقدية المسموح بها كوسيلة لطرد العمالة الأجنبية من العراق. أما من حاولوا الاعتراض على الإجراءات الجديدة فسرعان ما تعرضوا للاعتقال والترحيل على يد السلطات الأمنية للبلاد<sup>(٨٦)</sup>. وفي ربيع ١٩٩٠ أصبحت المشاكل الناجمة عن إعادة الجنود العراقيين للاندماج في الاقتصاد المحلي ضاغطة بشدة حتى إنه تم منح رئيسة اتحاد المرأة دوراً نشيطاً في مناقشات مجلس قيادة الثورة.. ومن المعلوم أن الرئيس بنفسه كان يصغى لها باهتمام.

في ظل هذه الظروف، بات من المتوقع أن يحدث تحرك عسكري إلى الكويت في أغسطس ١٩٩٠ ليوفر للنظام الموارد اللازمة للقوى المؤلفة له سواء للحد من صراعاتهم مع بعضهم البعض أو لمنع الخصوم الناشئين من الاستحواذ على قاعدة صلبة تنطلق منها لتحدي هيمنتهم الجماعية. والأكثر بروزاً، أن احتلال حقول البترول الغنية بالكويت كان من المحتمل أن يوفر لبغداد سبيلاً آمناً حتى لقدر أكبر من العملة الصعبة، التي يكن استغلالها جيداً في انتقال هادئ لنظام اقتصادي محلي خاضع لقوى السوق. وكانت الاحتياطات المؤكدة للبترول في الكويت تبلغ نحو ٩٤ مليار برميل في نهاية عام ١٩٨٩، وهو رقم يعادل ما لدى العراق في رأي المراقبين المستقلين. ومبيعات هذه الكمية من البترول حققت لحكومة الكويت نحو ٨ مليارات دولار في عام ١٩٨٨، تمثل أكثر من ٣٢٠٠ دولار سنوياً لكل مواطن بالإمارة. أكثر من هذا، إذا ما تولى حكام العراق مباشرة مسئولية إنتاج الاحتياطات الكويتية لأصبحوا في وضع أفضل لتنظيم مخرجات آبار جارتها على نحو يتيح إيقاف تهاوى أسعار البترول العالمية وربما تحويلها للعكس، حيث تتحو بغداد باللائمة على الكويت لزيادة إنتاجها. وذكر سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء في حديث لإذاعة محلية في أول سبتمبر عام ١٩٩٠: "أن العراق الموحد الجديد" سوف يتقيد بحصص الإنتاج المحددة من قبل منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، وأضاف قائلاً: "وعائدات العراق، إذا قدرت في ضوء حصتها الحالية البالغة ٤,٦ مليار برميل يومياً (الصحيح: مليون)، وبحد أدنى للسعر البالغ حالياً ٢٥ دولاراً للبرميل، فسوف يصل إلى ٣٨٣ مليار دولار سنوياً. أكثر من هذا أنه أعرب عن توقعه أن أسعار السوق العالمية سرعان ما ترتفع إلى ٣٠ دولاراً للبرميل، الأمر الذي يسفر عن عائدات سنوية تصل إلى نحو ٤٣٦ مليار



دولار. وهذه الأموال ستتيح للعراق " سداد ديونه في غضون عامين إلى أربعة أعوام وتستثمر في التنمية ما بين ١٠ إلى ٣٠ مليار دولار".<sup>(٨٧)</sup>

ثانيًا، فإن القيام بغزو الكويت ينطوي على توقع بإعادة تثبيت وضع الأجهزة الحربية والإدارة المركزية بوصفها الفاعل الأساسي في الاقتصاد العراقي، وبالتالي توفير إطار أكثر تنظيمًا يمكن من خلاله إجراء توسع ثانٍ للقطاع الخاص. وأعلن مجلس قيادة الثورة في ١١ أغسطس سنة ١٩٩٠ أنه إذا ضُبط أي شخص يختزن مواد غذائية أو يضارب في أسعارها سيتعرض للإعدام؛ ونبه المرسوم إلى أن " الحزب والتنظيمات الجماهيرية والسلطات المختصة مسئولة عن متابعة المخازن بدقة " <sup>(٨٨)</sup>. وفي أول سبتمبر من عام ١٩٩٠ تم تحديد حصص الدقيق والشاي والسكر والأرز، وتولت وزارة الصناعة والتصنيع الحربي أمر توزيع الأسمدة على المزارعين في نهاية هذا الشهر <sup>(٨٩)</sup>. وفي إطار الحدود التي وضعتها الهيئات الحكومية استمر تشجيع منشآت القطاع الخاص: صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٥ سبتمبر ١٩٩٠ بفتح أراضي الدولة ليزرعها الفلاحون الأفراد بإيجارات بالغة الانخفاض <sup>(٩٠)</sup>. ولاحظ سعدون حمادي نائب رئيس الوزراء أنه نتيجة لدمج ٨٣٣ مؤسسة صناعية مقامة في إقليم الكويت السابق إلى الاقتصاد الجنوبي للعراق "تم توسع القطاع الخاص في العراق الجديد... وبناء عليه، فإن القدرة الصناعية للعراق قد اتسعت وأصبحت أكثر فعالية ونشاطًا عما كانت عليه في السابق".<sup>(٩١)</sup>

أخيرًا، فإن الحملة العسكرية على الكويت أتاحت لنظام الحكم الفرصة لعلاج البطالة المتنامية بالعراق ومشاكل التنسيق المرتبطة بالنوع (ذكر / أنثى) وبإعادة تجنيد الذكور في الوحدات العسكرية. وفي صباح يوم الغزو أصدر الرئيس قرارًا بإلغاء القيود التي كانت مفروضة على حجم الجيش الشعبي وواجباته، في حين أن القائد العام للقوات المسلحة أعاد للخدمة العسكرية ١٣ وحدة مشاة نظامية ومعهم قائد وحدات من إقليم الأهوار، يلتحق " كل من تم تسريحهم على قوة الاحتياط من مواليد أعوام ١٩٦١، ١٩٦٢، ١٩٦٣، ١٩٦٤، ١٩٦٥، ١٩٦٦ إلى مراكز التجنيد التابعين لها كي يمكن إرسالهم إلى وحداتهم بمراكز التدريب " <sup>(٩٢)</sup>. وتزامن إعادة تجنيد القوات المسلحة بالبلاد مع تغير ملحوظ في التوجه العام لنظام الحكم تجاه النساء اللاتي تُركن بمفردهن مع توجه الرجال إلى الحرب؛ ففي ١٢ أغسطس أذاع الرئيس مناشدة شخصية لكل النساء العراقيات يقر فيها بأن "الأعمال المنزلية، وفي

المزارع، والمصانع والمؤسسات التعليمية، ومجالات الثقافة والفنون، إضافة إلى كل مجالات النشاط والعمل الأخرى، تشكل بابًا واسعًا للنصر" أثناء مجرى الصراع مع إيران. ومع ذلك واصل قائلاً:

اليوم، أيتها المرأة العراقية المجيدة، عليك دور إضافي ومسئولية قمت بأدائها في ظل ظروف وشروط سابقة. مطلوب منك أداء دور رائد ومحدد في كل مسارات الحياة، وفي الوطن خصوصًا. يختلف قليلاً عن الدور السابق نتيجة اختلاف الظروف والمهام. الدور الرائد الذي أحتك على القيام به اليوم، أيتها المرأة العراقية المجيدة، هو إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية للأسرة. وإعادة التنظيم هذا والنشاطات في كل المجالات الأخرى سوف تساعدنا على إعادة تنظيم الحياة الاقتصادية للبلاد كلها. دورك، أيتها المرأة المجيدة، يقتضى أن تعودوا أنفسكم وأفراد أسركم أن تنتهجوا أسلوبًا جديدًا في الحياة، من خلاله يصبح تعاملكم مع الطعام والملبس وكل الممتلكات والمصروفات أقل كثيرًا مما اعتدتن عليه في السابق<sup>(٩٣)</sup>.

وتم سن قانون بهذا الإجراء كاستجابة للحظر الاقتصادي الذي فرض على العراق من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ حيث تم فرض حصار من السفن الحربية للولايات المتحدة الراسية في مياه الخليج والبحر الأحمر. غير أنه كان يعالج مشكلة أعمق بكثير بإعادة ترتيب العلاقات بين الجنسين من أجل تخفيف حدة الاحتكاكات الباقية من ثمانينيات القرن العشرين والمصاعب المحتمل أن تنشأ من محاولة خلق توازن بين العمل ومصالح الأسرة في عراق أقل تخطيطًا مركزيًا في تسعينيات القرن العشرين.

لذلك، شأن الحال بمصر في عهد محمد على، فإن السياسة التوسعية الخارجية للعراق في ظل صدام حسين تمثل إستراتيجية بمقتضاها يمكن حل التناقضات الأساسية بين البرامج السياسية الداخلية المتبناه من القوى المكونة للتحالف الاجتماعي المهيمن. الأمر المختلف فيما يتعلق بهذه الحالة الأحدث كان قدرة نظام الحكم في العراق على أن يعمل من خلال تغيير إستراتيجي في مواجهة خصومه المحليين المحتملين. وبدلاً من الانتظار حتى تتمكن البرجوازية الناشئة بالبلاد من ترسيخ قاعدة تتحدى وضعها، تحرك حكام العراق المعاصرون لتفويض أسس القطاع الخاص بالبلاد بإعادة فرض درجة أكبر من التخطيط المركزي على

الاقتصاد المحلى فى علاقته بالحملة العسكرية على الكويت. على أن نجاح نظام الحكم فى تنفيذ العملية يمكن أن يدل ببساطة على الدرجة التى يمكن للقيادة العراقية بها أن تمارس السيطرة على الساحة الداخلية، وبالتالي أن تنفذ فعلياً أى برنامج تشاء. لكن من المحتمل أيضاً أن يكون التحليل التالى، كما حدث فى حالة ألمانيا الاشتراكية الديمقراطية، سيظهر أن معارضة لافتة للنظر للتحالف المهيمن كانت قائمة بالمجتمع العراقى، لكن أضعفت فاعليتها الاستراتيجية المتبناه من القيادة فى صيف ١٩٩٠.

وكما فى حالة مصر فى أوائل القرن التاسع عشر، كان للسياسة التوسعية الخارجية التأثير الإضافى للتعامل بحسم مع التطورات الخارجية الذى كان يشكل تهديداً مباشراً للمصالح الإقليمية للعراق. والأكثر وضوحاً، كان احتلال الكويت يكفل لبغداد اتصالها بالبحر حيث التسهيلات التجارية الكبيرة والعسكرية فى مينائى خور الزبير وأم القصر. وقد حاولت السلطات العراقية فى ثمانينيات القرن العشرين التقدم بعرض لتأجير طويل الأجل لجزيرتى بوبيان وواربة التابعتان للكويت والخاليتان من السكان؛ حيث تتحكم سواحلها فى الجنوب الشرقى فى مسار ضيق يصل إلى أم القصر، غير أن حكومة الكويت واصلت تجاهلها لكل العروض، خشية أن عملية التأجير هذه تنقل السيادة على الجزيرتين فعلياً من الكويت إلى العراق. وتزايد غضب بغداد نتيجة تصلب موقف الكويت فى هذا الأمر وبات علنياً فى صيف ١٩٩٠، وتعمق إلى شكوك صريحة مع انتهاج قادة الكويت لبرنامج يتعلق بتحسين علاقات الإمارة مع الجمهورية الإسلامية فى إيران.

وفى أعقاب إيقاف النار بين إيران والعراق فى أغسطس ١٩٨٨ عادت القيادة الكويتية إلى سياساتها الخارجية التقليدية بالتلاعب بالمشاكل بين أقوى جيرانها فى مواجهة بعضهم البعض كسبيل لحماية استقلال الكويت. وعلى نحو خاص أعادت حكومة الكويت علاقاتها الدبلوماسية مع الجمهورية الإسلامية إلى سابق عهدها فى نهاية عام ١٩٨٩، وقبلت اعتماد أوراق السفير الإيرانى فى الربيع التالى. وأدت هذه العلاقات الودية بمسئولى الكويت إلى السماح ببدء الرحلات المنتظمة بين الكويت والموانئ على طول الساحل الإيرانى فى الوقت نفسه الذى كانت فيه الكويت ترفض الطلبات العراقية بإنشاء مسار جوى تجارى يربط الكويت بالبصرة. وعند هذه المرحلة تحددت زيارة رسمية للكويت يقوم بها وزير الخارجية

الإيراني على أكبر ولاياتي، في أوائل يوليو ١٩٩٠. وفي ختام مباحثاته مع قادة الكويت أعلن ولاياتي أن "الطريق ممهد الآن لمزيد من التعاون في مختلف المجالات" بين الحكومتين<sup>(٩٤)</sup>. وكان قيام أي تحالف بين الكويت وطهران يعرض للخطر ليس فقط منفذ العراق الوحيد على الخليج - نظراً لأن ميناء البصرة كان لا يزال مقاطعاً بسبب السفن والمعدات العسكرية الغارقة في مسار النهر حتى شط العرب - بل أيضاً قدرة العراق على التأثير في الأحداث المستقبلية بالمنطقة.

وتزامن إعادة الكويت لعلاقتها مع إيران مع العملية العسكرية للولايات المتحدة في الخليج التي فسرتها بغداد على أنها تعاون نشيط بين آل الصباح وإدارة الرئيس بوش (الأب). وفي منتصف يوليو ذكرت جريدة "الثورة" وهي الصحيفة الناطقة بلسان حزب البعث: "بعض حكام دول الخليج يستخدمون البترول وفق سياسة مدمرة وقصيرة النظر لا تخدم سوى أعداء الأمة العربية... ووصفت الصحيفة سياسة هؤلاء الحكام العرب بأنها "أمريكية"، وأضافت "أن هذا يحدث بناء على تعليمات الولايات المتحدة".<sup>(٩٥)</sup> وفي ٢٢ يوليو زعمت صحيفة "الثورة" أن السياسة الكويتية مخصصة من أجل "تسهيل إرسال القوى الأجنبية التي تسعى للتدخل في المنطقة... قادة الكويت يرفعون علم الولايات المتحدة على سفنهم لتسمح لعناصر من الأسطول الأمريكي للاستمرار في مياه الخليج برغم توقف الاعتداءات بين إيران والعراق"<sup>(٩٦)</sup>. وكان راديو بغداد يوجه الانتقادات خصوصاً للتدريبات البحرية والجوية المشتركة التي تقوم بها السفن الحربية التابعة للولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة في الأسبوع الثالث من يوليو، واصفاً إياهم باعتبارها: "جزءاً من المؤامرات الشاملة ضد الأمة العربية وضد العراق خصوصاً من الإمبريالية الأمريكية والصهيونية"<sup>(٩٧)</sup>. وحذر الرئيس صدام حسين بنفسه في أواخر فبراير بأنه من المتوقع زيادة معدلات التدخل الأمريكي في شؤون المنطقة في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وتراجع النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط؛ على أن أحداث يوليو على حدة أكدت قراءته للوضع في الخليج.

ودخول العراق في الكويت مجال مفتوح لمدى واسع من التفسيرات المحتملة<sup>(٩٨)</sup>. بيد أن تصميم تجربة حاسمة يمكنها أن تختبر الوقائع الموضوعية بالنسبة لمختلف الرؤى من غير المحتمل أن يكون ممكناً حتى تهدأ المناظرات الخلافية والمشاعر التي ثارت نتيجة للغزو. لكن رغم هذا من الممكن صياغة

تفسير متماسك وكاشف لهذه الواقعة المحددة للسياسة التوسعية العراقية باستخدام مصطلحات التناول التي قدمتها لتفسير مسار السياسة التوسعية لمصر في عصر محمد علي. واستخدام هذه المعالجة في بناء مزيد من العمل تأسيساً على المصادر المحلية للسياسات الخارجية في العالم العربي هو الذي وُلد اقتناعاً لدى بأن كل الجهد المطلوب تنفيذه - وقراءته - دراسة لعصر معين بعيداً عن يدنا مثل المعروض هنا، في النهاية يصبح عملاً جديرًا بالاهتمام.



# الهوامش

## المقدمة

١- انظر بشأن هذه النقطة مقالاتي حول الأعمال الإسرائيلية الخاصة بالمنح والورطة الأمنية في *Journal of Palestine Studies* (Autumn 1989), 19:108-111 and (Autumn 1991), 2:134-137.

٢- Patrick Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post- War Arab Politics, 1945- 1958* (London: Oxford University Press, 1965); Malcolm H. Kerr, *The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasir and His Rivals, 1958-1970* (London: Oxford University Press, 1971).

## الفصل الأول

### تفسير السياسة الخارجية لـ "محمد علي"

١- انظر: Kenneth N. Waltz, *Man, the State, and War* (New York: Columbia University Press, 1959!); F. H. Hinsley, *Power and the Pursuit of Peace* (Cambridge: Cambridge University Press, 1963!); Michael Barrett-Brown, *The Economics of Imperialism* (Harmondsworth: Penguin Books, 1974); Benjamin J. Cohen, *The Question of Imperialism* (New York: Basic Books, 1973!).

٢- P. M. Holt, *Egypt and the Fertile Crescent* (Ithaca: Cornell University Press, 1966), pp. 96-97; Daniel Crecelius, *The Roots of Modern Egypt* (Minneapolis: Bibliotheca Islamica, 1981). وفي الإطار نفسه فقد نشأ "الضعف النسبي للبلاد وعدم بث الروح في العلاقات الخارجية في أربعينيات القرن التاسع عشر مترافقا عموماً مع الطبيعة الشخصية لعباس الأول وسعيد باشا. انظر *Holt: Egypt and the Fertile Crescent, 195-194* Helen Anne B. Rivlin, *The Railway Question in the Egyptian Crisis of 1850-1852*, *Middle East Journal* (Autumn 1961) –Ottoman "Some Aspects of Egypt's Foreign Relations under Abbas I.," *15:366-367*, عبد الرحيم مصطفى *جامعة عين شمس (١٩٣٦) ٨:٦٦*.

٣- Henry Dodwell, *The Founder of Modern Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 1931) p.41.

- 4- Holt, Egypt and the Fertile Crescent, p. 179.
- 5- P.J. Vatikiotis, The Modern History of Egypt (New York: Preager, 1969), p. 69.
- 6- Hold, Egypt and the Fertile Crescent, p 183.
- 7- المرجع السابق ص ١٨٤.
- 8- Vatikioris, Modern History of Egypt, p 69.
- 9- Asad J. Rustum, The Royal Arechives of Egypt and the Origins of the Egyptian Expedition to Syria, 1831-1841 (Beirut: American University in Beirut Press, 1936).
- 10- Peter Gran, Islamic Roots of Capitalism (Austin: University of Texas Press, 1979), p.32.
- 11- Kenneth M. Cuno, The Origins of Private Ownership of Land in Egypt, International Journal of Middle East Studies (November 1950).
- 12- عفاف لطفى السيد مرسو - Egypt in the Reign of Muhammad Ali (Cambridge; Cambridge University Press, 1984), "السياسة الاقتصادية لعصر محمد على الكبير، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية - بدون تاريخ.
- 13- Fred I. Greenstein Personality and Politics (Chicago: Markham 1969), chaps. 1-2.
- 14- انظر - Waltz, Theory of International Relations (Reading, Mass.: Addison - Wesley, 1979).
- 15- حول هذه الموضوعات، انظر Fred H. Lawson, Domestic Conflict and Foreign Policy: The Contribution of Some Undeservedly Neglected Historical Studies, Review of International Studies (1985), 21:275-299.
- 16- This follows Arthure Stinchcombe, Constructing Social Theories (New Yourk: Holt, Rinehart, and Winston, 1967); see also Robert Jervis, Perception and Misperce in International Politics (Princeton: Princeton University Press, 1976), chap. 2.
- 17- Robert Gilpin, War and Change in World politics (New Yourk: Cambridge University Press, 1981), pp. 93-96.
- 18- المرجع السابق، الفصل ٢.



- ١٩- انظر مرسو The History of Muhammad Ali : Fact or Fiction, Journal of the  
American Research Center in Egypt (1978), الجزء ١٥ .
- ٢٠- Amnon Cohen, Palestine in the Eighteenth Century (Jerusalem. Magnes Press,  
1973), ص ٢٢-٢٣ .
- ٢١- المرجع السابق، ص ٢١ .
- ٢٢- المرجع السابق ص ٢٧-٢٨؛ ومثله : The Army in Palestine in the Eighteenth  
Century," Bulletin of the School of Oriental and African Studies (1971),  
34:36-55.
- ٢٣- Cohen, Palestine in the Eighteenth Century, pp. 288-290; Mordecai Abir,  
"Local Leadership and Early Reforms in Palestine," in M. Ma'oz, ed., Studies  
on Palestine during the Ottoman Period (Jerusalem: Magnes Press, 1975).
- ٢٤- Cohen, Palestine in the Eighteenth Century, pp. 28-29.
- ٢٥- L. Carl Brown, The Tunisia of Ahmad Bey (Princeton: Princeton  
University Press, 1974).
- ٢٦- هذه الفقرة تعتمد على ما قدمه عبد العزيز سليمان نوار : داود باشا والى بغداد  
(القاهرة : المكتبة العربية ١٩٦٨) الفصل ٨، وانظر أيضًا Tom Nieuwenhuis,  
Politics and Society in Early Modern Iraq (The Hague: Nijhoff, 1982).
- ٢٧- Gilpin, War and Change, p. 147.
- ٢٨- المرجع السابق، ص ١٤٨ .
- ٢٩- David Calleo, The German Problem Reconsidered (New York: Cambridge  
University Press, 1978); V. I. Lenin, Imperialism (Beijing: Foreign Language  
Press, 1965).
- ٣٠- هذه المعالجة عرضتها باقتدار مرسو. Egypt in the Reign of Muhammad Ali.
- ٣١- Edward C. Clark, "The Ottoman Industrial Revolution," International Journal  
of Middle East Studies (January 1974), 5:65-66; Stanford J. Shaw, Between  
Old and New (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1971), pp. 138-  
144; idem, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey (Cambridge:  
Cambridge University Press, 1977), 1:257.
- ٣٢- Clark, "Ottoman Industrial Revolution," passim; Charles Issawi, ed., The  
Economic History of the Middle East, 1800-1914 (Chicago: University of  
Chicago Press, 1966), pp. 55-56.
- ٣٣- Clark, "Ottoman Industrial Revolution," pp. 67-69.

- Issawi, ed., *The Economic History of Turkey* (Chicago: University of Chicago Press, 1980), pp. 275 and 298; idem, *Economic History of the Middle East*, pp. 41-45; Virginia Paskeleva, "La production marchande dans les terres bulgares au xviiiie siecle," *Bulgarian Historical Review* (1978), vol. 6; Donald Quatert, *Social Disintegration and Popular Resistance in the Ottoman Empire, 1881-1908* (New York: New York University Press, 1983). -٣٤
- Zdenka Vesela-Prenosilova, "Les capitulations et les villes otomanes," *Asian and African Studies* (Bratislava) (1980), vol. 16. -٣٥
- Shaw, *Between Old and New*, pp. 177-178; Issawi, *Economic History of the Middle East*, pp. 38-40. -٣٦
- Waltz, *Theory of International Politics*, p. 72; Gilpin, *War and Change*, p. 3. -٣٧
- Jervis, *Perception and Misperception*, chap. 2; J. L. Mackie, *The Cement of the Universe* (Oxford: Oxford University Press, 1976). انظر -٣٨
- William B. Moul, "The Level of Analysis Problem Revisited," *Canadian Journal of Political Science* (September 1973), vol. 6. -٣٩
- Harvey Starr, "Opportunity' and 'Willingness' as Ordering Concepts," *International Interactions* (June 1978), 4:364. -٤٠
- ٤١ - المرجع السابق ص ٣٦٩.
- ٤٢ - المرجع السابق ص ٣٧١.
- ٤٣ - المرجع السابق ص ٣٦٥.
- Steven Lukes, *Individualism* (New York: Harper, 1973). 45. انظر -٤٤
- Jervis, *Perception and Misperception*, p. 23. -٤٥
- ٤٦ يوجد برنامج بحثي كامل يحاول فحص العلاقة بين "سلوكيات النزاع المحلي والأجنبي للدول" والذي لا يقدم إلا القليل كدليل في بناء تفسير جدير بالتضديق للسياسة الخارجية لمصر في عهد محمد علي. وهذا العمل لم يصل إلى صياغة نهائية تستطيع إضاءة تحليلات وارتباطات عامل التشتت الذي ظهر للنور، ونظرًا لأنه يتعامل مع معالجات استاتيكية للمتغيرات، لذلك لا يوفر إلا مؤشرًا محدودًا للعمليات التي تربط النزاعات المحلية والخارجية ببعضها البعض، ولا تتوقف الدراسة الحالية على مجرد محاولة تحليل رفيع الثقافة، بل ليكون جديرًا بالثقة. ويدين بالفضل لكتابات Arno J. Mayer, Michael R. Fordon, and A. Gourevitch

أكثر من الأعمال الكمية التي تتناول "سلوكيات النزاع المحلية والخارجية". ولقراءة وجهة نظر متماسكة حول الأعمال الأخيرة انظر: Arthur Stecin Conflict and cohesion: A Review of the Literature, Journal of Conflict Resolution (١٩٧٩) الجزء ٢٣.

## الفصل الثاني

### الصراع الداخلي وتراجع السياسة الخارجية التوسعية

- ١- Wesley C. Mitchell, "Business Cycles," in American Economic Association, Readings in Business Cycle Theory (London: Allen and Unwin, 1961), pp. 43-62; R. A. Gordon, Business Fluctuations (New York: Harper and Row, 1961); Joseph Schumpeter, Business Cycles (New York: McGrawHill, 1939).
- ٢- Peter F. Bell and Harry Cleaver, "Marx's Crisis Theory as a Theory of Class Struggle," in P. Zarembka, ed., Research in Political Economy (Greenwich, Conn.: JAI Press, 1982), 5:193-194.
- ٣- المرجع السابق، ص ١٩٣.
- ٤- Michal Kalecki, Selected Essays on the Dynamics of the Capitalist Economy (Cambridge: Cambridge University Press, 1971), 144.
- ٥- Bell and Cleaver, "Marx's Crisis Theory," p. 190.
- ٦- James O'Connor, Accumulation Crisis (Oxford: Basil؛ ٢١٢ ص المرجع السابق ص ٢١٢؛ Blackwell, 1984), chap. 2; Cleaver, Reading Capital Politically (Austin: University of Texas Press, 1979), part 2.
- ٧- Bell and Cleaver, "Marx's Crisis Theory," p. 213.
- ٨- O'Connor, Accumulation Crisis, p. 25.
- ٩- Bell and Cleaver, "Marx's Crisis Theory," pp. 213-214.
- ١٠- المرجع السابق ص ٢٢١.
- ١١- المرجع السابق ص ٢٣٠-٢٣١.
- ١٢- المرجع السابق ص ٢٢٠.
- ١٣- O'Connor, Accumulation Crisis, p. 49.

- Bell and Cleaver, "Marx's Crisis Theory," p. 233. -١٤  
 -١٥ المرجع السابق ص ٢٣٧.
- Erik Olin Wright, *Class, Crisis and the State* (London: New Left Books, 1978), -١٦  
 p. 129.
- ١٧ المرجع السابق ص ١٣٣-١٣٦.
- Bell and Cleaver, "Marx's Crisis Theory," p. 236. -١٨
- Wright, *Class, Crisis and the State*, pp. 150-154. -١٩
- Karl Marx, *Capital* (New York: International Publishers, 1962), 3:472-473. -٢٠
- Marx, *Theories of Surplus Value* (Moscow: Progress Publishers, 1968), 2:494. -٢١
- Bell and Cleaver, "Marx's Crisis Theory," p. 220, -٢٢
- ٢٣ المرجع السابق ص ٢٢٤.
- ٢٤ المرجع السابق ص ٢٥٨.
- Rod Aya, "Theories of Revolution Reconsidered: Contrasting Models of -٢٥  
 Collective Violence," *Theory and Society* (July 1979), vol. 8; John Waltori,  
*Reluctant Rebels* (New York: Columbia University Press, 1984), chap. 5.
- Andre Raymond, "La crise de l'economie egyptienne au xviiiie siecle," in -٢٦  
*Typologie des crises dans les pays mediterraneens (xvie-xxe siecles)*, pp. 151-  
 167 (Nice: Centre de la Mediterranee Moderne et Contemporaine, 1977).
- Roger Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914* (London: -٢٧  
 Methuen, 1981), p. 49.
- Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au xviiiie siecle* (Damascus: -٢٨  
 Institut Fran; ais de Damas, 1973-74); Judith Tucker, *Women in Nineteenth-  
 Century Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p. 71.
- Shaw, *Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution* (Cambridge, Mass.: -٢٩  
 Harvard Center for Middle East Studies, 1966), p. 9.
- c.-F. Volney, *Travels Through Egypt and Syria* (New York: John Tiebout, -٣٠  
 1798), 1:166.
- Susan Staffa, *Conquest and Fusion* (Leiden: Brill, 1977), p. 339. -٣١
- Raymond, "The Economic Crisis of Egypt in the Eighteenth Century," in A. I. -٣٢  
 Udovitch, ed., *The Islamic Middle East, 700-1900*, p. 688 (Princeton: Darwin  
 Press, 1981).

- ٣٣- المرجع السابق ص ٧٠٠.
- ٣٤- المرجع السابق ص ٧٠١.
- ٣٥- المرجع السابق ص ٧٠٥.
- ٣٦- Guy Bois, "Against the Neo-Malthusian Orthodoxy," *Past and Present* (May 1978), 79:63.
- ٣٧- .Withold Kula, *An Economic Theory of the Feudal System* (London New Left Books, 1976), pp. 110 and 178.
- ٣٨- Bois, "Against the Neo-Malthusian Orthodoxy," *passim*.
- ٣٩- المرجع السابق ص ٥٨.
- ٤٠- E. A. Kosminsky, "Services and Money Rents in the Thirteenth Century," *Economic History Review*, 1st series (April 1935), vol. 5; Jairus Banaj, "Modes of Production in a Materialist Conception of History; (Capital and Class (Autumn 1977),3:18-27.
- ٤١- Stanford J. Shaw, "Landholding and Land-tax Revenues'in Ottoman Egypt," in P. M. Holt, ed., *Political and Social Change in Modern Egypt*, p. 102 (London: Oxford University Press, 1968); Kenneth M. Cuno, "The Origins of Private Ownership in Land in Egypt," *International Journal of Middle East Studies* (November 1980), vol. 12.
- ٤٢- Cuno, "Landholding, Society, and Economy in Rural Egypt, 1740 دراسة حالة لمحافظة الدقهلية، رسالة دكتوراه غير منشورة. UCLA, 1985, p. 35. 43. Ibid., p. 296.
- ٤٣- المرجع السابق، ص ٢٩٦.
- ٤٤- Helen Anne B. Rivlin, *The Agricultural Policy of Muhammad 'Ali in Egypt* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961), p. 24.
- ٤٥- المرجع السابق.
- ٤٦- Raymond, *Artisans et commerc;ants*, 1:57 and 59.
- ٤٧- المرجع السابق ١:٦٠.
- ٤٨- David حول النمو الديموجرافى للمؤسسات المملوكة فى القرن الثامن عشر، انظر David Ayalon, "Studies in al-Jabarti I," *Journal of the Economic and Social History of the Orient* (August 1960), 3: 148--174.

- ٤٩- عبد الرحمن الجبرتي "عجائب الآثار في التراجم والأخبار" (طبعة بولاق ١٨٧٩-١٨٨٠)، ٤ : ١٨٨، "Al-Jabarti and the Economic History of Late Eighteenth Century Egypt," (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦). ص ١٩-٢٨
- ٥٠- عبد الرحمن عبد الرحمن: "The Iltizam System in Egypt and Turkey," Journal of Asian and African Studies (Tokyo) (1977) 14:172-173; وكذلك "الريف المصري" (القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٤).
- ٥١- مرسو "The Political and Economic Functions of the 'Ulama in the 18th Century," Journal of the Economic and Social History of the Orient (December 1973), 16:140.
- ٥٢- عبد الرحمن : p. 172. 53. "The Iltizam System in Egypt and Turkey,"
- ٥٣- Marsot, "Political and Economic Functions," pp. 136- 137.
- ٥٤- 'Abd al-Rahman, "The Iltizam System in Egypt and Turkey," p. 174.
- ٥٥- 'Abd al-Rahman, "Financial Burdens on the Peasants Under the Aegis of the Iltizam System in Egypt," Journal of Asian and African Studies (Tokyo) (1976), 12:129-130.
- ٥٦- المرجع السابق ص ٣٥ - ١٣٧.
- ٥٧- Kula, Economic Theory of the Feudal System, pp. 31-33 and 35; H. A. R. Gibb and Harold Bowen, Islamic Society and the West (London: Oxford University Press, 1957), 1:270n.
- ٥٨- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, p. 15; al-Jabarti, 'A; aib al-athar, 2:75, 83-84.
- ٥٩- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, pp. 15-17.
- ٦٠- Cuno, Landholding, Society, and Economy, pp. 62-63.
- ٦١- Aya, "Theories of Revolution Reconsidered," pp. 332-333.
- ٦٢- Walton, Reluctant Rebels, p. 148.
- ٦٣- Aya, "Theories of Revolution Reconsidered," p. 334.
- ٦٤- المرجع السابق ص ٣٢٥.
- ٦٥- المرجع السابق ص ٣٣٤.
- ٦٦- المرجع السابق ص ٣٣٢ - ٣٣٣.

- Jon Elster, *Making Sense of Marx* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), p. 155. -٦٧
- Theda Skocpol, "France, Russia, China: A Structural Analysis of Social Revolutions," *Comparative Studies in Society and History* (April 1976), 18:180. -٦٨
- المرجع السابق ص ١٨٢. -٦٩
- Victoria E. Bonnell, *Roots of Rebellion* (Berkeley: University of California Press, 1983), p.378. -٧٠
- Ervand Abrahamian, *Iran Between Thro Revolutions* (Princeton: Princeton University Press, 1982), pp. 446-449; Ferhat Kazemi, *Poverty and Revolution in Iran* (New York: New York University Press, 1980). -٧١
- Walton, *Reluctant Rebels*, p. 149. -٧٢
- المرجع السابق . -٧٣
- المرجع السابق ص ١٥١. -٧٤
- Charles Tilly, "Town and Country in Revolution," in John Lewis, ed., *Peasant Rebellion and Communist Revolution in Asia*, p. 275 (Stanford: Stanford University Press, 1974). -٧٥
- في كتاب
- Claude Cahen, *Mouvements populaires et autonomisme urbain dans l'Asie musulmane du moyen age* (Leiden: Brill, 1959); B. Shoshan, "Grain Riots and the 'Moral Economy' in Egypt, 1350-1517," *Journal of Interdisciplinary History* (Winter 1980), vol. 10; Raymond, "Une 'revolution' au Caire sous les mamelouks," *Annales Islamologiques* (1966), 6:95 120; idem, "Quartiers et mouvements populaires au Caire au xviiieme siecle," in P. M. Holt, ed., *Political and Social Change in Modern Egypt*, pp. 104-116 (Oxford: Oxford University Press, 1968). -٧٦
- Gabriel Baer, "Popular Revolt in Ottoman Cairo," *Der Islam* (October 1977), 54:221. -٧٧
- Marsot, "The. Role of the 'ulama' in Egypt During the Early Nineteenth Century," in Holt, ed., *Political and Social Change*, pp. 264-280. ٧٨
- Baer, *Egyptian Guilds in Modern Times* (Jerusalem: Israel Oriental Society, 1964), p. 75. -٧٩

- Raymond, "Quartiers et mouvements populaires," *passim*. -٨٠
- Raymond, "Deux leaders populaires au Caire a la fin du xviiiie siecle et au debut du xixe siecle," *La Nouvelle Revue du Caire* (1975), 1:281-298. -٨١
- Raymond, "Une liste des corporations de metiers au Caire en 1801," *Arabica* (1957), 4:153. -٨٢
- Owen, *Middle East in the World Economy*, p. 49. -٨٣
- Staffa, *Conquest and Fusion*, pp. 331-332. -٨٤
- ٨٥ المرجع السابق ص ٣٣٢.
- ٨٦ المرجع السابق ص ٣٣٣.
- Shaw, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman.Egypt* (Princeton: Princeton University Press, 1962), pp. 36-37. -٨٧
- "Landholding and Land-tax Revenues," p. 102; Cuno, *و كذلك*, -٨٨
- "Origins of Private Ownership," *passim*.
- Shaw, *Financial and Administrative Organization*, pp. 210-224. -٨٩
- Bent Hansen, "An Economic Model for Ottoman Egypt: The Economics of Collective Tax Responsibility," in Udovitch, ed., *The Islamic Middle East*, p. 504. -٩٠
- ٩١ المرجع السابق ص ٥٠٥-٥٠٤.
- ٩٢ المرجع السابق ص ١٩٢-١٩١.
- Cuno, *Landholding, Society, and Economy*, pp. 166-169; *idem*, *و كذلك*, -٩٣
- "Commercial Relations Between Town and Village in Eighteenth and Early Nineteenth-Century Egypt," *Annales Islamologiques* (1988), 24:111-135.
- ٩٤ المرجع السابق ص ١٨٢.
- ٩٥ المرجع السابق ص ١٩٢-١٩١.
- ٩٦ المرجع السابق ص ١٩٤.
- ٩٧ المرجع السابق ص ٢٠٣-٢٠٢.
- Marsot, "Political and Economic Functions," p. 136. -٩٨
- Cuno, *Landholding, Society, and Economy*, p. 96. -٩٩
- 'Abd al-Rahim, "The Iltizam System," p. 172. -١٠٠
- Cuno, *Landholding, Society, and Economy*, pp. 205-206; 'Abd al Rahim, -١٠١
- "The Iltizam System," p. 174.



- 'Abd al-Rahim, "The Iltizam System," p. 174. - ١٠٢
- Cuno, Landholding, Society, and Economy, p. 220. - ١٠٣
- 'Abd al-Rahim, "Financial Burdens on the Peasants," p. 130. - ١٠٤
- ١٠٥ المرجع السابق.
- Tilly, From Mobilization to Revolution (Reading, Mass.: Addison Wesley, - ١٠٦  
1974), pp. 189-222.
- Aya, "Theories of Revolution Reconsidered," p. 334. - ١٠٧
- Social Elster, Making Sense of Marx, p. 386. See also Barrington Moore, Jr., - ١٠٨  
Origins of Dictatorship and Democracy (Boston: Beacon Press, 1966); Peter  
A. Gourevitch, Politics in Hard Times (Ithaca: Cornell University Press,  
1986).
- ١٠٩ المرجع السابق ص ٣٩٠.
- Gourevitch, Politics in Hard Times, p. 228. - ١١٠
- Elster, Making Sense of Marx, pp. 422-428. - ١١١
- Mayer, "Internal Crisis and War Since 1870," in C. Bertrand, ed., - ١١٢  
Revolutionary Situations in Europe, 1917-1972, p. 219 (Montreal: Inter-  
university Centre for European Studies, 1977).
- See Tilly, "War Making and State Making as Organized Crime," in Peter - ١١٣  
Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol, eds., Bringing the State  
Back In, pp. 169-191 (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).
- Bates and Rogerson, "Agriculture in Development: A Coalitional Analysis," - ١١٤  
Public Choice (1980), vol. 35.
- ١١٥ حول مناقشة تفترض أن تغيير أفكار وعى الطبقة يمكنها أن تعم مصالح الطبقة  
انظر I. C. Jarvie, Concepts and Society (London: Routledge and Kegan Paul, 1972), chap. 4.
- Mayer, "Internal Crisis and War Since 1870," p. 229. - ١١٦

## الفصل الثالث حملة الحجاز

- ١- Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, *Egypt in the Reign of Muhammad Ali* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), pp. 60-64.
- ٢- يستدل على ذلك من Stanford J. Shaw, *The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt* (Princeton: Princeton University Press, 1962), pp. 46, 95.
- ٣- عبد الرحمن الجبرتي: "عجائب الآثار في التراجم والأخبار" طبعة بولاق ١٩٧٨-١٨٨٠، ٤: ٢٩٤. 'Abdal-Rahim 'Abdal-Rahman, *Village in Ottoman Egypt and Tokugawa Japan: A Comparative Study* (Tokyo: Institute for the Study of Languages and Cultures of Asia and Africa, 1977), p. 28.
- ٤- Gabriel Baer, *A History of Landownership in Modern Egypt* (London: Oxford University Press, 1962), p. 3.
- ٥- 'Abd al-Rahman, *Village in Ottoman Egypt*, p. 27.
- ٦- Helen Anne B. Rivlin, *The Agricultural Policy of Muhammad Ali in Egypt* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961), pp. 49-50; Shaw, "Landholding and Land-tax Revenues in Ottoman Egypt" in P. M. Holt, ed., *Political and Social Change in Modern Egypt*, pp. 102-103 (Oxford: Oxford University Press, 1968); Kenneth M. Cuno, "The Origins of Private Ownership of Land in Egypt," *International Journal of Middle East Studies* (November 1980), 12:257; 'Abd al-Rahman, "Financial Burdens on the Peasants Under the Aegis of the Iltizam System in Egypt," *Journal of Asian and African Studies* (Tokyo) (1976), 12:137-138.
- ٧- Justin A. McCarthy, "Nineteenth-Century Egyptian Population," *Middle Eastern Studies* (October 1976), vol. 12.
- ٨- 'Abd al-Rahman, "Financial Burdens on the Peasants," p. 138.
- ٩- عبد الرحمن "الريف المصري" (القاهرة مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٤، ص ٧-٣٦، ١٠٠-١٢٤، وكذلك Shaw, *Financial and Administrative Organization*, pp. 53-63; idem, "Landholding and Land-tax Revenues," pp. 98-99; Rivlin, *Agricultural Policy*, pp. 97-99.

- 'Abd al-Rahman, Village in Ottoman Egypt, p. 19; idem, "Financial Burdens on the Peasants," p. 133. -١٠
- 'Abd al- Rahman, "Financial Burdens on the Peasants," p. 138. -١١
- Cuno, "عجائب الآثار الجبرتي ١٤: ٣١٦ Landholding, Society, and Economy in Rural Egypt, 1740-1850: رسالة دكتوراه غير منشورة. -١٢
- الجبرتي "عجائب الآثار" ١: ٤١٨-٤١٩. -١٣
- Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution (Cambridge, Mass.: Harvard Center for Middle East Studies, 1966), pp. 81 and 138. -١٤
- Rivlin, Agricultural Policy, p. 18. -١٥
- E. R. J. Owen, Cotton and the Egyptian Economy (Oxford: Oxford University Press, 1969), p. 14. -١٦
- Peter Gran, Islamic Roots of Capitalism (Austin: University of Texas Press, 1979), p. 31. -١٧
- Edouard Driault, Mohamed Aly et Napoleon (Cairo: Societe Royale de Geographie d'Egypte, 1925), p. 42. -١٨
- المرجع السابق ص ٦٥. -١٩
- Richard Pococke, A Description of the East (London: W. Bowyer, 1743 I, 1: 173-174; Sauveur Lusignan, A History of the Revolt of Ali Bey (London: James Phillips, 1784), p. 24. -٢٠
- Jean-Baptiste Trecourt, Memoires sur l'Egypte (Cairo: La Societe R,oyale de Geographie d'Egypte, 1942), pp. 86-87. -٢١
- J. A. St. John, Isis: An Egyptian Pilgrimage (London: Longman, 1853), 2:120; Vivant Denon, Travels in Upper and Lower Egypt (New York: Amo Press, 1973), 2:226. -٢٢
- Armando Cortesao, ed., The Summa Oriental of Tome Pires (London: Hakluyt Society, 1944), pp. 12-13. -٢٣
- William Foster, ed., The Red Sea and Adjacent Countries at the Close of the Seventeenth Century as Described by Toseph Pitts, William Daniel, and Charles Tacques Poncet (London: Hakluyt Society, 1949), p. 11. -٢٤

- Shaw, Ottoman Egypt, p. 138. -٢٥
- M. Abir, "The 'Arab Rebellion' of Amir Ghalib of Mecca (1788-1813)," -٢٦  
Middle Eastern Studies (May 1971), 7:193.
- Denon, Travels, 2:27; Terence Walz, "Egypt in Africa," International Journal -٢٧  
of African Historical Studies (1975), 8:659.
- Denon, Travels, 2:302; Ed. de Montule, Voyage en Amerique, en Italie, en -٢٨  
Sicile, et en Egypte (Paris: Delauney, 1821), 2:271.
- Shaw, Ottoman Egypt, p. 139; Daniel Crecelius, "The Importance of Qusayr -٢٩  
Egypt in the Late Eighteenth Century," Journal of the American Research  
Center in Egypt (1987), 24:53-60.
- Shaw, Ottoman Egypt, p. 133; Walz, Trade Between Egypt and Biladas-Sudan -٣٠  
(Cairo: Institut Francais d'Archeologie Orientale, 1978), p. 224n; Denon,  
Travels, 2:243; cf. Jean-Claude Garcin, Un centre musulman de la Haute-  
Egypte medievale: Qus (Cairo: Institut Francais d'Archeologie Orientale,  
1976).
- ٣١- على مبارك باشا: "الخط التوفيقية الجديدة (طبعة بولاق ١٨٨٧-١٨٨٩)  
.٧٢:١٠
- Shaw, Ottoman Egypt, p. 138. -٣٢
- Abir, "The 'Arab Rebellion,'" p. 197; [Anonymous], Travels of Ali Bey -٣٣  
(Philadelphia: John Conrad, 1816), 2: 162.
- Ignatius Pallme, Travels in Kordofan (London: J. Madden, 1844), p. 289. -٣٤
- Walz, Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan, pp. 37-39. -٣٥
- Edward Lane, Manners and Customs of the Modern Egyptians المرجع السابق -٣٦  
(London: Dent, 1908), p. 319.
- St. John, Isis, 2:118. -٣٧
- Denon, Travels, 2:27,31,300-301. -٣٨
- Foster, The Red Sea, p. 107; Pallme, Travels, pp. 283-287; James Bruce, -٣٩  
Travels to Discover the Source of the Nile (Edinburgh: A. Constable, 1805 I,  
1: xcvi.
- Lusignan, Revolt of Ali Bey, p. 24. -٤٠

- Henry Light, *Travels in Egypt, Nubia . . . in the Year 1814* (London: Rodwell and Martin, 1818), p. 48. -٤١
- Denon, *Travels*, 1:377; St. John, *Egypt and Nubia* (London: Chapman and Hall, 1845), p. 348; Charles Irby and James Mangles, *Travels in Egypt and Nubia* (London: John Murray, 1844), p. 47; P. S. Girard, "Memoire sur l'agriculture et le commerce de la Haute Egypte," *La decade egyptienne* (Beirut: Librairie Byblos, n.d.), p. 49; J. Heyworth-Dunne, "A Selection of Cairo's Street Cries," *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* (1938), 9:353. -٤٢
- C.-F. Volney, *Travels Through Egypt and Syria in the Years 1783, 1784, and 1785* (New York: John Tiebout, 1798), 1:143; F. S. Rodkey, "Colonel Campbell's Report on Egypt in 1840," *Cambridge Historical Journal* (1929), 3:113. -٤٣
- Walz, *Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan*, p. 40 and note; Pallme, *Travels*, pp. 221 and 253. -٤٤
- Judith B. Williams, *British Commercial Policy and Trade Expansion, 1750-1850* (Oxford: Oxford University Press, 1972), p. 106. -٤٥
- Walz, *Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan*, p. 224; idem, "Egypt in Africa," p. 659. -٤٦
- Murad Kamil, "Letters to Ethiopia," *Bulletin de la Societe d'Archeologie Copte* (1942), 8:89-140. -٤٧
- 'Abd al-Rahman, *Village in Ottoman Egypt*, p. 60. -٤٨
- W. G. Browne, *Travels in Africa, Egypt, and Syria, from the year 1792 to 1798* (London: T. Cadell Jr. and W. Davies, 1809), p. 9; Abir, "The 'Arab Rebellion,'" p. 195. -٤٩
- Trecourt, *Memoires*, p. 81. -٥٠
- Shaw, *Ottoman Egypt*, p. 160. -٥١
- Nada Tomiche, "La Situation des artisans et petits commerçants en Egypte de la fin du xviii<sup>e</sup> siècle jusqu'au milieu du xix<sup>e</sup>," *Studia Islamica* (1960), 12:86. -٥٢
- Andre Raymond, "Quartiers et mouvements populaires au Caire au xviii<sup>e</sup> siècle," in P. M. Holt, ed., *Political and Social Change in Modern Egypt*, p. 115 (Oxford: Oxford University Press, 1968). -٥٣

- Georges Douin, Mohamed Aly, pacha du Caire (Cairo: La Societe Royale de Geographie d'Egypte, 1926), pp. 209-211; Douin and E. C.FawtierJones, L'Angleterre et l'Egypte, (Cairo: Societe Royale de Geographie d'Egypte, 1929), 3:53. -٥٤
- Trecourt, Memoire, pp. 85-86; Douin and Fawtier-Jones, L'Angleterre, 1:418-419; A. E. Crouchley, "The Development of Commerce in the Reign of Mohamed Ali," L'Egypte contemporaine (1937), 28:316. -٥٥
- Driault, Mohamed Aly et Napoleon, pp. 14-15. -٥٦
- ٥٧ المرجع السابق ص ٣٢.
- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, pp. 145-146. -٥٨
- ٥٩ المرجع السابق ص ١٤٦.
- ٦٠ المرجع السابق ص ٦٧-٦٨.
- Gran, "The Changing Meaning of Merchant Capital in Egypt," in Groupe de Recherches et d'Etudes sur le Proche-Orient, L'Egypte au xixe siecle (paris: CNRS, 1982), p. 272. -٦١
- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, pp. 60 and 76-77. 63. -٦٢
- Thomas Philipp, The Syrians in Egypt, 1725-1975 (Stuttgart: Franz Steiner Verlag, 1985), p. 41. -٦٣
- Nicolas Turc, Chronique d'Egypte (Cairo: Publications de la Bibliotheque Privee de S. M. Farouk Ier, 1950), pp. 24 and 101-102. -٦٤
- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, p. 167; Driault, Mohamed Aly et Napoleon, pp. 14-15. -٦٥
- Shaw, Ottoman Egypt, p. 5. -٦٦
- ٦٧ المرجع السابق ص ٩.
- ٦٨ المرجع السابق ص ٩-١٠.
- ٦٩ المرجع السابق ص ٢٤.
- ٧٠ المرجع السابق ص ٢٤.
- Rivlin, Agricultural Policy, p. 80. -٧١
- ٧٢ المرجع السابق ص ٨٦.
- Douin, Mohamed Aly, pp. 82-83. -٧٣

- ٧٤- المرجع السابق ص ٨٧.
- ٧٥- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, pp. 61-62.
- ٧٦- Driault, Mohamed Aly et Napoleon, p. 53.
- ٧٧- المرجع السابق ص ٥٣-٥٤.
- ٧٨- المرجع السابق ص ٥٩.
- ٧٩- المرجع السابق ص ٧١.
- ٨٠- المرجع السابق ص ٧٦.
- ٨١- المرجع السابق ص ٦٠.
- ٨٢- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, p. 140.
- ٨٣- Cuno, "Landholding, Society, and Economy," p. 55.
- ٨٤- المرجع السابق ص ٥٦.
- ٨٥- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, pp. 67 and 140. 86.
- ٨٦- المرجع السابق ص ١٤١.
- ٨٧- Driault, Mohamed Aly et Napoleon, pp. 65-67 and 72-73.
- ٨٨- المرجع السابق ص ١٠٤.
- ٨٩- المرجع السابق ص ١١٥، ١٢٢-١٢٣.
- ٩٠- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, p. 167.
- ٩١- F. Robert Hunter, Egypt Under the Khedives, 1805-1879 (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1984), p. 27.
- ٩٢- Driault, Mohamed Aly et Napoleon, pp. 59 and 68.
- ٩٣- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, pp. 154-155.
- ٩٤- Thomas E. Marston, Britain's Imperial Role in the Red Sea Area (Hamden, Conn.: Shoe String Press, 1968), pp. 30-31; cf. R. J. Gavin, Aden Under British Rule (New York: Barnes and Noble, 1978), p. 23.
- ٩٥- John Baldry, "The Yamani Island of Kamaran During the Napoleonic Wars," Middle Eastern Studies (October 1980), 16:261.
- ٩٦- Marston, Britain's Imperial Role, p. 34; Baldry, "Yamani Island," p. 256.
- ٩٧- Marston, Britain's Imperial Role, p. 35; Baldry, "Yamani Island," p. 260.
- ٩٨- Marston, Britain's Imperial Role, p. 32.
- ٩٩- Baldry, "Yamani Island," p. 251.

- Calvin H. Allen, Jr., "The Indian قارن ٢٥٢-٢٥١، المرجع السابق ص ١٠٠-  
Merchant Community of Masqat," Bulletin of the School of Oriental and  
African Studies (1981), vol. 44.
- Edward Ingram, "From Trade to Empire in the Near East-I: The End of the -١٠١  
Spectre of the Overland Trade, 1775-1801," Middle Eastern Studies (January  
1978), 14:14; cp. idem, "A Preview of the Great Game in Asia-I: The British  
Occupation of Perim and Aden in 1799," Middle Eastern Studies (January  
1973), 9:12.
- Marston, Britain's Imperial Role, p. 32. -١٠٢
- Baldry, "Yamani Island," p. 251 i Ingram, "From Trade to Empire," p.17. -١٠٣
- Baldry, "Yamani Island," pp. 252-253. -١٠٤
- ١٠٥ المرجع السابق ص ٢٥٦ -٢٥٩ ، ٢٦٢ .
- Driault, Mohamed Aly et Napoleon, pp. 42-43. -١٠٦
- ١٠٧ المرجع السابق ص ٦٩ -٧٠ .
- Eric Macro, Bibliography on Yemen and Notes on Mocha (Coral Gables: -١٠٨  
University of Florida Press, 1960), p. 57.
- Marston, Britain's Imperial Role, p. 34. -١٠٩
- ١١٠ المرجع السابق ص ٣٦ -٣٧ .
- Raymond, Artisans et commen;;ants au Caire au xviiiie siecle (Damascus: -١١١  
Institut Franc;ais de Damas, 1973-74), 1:146-148.
- Frederic Lane, Venice and History (Baltimore: Johns Hopkins University -١١٢  
Press, 1966), chaps. 22-23.
- ١١٣ عبد الرحمن زكى : "التاريخ الحربى لعصر محمد على الكبير" (الجمعية التاريخية  
المالكة سنة ١٩٥٠).
- Marston, Britain's Imperial Role, pp. 38-39; A. H. el-Batrik, "Egyptian- -١١٤  
Yemeni Relations," in Holt, ed., Political and Social Change, p.282.
- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, pp. 70-71. -١١٥
- ١١٦ المرجع السابق ص ٧٢ .
- ١١٧ المرجع السابق ص ٧٩ .
- Driault, Mohamed Aly et Napoleon, p. 13. -١١٨



- John Sabini, *Armies in the Sand* (London: Thames and Hudson, 1981), pp. 88-89. -١١٩
- ١٢٠- زكى : "التاريخ الحربى"، ص ٤٥-٤٨.
- Driault, Mohamed Ali et Napoleon, p. 148. -١٢١
- Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 52; Marsot, *Egypt in the Reign of Muhammad Ali*, p. 140. -١٢٢
- Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 53. -١٢٣
- Driault, Mohamed Ali et Napoleon, p. 149. -١٢٤
- ١٢٥- المرجع السابق ص ١٧٠.
- Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 112. -١٢٦
- ١٢٧- المرجع السابق ص ٣٤٤.
- ١٢٨- المرجع السابق ص ١٧٦.
- Marsot, *Egypt in the Reign of Muhammad Ali*, p. 185. -١٢٩
- Raymond, *Artisans et commerçants*, chap. 12. -١٣٠
- 'Abd al-Rahman, "The Itizam System in Egypt and Turkey," *passim*.; -١٣١
- Marsot, "The Political and Economic Functions of the 'Ulama in the 18th Century," *Journal of the Economic and Social History of the Orient* (December 1973), 16:130-154; Raymond, "Les Sources de la richesse urbaine au Caire au dix-huitieme siecle," in Thomas Naff and Roger Oweri, eds., *Studies in Eighteenth Century Islamic History*, pp. 184-204 (Carbondale: Southern Illinois University Press, 1977); Owen, "Al-Jabarti and the Economic History of Late Eighteenth Century Egypt," *الكريم "الجبرتى" ص ١٩-٢٨ ( القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ )*.
- Marsot, *Egypt in the Reign of Muhammad Ali*, p. 77. 133. *Ibid.*, p. 198. -١٣٢
- ١٣٣- المرجع السابق ص ١٩٨.
- Gran, *Islamic Roots of Capitalism*, p. 33. -١٣٤
- ١٣٥- المرجع السابق ص ١٩
- Conquest and Fusion, p. 327; Baer, *Egyptian Guilds*, pp. 29-30; Raymond, "Deux familles de commerçants fasi au Caire a la fin du xviiiie siecle," *Revue de l'Occident musulman et de la Mediterranee* (1973), 15-16:269.

- Raymond, "Les sources de la richesse urbaine," pp. 186 and 191; alJabarti, -١٣٦  
'Aiaib al-athar, 1 :204-205; Staffa, Conquest and Fusion, p. 327; Raymond,  
Artisans et commerçants, 2:412; idem, "Deux familles," passim.  
Staffa, Conquest and Fusion, p. 330; Raymond, "Deux familles," passim. -١٣٧  
Raymond, Artisans et commerçants, 2:379. -١٣٨  
Staffa, Conquest and Fusion, p.327. ،٢٠٥-٢٠٤ :١ "عجائب الآثار" -١٣٩  
Walz, Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan, pp. 136-137; cf. G. Martin, -١٤٠  
Les bazars du Caire et les petits metiers arabes (Cairo: Schindler,  
1910), 2:27,29,46; cp. Baer, Egyptian Guilds, pp. 69-70.  
يناقش إلا طوائف الصناعات المهرة فقط، وفي تقديره، وكذلك ستافا أنه لا يمكن للمرء  
أن يتأكد تمامًا، لأن التعامل مع اتحادات التجار والعمال المهرة يتم بصورة  
مختلطة.  
Raymond, Artisans et commerçants, 2:579, 581; Staffa, Conquest and -١٤١  
Fusion, p. 327; cf. Baer, Egyptian Guilds, p. 43.  
Gibb and Bowen, Islamic Society and the West, 1:303; cf. Staffa, Conquest -١٤٢  
and Fusion, p. 347 note 131; Raymond, "Tunisiens et Maghrebins au Caire au  
dix-huitieme siecle," Les Cahiers de Tunisie (1959),26-27:362.  
Raymond, "Une liste des corporations de metiers au Caire en 1801," Arabica -١٤٣  
(1957), 4:150-163. من هذه القائمة فإن أرقامًا على شاكلة ٢٨، ٣٦، ٤٠، ٤٧،  
٥٠، ٥٢، ١١٥، تغطي كل مدينة القاهرة بضواحيها، أما بالنسبة للتجار المحليين  
مثل الأرقام ٥٧، ٩٣، ١٠١، ١٢٥، ١٨٤، ٢٠٢، ٢٣٠، ٢٣١، فهي لا تغطيها،  
وبدلاً من ذلك تتوزع على الأقاليم.  
Cuno, "The Origins of Private Ownership of Land in Egypt," International -١٤٤  
Journal of Middle East Studies (November 1980), 12:256; Francesco Balletta,  
"Le due Sicilie e L'Egitto nel secolo XIX," Cahiers Internationaux d'Histoire  
Economique et Sociale (1979), 10:21-22.  
Baer, "A Note on the Controversy over 'The Dissolution of the Egyptian -١٤٥  
Village Community,' International Journal of Middle East Studies (April  
1975), 6:241; H. A. R. Gibb and Harold Bowen, Islamic Society and the West  
(London: Oxford University Press, 1950), 1:216-234,258-275 and 2:59-69.

Robert Brenner, "Agrarian Class Structure and Economic Development in -١٤٦ Pre-industrial Europe," Past and Present (February 1976, 70:56-58. For contrasting Middle Eastern societies in which the relative weakness of corporate institutions enabled landholders to dominate the peasantry more easily, see Farhat Kazemi and Ervand Abrahamian, "The Nonrevolutionary Peasantry of Modern Iran," Iranian Studies (1978, vol. 11; "القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان" (بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٥) الجزء ١، فصل ٢ Peter von Sivers, "Rural Uprisings as Political Movements in Colonial Algeria, 1851-1914" in Edmund Burke and Ira Lapidus, eds., Islam, Politics, and Social Movements, pp. 52-55 (Berkeley: University of California Press, 1988); Norman N. Lewis, Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800-1980 (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. 92-93.

'Abd al-Rahman, Village in Ottoman Egypt, chap. I; Baer, Studies in the -١٤٧ Social History of Modern Egypt (Chicago: University of Chicago Press, 1969, chap. 6.

١٤٨- الجبرتي : "عجائب الآثار" ٣ : ٣٠ ، ٣٢٨ ، ٤ : ٢٤٢ ، قارن (القاهرة: لجنة البيان العربي ١٩٥٨ - ١٩٦٧) ، ٧ : ٣٤٣ .

## الفصل الرابع الحملة على إيحة

١- أحمد الحتة : "تاريخ الزراعة المصرية في عهد محمد علي الكبير" (القاهرة، الجمعية التاريخية المصرية، ١٩٥٠) ص ٢٦٤ ، ٢٤٨ / حول أهمية هذه المنتجات لبريطانيا خلال الشتاء انظر ١٨٢٥-١٨٢٤. 110. 78/135, p. Public Record Office,

٢- Alan Richards, "Primitive Accumulation in Egypt," Review (Fall 1977), 1:16; Withold Kula, An Economic Theory of the Feudal System (London: New Left Books, 1976, p. 58.

٣- علي بركات : "تطور الملكية الزراعية في مصر" (القاهرة: دار الثقافة الجديدة ١٩٧٧) الفصل ٣.

٤- إبراهيم عامر : "الأرض والفلاح" (القاهرة، دار المصري ١٩٧٠ من ٧٨، ويوضح أنه قام عامر بتخفيض حجم أراضي الوسايا في ذلك الوقت، بركات تطور الملكية الزراعية ص ٣٠، ٣١.

٥- انظر: Gabriel Baer, A History of Landownership in Modern Egypt (London: Oxford University Press, 19621, pp. 5-6.

٦- Baer, Studies in the Social History of Modern Egypt (Chicago: University of Chicago Press, 19691, pp. 64-65; Helen Anne B. Rivlin, The Agricultural Policy of Muhammad 'Ali in Egypt (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 19611, p. 55 .

٧- Kenneth M. Cuno, "Landholding, Society, and Economy in Rural Egypt, 1740-1850: A Case Study of al-Daqahliyya Province," unpublished Ph.D. dissertation, UCLA, 1985, p. 465; Barakat, Tatawwur al-mulkiyyahal-zira'iyah, p. 25 .

٨- المرجع السابق ص ٤٦٨ .

٩- المرجع السابق ص ٤٦٩ .

١٠- بركات: "تطور الملكية الزراعية"، ص ٢٣ .

١١- Baer, History of Landownership, p. 47.

١٢- بركات : "تطور الملكية الزراعية" ص ٢٤ .

١٣- المرجع السابق.

١٤- الجبرتي: "عجائب الآثار في التراجم والأخبار" (طبعة بولاق، ١٨٧٩-٨٠)، ٤: ٢٩٢-٢٩٣؛ ١٥.

١٥- Rivlin, Agricultural Policy, pp. 116-117; Judith E. Tucker, Women in Nineteenth-Century Egypt (Cambridge: Cambridge University Press, 19851, p. 135.

١٦- الجبرتي : "عجائب الآثار" ١٤ - ٣٠٤ .

١٧- Tucker, Women in Nineteenth-Century Egypt, pp. 139-140; Fred H. Lawson, "Rural Revolt and Provincial Society in Egypt, 1820-1824," International Journal of Middle East Studies (November 1981), 13:131-153; Baer, Studies, chap. 6.

١٨- Cuno, "Landholding, Society, and Economy," pp. 474-475; Rivlin, Agricultural Policy, p. 241.

- 19 - Cuno, "Landholding, Society, and Economy," p. 480.
- 20 - المرجع السابق ص ٤٨٢.
- 21 - المرجع السابق ص ٤٨٨-٤٨٩.
- 22 - المرجع السابق ص ٤٩٢.
- 23 - Baer, Studies, chap. 3.
- 24 - Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p. 116.
- 25 - Cuno, "Landholding, Society, and Economy," pp. 462 and 473.
- 26 - الجبرتي : "عجائب الآثار" ٤ : ٣٠٨ - ٣١١.
- 27 - Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, pp. II D-III.
- 28 - Rivlin, Agricultural Policy, p. 128.
- 29 - Cuno, "Landholding, Society, and Economy," p. 466.
- 30 - المرجع السابق ص ٤٨٣.
- 31 - Rivlin, Agricultural Policy, p. 127.
- 32 - Cuno, "Landholding, Society, and Economy," p. 474.
- 33 - Rivlin, Agricultural Policy, p. 87.
- 34 - Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, p. 101.
- 35 - المرجع السابق ١٠٦-١٠٧ / ١٣٤.
- 36 - Rem Cattai, Le regne de Mohamed Aly d'apres les archives russes en Egypte (Cairo: Societe Royale de Geographie d'Egypte, 1931), 1:45.
- 37 - Baer, Studies, chap. 6.
- 38 - على الجريتي: "تاريخ الصناعة في مصر" (القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٢) ص ٧٣.
- 39 - Rivlin, Agricultural Policy, passim; عصر محمد علي الكبير" (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، بدون تاريخ).
- 40 - الجبرتي "عجائب الآثار" (القاهرة، لجنة البيان العربي، ١٩٥٨، ١٩٦٧).
- 41 - Terence Walz, Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan (Cairo: Institut Francais d'Archeologie Orientale, 1978), p. 239.
- 42 - أمين سامي باشا : "تقويم النيل" (القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٢٨، ٢:
- J. A. St. John, Egypt and Nubia (London: Chapman and Hall, ١٨٤٥)، ٣٣٣/قارن
- 1845), p. 180; Peter Gran, Islamic Roots of Capitalism (Austin: University of Texas Press, 1979), p. 116.

- Cuno, "Origins of Private Ownership of Land in Egypt," *International Journal of Middle East Studies* (November 1980, 12:259. - ٤٣
- Walz, "Notes on the Organization of the African Trade in Cairo, 1800-1850," - ٤٤  
*Annales Islamologiques* (1972, 11:269-274; idem, *Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan*, p. 246.
- Cattai, *La regne de Mohamed Aly*, 1:35. - ٤٥
- ٤٦ - دار الوثائق القومية، نسخة التماس بتاريخ ٢ أبريل ١٨٢٢.
- E. R. J. Owen, *Cotton and the Egyptian Economy* (Oxford: Oxford University Press, 1969, p. 6. - ٤٧
- ٤٨ - على مبارك "الخطط التوفيقية الجديدة" (طبعة بولاق ١٨٨٧-١٨٨٩) ٨ : ٥٩.
- Ignatius Pallme, *Travels in Kordofan* (London: J. Madden, 1844, pp. 253-254. - ٤٩
- F. S. Rodkey, "Colonel Campbell's Report on Egypt in 1840," *Cambridge Historical Journal* (1929, 3:113; David G. LoRomer, *Merchants and Reform in Livorno, 1814-1868* (Berkeley: University of California Press, 1987, pp. 40-43. - ٥٠
- C. Piazza, "Statistiques sur le commerce de Benghazi (1828)," in A. Temimi, ed., *La vie economique des provinces arabes et leurs sources documentaires Cl l'epoque ottomane* (Zaghouan: Centre d'Etudes et de Recherches sur les Provinces Arabes a l'epoque Ottomane, 1986, 2: 135-148. - ٥١
- A. B. Cunningham, "The Journal of Christophe Aubin: A Report on the Levant Trade in 1812," *Archivum Ottomanicum* (1983, 8:5-113; Elena Frangakis-Syrett, "Greek Mercantile Activities in the Eastern Mediterranean, 1780-1820," *Balkan Studies* (1987), 28:81; Virginia Paskaleva, "Les relations commerciales des con tres bulgares avec les pays occidentaux et la Russie au cours de la premiere moitie du xixc siecle," *Etudes Historiques* (Sofia: Bulgarian Academy of Sciences, 1960, pp. 253-280. - ٥٢
- A. E. Crouchley, "The Development of Commerce in the Reign of Mohamed Ali," *L'Egypte Contemporaine* (1937), 28:306. - ٥٣
- Ruggiero Romano, *Le commerce du royaume de Naples* (Paris: Armand Colin, 1951, pp. 26 and 20-21; Jules Julliany, *Essai sur le commerce de Marseille* (Marseille: Jules Barile, 1842, 2:310, 358; Driault, *La formation de l'empire de Mohamed Aly* (Cairo: Societe Royale de Geographie d'Egypt, 1927, p. 274. - ٥٤

- Vernon J. Puryear, *France and the Levant* (Berkeley: University of California Press, 1941), p. 33 note 33; Ralph Davis, *The Industrial Revolution and British Overseas Trade* (Leicester: Leicester University Press, 1979), pp. 19-20. -٥٥
- Crouchley, "Development of Commerce," pp. 316-317. -٥٦
- Edward Lane, *The Manners and Customs of the Modern Egyptians* (London: Dent, 1908), p. 319. -٥٧
- J. A. St. John, *Isis: An Egyptian Pilgrimage* (London: Longman, 1929), p. 293. -٥٨
- Judith B. Williams, *British Commercial Policy and Trade Expansion 1750-1850* (Oxford: Oxford University Press, 1972), p. 106. -٥٩
- ٦٠ المرجع السابق، ص ١١٢، هامش.
- ٦١ المرجع السابق ص ١٠٧-١٠٨.
- [Anonymous], *Travels of Ali Bey* (Philadelphia: John Conrad, 1803), I:2:50; Walz, *Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan*, p. 40. -٦٢
- Village in Ottoman Egypt Tokugawa [apan-A عبد الرحيم عبد الرحمن Comparative Study (Tokyo: Institute for the Study of Languages and Cultures of Asia and Africa, 1977), p. 60. -٦٣
- Williams, *British Commercial Policy*, p. 300. -٦٤
- R. R. Madden, *Travels in Turkey, Egypt, Nubia, and Palestine* (London: Henry Colburn, 1829), I:247. -٦٥
- Lane, *Manners and Customs*, p. 316. -٦٦
- Lawson, "Rural Revolt and Provincial Society," pp. 143-144. -٦٧
- ٦٨ على مبارك : "الخطط" ١٢:٤٤.
- St. John, *Egypt and Nubia*, pp. 381-383. -٦٩ وتظهر حصون إسنا في ذلك الحين بوضوح في رأى عن المدن لدى: Frederic I. Norden, *Antiquities, Natural History, Ruins, and Other Curiosities of Egypt, Nubia, and Thebes* (London: E. Jeffrey, 1792), p. 121.
- Driault, *L'expédition de Crète et de MOJ (~e (1823-1828)* (Cairo: Société Royale de Géographie d'Égypte, 1930), p. 13; 'Ali Mubarak, *Al-Khitab* I:44; James Bruce, *Travels to Discover the Source of the Nile* (Edinburgh: A. Constable, 1805), 2:24. -٧٠

- ٧١- علي مبارك : "الخطط" ١١:١٤ ، C. S. Sonnini, Travels in Upper a Lower Egypt (London: J. Debrett, 1800), pp. 668 and 649; Richard Pococke, Description of the East (London: W. Bowyer, 1743), 1:99, 124; Henry LigJ Travels in Egypt, Nubia . . . in the year 1814 (London: Rodwell and Mart] 1818), p. 108; Bruce, Travels, 2:33.
- ٧٢- علي مبارك : "الخطط" ١٢ : ٤٤ ؛ Baer, Studies, p. 96.
- ٧٣- علي مبارك : "الخطط" ١٤ : ٧٥ ؛ St. John, Egypt and Nubia, pp. 3'and 381.
- ٧٤- انظر علي سبيل المثال S. T. Bindoff, Ket's Rebellion (London: The Histic al Association, 1949); Christopher Hill, The World Turned Upside Do (Harmondsworth: Penguin Books, 1975).
- ٧٥- Lane, Manners and Customs, p. 5.
- ٧٦- Gran, Islamic Roots of Capitalism, p. 82.
- ٧٧- دار الوثائق القومية - المجموعة الكاملة لعباس، صندوق رقم ٧٤، وثيقة مؤرخة أغسطس ١٨٢٤.
- ٧٨- انظر Stephen A. Margolis, "What Do Bosses Do?" Review of Radic£ Political Economics (Summer 1974), vol. 6.
- ٧٩- مصطفى فهمى: La revolution de l'in dustrie en Egypte et ses conSf quences sociales au 1ge siecle (Leiden: Brill, 1954), pp. 24-25.
- ٨٠- المرجع السابق، ص ٢٤.
- ٨١- المرجع السابق ص ٢٧-٤٨- Robert Mabro and Samir Radwan, The Industrializ- ation of Egypt (Oxford: Oxford University Press, 1976), pp. 13-16.
- ٨٢- Charles Issawi, ed., The Economic History of the Middle East, 18001914 (Chicago: University of Chicago press, 1966), p. 394; Zvi Y. Hershlag, Introduction to the Modern Economic History of the Middle East (Leiden: Brill, 1964), pp. 87-88; Mabro and Radwan, Industrialization, pp. 12-13; Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt (London: Long man and Green, 1938), p. 72.
- ٨٣- Issawi, Economic History of the Middle East, p. 394.
- ٨٤- Fahmy, La revolution de l'industrie, chap. 2; Mabro and Radwan, Industrialization, passim.



- Davis, *Industrial Revolution*, p. 20. -٨٥
- Crouchley, *Economic Development*, p. 307. -٨٦
- F. S. Rodkey, "The Attempts of Briggs and Company to Guide British Policy in the Levant in the Interest of Mehemet Ali Pasha," *Journal of Modern History* (September 1933), 5:328 note 5. -٨٧
- Crouchley, "Development," p. 368; Public Record Office, FO 78/135, pp. 108-109. -٨٨
- Driault, *L'expédition de Crète*, pp. 29-30. -٨٩
- Andre Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au xviii<sup>e</sup> siècle* (Damascus: Institut Français de Damas, 1973-74), 2:429. -٩٠
- Marsot, "The Political and Economic Functions of the 'Ulama in the 18th Century," *Journal of the Economic and Social History of the Orient* (December 1973), 16:152-154. -٩١
- 'Abd al-Rahman, *Village in Ottoman Egypt*, p. 46. -٩٢
- Abdel-Rahim Mustafa, "The Breakdown of the Monopoly System in Egypt After 1840," in P. M. Holt, ed., *Political and Social Change in Modern Egypt*, p. 303 (Oxford: Oxford University Press, 1968). -٩٣
- Baer, *History of Landownership*, p. 49; 'Ali Mubarak, *Al-Khitat*, 12:49-50. -٩٤
- Issawi, *Economic History of the Middle East*, p. 387. -٩٥
- Eric Davis, *Challenging Colonialism* (Princeton: Princeton University Press, 1983), pp. 36-37 and 39. -٩٦
- Baer, *History of Landownership*, pp. 7-12; idem, *Studies*, pp. 66-74. -٩٧
- Walz, *Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan*, pp. 234-241, especially p. 237. -٩٨
- Crouchley, *Economic Development*, p. 311. -٩٩
- Walz, *Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan*, p. 237. -١٠٠
- ١٠١ - المرجع السابق ص ٢٣٦.
- Richard Hill, *Egypt in the Sudan, 1820-1881* (London: Oxford University Press, 1959), p. 143. -١٠٢
- Driault, *La formation de l'empire*, pp. 36-37. -١٠٣

- ١٠٤- أمين سامى : "تقويم النيل"، ٢ : ٢٣٣.
- ١٠٥- حسن إبراهيم : "محمد على فى السودان" (الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، بدون تاريخ) ص: ١٧٣-١٧٥، عبد الرحمن زكى: "التاريخ الحربى لعصر محمد على الكبير"، (القاهرة: الجمعية التاريخية الملكية) من ٩٨ - ١٠٠، ١٠٤، Arthur E. Robinson, "The Conquest of the Sudan by the Wali of Egypt," *Journal of the African Society* (October 1925), 25:48-49; John Bowring, "Report on Egypt and Candia," *House of Commons, Sessional Papers 1840, vol. 21: Reports from Commissioners, vol. 6* (London, 1840), p. 198.
- ١٠٦- General Weygand, *Histoire militaire de Mohamed Aly et de ses fils* (Paris: Imprimerie Nationale, 1936), 1:151.
- ١٠٧- David Farhi, "Nizam-i Cedid-Military Reform in Egypt Under Mehmet Ali," *Asian and African Studies* (Jerusalem I (1972), 8:167; Henry Dodwell, *The Founder of Modern Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 1931), pp. 66-67.
- ١٠٨- A. Sammarco, *La marina egiziana sotto Mohammed-Aly: 11 contributo italiano* (Cairo: Societe Royale de Geographie d'Egypte, 1931), p. 8.
- ١٠٩- Georges Douin, *Les premieres fregates de Mohamed Aly* (Cairo: Societe Royale de Geographie d'Egypte, 1926), chaps. 3 and 6; Dodwell, *Founder of Modern Egypt*, p. 229; F. S. Rodkey, "The Attempts of Briggs and Company to Guide British Policy in the Levant in the Interest of Mehemet Ali Pasha," *Journal of Modern History* (September 1933), 5:326-327; Public Record Office, FO 781103, 6 November 1821.
- ١١٠- Farhi, "Nizam-i Cedid," p. 16.
- ١١١- Driault, *L'expedition de Crete*, p. 17; DWQ, typescript of A. Talam as, *Recueil de la correspondance de Mohamed Aly*, letter no. 30 dated 29 Ramadan 1236.
- ١١٢- دار الوثائق القومية، معية تركى، دفتر ١٠، وثيقة ١٤٥، بتاريخ ٧ فبراير ١٨٢٢.
- ١١٣- ليس مدى الحياة، كما ورد فى كتاب Helen Anne B. Rivlin, *The Agricultural Policy of Muhammad 'Ali in Egypt* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961), p. 202.
- ١١٤- Weygand, *Histoire militaire*, 1: 165-167; Farhi, "Nizam-i Cedid," p. 163.

١١٥- المرجع السابق ص ١٧٣.

١١٦- Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, "The Beginnings of Modernization Among the Rectors of the Azhar," in William Polk and Richard Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East*, p. 272 (Chicago: University of Chicago Press, 1968).

١١٧- Farhi, "Nizam-i Cedid," p. 158; P. M. Holt, *Egypt and the Fertile Crescent* (Ithaca: Cornell University Press, 1966), p. 183. According to Cattai, *Le regne de Mohamed Aly*, 1:47, four thousand nizami troops were also sent from Qusair into the Hijaz in September 1823.

١١٨- دار الوثائق القومية، معية تركي، وثيقة ١٤٥ بتاريخ ١٧ فبراير ١٨٢٢.

١١٩- دار الوثائق القومية، مجموعة عباس، نسخة مصححة من G. Talamas, *Recueil de la correspondance de Mohammad Ali* طلب رقم ٢٠٦، بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٢٦.

١٢٠- Patrick O'Brian, "The Long-Term Growth of Agricultural Production in Egypt," in Halt, ed., *Political and Social Change*, pp. 162-195.

١٢١- Lane, *Manners and Customs*, pp. 200-201; cf. Bowring, "Report on Egypt," p. 3.

١٢٢- Bowring, "Report on Egypt," p. 5.

١٢٣- عبد الرحمن الجبرتي (Cairo: Imprimerie Nationale, 1888-96), 7:82 and 8:190. *Merveilles biographiques et historiques*

١٢٤- Gran, *Islamic Roots of Capitalism*, p. 121; cf. Bowring, "Report on Egypt," p. 17; Bayle St. John, *Village Life in Egypt* (London: Murray, 1852), p. 91.

١٢٥- Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 203; Baer, *Studies*, p. 98; St. John, *Egypt and Nubia*, pp. 286-288; C. Rochfort Scott, *Rambles in Egypt and Candia* (London: Henry Colburn, 1837), p. 121.

١٢٦- Fahmy, *La revolution de l'industrie*, p. 43; Cuno, "Origins of Private Ownership," p. 260.

١٢٧- Crouchley, "Development," p. 307; al-Jiritli, *Tarikh al-sina'ah*, p.45.

١٢٨- الحنة: "تاريخ مصر الاقتصادي في القرن التاسع عشر" (القاهرة، المطبعة المصرية، ١٩٦٧)، ص ٢١.

١٢٩- الجريتلي: "تاريخ الصناعة"، ص ١٤٤؛ Hill, *Egypt in the Sudan*, pp. 61.62.

- Pococke, *Description of the East*, 1: 127; Charles Irby and James Mangles, -١٣٠  
*Travels in Egypt and Nubia* (London: John Murray, 1844), p. 50.
- Scott, *Rambles in Egypt and Candia*, pp. 65-66. -١٣١  
*St. John, Egypt and Nubia*, p. 384. -١٣٢
- Rivlin, *Agricultural Policy* sim; Owen, (تاريخ الصناعة): -١٣٣  
*Cotton and the Egyptian Economy*, passim.
- Mabro and Radwan, *Industrialization*, pp. 10-11. -١٣٤  
Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 350 note 7. انظر أعمال -١٣٥
- Douin, *Une mission militaire française auprès de Mohamed Aly* (Cairo: -١٣٦  
*Societe Royale de Geographie d'Egypte*, 1923), pp. 71-72; Driault,  
*L'expédition de Crète*, pp. 13-14; Marsot, *Egypt in the Reign of Muhammad*  
Ali, p. 126.
- St. John, Egypt and Nubia*, pp. 286-288; Scott, *Rambles in Egypt and* -١٣٧  
*Candia*, p. 121.
- Cuno, "Landholding, Society, and Economy," p. 496. -١٣٨  
Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 211. -١٣٩
- Marsot, *Egypt in the Reign of Muhammad Ali*, pp. 119 and 110. -١٤٠  
Crouchley, *Economic Development*, pp. 230-235 and 241 - ١٤١
- E. G. H. Joffe, "British Malta and the Qaramanli Dynasty (1800 -1835)," in -١٤٢  
Temimi, ed., *La vie économique des provinces arabes*, pp. 23-40; George  
Yannoulopoulos, "State and Society in the Ionian Islands, 1800-1830," in R.  
Clogg, ed., *Balkan Society in the Age of Greek Independence*, pp. 40-62  
(Totowa, N.J.: Barnes and Noble, 1981).
- Frangakis-Syrett, "Greek Mercantile Activities," pp. 76-78. -١٤٣  
Paskaleva, "Les relations commerciales," pp. 254-260. -١٤٤
- Patricia Herlihy, "Greek Merchants in Odessa in the Nineteenth Century," -١٤٥  
*Harvard Ukrainian Studies* (1979-80), 3-4:399-420; Viron Karidis, "A Greek  
Mercantile Paroikia: Odessa, 1774-1829," in Clogg, ed., *Balkan Society*, pp.  
111-136.
- Stoianovich, "The Conquering Balkan Orthodox Merchant," *Journal of* -١٤٦  
*Economic History* (June 1960), 20:275.

- Frangakis-Syrett, "Greek Mercantile Activities," pp. 81-82. -١٤٧
- ١٤٨ - المرجع السابق ص ١٦٥.
- Karidis, "Greek Mercantile Paroikia," pp. 123-128; Herlihy, "Greek -١٤٩  
Merchants in Odessa."
- Purvey, France and the Levant, p. 16. -١٥٠
- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, p. 148. -١٥١
- ١٥٢ - المرجع السابق ص ١٦٥.
- ١٥٣ - المرجع السابق ص ١٦٧.
- Cunningham, "Journal of Christophe Aubin," p. 20. -١٥٤
- Rivlin, Agricultural Policy, p. 343 note 9; Rodkey, "Attempts by Briggs and -١٥٥  
Company," passim.
- James A. Field, America and the Mediterranean World, 1776-1882 -١٥٦  
(Princeton: Princeton University Press, 1969), p. 120.
- ١٥٧ - المرجع السابق.
- Edward Mead Earle, "Early American Policy Concerning Ottoman -١٥٨  
Minorities," Political Science Quarterly (September 1927), 42:359.
- Cunningham, "Journal of Christophe Aubin," p. 56. -١٥٩
- Dodwell, Founder of Modern Egypt, pp. 70-72; Madden, Travels, 2:231; Purvey, -١٦٠  
France and the Levant, p. 16; Edward B. Barker, Syria and Egypt Under the  
Last Five Sultans of Thrkey (London: Samuel Tinsley, 1876), 2:62-63.
- Richard Clogg, "The Greek Mercantile Bourgeoisie: 'Progressive' -١٦١  
or'Reactionary'?" in Clogg, ed., Balkan Society, p. 94.
- Frangakis-Syrett, "Greek Mercantile Activities," p. 84. -١٦٢
- John T. A. Koumoulides, Cyprus and the War of Greek Independence, 1821- -١٦٣  
1829 (Athens: National Centre of Social Research, 1971), pp. 91-92 and 105.
- Cattai, Le regne de Mohamed Aly, 1:107-108; Dodwell, Founder of Modern -١٦٤  
Egypt, pp. 74-75.
- Stoianovich, "Land Tenure and Related Sectors of the Balkan Economy," -١٦٥  
Journal of Economic History (1953), 13:403.
- Doreen Warriner, Contrasts in Emerging Societies (Bloomington: Indiana -١٦٦  
University Press, 1965), p. 316.

- Richards, "The Political Economy of Commercial Estate Labor Systems: A Comparative Analysis of Prussia, Egypt, and Chile," *Comparative Studies in Society and History* (October 1979), 21 :500-504 -١٦٧
- Bowring, "Report on Egypt," pp. 16 and 45; Mahmoud Abdel-Fadil, *Development, Income Distribution, and Social Change in Rural Egypt* (Cambridge: Cambridge University Press, 1975), p. 6. -١٦٨
- Robert H. Bates and William P. Rogerson, "Agriculture in Development: A Coalitional Analysis," *Public Choice* (1980), vol. 35. -١٦٩
- Walz, "Notes on the Organization," pp. 280-281. -١٧٠
- Walz, *Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan*, p. 237. -١٧١
- Raymond, "على سبيل المثال انظر تجار الطرابيش الذين نوقش موضوعهم في:" *Tunisiens et Maghrebins au Caire au dix-huitieme siecle*, *Les Cahiers de Thnisie* (1959), 26-27:360. -١٧٢
- Walz, *Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan*, p. 239. انظر. -١٧٣
- S. Moreh, ed., *Al-Jabarti's Chronicle of the First Seven Months of the French Occupation of Egypt* (Leiden: Brill, 1975), pp. 70 and 88; Walz, "Notes on the Organization," pp. 268 and 273; Raymond, "Deux familles de commen;ants Fasi au Caire il/la fin du xviiiie siecle," *Revue de l'Occident Musulman et de la MediterJanee* (1973), 15-16:272. -١٧٤
- Walz, *Trade Between Egypt and Bilad as-Sudan*, pp. 236 and 245; -١٧٥
- idem, "Notes on the Organization," p. 274.
- ١٧٦ هنا البرنامج عالجه باقتدار الجريتي في "تاريخ الصناعة".
- ١٧٧ الجبرتي : "عجائب الآثار" ٤ : ٣١١ ؛ p. 48. Baer, *Studies*,

## الفصل الخامس حملة الشام الأولى

- ١- عبد الرحمن زكى: "حملة الشام الأولى والثانية" فى ذكرى البطل الفاتح إبراهيم باشا، (القاهرة الجمعية التاريخية الملكية، ١٩٤٨)، ص ٣٠٤-٣٠٤.
- ٢- Frederick S. Rodkey, "Lord Palmerston and the Rejuvenation of Turkey, 1830-41: Part I," *Journal of Modern History* (1929), 1:570-575; M. S. Anderson, *The Eastern Question* (London: St. Martin's, 1966); I. Carl Brown, *International Politics and the Middle East* (Princeton: Princeton University Press, 1984), pp. 216-217.
- ٣- Vernon Puryear, *France and the Levant* (Berkeley: University of California Press, 1941), p. 147
- ٤- حليم عبد الملك: "السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير"، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، بدون تاريخ، ص ٢٩، E. R. J. Owen, *Cotton and the Egyptian Economy* (Oxford: Oxford University Press, 1969) pp. 49 and 76; Patrick O'Brien, "The Long-Term Growth of Agricultural production in Egypt," in P. M. Holt, ed., *Political and Social Change in Modern Egypt*, p. 179 (Oxford: Oxford University Press, 1968); Helen Anne B. Rivlin, *The Agricultural Policy of Muhammad 'Ali in Egypt* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961), pp. 143-147.
- ٥- al-Hittah, *Tarikh al-zira'ah* pp. 247-250.
- ٦- المرجع السابق ص ٢٤٦.
- ٧- المرجع السابق ص ٢٤٢-٢٤٣.
- ٨- المرجع السابق ص ٢٢٠-٢٢١.
- ٩- Rivlin, *Agricultural Policy*, pp. 150-151.
- ١٠- Ibid., pp. 160-161; Rodkey, "Colonel Campbell's Report on Egypt," *Cambridge Historical Journal* (1929), 3: 114.
- ١١- al-Hittah, *Tarikh al-zira'ah* pp. 226-227; Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 161.
- ١٢- Egyptian National Archives, *Dar al-Wathaiq al-Qawmiyyah* (DWQ), *Ma'iyyah Turki*, daftar 24, document 125 dated 10 Sha'ban 1241 (1845); DWQ, *Abhath*

- collection, box 40, "Matters of Trade"; al-Hittah, *Tarikh al-zira'ah* pp. 247-248;  
 John Bowring, "Report on Egypt and Candia," in House of Commons,  
 Sessional Papers 1840, vol. 21: Reports from Commissioners, vol. 6 (London,  
 1840), pp. 19 and 26; O'Brien, "Long-Term Growth," p. 179.
- John G. Wilkinson, *A Handbook for Travellers in Egypt* (London: John -١٣  
 Murray, 1858), pp. 218-219.
- Bowring, "Report on Egypt," p. 189. -١٤
- Charles Issawi, "The Economic Development of Egypt," in Issawi, ed., *The -١٥  
 Economic History of the Middle East, 1800-1914*, pp. 361-364 (Chicago:  
 University of Chicago Press, 1966).
- Rene Cattai, ed., *Le regne de Mohamed Aly d'apres les archives russes en -١٦  
 Egypte* (Cairo: Societe Royale de Geographie d'Egypte, 1931), 1:317; Rivlin,  
*Agricultural Policy*, p. 152.
- U.S. National Archives, microfilm collection, T-45/1, Hodgson to McLane, 25 -١٧  
 August 1834.
- Ibid., Hodgson to Forsyth, 2 March 1834. -١٨
- ١٩ - مرجع سابق.
- For attempts to fit Egypt's development into a dependency schema, see Samir -٢٠  
 Radwan, "Towards a Political Economy of Egypt," *Review of Middle East  
 Studies* (1975), vol. 1; Alexander Sch6lch, "The Formation of a Peripheral  
 State: Egypt," in *L'Egypte au xixe siecle* (Paris: CNRS, 1982), pp. 175-186;  
 Rivlin, "The State and Land Tenure in Egypt, 1805-1882," in *ibid.*, pp. 247-  
 261. Such attempts have been criticized by Patrick Claws on, "Egypt's  
 Industrialization and Dependency Theory," *MERIP Reports* (November  
 1978), no. 72; Tony Smith, "The Underdevelopment of Development  
 Literature," *World Politics* (January 1979), vol. 31.
- al-Hittah, *Tarikh al-zira'ah* passim; Bowring, "Report on Egypt," p.11. -٢١
- Bowring, "Report on Egypt," p. 14. -٢٢
- Cattai, *La regne de Mohamed Aly*, 1:347. -٢٣
- ٢٤ - المرجع السابق ص ٢٥٦-٢٥٧.



- ٢٥- المرجع السابق ص ١٦٩.
- ٢٦- المرجع السابق ص ٢٤٢، ٢٥٣؛ Rivlin, Agricultural Policy, pp. 144-145.
- ٢٧- عبد الرحيم عبد الرحمن: Village in Ottoman Egypt and Tokugawa Japan (Tokyo: Institute for the Study of Languages and Cultures of Asia and Africa, 1977), p. 46; Kenneth M. Cuno, "The Origins of Private Ownership of Land in Egypt," International Journal of Middle East Studies (November 1980), 12:254-255.
- ٢٨- ديوان المعية السنوية: السجل الأول (القاهرة، مكتبة دار الوثائق، ١٩٦٠) طلب رقم ٢٨٤، بتاريخ أكتوبر ١٨٣٠ والطلب رقم ١٣، بتاريخ يوليو ١٨٢٩.
- ٢٩- Cattai, Le regne de Mohamed Aly, 1:310.
- ٣٠- ديوان المعية السنوية طلب رقم ٢٧٨، بتاريخ سبتمبر ١٨٣٠، انظر أيضًا المرجع السابق، طلب رقم ٢٩، ١٥١، ٢١٥، Rodkey, "Colonel Camp bell's Report," pp. 110-111.
- ٣١- Abdel-Rahim Mustafa, "The Breakdown of the Monopoly System in gypt After 1840," in Holt, ed., Political and Social Change, pp. 292-293.
- ٣٢- Rivlin, Agricultural Policy, p. 212; Gabriel Baer, Studies in the Social istory of Modern Egypt (Chicago: University of Chicago Press, 1969), p. 98.
- ٣٣- Wilkinson, Handbook for Travellers, p. 235.
- ٣٤- انظر: Afaf Lutfi al-Sayyid Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), pp. 137-161.
- ٣٥- Rivlin, Agricultural Policy, p. 153.
- ٣٦- انظر: Judith Tucker, Women in Nineteenth-Century Egypt (Cam bridge: Cambridge University Press, 1985), pp. 132-163.
- ٣٧- Bowring, "Report on Egypt," pp. 19 and 123; Joseph Fran<ois Michaud, "Lettre sur L'Egypte," Revue des Deux Mondes, 3d series (January 1834), 3:676-677; Rivlin, Agricultural Policy, pp. 135-136.
- ٣٨- Michaud, Correspondance d'orient, 1830-1831 (Brussels: N.-J. Gregoir, V. Wouters, 1841), 5:168-169.
- ٣٩- "Visit of Rev. J. R. T. Lieder to the Faioum," Missionary Register (July 1828), 11:336.

- Georges Douin, ed., *L'Egypte de 1828 a 1830* (Cairo: Societe Royale de Geographie d'Egypte, 1935), pp. 83-84 and 169-170. - ٤٠
- Bayle St. John, *Village Life in Egypt* (London: Murray, 1852), 1:260, 295. - ٤١
- W. H. Bartlett, *The Nile Boat* (New York: Harper, 1851), p. 137; Stephen Olin, *Travels in Egypt, Arabia Petraea, and the Holy Land* (New York: Harper, 1843), 1:163. - ٤٢
- James A. St. John, *Egypt and Nubia* (London: John Murray, 1852), p. 99. - ٤٣
- Bowring, *Report on Egypt*,: p. 201. - ٤٤
- ٤٥ دار الوثائق القومية: مجموعة أبحاث، سجل المعية تركي: "الفلاح المصري" طلبات بتاريخ ٢٣ ربيع الثاني ١٢٣٩، ١٢ ربيع الثاني ١٢٤٠.
- Michaud, *Correspondance d'orient*, 7:213; William Hamilton, *Remarks on Several Parts of Turkey: Part I, Aegyptica... in the Years 1801, 1802* (London: Murray, 1809), p. 267  
١٨٨٧، ١٨٨٩، ١٤: ١٢٠ - ١٢٢، عبد الملك: "السياسة الاقتصادية" ص ٢٤. - ٤٦
- U.S. National Archives, microfilm collection, T-45/1, Hodgson to Forsyth, 2 December 1834. - ٤٧
- A. Talamas, *Recueil de la correspondance de* نسخة من دار الوثائق القومية Mohamed Aly, letter no. 368 dated 3 February 1830. - ٤٨
- ٤٩ المرجع السابق، خطاب رقم ٣٨٣، بتاريخ ١٠ يوليو ١٨٣٠.
- Alan R. Richards, "The Political Economy of Commercial Estate Labor Systems: A Comparative Analysis of Prussia, Egypt, and Chile," *Comparativl} Studies in Society and History* (October 1979), vol. 21. - ٥٠
- Olin, *Travels*, p. 42. - ٥١
- Baer, *Studies*, pp. 39 and 48-49. - ٥٢
- ٥٣ ديوان المعية السنوية طلب رقم ٤١ بتاريخ ٢ أغسطس ١٨٢٩.
- Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 273. - ٥٤
- "Egypte," *Revue des Deux Mondes*, 2d series (1829),2:127-128. انظر - ٥٥
- Asad J. Rustum, *The Royal Archives of Egypt and the Origins of the Egyptian Expedition to Syria, 1831-1841* (Beirut: American University in Beirut, 1936), pp. 70-71. - ٥٦

- Rivlin, Agricultural Policy, pp. 129-131 and 143-144. -٥٧
- ٥٨- أمين سامى باشا، تقويم النيل (القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٢٨)، ٣٥٣، ٣٥٧؛
- Baer, Egyptian Guilds in Modern Times (Jerusalem: Israeli Oriental Society, 1964), p. 85; "Egypte," p. 128; Auguste Colin, "Lettres sur l'Egypte," Revue des Deux Mondes, 4th series (1838), 13:102; Rivlin, Agricultural Policy, p. 133.
- Baer, Studies, chap. 2. -٥٩
- Bowring, "Report on Egypt," p. 121; Baer, Studies, p. 32. -٦٠
- Michaud, Correspondance d'orient, 7:225; Olin, Travels, p. 3. -٦١
- Bowring, "Report on Egypt," p. 199; Rivlin, Agricultural Policy, p. 62. -٦٢
- Rodkey, "Colonel Campbell's Report," p. 107; Michaud, Correspondance d'orient, 7:215; Olin, Travels, p. 309. -٦٣
- Rivlin, Agricultural Policy, pp. 89-97. -٦٤
- "Nouvelles," Revue des Deux Mondes, 2d series (1830), 1:189-190. -٦٥
- Douin, L'Egypte de 1828 a 1830, p. 335. -٦٦
- Owen, Cotton and the Egyptian Economy, pp. 33-35. -٦٧
- Gregoire, "De la culture du coton en Egypte," Memoires et travaux originaux presentes et Jus a l'Institut egyptien (1861 I, 1 :441; Owen, Cotton and the Egyptian Economy, p. 33. -٦٨
- Owen, Cotton and the Egyptian Economy, p. 35. -٦٩
- Cattai, Le regne de Mohamed Aly, 1 :365. -٧٠
- Bowring, "Report on Egypt," p. 11. -٧١
- ٧٢- رءوف عباس: "النظام الاجتماعى فى مصر" القاهرة، دار الفكر الحديث، ١٩٧٣
- Baer, A History of Landownership in Modern Egypt (London: Oxford University Press, 1962); Richards, "Primitive Accumulation in Egypt," Review (Fall 1977), 1:23. ص ٢٨، ٢٩؛
- Cuno, "Origins of Private Ownership," pp. 262-263; Baer, History of Landownership, p. 17; Rivlin, Agricultural Policy, pp. 216-223.
- Bowring, "Report on Egypt," pp. 13 and 16. -٧٤
- ٧٥- على بركات : "تطور الملكية الزراعية فى مصر" القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧، ص ٧٢-٧٣.

- Rivlin, Agricultural Policy, pp. 204 and 211; Cattai, La regne de Mohamed -٧٦  
Aly, 1:456-457; Bowring, "Report on Egypt," p. 197; "Egypte," p.126.
- Tucker, "Decline of the Family Economy in Mid-Nineteenth Century Egypt," -٧٧  
Arab Studies Quarterly (Summer 1979), 1 :254.
- Bowring, "Report on Egypt," p. 16. -٧٨
- Michaud, Correspondance d'orient, 7:72. -٧٩
- Bowring, "Report on Egypt," p. 13. -٨٠
- J. J. Rifaud, "Tableau de l'Egypte, de la Nubie et des lieux circon voisins," -٨١  
Revue des Deux Mondes, 2d series (1830), 1 :92-93.
- Rivlin, Agricultural Policy, pp. 177-178. -٨٢
- ٨٣ المرجع السابق ص ١٨٠.
- Bowring, "Report on Egypt," p. 15; Mustafa, "Breakdown of the Monopoly -٨٤  
System," p. 292; Owen, Cotton and the Egyptian Economy, pp. 39 and 54.
- D.S. National Archives, microfilm collection, T -45/1, Hodgson to Forsyth, 2 -٨٥  
March 1834.
- David Millard, A Journal of Travels in Egypt, Arabia Petraea, and the Holy -٨٦  
Land (New York: Sheldon, Lamport and Blakeman, 1855), pp. 48- 49. .
- Rivlin, Agricultural Policy, p. 62. -٨٧
- Bowring, "Report on Egypt," p. 15; Olin, Travels, p. 42. -٨٨
- ٨٩ عباس : "النظام الاجتماعي" ص ٣٠٣-٣٠٤ .
- Olin, Travels, pp. 303-304. -٩٠
- ٩١ على الجريتل : "تاريخ الصناعة في مصر" القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٢، ص  
١٠٠-١٠٢.
- ٩٢ الوقائع المصرية، عدد رقم ٢٠٩ بتاريخ ٢٧ جمادى الثاني ١٢٤٦ .
- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammad Ali, p. 182. -٩٣
- Owen, Cotton and the Egyptian Economy, p. 45. -٩٤
- ٩٥ أمين سامي: "تقويم النيل" ٢ : ٣٩٧ .
- Rifaud, "Tableau de l'Egypte," p. 98; Michaud, Correspondance d'orient, -٩٦  
5:166.
- ٩٧ الجريتل : "تاريخ الصناعة" ص ٤٢ - ٤٣، وثمة اختلاف كبير حول جهود حكم  
محمد على في تصنيع الاقتصاد المصري، حيث أثنى كل من الجريتل ومرسو

- وفهمى على إنجازات هذا البرنامج ومركزيته بالنسبة لاقتصاد البلاد، بينما يقدم كل من أوبنى ومانرو ورضوان مدحاً أقل، وفرضين من الملاحظ وجود تأثير ايجابى عام على تعزيز الصناعة الحربية للتوسع فى الاقتصاد المحلى، انظر بشكل خاص. Owen, and Mabro and Radwan present a less laudatory view, while noting the generally positive impact that military industries had in promoting indigenous economic expansion. See in particular Owen, *The Middle East in the World Economy, 1800-1914* (London: Methuen, 1981), p. 72; Robert Mabro and Samir Radwan, *The Industrialization of Egypt. 1939-1973* (Oxford: Oxford University Press, 1976), pp. 12-18.
- 98- Michaud, *Correspondance d'orient*. 7:202-203; Mabro and Radwan, *Industrialization of Egypt*. p. 13.
- 99- Marsot, *Egypt in the Reign of Muhammad Ali*, p. 170; Owen, *Middle East in the World Economy*, p. 70.
- 100- مصطفى فهمى: *La revolution de l'industrie en Egypte et ses consequences sociales au 1ge siecle* (Leiden: Brill, 1954), p. 25. بشكل ملحوظ عن منتصف ثلاثينات القرن التاسع عشر فى كتابه *Middle East in the World Economy*, pp. 70-71.
- 101- أمين سامى: "تقويم النيل" 2: 341؛ Bowring, "Report on Egypt," p.23.
- 102- Marsot, *Egypt in the Reign of Muhammad Ali*, pp. 180-181; Owen, *Middle East in the World Economy*, p. 76.
- 103- Michaud, *Correspondance d'orient*, 5:161; St. John, *Egypt and Nubia*, p. 190; J. V. C. Smith, *A Pilgrimage to Egypt* (Boston: Gould and Lincoln, 1852), p. 193.
- 104- U.S. National Archives, microfilm collection, T -45/1, Hodgson to Forsyth, 2 March 1834.
- 105- Owen, *Cotton and the Egyptian Economy*, p. 60; Joseph F. Nahas, *Situation economique et sociale du fellah egyptien* (Paris: A. Rousseau, 1901), pp. 137-138.
- 106- A.-B. Clot Bey, *Aperçu general sur l'Egypte* (Paris: Fortin, Masson, 1840), 2:281; Rivlin, *Agricultural Policy*, p. 140; Owen, *Cotton and the Egyptian Economy*, p. 29.

- 107- Rivlin, Agricultural Policy, chap. 12. انظر
- 108- Michaud, Correspondance d'orient. 5:150; K. N. Chaudhuri, The Economic Development of India Under the East India Company (Cambridge: Cambridge University Press, 1971), pp. 46-49.
- 109- Rivlin, Agricultural Policy, p. 144; Chaudhuri, Economic Development of India, p. 30.
- 110- Bowring, "Report on Egypt," p. 67.
- 111- Thomas E. Marston, Britain's Imperial Role in the Red Sea Area (Hamden, Conn.: Shoe String Press, 1968), p. 44.
- 112- Bowring, "Report on Egypt," pp. 41-42 and 190.
- 113- Henry Dodwell, The Founder of Modern Egypt (Cambridge: Cambridge University Press, 1963), p. 10.
- 114- Patrick Campbell, "Report un Syria," House of Commons, Sessional Papers 1840, vol. 21: Reports from Commissioners (1840), 6:135-136. انظر أيضا عبد العزيز سليمان رضوان: "تاريخ العرب الحديث، العراق"، القاهرة، الجهاز المركزي للكتب الجامعية، بدون تاريخ، الفصل 3.
- 115- Rustom, Royal Archives of Egypt, pp. 69 and 77.
- 116- Cattai, La regne de Mohamed Aly, 1:209.
- 117- U.S. National Archives, microfilm collection, T-45/1, Hodgson to Forsyth, 2 December 1834.
- 118- William R. Polk, The Opening of South Lebanon, 1788-1840 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963), p. 88.
- 119- U.S. National Archives, microfilm collection, T -45/1, Hodgson to McLane, 25 August 1834.
- 120- Douin, L'Egypte de 1828 a 1830, pp. 90-91; Rivlin, Agricultural Policy, pp. 274-277; John I. Stephens, Incidents of Travel in Egypt, Arabia Petraea, and the Holy Land (Norman: University of Oklahoma Press, 1970), p. 15.
- 121- دار الوثائق القومية، نسخة رقم 366 بتاريخ 24 ديسمبر 1829.
- 122- المرجع السابق، رقم 418 بتاريخ فبراير 1831.
- 123- المرجع السابق، رقم 415 بتاريخ 9 يناير 1831.
- 124- See Richards, "Political Economy of Commercial Estate Labor, " pp. 502-504.

- David Farhi, "Nizam-i Cedid-Military Reform in Egypt Under Mehmet Ali," - ١٢٥  
Asian and African Studies (Jerusalem) (1972), 8:166.
- Cattai, *Le regne de Mohamed Aly*, 1:321; - ١٢٦ المرجع السابق ص ١٦٩.  
"Nouvelles," *Revue des Deux Mondes*, 2d series (1830), 1:189.
- Bowring, "Report on the Commercial Statistics of Syria," House of - ١٢٧  
Commons, *Sessional Papers 1840*, vol. 21: Reports from Commissioners  
(1840), 6:9.
- Miriam Hoexter, "Egyptian Involvement in the ، ٦ - المصدر السابق ص ٦،  
Politics of Notables in Palestine: Ibrahim Pasha in Jabal Nablus," in A. Cohen  
and G. Baer, eds., *Egypt and Palestine: A Millennium of Association*, p. 208  
(New York: St. Martin's, 1984).
- Rustum, *Royal Archives of Egypt*, pp. 70-76; Mustafa, "Breakdown of the - ١٢٩  
Monopoly System," p. 292.
- Polk, *Opening of South Lebanon*, p. 171. - ١٣٠
- the Shimon Shamir, "Egyptian Rule (1832-1840) and the Beginning of - ١٣١  
Modern Period in the History of Palestine," in Cohen and Baer, eds., *Egypt  
and Palestine*, p. 228.
- Henry Dodwell, *The Founder of Modern Egypt* (Cambridge: Cam - ١٣٢  
University Press, 1931), p. 254.
- Polk, *Opening of South Lebanon*, p. 170. - ١٣٣
- US National Archives, microfilm collection, T-188/1, Report from Aleppo, - ١٣٤  
20 November 1837.
- Bowring, "Report on the Commercial Statistics," pp. 15-16. - ١٣٥
- Campbell, "Report on Syria," p. 136. - ١٣٦
- American Press, - ١٣٧ انظر طبعة رستم: "المحافظات الملكية المصرية"، بيروت؛  
1940-43), 3:123, 138, 229.
- Marsot, *Egypt in the Reign of Muhammad Ali*, p. 228. 245 - ١٣٨
- Polk, *Opening of South Lebanon*, pp 167-168. - ١٣٩
- ١٤٠ المصدر السابق.
- Rustum, *Syria Under Mehemet Ali*, *American Journal of Semitic*. - ١٤١

- Bowring (Report on gypt) p.15 Baer, Studies, p,23. -١٤٢
- Peter Gran, islani Roots of Capitalism (Austin: University of Texas Press, -١٤٣  
1979), p. 116.
- Douin La mission du Baron de Boislecomte (Cairo: Societe Royale de -١٤٤  
Geographic d Egypte, 1927), p. 109.
- 1975 (Stuttgart: Franx -Thomas Philipp, The Syrians in Egypt, 1725 -١٤٥  
Steiner Verlag, 1985), pp. 65-66.
- ١٤٦ -المصدر السابق ص ١١٥.
- Marsot, Egypt in the Reign of Muhammas Ali, p. 105. -١٤٧
- Terence Walz, Notes on the Organization of the African Trade in Cairo, -١٤٨  
1800- 1850 Annales islamologiques (1972), 9: 272, idem, Trade Between  
Egypt and Bilas as Sudan (Cairo Institut Francais d Archeologie Orientale,  
1978), p.138.
- Walz, Trade Between Egypt and bilad as sudan, pp. 138-139 and 245. -١٤٩
- Owen, Cotton and the Egyptian Economy, chap. 6; St. John, Egypt and -١٥٠  
Nubia, p. 61; Puryear, "Odessa: Its Rise and International Importance," Pacific  
Historical Review (June 1934),3:192-215

## الفصل السادس الخاتمة

- ١- حول دور قوات الشرطة الحكومية في زيادة مستوى العنف السياسي الداخلي في  
أوروبا في القرن التاسع عشر، انظر (Cambridge, Mass.: Harvard University  
Press, 1975).
- ٢- هذه النقطة اقترحها لي كل من Peter Cowhey and David Laitin and seems in line  
with Tilly's argument in his "Food Supply and Public Order in Modern  
Europe," in Charles Tilly, ed., The Formation of National States in Western  
Europe (Princeton: Prince ton University Press, 1975).
- ٣- من أجل الفصل بين الكتابات الماركسية حول الدولة، انظر David A. Gold,  
Clarence Y. H. Lo, and Erik Olin Wright, "Recent Developments in Marxist  
Theories of the Capitalist State," Monthly Review (October and November  
1975), vol. 27.



- Lucette Valensi, *Thnisian Peasants in the Eighteenth and Nineteenth Centuries* -٤  
(Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p. 206.
- ٥ المرجع السابق ص ٢٢٦-٢٢٨.
- ٦ المرجع السابق ص ٢٣٥-٢٣٦.
- Anderson, *The State and Social Transformation in Thnisia and Libya, 1830-1980* -٧  
(Princeton: Princeton University Press, 1986), p. 81.
- L. Carl Brown, *The Thnisia of Ahmad Bey, 1837-1855* (Princeton: Princeton -٨  
University Press, 1974), pp. 135-136.
- ٩ المرجع السابق ص ١٢٠.
- ١٠ المصدر السابق ص ١٢٢.
- ١١ Valensi, *Thnisian Peasants*, p. 156.
- ١٢ المرجع السابق ص ١٥٧.
- Brown, *Thnisia of Ahmad Bey*, pp. 60-61 and 127; Jamil M. Abun Nasr, *A -١٣  
History of the Maghrib in the Islamic Period* (Cambridge: Cambridge  
University Press, 1987), p. 275.
- Anderson, *State and Social Transformation*, p. 67. -١٤
- Brown, *Thnisia of Ahmad Bey*, pp. 280-281. -١٥
- ١٦ المرجع السابق ص ٣٦٠.
- Valensi, *Thnisian Peasants*, pp. 238-239. -١٧
- Brown, *Thnisia of Ahmad Bey*, p. 303. -١٨
- ١٩ المرجع السابق ص ٢٥٥-٢٥٦.
- ٢٠ المرجع السابق ص ٣٠٤-٣٠٥.
- ٢١ المرجع السابق ص ٣٢٠.
- ٢٢ المرجع السابق ص ٣٤٣-٣٤٥. Abun-Nasr, *History of the Maghrib*, p. 274.
- Tom Nieuwenhuis, *Politics and Society in Early Modern Iraq* (The Hague: -٢٣  
Martinus Nijhoff, 1982), p. 111.
- ٢٤ المصدر السابق ص ٤٦-٤٧.
- ٢٥ المصدر السابق ص ١٦-١٧.
- ٢٦ نص في المصدر السابق ص ٢١.
- ٢٧ المرجع السابق ص ٩٣-٩٤؛ Juan R. I. Cole and Moojan Momen, "Mafia,  
Mob, and Shiism in Iraq: The Rebellion of Ottoman Karbala, 1824-1843,"  
*Past and Present* (August 1986), 112:112-143.

- ٢٨- Nieuwenhuis, Politics and Society, pp. 95 and 38.
- ٢٩- المرجع السابق ص ٦٦، عبد العزيز سليمان نوار: "تاريخ العرب الحديث العراق" القاهرة الجهاز المركزي للكتب الجامعية بدون تاريخ ص ١٠٣-١٠٤، وكذلك داود باشا والى بغداد (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٨).
- ٣٠- Nieuwenhuis, Politics and Society, pp. 40, 67-68 and note 197.
- ٣١- المرجع السابق ص ٤٢.
- ٣٢- المرجع السابق.
- ٣٣- المرجع السابق ص ٧٤.
- ٣٤- المرجع السابق ص ٨٦-٨٧.
- ٣٥- المرجع السابق ص ٩٢.
- ٣٦- المرجع السابق ص ٩٢-٩٣.
- ٣٧- المرجع السابق ص ٩٢.
- ٣٨- المرجع السابق ص ٩٣-٩٥.
- ٣٩- Marion Farouk-Sluglett, "Iraq After the War (2)-the Role of the Private Sector," Middle East International (17 March 1989), 346:17-18.
- ٤٠- Middle East Economic Digest (MEED), 15 August 1987
- ميد ١٩٨٨ / ٢ / ٦.
- ميد ١٩٨٨ / ١٠ / ١٤.
- ميد ١٩٨٨ / ١٢ / ١٦.
- ٤٤- ميد ١٩٨٨ / ١٠ / ٧.
- ٤٥- ميد ١٩٨٨ / ١١ / ١ ، ٤ ، ٩ / ٩.
- ٤٦- ميد ١٩٨٨ / ١٢ / ٩.
- ٤٧- ميد ١٩٨٩ / ٥ / ٢٦.
- ٤٨- ميد ١٩٨٩ / ٦ / ٢٣ ، ١٦.
- ٤٩- ميد ١٩٨٩ / ٩ / ٩ ، ٨ / ١٥.
- ٥٠- ميد ١٩٨٩ / ٩ / ٢٢.
- ٥١- ميد ١٩٨٩ / ١١ / ٢٤.
- ٥٢- ميد ١٩٨٩ / ١٢ / ٨.
- ٥٣- ميد ١٩٨٩ / ١٢ / ١٥.
- ٥٤- ميد ١٩٩٠ / ١ / ١٢.

- ٥٥- ميد ١٩/١/١٩٩٠.
- ٥٦- ميد ٢٦/١، ٢٣/٢/١٩٩٠.
- ٥٧- ميد ٢٦/١/١٩٩٠.
- ٥٨- المرجع السابق.
- ٥٩- ميد ٢٣/٢، ٩/٣/١٩٩٠.
- ٦٠- ميد ١٥/٩/١٩٨٩، ٦/٤، ١١/٥/١٩٩٠.
- ٦١- ميد ١/٦/١٩٩٠.
- ٦٢- ميد ١١/٦/١٩٩٠.
- ٦٣- ميد ١/٦/٩٠.
- ٦٤- ميد ٢٢/٦/١٩٩٠.
- ٦٥- ميد ٢٨/٣/١٩٨٧.

٦٦- Kiren Aziz Chaudhry, "Economic Liberalization in Oil Export Saudi Arabia and Iraq in Recession," in I. Harik and D. Sullivan, eds., *Liberalization and Privatization in the Middle East* (Bloomington: Indiana University Press, 1992).

- ٦٧- المرجع السابق.
- ٦٨- ميد ١٤/٤/١٩٨٩.
- ٦٩- ميد ٦/٤/١٩٩٠.
- ٧٠- وكالة انباء العراق ٣/٢/١٩٩٠.
- ٧١- ميد ٢٣/٢/١٩٩٠.
- ٧٢- ميد ٢٣/٢/١٩٩٠.
- ٧٣- ميد ٢٧ يوليو ١٩٩٠.
- ٧٤- ميد ٣/٨/١٩٩٠.
- ٧٥- وكالة أنباء العراق ٤، ٢٥/٢/١٩٩٠.
- ٧٦- ميد ٣/٨/١٩٩٠.
- ٧٧- ميد ٢/٢/١٩٩٠.
- ٧٨- ميد ١٦/٢ / ١٦/٣/١٩٩٠.
- ٧٩- ميد ٦/٨/١٩٩٠.
- ٨٠- المرجع السابق.

٨١- Suad Joseph, "The Mobilization of Iraqi Women into the Wage Labor force," in *Women and Politics in Twentieth-Century Africa and Asia*, pp. 9-90 (n.p.: Studies in Third World Societies, 1982).

- ٨٢- ميد ٥ أغسطس ١٩٨٣.
- ٨٣- Farouk-Sluglett, Peter Sluglett, and Joe Stork, "Not Quite Armageddon: Impact of the War on Iraq," MERIP Reports (July-September 1984), 125-126:29.
- ٨٤- "الاتحاد العام للمرأة العراقية في ٢٠ عامًا" بغداد ١٩٨٩، منال يونس عبد الرزاق : "المرأة في زمن الحرب" بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٨٥.
- ٨٥- ميد ٢٧/١٠/١٩٨٩.
- ٨٦- ميد ٢٢/٩/١٩٨٩.
- ٨٧- Baghdad Domestic Service, I September 1990 (FBIS, 11 September 1990).
- ٨٨- Baghdad Domestic Service, II August 1990 (FBIS, 13 August 1990). 89. MEED, 7 September and 5 October 1990.
- ٨٩- ميد ٧/٩/١٩٩٠، ٥/١٠/١٩٩٠.
- ٩٠- ميد ٢٨/٩/١٩٩٠.
- ٩١- Baghdad Domestic Service, I September 1990 (FBIS, II September 1990).
- ٩٢- وكالة الأنباء العراقية ٢/٨/١٩٩٠.
- ٩٣- Baghdad Domestic Service, 12 August 1990 (FBIS, 14 August 1990).
- ٩٤- Safa Haeri, "Iran and Kuwait: A New Phase," Middle East International (20 July 1990), 380:8.
- ٩٥- وكالة الأنباء العراقية ١٩/٧/١٩٩٠.
- ٩٦- وكالة الأنباء العراقية ٢٣/٧/١٩٩٠.
- ٩٧- وكالة الأنباء العراقية ٢٥/٧/١٩٩٠.
- ٩٨- Robert Springborg, "Origins of the Gulf Crisis," Australian Journal of International Affairs (December 1990), 44:221-235

**المؤلف في سطور:**  
**فرد لوسون**

أستاذ في كلية ميلز - أوكلاند - كاليفورنيا. من أشهر أعماله: "الأصول الاجتماعية للسياسة التوسعية لمصر في عهد محمد علي" و"لماذا تذهب سوريا إلى الحرب"، وله كتاب يتناول العلاقات الدولية في العالم العربي يصدر عن قسم النشر بجامعة ستانفورد ٢٠٠٦.

عمل محاضرًا لحساب فولبرايت ١٩٩٢-١٩٩٣، وبجامعة آدن في ربيع ٢٠٠١، ورئيسًا لجمعية دراسات الخليج العربي في الفترة من ١٩٩٨ وإلى ٢٠٠٢، وهو الآن عضو بجمعية الدراسات السورية.

**المترجم في سطور:**  
**عنان علي الشهاوي**

- بكالوريوس علوم عين شمس - فيزياء نظرية

- صحفى بجريدة العالم اليوم

- سبق له ترجمة:

- ١- "شئاء في يوليو"، مجموعة قصصية، تأليف الكاتبة البريطانية دوريس ليسنج.
- ٢- "الأصول الاجتماعية والثقافية لحركة عرابي في مصر" للمؤلف الأمريكي جوان كول، صادر عن المشروع القومي للترجمة، بالمجلس الأعلى للثقافة.
- ٣- "الفهد جورج" مجموعة قصصية مترجمة عن الهيئة العامة لقصور الثقافة: آفاق الترجمة.
- ٤- "معجم تاريخ مصر" من الفتح العربي حتى اغتيال الرئيس السادات، عن المشروع القومي للترجمة، بالمجلس الأعلى للثقافة.

**المراجع في سطور:  
رعوف عباس**

- أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة القاهرة.
- له مؤلفات عديدة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر.

## المشروع القومي للترجمة

المشروع القومي للترجمة مشروع تنمية ثقافية بالدرجة الأولى ، ينطلق من الإيجابيات التي حققتها مشروعات الترجمة التي سبقته في مصر والعالم العربي ويسعى إلى الإضافة بما يفتح الأفق على وعود المستقبل، معتمداً المبادئ التالية :

- ١- الخروج من أسر المركزية الأوروبية وهيمنة اللغتين الإنجليزية والفرنسية .
- ٢- التوازن بين المعارف الإنسانية في المجالات العلمية والفنية والفكرية والإبداعية .
- ٣- الانحياز إلى كل ما يؤسس لأفكار التقدم وحضور العلم وإشاعة العقلانية والتشجيع على التجريب .
- ٤- ترجمة الأصول المعرفية التي أصبحت أقرب إلى الإطار المرجعي في الثقافة الإنسانية المعاصرة، جنباً إلى جنب المنجزات الجديدة التي تضع القارئ في القلب من حركة الإبداع والفكر العالميين .
- ٥- العمل على إعداد جيل جديد من المترجمين المتخصصين عن طريق ورش العمل بالتنسيق مع لجنة الترجمة بالمجلس الأعلى للثقافة .
- ٦- الاستعانة بكل الخبرات العربية وتنسيق الجهود مع المؤسسات المعنية بالترجمة .

## المشروع القومى للترجمة

أحمد درويش	جون كوين	اللغة العليا	١-
أحمد فؤاد بليغ	ك. مادهو باننيكار	الوثنية والإسلام (ط١)	٢-
شوقى جلال	جورج جيمس	التراث المسروق	٣-
أحمد الحضوري	انجا كاريتنيكوفا	كيف تتم كتابة السيناريو	٤-
محمد علاء الدين منصور	إسماعيل فصيح	ثريا فى غيبوبة	٥-
سعد مصلوح ووفاء كامل فايد	سيلكا إقيتش	اتجاهات البحث اللساني	٦-
يوسف الأنطكى	لوسيان غولدمان	العلوم الإنسانية والفلسفة	٧-
مصطفى ماهر	ماكس فريش	مشعلو الحرائق	٨-
محمود محمد عاشور	أندرو. س. جودى	التغيرات البيئية	٩-
محمد معتمد وعبد الجليل الأزدي وعمر حلى	جيرار چينيت	خطاب الحكاية	١٠-
هنا عبد الفتاح	فيسوافا شيمبوريسكا	مختارات شعرية	١١-
أحمد محمود	ديفيد براونستون وأيرين فرانك	طريق الحرير	١٢-
عبد الوهاب علوب	روبرتسن سميث	ديانة الساميين	١٣-
حسن المودن	جان بيلمان نويل	التحليل النفسى للأدب	١٤-
أشرف رفيق عفيفى	إوارد لوسى سميث	الحركات الفنية منذ ١٩٤٥	١٥-
ياشرافة أحمد عثمان	مارتن برنال	أثنية السودان (ج١)	١٦-
محمد مصطفى بدوى	فيليب لاركين	مختارات شعرية	١٧-
طلعت شاهين	مختارات	الشعر النسائى فى أمريكا اللاتينية	١٨-
نعيم عطية	جورج سفيريس	الأعمال الشعرية الكاملة	١٩-
يمنى طريف الخولى و بدوى عبد الفتاح	ج. ج. كراوثر	قصة العلم	٢٠-
ماجدة العنانى	صمد بهرنجى	خوخة وألف خوخة وقصص أخرى	٢١-
سيد أحمد على الناصرى	جون أنتيس	مذكرات رحالة عن المصريين	٢٢-
سعيد توفيق	هانز جيورج جادامر	تجلى الجميل	٢٣-
يكر عباس	باتريك بارندر	ظلال المستقبل	٢٤-
إبراهيم الدسوقى شتا	مولانا جلال الدين الرومى	مثنوى	٢٥-
أحمد محمد حسين هيكل	محمد حسين هيكل	دين مصر العام	٢٦-
ياشراف: جابر عصفور	مجموعة من المؤلفين	التنوع البشرى الخلاق	٢٧-
منى أبو سنة	جون لوك	رسالة فى التسامح	٢٨-
بدر الديب	جيمس ب. كارس	الموت والوجود	٢٩-
أحمد فؤاد بليغ	ك. مادهو باننيكار	الوثنية والإسلام (ط٢)	٣٠-
عبد الستار الطوجى وعبد الوهاب علوب	جان سوفاجيه - كلود كاين	مصادر دراسة التاريخ الإسلامى	٣١-
مصطفى إبراهيم فهمى	ديفيد روب	الانقراض	٣٢-
أحمد فؤاد بليغ	أ. ج. هويكنز	التاريخ الاقتصادى لأفريقيا الغربية	٣٣-
حصه إبراهيم المنيف	روجر آلن	الرواية العربية	٣٤-
خليل كلفت	بول ب. ديكسون	الأسطورة والحدائق	٣٥-
حياة جاسم محمد	والاس مارتن	نظريات السرد الحديثة	٣٦-



جمال عبد الرحيم	بريجيت شيفر	واحة سيوة وموسيقاها	٣٧-
أنور مفيث	ألن تورين	نقد الحداثة	٣٨-
منيرة كروان	بيتر والكوت	الحسد والإغريق	٣٩-
محمد عيد إبراهيم	آن سكستون	قصائد حب	٤٠-
عاطف أحمد وإبراهيم فتحى ومحمود ماجد	بيتر جران	ما بعد المركزية الأوروبية	٤١-
أحمد محمود	بنجامين باربر	عالم ماك	٤٢-
المهدى أخريف	أوكتايفيو پاث	اللهب المزدوج	٤٣-
مارلين تاندرس	ألدوس هكسلى	بعد عدة أصياف	٤٤-
أحمد محمود	روبرت ديننا وجون فاين	التراث المغدور	٤٥-
محمود السيد على	بابلو نيرودا	عشرون قصيدة حب	٤٦-
مجاهد عبد المنعم مجاهد	رينيه ويليك	تاريخ النقد الأدبى الحديث (ج١)	٤٧-
ماهر جويجاتى	فرانسوا دوما	حضارة مصر الفرعونية	٤٨-
عبد الوهاب علوب	ه . ت . نوريس	الإسلام فى البلقان	٤٩-
محمد برادة وعثمانى الميلود ويوسف الأنطكى	جمال الدين بن الشيخ	ألف ليلة وليلة أو القول الأسير	٥٠-
محمد أبو العطا	داريو بيانوبيا وخ . م . بينياليستى	مسار الرواية الإسبانية أمريكية	٥١-
لطفى قطيم وعادل دمرداش	ب . نوفاليس وس . روجسيفيتز ووجر بيل	العلاج النفسى التدعى	٥٢-
مرسى سعد الدين	أ . ف . ألنجتون	الدراما والتعليم	٥٣-
محسن مصيلحى	ج . مايكل والتون	المفهوم الإغريقى للمسرح	٥٤-
على يوسف على	جون بولكنجهوم	ما وراء العلم	٥٥-
محمود على مكى	فديريكو غرسية لوركا	الأعمال الشعرية الكاملة (ج١)	٥٦-
محمود السيد و ماهر البطوطى	فديريكو غرسية لوركا	الأعمال الشعرية الكاملة (ج٢)	٥٧-
محمد أبو العطا	فديريكو غرسية لوركا	مسرحيتان	٥٨-
السيد السيد سهيم	كارلوس مونييث	المحبرة (مسرحية)	٥٩-
صبرى محمد عبد الفتى	جوهانز إيتين	التصميم والشكل	٦٠-
بإشراف : محمد الجوهري	شارلوت سيمور - سميث	موسوعة علم الإنسان	٦١-
محمد خير البقاعى	رولان بارت	لذة النص	٦٢-
مجاهد عبد المنعم مجاهد	رينيه ويليك	تاريخ النقد الأدبى الحديث (ج٢)	٦٣-
رمسيس عوض	ألان وود	بوتراند راسل (سيرة حياة)	٦٤-
رمسيس عوض	بوتراند راسل	فى مدح الكسل ومقالات أخرى	٦٥-
عبد اللطيف عبد الطيم	أنطونيو جالا	خمس مسرحيات أندلسية	٦٦-
المهدى أخريف	فرناندو بيسوا	مختارات شعرية	٦٧-
أشرف الصباغ	فالتين راسبوتين	نتاشا العجوز وقصص أخرى	٦٨-
أحمد فؤاد متولى وهويدا محمد فهمى	عبد الرشيد إبراهيم	العالم الإسلامى فى أوائل القرن العشرين	٦٩-
عبد الحميد غلاب وأحمد حشاد	أوخينيو تشانج رودريجت	ثقافة وحضارة أمريكا اللاتينية	٧٠-
حسين محمود	داريو فو	السيدة لا تصلح إلا للرمى	٧١-
فؤاد مجلى	ت . س . إليوت	السياسى العجوز	٧٢-
حسن ناظم وعلى حاكم	چين ب . تومبكتز	نقد استجابة القارئ	٧٣-
حسن بيومى	ل . ا . سيمينوفا	صلاح الدين والمماليك فى مصر	٧٤-

أحمد درويش	أندريه موروا	فن التراجم والسير الذاتية	٧٥-
عبد المقصود عبد الكريم	مجموعة من المؤلفين	چاك لاكان وإغواء التحليل النفسى	٧٦-
مجاهد عبد المنعم مجاهد	رينيه ووليك	تاريخ النقد الألبى الحديث (ج٢)	٧٧-
أحمد محمود ونورا أمين	رونالد روبرتسون	العولة : النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية	٧٨-
سعيد الغانمى وناصر حلاوى	بوريس أوسبينسكى	شعرية التأليف	٧٩-
مكارم الغمرى	ألكسندر بوشكين	بوشكين عند «نافورة الدموع»	٨٠-
محمد طارق الشرقاوى	بندكت أندرسن	الجماعات المتخيلة	٨١-
محمود السيد على	ميجيل دى أونامونو	مسرح ميجيل	٨٢-
خالد المعالى	غوتفريد بن	مختارات شعرية	٨٣-
عبد الحميد شيحة	مجموعة من المؤلفين	موسوعة الأدب والنقد (ج١)	٨٤-
عبد الرازق بركات	صلاح زكى أقطاى	منصور الحلاج (مسرحية)	٨٥-
أحمد فتحى يوسف شتا	جمال مير صادقى	طول الليل (رواية)	٨٦-
ماجدة العنانى	جلال آل أحمد	نون والقلم (رواية)	٨٧-
إبراهيم الدسوقى شتا	جلال آل أحمد	الابتلاء بالتغرب	٨٨-
أحمد زايد ومحمد محيى الدين	أنتونى جيندز	الطريق الثالث	٨٩-
محمد إبراهيم مبروك	بورخيس وآخرون	وسم السيف وقصص أخرى	٩٠-
محمد هناء عبد الفتاح	باربرا لاسوتسكا - بشونباك	المسرح والتجريب بين النظرية والتطبيق	٩١-
نادية جمال الدين	كارلوس ميغيل	أساليب ومضامين المسرح الإسباني المعاصر	٩٢-
عبد الوهاب علوب	مايك فيذرستون وسكوت لاش	محدثات العولة	٩٣-
فوزية العشماوى	صمويل بيكيت	مسرحيتا الحب الأول والصحبة	٩٤-
سرى محمد عبد اللطيف	أنطونيو بويرو بايخو	مختارات من المسرح الإسباني	٩٥-
إدوار الخراط	نخبة	ثلاث زنبقات ووردة وقصص أخرى	٩٦-
بشير السباعى	فرنان برودل	هوية فرنسا (مج١)	٩٧-
أشرف الصباغ	مجموعة من المؤلفين	الهم الإنسانى والابتزاز الصهيونى	٩٨-
إبراهيم قنديل	ديفيد روبنسون	تاريخ السينما العالمية (١٨٩٥-١٩٨٠)	٩٩-
إبراهيم فتحى	بول هيرست وجراهام تومبسون	مساواة العولة	١٠٠-
رشيد بنحو	بيرنار فاليط	النص الروائى: تقنيات ومناهج	١٠١-
عز الدين الكتانى الإدريسى	عبد الكبير الخطيبى	السياسة والتسامح	١٠٢-
محمد بنيس	عبد الوهاب المؤدب	قبر ابن عربى يليه آباء (شعر)	١٠٣-
عبد الغفار مكاوى	برتولت بريشت	أوبرا ماهوجنى (مسرحية)	١٠٤-
عبد العزيز شبيل	چيرارچينيت	مدخل إلى النص الجامع	١٠٥-
أشرف على دعور	ماريا خيسوس روبييرامتى	الأدب الأندلسى	١٠٦-
محمد عبد الله الجعيدى	نخبة من الشعراء	صورة الفنان فى الشعر الأمريكى اللاتينى المعاصر	١٠٧-
محمود على مكى	مجموعة من المؤلفين	ثلاث دراسات عن الشعر الأندلسى	١٠٨-
هاشم أحمد محمد	جون بولوك وعادل درويش	حروب المياه	١٠٩-
منى قطان	حسنة بيجوم	النساء فى العالم النامى	١١٠-
ريهام حسين إبراهيم	فرانسس هيدسون	المرأة والجريمة	١١١-
إكرام يوسف	أرلين علوى ماكليود	الاحتجاج الهادئ	١١٢-

أحمد حسان	سادى پلانت	راية التمرد	١١٣-
نسيم مجلى	وول شوينكا	مسرحيتا حصاد كونجى وسكان المستقع	١١٤-
سمية رمضان	فرچينيا وواف	غرفة تخص المرء وحده	١١٥-
نهاد أحمد سالم	سينثيا نلسون	امرأة مختلفة (درية شفيق)	١١٦-
منى إبراهيم وهالة كمال	ليلى أحمد	المرأة والجنوسة فى الإسلام	١١٧-
ليس النقاش	بث بارون	النهضة النسائية فى مصر	١١٨-
باشراف: روف عباس	أميرة الأزهرى سنبل	النساء والاسرة وقوانين الطلاق فى التاريخ الإسلامى	١١٩-
مجموعة من المترجمين	ليلى أبو لغد	الحركة النسائية والتطور فى الشرق الأوسط	١٢٠-
محمد الجندى وإيزابيل كمال	فاطمة موسى	الدليل الصغير فى كتابة المرأة العربية	١٢١-
منيرة كروان	جوزيف فوجت	نظام العبودية القديم والنموذج المثالى للإنسان	١٢٢-
أنور محمد إبراهيم	أنيتل ألكسندرو فنادولينا	الإمبراطورية العثمانية وعلاقتها الدولية	١٢٣-
أحمد فؤاد بلبع	چون جراى	الفجر الكاذب: أوهام الرأسمالية العالمية	١٢٤-
سمحة الخولى	سيدرك ثورپ ديفى	التحليل الموسيقى	١٢٥-
عبد الوهاب علوب	قولفانج إيسر	فعل القراءة	١٢٦-
بشير السباعى	صفاء فتحى	إرهاب (مسرحية)	١٢٧-
أميرة حسن نويرة	سوزان باسنيث	الأدب المقارن	١٢٨-
محمد أبو العطا وآخرون	ماريا دولورس أسيس جاروته	الرواية الإسبانية المعاصرة	١٢٩-
شوقى جلال	أندريه جوندر فرانك	الشرق يصعد ثانية	١٣٠-
لويس بقطر	مجموعة من المؤلفين	مصر القديمة: التاريخ الاجتماعى	١٣١-
عبد الوهاب علوب	مايك فيذرستون	ثقافة العولة	١٣٢-
طلعت الشايب	طارق على	الخوف من المرايا (رواية)	١٣٣-
أحمد محمود	بارى ج. كيمب	تشريح حضارة	١٣٤-
ماهر شفيق فريد	ت. س. إليوت	المختار من نقد ت. س. إليوت	١٣٥-
سحر توفيق	كينيث كونو	فلاحو الباشا	١٣٦-
كاميليا صبحى	جوزيف مارى مواريه	مذكرات ضابط فى الحملة الفرنسية على مصر	١٣٧-
وجيه سمعان عبد المسيح	أندريه جلوكسمان	عالم التليفزيون بين الجمال والعنف	١٣٨-
مصطفى ماهر	ريتشارد فاجنر	پارسيفال (مسرحية)	١٣٩-
أمل الجبرى	هربرت ميسن	حيث تلتقى الأنهار	١٤٠-
نعيم عطية	مجموعة من المؤلفين	اثنتا عشرة مسرحية يونانية	١٤١-
حسن بيومى	أ. م. فورستر	الإسكندرية : تاريخ ودليل	١٤٢-
عدلى السمرى	ديرك لايدر	قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى	١٤٣-
سلامة محمد سليمان	كارلو جولونى	صاحبة اللوكاندة (مسرحية)	١٤٤-
أحمد حسان	كارلوس فوينتس	موت أرتيميو كروث (رواية)	١٤٥-
على عبدالرحوف البمبى	ميجيل دى ليبس	الورقة الحمراء (رواية)	١٤٦-
عبدالغفار مكوى	تآنكريد دورست	مسرحيتان	١٤٧-
على إبراهيم منوفى	إنريكى أندرسون إمبرت	القصة القصيرة: النظرية والتقنية	١٤٨-
أسامة إسبر	عاطف فضول	النظرية الشعرية عند إليوت وأونيس	١٤٩-
منيرة كروان	روبرت ج. ليتمان	التجربة الإغريقية	١٥٠-

بشير السباعي	فرنان برودل	١٥١- هوية فرنسا (مج ٢ ، ج١)
محمد محمد الخطابي	مجموعة من المؤلفين	١٥٢- عدالة الهنود وقصص أخرى
فاطمة عبدالله محمود	فيولين فانويك	١٥٣- غرام الفراغة
خليل كلفت	فيل سليتر	١٥٤- مدرسة فرانكفورت
أحمد مرسى	نخبة من الشعراء	١٥٥- الشعر الأمريكي المعاصر
مى التلمساني	جى أنبال وآلان وأوديت فيرمو	١٥٦- المدارس الجمالية الكبرى
عبدالعزیز بقوش	النظامى الكنجوى	١٥٧- خسرو وشيرين
بشير السباعي	فرنان برودل	١٥٨- هوية فرنسا (مج ٢ ، ج٢)
إبراهيم فتحى	ديفيد هوكس	١٥٩- الأيديولوجية
حسين بيومى	بول إيرليش	١٦٠- آلة الطبيعة
زيدان عبدالحليم زيدان	أليخاندر كاسونا وأنطونيو جالا	١٦١- مسرحيتان من المسرح الإسباني
صلاح عبدالعزیز محجوب	يوحنا الأسيوى	١٦٢- تاريخ الكنيسة
بإشراف: محمد الجوهري	جوردون مارشال	١٦٣- موسوعة علم الاجتماع (ج ١)
نبيل سعد	جان لاكوثير	١٦٤- شامبوليون (حياة من نور)
سهير المصادفة	أ. ن. أفاناسيفا	١٦٥- حكايات الثعلب (قصص أطفال)
محمد محمود أبوغدير	يشعياهو ليتمان	١٦٦- العلاقات بين المتدينين والعلمانيين في إسرائيل
شكري محمد عياد	رابندرناث طاغور	١٦٧- في عالم طاغور
شكري محمد عياد	مجموعة من المؤلفين	١٦٨- دراسات في الأدب والثقافة
شكري محمد عياد	مجموعة من المؤلفين	١٦٩- إبداعات أدبية
بسام ياسين رشيد	ميجيل دليبيس	١٧٠- الطريق (رواية)
هدى حسين	فرائك بيجو	١٧١- وضع حد (رواية)
محمد محمد الخطابي	نخبة	١٧٢- حجر الشمس (شعر)
إمام عبد الفتاح إمام	ولتر ت. ستيس	١٧٣- معنى الجمال
أحمد محمود	إيليس كاشمور	١٧٤- صناعة الثقافة السوداء
وجيه سمعان عبد المسيح	لورينزو فيلشس	١٧٥- التليفزيون في الحياة اليومية
جلال البنا	توم تيتنبرج	١٧٦- نحو مفهوم للاقتصاديات البيئية
حصه إبراهيم المنيف	هنرى تروايا	١٧٧- أنطون تشيخوف
محمد حمدي إبراهيم	نخبة من الشعراء	١٧٨- مختارات من الشعر اليوناني الحديث
إمام عبد الفتاح إمام	أيسوب	١٧٩- حكايات أيسوب (قصص أطفال)
سليم عبد الأمير حمدان	إسماعيل فصيح	١٨٠- قصة جاويد (رواية)
محمد يحيى	فنسنت ب. ليتش	١٨١- النقد الأدبي الأمريكي من الثلاثينات إلى الستينيات
ياسين طه حافظ	وب. بيتس	١٨٢- العنف والنبوءة (شعر)
فتحى العشرى	رينيه جيلسون	١٨٣- جان كوكتو على شاشة السينما
دسوقي سعيد	هانز إبندورفر	١٨٤- القاهرة: حالة لا تنام
عبد الوهاب علوب	توماس تومسن	١٨٥- أسفار العهد القديم في التاريخ
إمام عبد الفتاح إمام	ميخائيل إنوود	١٨٦- معجم مصطلحات هيجل
محمد علاء الدين منصور	بُردج علوى	١٨٧- الأرضة (رواية)
بدر الديب	ألفين كرنان	١٨٨- موت الأدب

- ١٨٩- العسى والبصيرة: مقالات في بلاغة النقد المعاصر - پول دي مان سعيد الغانمي
- ١٩٠- محاورات كونفوشيوس - كونفوشيوس محسن سيد فرجاني
- ١٩١- الكلام رأسمال وقصص أخرى - الحاج أبو بكر إمام وآخرون مصطفى حجازي السيد
- ١٩٢- سياحت نامه إبراهيم بك (ج.١) - زين العابدين المراغي محمود علاوي
- ١٩٣- عامل المنجم (رواية) - بيتر أبراهامز محمد عبد الواحد محمد
- ١٩٤- مختارات من النقد الأنجلو-أمريكي الحديث - مجموعة من النقاد ماهر شفيق فريد
- ١٩٥- شتاء ٨٤ (رواية) - إسماعيل فصيح محمد علاء الدين منصور
- ١٩٦- المهلة الأخيرة (رواية) - فالنتين راسبوتين أشرف الصباغ
- ١٩٧- سيرة الفاروق - شمس العلماء شبلي النعماني جلال السعيد الحفناوي
- ١٩٨- الاتصال الجماهيري - إدوين إمري وآخرون إبراهيم سلامة إبراهيم
- ١٩٩- تاريخ يهود مصر في الفترة العثمانية - يعقوب لاندأو جمال أحمد الرفاعي وأحمد عبد اللطيف حماد
- ٢٠٠- ضحايا التنمية: المقاومة والبدائل - جيرمي سيبروك فخزي لبيب
- ٢٠١- الجانب الديني للفلسفة - جوزايا رويس أحمد الأنصاري
- ٢٠٢- تاريخ النقد الأدبي الحديث (ج.٢) - رينيه ويليك مجاهد عبد المنعم مجاهد
- ٢٠٣- الشعر والشاعرية - أطفاف حسين حالي جلال السعيد الحفناوي
- ٢٠٤- تاريخ نقد العهد القديم - زلمان شازار أحمد هويدى
- ٢٠٥- الجينات والشعوب واللغات - لويجي لوقا كافاللي - سفورزا أحمد مستجير
- ٢٠٦- الهيولية تصنع علماً جديداً - جيمس جلايك على يوسف على
- ٢٠٧- ليل أفريقي (رواية) - رامون خوتاسندي محمد أبو العطا
- ٢٠٨- شخصية العربي في المسرح الإسرائيلي - دان أوربان محمد أحمد صالح
- ٢٠٩- السرد والمسرح - مجموعة من المؤلفين أشرف الصباغ
- ٢١٠- مثنويات حكيم سنائي (شعر) - سنائي الغزنوي يوسف عبد الفتاح فرج
- ٢١١- فرديناند دوسوسير - جوناثان كلار محمود حمدي عبد الغنى
- ٢١٢- قصص الأمير مرزيان على لسان الحيوان - مرزيان بن رستم بن شروين يوسف عبدالفتاح فرج
- ٢١٣- مصر منذ قدم نابليون حتى رحيل ميدان الناصر - ريمون فلاور سيد أحمد على الناصري
- ٢١٤- قواعد جديدة للمنهج في علم الاجتماع - أنتوني جيندز محمد محيي الدين
- ٢١٥- سياحت نامه إبراهيم بك (ج.٢) - زين العابدين المراغي محمود علاوي
- ٢١٦- جوانب أخرى من حياتهم - مجموعة من المؤلفين أشرف الصباغ
- ٢١٧- مسرحيتان طبيعيتان - صمويل بيكيت وهارولد بيتتر نادية البنهاوي
- ٢١٨- لعبة الحجلة (رواية) - خوليو كورتاثان على إبراهيم منوفى
- ٢١٩- بقايا اليوم (رواية) - كانزو إيشجورو طلعت الشايب
- ٢٢٠- الهيولية في الكون - بارى باركر على يوسف على
- ٢٢١- شعرية كفافى - جريجورى جوزدانيس رفعت سلام
- ٢٢٢- فرانز كافكا - رونالد جراي نسيم مجلى
- ٢٢٣- العلم في مجتمع حر - باول فيرابند السيد محمد نقادى
- ٢٢٤- دمار يوغسلافيا - برانكا ماجاس منى عبدالظاهر إبراهيم
- ٢٢٥- حكاية غريق (رواية) - جابرييل جارتيا ماركيت السيد عبدالظاهر السيد
- ٢٢٦- أرض المساء وقصائد أخرى - ديفيد هربت لورانس طاهر محمد على البربري

- ٢٢٧- المسرح الإسباني في القرن السابع عشر خوسيه ماريَا ديث بوركي
- ٢٢٨- علم الجمالية وعلم اجتماع الفن جانيت وولف
- ٢٢٩- مأزق البطل الوحيد نورمان كيجان
- ٢٣٠- عن الذباب والفئران والبشر فرانسواز جاكوب
- ٢٣١- الدرافيل أو الجيل الجديد (مسرحية) خايمي سالوم بيدال
- ٢٣٢- ما بعد المعلومات توم ستونير
- ٢٣٣- فكرة الاضمحلال في التاريخ الغربي آرثر هيرمان
- ٢٣٤- الإسلام في السودان ج. سبنسر تريمنجهام
- ٢٣٥- ديوان شمس تبريزي (ج١) مولانا جلال الدين الرومي
- ٢٣٦- الولاية ميشيل شوكيفيتش
- ٢٣٧- مصر أرض الوادي روبرت فيدين
- ٢٣٨- العولة والتحرير تقرير لمنظمة الأنكتاد
- ٢٣٩- العربي في الأدب الإسرائيلي جيل رامراز - رايوخ
- ٢٤٠- الإسلام والغرب وإمكانية الحوار كاي حافظ
- ٢٤١- في انتظار البرابرة (رواية) ج. م. كوتزي
- ٢٤٢- سبعة أنماط من الغموض وليام إمبسون
- ٢٤٣- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج١) ليفي بروفنسال
- ٢٤٤- الغليان (رواية) لورا إسكيبييل
- ٢٤٥- نساء مقالات نساء مقالات
- ٢٤٦- مختارات قصصية جابرييل جارتيا ماركيث
- ٢٤٧- الثقافة الجماهيرية والحداثة في مصر والتر أرميرست
- ٢٤٨- حقول عدن الخضراء (مسرحية) أنطونيو جالا
- ٢٤٩- لغة التمزق (شعر) دراجو شتامبوك
- ٢٥٠- علم اجتماع العلوم دومنيك فينك
- ٢٥١- موسوعة علم الاجتماع (ج٢) جورديون مارشال
- ٢٥٢- رائدات الحركة النسوية المصرية مارجو بدران
- ٢٥٣- تاريخ مصر الفاطمية ل. أ. سيمينوفا
- ٢٥٤- أقدم لك: الفلسفة ديف روينسون وجودي جروفز
- ٢٥٥- أقدم لك: أفلاطون ديف روينسون وجودي جروفز
- ٢٥٦- أقدم لك: ديكارت ديف روينسون وكريس جارات
- ٢٥٧- تاريخ الفلسفة الحديثة وليم كلي رايت
- ٢٥٨- الفجر سير أنجوس فريزر
- ٢٥٩- مختارات من الشعر الأرمني عبر العصور نخبة
- ٢٦٠- موسوعة علم الاجتماع (ج٢) جورديون مارشال
- ٢٦١- رحلة في فكر زكي نجيب محمود زكي نجيب محمود
- ٢٦٢- مدينة المعجزات (رواية) إدواردو مندوتا
- ٢٦٣- الكشف عن حافة الزمن چون جرين
- ٢٦٤- إبداعات شعرية مترجمة هوراس وشلي
- السيد عبدالظاهر عبدالله
- ماری تيريز عبدالمسيح وخالد حسن
- أمير إبراهيم العمري
- مصطفى إبراهيم فهمي
- جمال عبدالرحمن
- مصطفى إبراهيم فهمي
- طلعت الشايب
- فؤاد محمد عكود
- إبراهيم الدسوقي شتا
- أحمد الطيب
- عنايات حسين طلعت
- ياسر محمد جادالله وعربي مدبولي أحمد
- نادية سليمان حافظ وإيهاب صلاح فايق
- صلاح محجوب إدريس
- ابتسام عبدالله
- صبري محمد حسن
- إشراف: صلاح فضل
- نادية جمال الدين محمد
- توفيق علي منصور
- علي إبراهيم منوفي
- محمد طارق الشرقاوي
- عبداللطيف عبداللطيف
- رفعت سلام
- ماجدة محسن أباطة
- إشراف: محمد الجوهري
- علي بدران
- حسن بيومي
- إمام عبد الفتاح إمام
- إمام عبد الفتاح إمام
- إمام عبد الفتاح إمام
- محمود سيد أحمد
- عبادة كحيلة
- فاروجان كازانجيان
- إشراف: محمد الجوهري
- إمام عبد الفتاح إمام
- محمد أبو العطا
- علي يوسف علي
- لويس عوض

لويس عوض	أوسكار وايلد وصمويل جونسون	روايات مترجمة	٢٦٥-
عادل عبدالمنعم على	جلال آل أحمد	مدير المدرسة (رواية)	٢٦٦-
بدر الدين عرودكى	ميلان كونديرا	فن الرواية	٢٦٧-
إبراهيم الدسوقي شتا	مولانا جلال الدين الرومى	ديوان شمس تبريزى (ج٢)	٢٦٨-
صبرى محمد حسن	وليم چيفور بالجريف	وسط الجزيرة العربية وشرقها (ج١)	٢٦٩-
صبرى محمد حسن	وليم چيفور بالجريف	وسط الجزيرة العربية وشرقها (ج٢)	٢٧٠-
شوقى جلال	توماس سى، باترسون	الحضارة الغربية: الفكرة والتاريخ	٢٧١-
إبراهيم سلامة إبراهيم	سى، سى، والترز	الأديرة الأثرية فى مصر	٢٧٢-
عنان الشهاوى	جوان كول	الأمول الاجتماعية والثقافية لحركة عربى فى مصر	٢٧٣-
محمود على مكى	رومولو جاييجوس	السيدة باربارا (رواية)	٢٧٤-
ماهر شفيق فريد	مجموعة من النقاد	ه. س. إليوت شاعراً وناقداً وكاتباً مسرحياً	٢٧٥-
عبدالقادر التلمسانى	مجموعة من المؤلفين	فنون السينما	٢٧٦-
أحمد فوزى	براين فورد	الجيئات والصراع من أجل الحياة	٢٧٧-
ظريف عبدالله	إسحاق عظيموف	البدايات	٢٧٨-
طلعت الشايب	ف.س، سوندرز	الحرب الباردة الثقافية	٢٧٩-
سمير عبدالحميد إبراهيم	بريم شند وآخرون	الأم والنصيب وقصص أخرى	٢٨٠-
جلال الحفناوى	عبد الحليم شرر	الفردوس الأعلى (رواية)	٢٨١-
سمير حنا صادق	لويس وولبرت	طبيعة العلم غير الطبيعية	٢٨٢-
على عبد الرعوف البمبى	خوان رولفو	السهل يحترق وقصص أخرى	٢٨٣-
أحمد عثمان	يوربيديس	هرقل مجنوناً (مسرحية)	٢٨٤-
سمير عبد الحميد إبراهيم	حسن نظامى الدهلوى	رحلة خواجه حسن نظامى الدهلوى	٢٨٥-
محمود علاوى	زين العابدين المراهى	سياحت نامه إبراهيم بك (ج٢)	٢٨٦-
محمد يحيى وآخرون	أنتونى كنج	الثقافة والعولة والنظام العالمى	٢٨٧-
ماهر البطوطى	ديفيد لودج	الفن الروائى	٢٨٨-
محمد نور الدين عبدالمنعم	أبو نجم أحمد بن قوص	ديوان منوچهرى الدامغانى	٢٨٩-
أحمد زكريا إبراهيم	جورج مونان	علم اللغة والترجمة	٢٩٠-
السيد عبد الظاهر	فرانشيسكو رويس رامون	تاريخ المسرح الإيبانى فى القرن العشرين (ج١)	٢٩١-
السيد عبد الظاهر	فرانشيسكو رويس رامون	تاريخ المسرح الإيبانى فى القرن العشرين (ج٢)	٢٩٢-
مجدى توفيق وآخرون	روجر آلن	مقدمة للأدب العربى	٢٩٣-
رجاء ياقوت	بوالو	فن الشعر	٢٩٤-
بدر الديب	جوزيف كامبل وبييل موريز	سلطان الأسطورة	٢٩٥-
محمد مصطفى بدوى	وليم شكسبير	مكبث (مسرحية)	٢٩٦-
ماجدة محمد أنور	ديونيسيوس تراكس ويوسف الأهوازى	فن النحو بين اليونانية والسريانية	٢٩٧-
مصطفى حجازى السيد	نخبة	مأساة العبيد وقصص أخرى	٢٩٨-
هاشم أحمد محمد	جين ماركس	ثورة فى التكنولوجيا الحيوية	٢٩٩-
جمال الجزيرى وبيهاء چاهين وإيزابيل كمال	لويس عوض	أسطورة بروهيسوس فى الألبان الإنجليزية والفرنسى (ج١)	٣٠٠-
جمال الجزيرى و محمد الجندى	لويس عوض	أسطورة بروهيسوس فى الألبان الإنجليزية والفرنسى (ج٢)	٣٠١-
إمام عبد الفتاح إمام	جون هيتون وجودى جروفز	أقدم لك: فنجنشتين	٣٠٢-

إمام عبد الفتاح إمام	جين هوب وبورن فان لون	أقدم لك: بوذا	٣٠٣-
إمام عبد الفتاح إمام	ريوس	أقدم لك: ماركس	٣٠٤-
صلاح عبد الصبور	كروزيو مالابارته	الجلد (رواية)	٣٠٥-
نبيل سعد	جان فرانسوا ليوتار	الحماسة: النقد الكانطي للتاريخ	٣٠٦-
محمود مكي	ديفيد بايينو وهوارد سلينا	أقدم لك: الشعور	٣٠٧-
ممدوح عبد المنعم	ستيف جونز وبورين فان لو	أقدم لك: علم الوراثة	٣٠٨-
جمال الجزيري	أتجوس جيلاتي وأوسكار زاريت	أقدم لك: الذهن والمخ	٣٠٩-
محيى الدين مزيد	ماجى هايد ومايكل ماكجنس	أقدم لك: يونج	٣١٠-
فاطمة إسماعيل	ر.ج كوانجود	مقال فى المنهج الفلسفى	٣١١-
أسعد حليم	وليم ديبويس	روح الشعب الأسود	٣١٢-
محمد عبدالله الجعيدى	خاير بيان	أمثال فلسطينية (شعر)	٣١٣-
هويدا السباعى	جانيس مينيك	مارسيل نوشامب: الفن كعدم	٣١٤-
كاميليا صبحى	ميشيل بروندينو والطاهر لبيب	جرامشى فى العالم العربى	٣١٥-
نسيم مجلى	أى. ف. ستون	محاكمة سقراط	٣١٦-
أشرف الصباغ	س. شير لايموفا- س. زنيكين	بلا غد	٣١٧-
أشرف الصباغ	مجموعة من المؤلفين	الأدب الروسى فى السنوات العشر الأخيرة	٣١٨-
حسام نايل	جايترى اسبيفاك وكريستوفر نوريس	صور دريدا	٣١٩-
محمد علاء الدين منصور	مؤلف مجهول	لمعة السراج لحضرة التاج	٣٢٠-
بإشراف: صلاح فضل	ليفى برو فنسال	تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج ١)	٣٢١-
خالد مفلح حمزة	ديليو يوجين كلينباور	وجهات نظر حديثة فى تاريخ الفن الغربى	٣٢٢-
هانم محمد فوزى	تراث يونانى قديم	فن الساتورا	٣٢٣-
محمود علاوى	أشرف أسدى	اللعب بالنار (رواية)	٣٢٤-
كريستين يوسف	فيليب بوسان	عالم الآثار (رواية)	٣٢٥-
حسن صقر	يورجين هابرماس	المعرفة والمصلحة	٣٢٦-
توفيق على منصور	نخبة	مختارات شعرية مترجمة (ج ١)	٣٢٧-
عبد العزيز بقوش	نور الدين عبد الرحمن الجامى	يوسف وزليخا (شعر)	٣٢٨-
محمد عيد إبراهيم	تد هيوز	رسائل عيد الميلاد (شعر)	٣٢٩-
سامى صلاح	مارفن شبرد	كل شىء عن التمثيل الصامت	٣٣٠-
سامية دياب	ستيفن جراى	عندما جاء السردين وقصص أخرى	٣٣١-
على إبراهيم منوفى	نخبة	شهر العسل وقصص أخرى	٣٣٢-
بكر عباس	نبيل مطر	الإسلام فى بريطانيا من ١٥٥٨-١٦٨٥	٣٣٣-
مصطفى إبراهيم فهمى	أرثر كلارك	لقطات من المستقبل	٣٣٤-
فتحى العشرى	ناتالى ساروت	عصر الشك: دراسات عن الرواية	٣٣٥-
حسن صابر	نصوص مصرية قديمة	متون الأهرام	٣٣٦-
أحمد الأنصارى	جوزايا رويس	فلسفة الولاء	٣٣٧-
جلال الحفناوى	نخبة	نظرات حائرة وقصص أخرى	٣٣٨-
محمد علاء الدين منصور	إدوارد براون	تاريخ الأدب فى إيران (ج ٢)	٣٣٩-
فخرى لبيب	بيرش بيربروجلو	اضطراب فى الشرق الأوسط	٣٤٠-



حسنى حلمى	راينر ماريا رلكه	قصائد من رلكه (شعر)	٢٤١-
عبد العزيز بقوش	نور الدين عبدالرحمن الجامى	سلامان وأبسال (شعر)	٢٤٢-
سمير عبد ربه	نادين جورديمر	العالم البرجوازى الزائل (رواية)	٢٤٣-
سمير عبد ربه	بيتر بالانجيو	الموت فى الشمس (رواية)	٢٤٤-
يوسف عبد الفتاح فرج	بونه ندائى	الركض خلف الزمان (شعر)	٢٤٥-
جمال الجزيرى	رشاد رشدى	سحر مصر	٢٤٦-
بكر الحلو	جان كوكتو	الصبيبة الطائشون (رواية)	٢٤٧-
عبدالله أحمد إبراهيم	محمد فؤاد كويريلى	التصوفه الأوان فى الأدب التركى (ج١)	٢٤٨-
أحمد عمر شاهين	أرثر والدهورن وآخرون	دليل القارئ إلى الثقافة الجادة	٢٤٩-
عطية شحاتة	مجموعة من المؤلفين	بانوراما الحياة السياحية	٢٥٠-
أحمد الانصارى	جوزايا رويس	مبادئ المنطق	٢٥١-
نعيم عطية	قسطنطين كفافيس	قصائد من كفافيس	٢٥٢-
على إبراهيم منوفى	باسيليو بابون مالدونادو	الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة الهندسية	٢٥٣-
على إبراهيم منوفى	باسيليو بابون مالدونادو	الفن الإسلامى فى الأندلس: الزخرفة النباتية	٢٥٤-
محمود علاوى	حجت مرتجى	التيارات السياسية فى إيران المعاصرة	٢٥٥-
بدر الرفاعى	بول سالم	الميراث المر	٢٥٦-
عمر القاروق عمر	تيموثى فريك وبيتر غاندى	متون هرمس	٢٥٧-
مصطفى حجازى السيد	نخبة	أمثال الهوسا العامية	٢٥٨-
حبيب الشارونى	أفلاطون	محاورة بارمنيدس	٢٥٩-
ليلى الشربينى	أندريه جاكوب ونويلا باركان	أنثروبولوجيا اللغة	٢٦٠-
عاطف معتمد وأمال شاور	ألان جرينجر	التصحر: التهديد والمجابهة	٢٦١-
سيد أحمد فتح الله	هاينرش شبورل	تلميذ بابنبرج (رواية)	٢٦٢-
صبرى محمد حسن	ريتشارد جيبسون	حركات التحرير الأفريقية	٢٦٣-
نجلاء أبو عجاج	إسماعيل سراج الدين	حادثة شكسبير	٢٦٤-
محمد أحمد حمد	شارل بودليير	سأم باريس (شعر)	٢٦٥-
مصطفى محمود محمد	كلاريسا بنكولا	نساء يركضن مع الذئاب	٢٦٦-
البراق عبدالهادى رضا	مجموعة من المؤلفين	القلم الجرىء	٢٦٧-
عابد خزندار	جيرالد برنس	المصطلح السردى: معجم مصطلحات	٢٦٨-
فوزية العشمائى	فوزية العشمائى	المرأة فى أدب نجيب محفوظ	٢٦٩-
فاطمة عبدالله محمود	كليرلا لويت	الفن والحياة فى مصر الفرعونية	٢٧٠-
عبدالله أحمد إبراهيم	محمد فؤاد كويريلى	التصوفه الأوان فى الأدب التركى (ج٢)	٢٧١-
وحيد السعيد عبدالحميد	وانغ مينغ	عاش الشباب (رواية)	٢٧٢-
على إبراهيم منوفى	أومبرتو إيكو	كيف تعد رسالة دكتوراه	٢٧٣-
حمادة إبراهيم	أندريه شديد	اليوم السادس (رواية)	٢٧٤-
خالد أبو اليزيد	ميلان كونديرا	الخلود (رواية)	٢٧٥-
إنوار الخراط	جان أنوى وآخرون	الفضب وأحلام السنين (مسرحيات)	٢٧٦-
محمد علاء الدين منصور	إنوار براون	تاريخ الأدب فى إيران (ج٤)	٢٧٧-
يوسف عبدالفتاح فرج	محمد إقبال	المسافر (شعر)	٢٧٨-

جمال عبدالرحمن	سنيل باث	٣٧٩- ملك فى الحديقة (رواية)
شيرين عبدالسلام	جوتتر جراس	٣٨٠- حديث عن الخسارة
رانيا إبراهيم يوسف	ر. ل. تراسك	٣٨١- أساسيات اللغة
أحمد محمد نادى	بهاء الدين محمد إسفنديار	٣٨٢- تاريخ طبرستان
سمير عبدالحميد إبراهيم	محمد إقبال	٣٨٢- هدية الحجاز (شعر)
إيزابيل كمال	سوزان إنجيل	٣٨٤- القصص التى يحكيها الأطفال
يوسف عبدالفتاح فرج	محمد على بهزادراد	٣٨٥- مشترى العشق (رواية)
ريهام حسين إبراهيم	جانيت تود	٣٨٦- دفاعاً عن التاريخ الأدبى النسوى
بهاء جاهين	چون دن	٣٨٧- أغنيات وسوناتات (شعر)
محمد علاء الدين منصور	سعدى الشيرازى	٣٨٨- مواظ سعدى الشيرازى (شعر)
سمير عبدالحميد إبراهيم	نخبة	٣٨٩- تفاهم وقصص أخرى
عثمان مصطفى عثمان	إم. فى. روبرتس	٣٩٠- الأرشيفات والمدن الكبرى
منى الدروبي	مايف بينشى	٣٩١- الحافلة الليكبية (رواية)
عبداللطيف عبدالحليم	فرناندو دى لاجرانجا	٣٩٢- مقامات ورسائل أندلسية
زينب محمود الخضيرى	ندوة لويس ماسينيون	٣٩٣- فى قلب الشرق
هاشم أحمد محمد	بول ديفيز	٣٩٤- القوى الأربع الأساسية فى الكون
سليم عبد الأمير حمدان	إسماعيل فصيح	٣٩٥- آلام سياوش (رواية)
محمود علاوى	تقى نجارى راد	٣٩٦- السافاك
إمام عبدالفتاح إمام	لورانس جين وكيتى شين	٣٩٧- أقدم لك: تيتشه
إمام عبدالفتاح إمام	فيليب تودى وهوارد ريد	٣٩٨- أقدم لك: سارتر
إمام عبدالفتاح إمام	ديفيد ميروفيتش وآلن كوركس	٣٩٩- أقدم لك: كامى
باهر الجوهري	ميشائيل إنده	٤٠٠- مومو (رواية)
ممدوح عبد المنعم	زياون ساردر وآخرون	٤٠١- أقدم لك: علم الرياضيات
ممدوح عبدالمنعم	ج. ب. ماك إيفوى وأوسكار زاريت	٤٠٢- أقدم لك: ستيفن هوكنج
عماد حسن بكر	تودور شتورم وجوتفرد كولر	٤٠٣- ربة المطر والملابس تصنع الناس (روايتان)
ظبية خميس	ديفيد إبرام	٤٠٤- تعويذة الحسى
حمادة إبراهيم	أندريه جيد	٤٠٥- إيزابيل (رواية)
جمال عبد الرحمن	مانويلا مانتاناريس	٤٠٦- المستعربون الإسبان فى القرن ١٩
طلعت شاهين	مجموعة من المؤلفين	٤٠٧- الأدب الإسبانى المعاصر بأقلام كتابه
عنان الشهاوى	جوان فوتشركنج	٤٠٨- معجم تاريخ مصر
إلهامى عمارة	برتراند راسل	٤٠٩- انتصار السعادة
الزواوى بغورة	كارل بوير	٤١٠- خلاصة القرن
أحمد مستجير	جينيفر أكرمان	٤١١- همس من الماضى
باشراف: صلاح فضل	ليفى بروفنسال	٤١٢- تاريخ إسبانيا الإسلامية (مج ٢، ج ٢)
محمد البخارى	ناظم حكمت	٤١٣- أغنيات المنفى (شعر)
أمل الصبان	باسكال كازانوفنا	٤١٤- الجمهورية العالمية للأداب
أحمد كامل عبدالرحيم	فريدريش دورينمات	٤١٥- صورة كوكب (مسرحية)
محمد مصطفى بدوى	أ. أ. رتشاردز	٤١٦- مبادئ النقد الأدبى والعلم والشعر

مجاهد عبدالمنعم مجاهد	رينيه ويليك (جه)	تاريخ النقد الأدبي الحديث	٤١٧-
عبد الرحمن الشيخ	جين هاثواي	سياسات الزمر الحاكمة في مصر العشائرية	٤١٨-
نسليم مجلى	جون مارلو	العصر الذهبي للإسكندرية	٤١٩-
الطيب بن رجب	فولتير	مكرو ميغاس (قصة فلسفية)	٤٢٠-
أشرف كيلاني	روى متحدة	الولاء والقيادة في المجتمع الإسلامي الأول	٤٢١-
عبدالله عبدالرازق إبراهيم	ثلاثة من الرحالة	رحلة لاستكشاف أفريقيا (ج١)	٤٢٢-
وحيد النقاش	نخبة	إسراءات الرجل الطيف	٤٢٣-
محمد علاء الدين منصور	نور الدين عبدالرحمن الجامي	لوائح الحق ولوامع العشق (شعر)	٤٢٤-
محمود علاوي	محمود طلوعى	من طاووس إلى فرح	٤٢٥-
محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب	نخبة	الخفافيش وقصص أخرى	٤٢٦-
ثريا شلبى	باي إنكلان	بانديراس الطاغية (رواية)	٤٢٧-
محمد أمان صافى	محمد هوتك بن داود خان	الخزانة الخفية	٤٢٨-
إمام عبدالفتاح إمام	ليود سبنسر وأندزجى كروز	أقدم لك: هيجل	٤٢٩-
إمام عبدالفتاح إمام	كرستوفر وانت وأندزجى كليوفسكى	أقدم لك: كانط	٤٣٠-
إمام عبدالفتاح إمام	كريس هوروكس وزوران جفتيك	أقدم لك: فوكو	٤٣١-
إمام عبدالفتاح إمام	باتريك كيرى وأوسكار زاريت	أقدم لك: ماكياڤللى	٤٣٢-
حمدي الجابري	ديفيد نوريس وكارل فلنت	أقدم لك: جويس	٤٣٣-
عصام حجازى	دونكان هيث وچودى بورهام	أقدم لك: الرومانسية	٤٣٤-
ناجى رشوان	نيكولاس زديرج	توجهات ما بعد الحداثة	٤٣٥-
إمام عبدالفتاح إمام	فردريك كوبلستون	تاريخ الفلسفة (مج١)	٤٣٦-
جلال الحفناوى	شبللى النعمانى	رحالة هندي في بلاد الشرق العربي	٤٣٧-
عايدة سيف الدولة	إيمان ضياء الدين بييرس	بطلات وضحايا	٤٣٨-
محمد علاء الدين منصور وعبد الحفيظ يعقوب	صدر الدين عيني	موت المرابي (رواية)	٤٣٩-
محمد طارق الشرقاوى	كرستن بروسناد	قواعد اللهجات العربية الحديثة	٤٤٠-
فخرى لبيب	أرونداتى روى	رب الأشياء الصغيرة (رواية)	٤٤١-
ماهر جويجاتى	فوزية أسعد	حتشبسوت: المرأة الفرعونية	٤٤٢-
محمد طارق الشرقاوى	كيس فرستينغ	اللغة العربية: تاريخها ومستوياتها وتأثيرها	٤٤٣-
صالح علمانى	لاوريت سيجورنه	أمريكا اللاتينية: الثقافات القديمة	٤٤٤-
محمد محمد يونس	پرويز ناتل خانلرى	حول وزن الشعر	٤٤٥-
أحمد محمود	ألكسندر كوكبرن وجيفرى سانت كلير	التحالف الأسود	٤٤٦-
ممدوح عبدالمنعم	ج. پ. ماك إيڤوى وأوسكار زاريت	أقدم لك: نظرية الكم	٤٤٧-
ممدوح عبدالمنعم	ديلان إيفانز وأوسكار زاريت	أقدم لك: علم نفس التطور	٤٤٨-
جمال الجزيرى	نخبة	أقدم لك: الحركة النسوية	٤٤٩-
جمال الجزيرى	صوفيا فوكا وريبيكا رايت	أقدم لك: ما بعد الحركة النسوية	٤٥٠-
إمام عبد الفتاح إمام	ريتشارد أوزبورن ويورن فان لون	أقدم لك: الفلسفة الشرقية	٤٥١-
محيى الدين مزيد	ريتشارد إيجينانزى وأوسكار زاريت	أقدم لك: لينين والثورة الروسية	٤٥٢-
حليم طوسون وفؤاد الدهان	جان لوك أرنو	القاهرة: إقامة مدينة حديثة	٤٥٣-
سوزان خليل	رينيه بريڊال	خمسون عاماً من السينما الفرنسية	٤٥٤-

محمود سيد أحمد	فردريك كويلاستون	٤٥٥- تاريخ الفلسفة الحديثة (مج ٥)
هويدا عزت محمد	مريم جعفرى	٤٥٦- لا تنسنى (رواية)
إمام عبدالفتاح إمام	سوزان مولر أوكين	٤٥٧- النساء فى الفكر السياسى الغربى
جمال عبد الرحمن	مرثيديس غارثيا أرينال	٤٥٨- الموريسكيون الأندلسيون
جلال البنا	توم تيتنبرج	٤٥٩- نحو مفهوم لاقتصاديات الموارد الطبيعية
إمام عبدالفتاح إمام	ستوارت هود وليتزا جانستز	٤٦٠- أقدم لك: الفاشية والنازية
إمام عبدالفتاح إمام	داريان ليدر وجودى جروفز	٤٦١- أقدم لك: لكأن
عبدالرشيد الصادق محمودى	عبدالرشيد الصادق محمودى	٤٦٢- طه حسين من الأزهر إلى السوربون
كمال السيد	ويليام بلوم	٤٦٣- الدولة المارقة
حصه إبراهيم المنيف	مايكل بارنتى	٤٦٤- ديمقراطية للقله
جمال الرفاعى	لويس جنزيرج	٤٦٥- قصص اليهود
فاطمة عبد الله	فيولين فانويك	٤٦٦- حكايات حب ويطولات فرعونية
ربيع وهبة	ستيفين ديلى	٤٦٧- التفكير السياسى والنظرة السياسية
أحمد الأنصارى	جوزايا رويس	٤٦٨- روح الفلسفة الحديثة
مجدى عبدالرازق	نصوص حبشية قديمة	٤٦٩- جلال الملوك
محمد السيد الننه	جارى م. بيرزنسكى وآخرون	٤٧٠- الأراضى والجودة البيئية
عبد الله عبد الرازق إبراهيم	ثلاثة من الرحالة	٤٧١- رحلة لاستكشاف أفريقيا (ج ٢)
سليمان العطار	ميجيل دى ثريانتس سايدرا	٤٧٢- نون كيوخوتى (القسم الأول)
سليمان العطار	ميجيل دى ثريانتس سايدرا	٤٧٣- نون كيوخوتى (القسم الثانى)
سهام عبدالسلام	بام موريس	٤٧٤- الأدب والنسوية
عادل هلال عنانى	فرجينيا دانيلسون	٤٧٥- صوت مصر: أم كلثوم
سحر توفيق	ماريلين بوث	٤٧٦- أرض الحبايب بعيدة: بيرم التونسي
أشرف كيلانى	هيلدا هوخام	٤٧٧- تاريخ الصين منذ ما قبل التاريخ حتى القرن العشرين
عبد العزيز حمدى	ليوشيه شنج و لى شى دونج	٤٧٨- الصين والولايات المتحدة
عبد العزيز حمدى	لاوشه	٤٧٩- المقهى (مسرحية)
عبد العزيز حمدى	كو مو روا	٤٨٠- تساي ون جى (مسرحية)
رضوان السيد	روى متحدة	٤٨١- برده النبى
فاطمة عبد الله	روبير جاك تيبو	٤٨٢- موسوعة الأساطير والرموز الفرعونية
أحمد الشامى	سارة چامبل	٤٨٣- النسوية وما بعد النسوية
رشيد بنحو	هانسن رويبرت ياوس	٤٨٤- جمالية التلقى
سمير عبدالحميد إبراهيم	نذير أحمد الدهلوى	٤٨٥- التوبة (رواية)
عبدالحليم عبدالغنى رجب	يان أسمن	٤٨٦- الذاكرة الحضارية
سمير عبدالحميد إبراهيم	رفيع الدين المراد أبادى	٤٨٧- الرحلة الهندية إلى الجزيرة العربية
سمير عبدالحميد إبراهيم	نخبة	٤٨٨- الحب الذى كان وقصائد أخرى
محمود رجب	إدموند هُسرل	٤٨٩- هُسرل: الفلسفة علماً دقيقاً
عبد الوهاب علوب	محمد قادرى	٤٩٠- أسمار البيغاء
سمير عبد ربه	نخبة	٤٩١- نصوص قصصية من روائع الأدب الأفرقى
محمد رفعت عواد	جى فارجيت	٤٩٢- محمد على مؤسس مصر الحديثة

محمد صالح الضالع	هارولد بالمر	خطابات إلى طالب الصوتيات	٤٩٣-
شريف الصيفى	نصوص مصرية قديمة	كتاب الموتى: الخروج فى النهار	٤٩٤-
حسن عبد ربه المصرى	إيوارد تيفان	اللوى	٤٩٥-
مجموعة من المترجمين	إكوادو بانولى	الحكم والسياسة فى أفريقيا (ج١)	٤٩٦-
مصطفى رياض	نادية العلى	العلمانية والنوع والدولة فى الشرق الأوسط	٤٩٧-
أحمد على بدوى	جوديث تاكر ومارجريت مريودز	النساء والنوع فى الشرق الأوسط الحديث	٤٩٨-
فيصل بن خضراء	مجموعة من المؤلفين	تقاطعات: الأمة والمجتمع والنوع	٤٩٩-
طلعت الشايب	تيتز روكى	فى طفولتى: دراسة فى السيرة الذاتية العربية	٥٠٠-
سحر فراج	أرثر جولد هامر	تاريخ النساء فى الغرب (ج١)	٥٠١-
هالة كمال	مجموعة من المؤلفين	أصوات بديلة	٥٠٢-
محمد نور الدين عبدالمنعم	نخبة من الشعراء	مختارات من الشعر الفارسى الحديث	٥٠٣-
إسماعيل المصدق	مارتن هايدجر	كتابات أساسية (ج١)	٥٠٤-
إسماعيل المصدق	مارتن هايدجر	كتابات أساسية (ج٢)	٥٠٥-
عبدالحميد فهمى الجمال	آن تيلر	ربما كان قديساً (رواية)	٥٠٦-
شوقى فهمى	بيتر شيفر	سيدة الماضى الجميل (مسرحية)	٥٠٧-
عبدالله أحمد إبراهيم	عبدالباقي جلبنارلى	المولوية بعد جلال الدين الرومى	٥٠٨-
قاسم عبده قاسم	أدم صبرة	الفقر والإحسان فى عصر سلاطين المماليك	٥٠٩-
عبدالرازق عيد	كارلو جولونوى	الأرملة الماكرة (مسرحية)	٥١٠-
عبدالحميد فهمى الجمال	آن تيلر	كوكب مرّقع (رواية)	٥١١-
جمال عبد الناصر	تيموثى كوريجان	كتابة النقد السينمائى	٥١٢-
مصطفى إبراهيم فهمى	تيد أنتون	العلم الجسور	٥١٣-
مصطفى بيومى عبد السلام	جونثان كولر	مدخل إلى النظرية الأدبية	٥١٤-
فدوى مالمى بوجلاس	فدوى مالمى بوجلاس	من التقليد إلى ما بعد الحدائة	٥١٥-
صبرى محمد حسن	آرنولد واشنطنون وديونا باوندى	إرادة الإنسان فى علاج الإدمان	٥١٦-
سمير عبد الحميد إبراهيم	نخبة	نقش على الماء وقصص أخرى	٥١٧-
هاشم أحمد محمد	إسحق عظيموف	استكشاف الأرض والكون	٥١٨-
أحمد الأنصارى	جوزايا رويس	محاضرات فى المثالية الحديثة	٥١٩-
أمل الصبان	أحمد يوسف	الولع الفرنسى بمصر من الطم إلى المشروع	٥٢٠-
عبدالوهاب بكر	آرثر جولد سميث	قاموس تراجم مصر الحديثة	٥٢١-
على إبراهيم منوفى	أميركو كاسترو	إسبانيا فى تاريخها	٥٢٢-
على إبراهيم منوفى	ياسيليو بايون مالدونانو	الفن الطليطلى الإسلامى والمدجن	٥٢٣-
محمد مصطفى بدوى	وليم شكسبير	الملك لير (مسرحية)	٥٢٤-
نادية رفعت	دنيس جونسون	موسم صيد فى بيروت وقصص أخرى	٥٢٥-
محيى الدين مزيد	ستيفن كروى ووليم رانكين	أقدم لك: السياسة البيئية	٥٢٦-
جمال الجزيرى	ديفيد زين ميروفيتس وروبرت كرمب	أقدم لك: كافكا	٥٢٧-
جمال الجزيرى	طارق على وفل إيفانز	أقدم لك: تروتسكى والماركسية	٥٢٨-
حازم محفوظ	محمد إقبال	بدائع العلامة إقبال فى شعره الأردى	٥٢٩-
عمر الفاروق عمر	رينيه جينو	مدخل عام إلى فهم النظريات التراثية	٥٣٠-

صفاة فتحي	چاك دريدا	٥٢١- ما الذى حَدَّثَ فى «حَدَّث» ١١ سبتمبر؟
بشير السباعي	هنرى لورنس	٥٢٢- المغامرُ والمستشرق
محمد طارق الشرقاوى	سوزان جاس	٥٢٣- تعلُّم اللغة الثانية
حمادة إبراهيم	سيقرين لوبا	٥٢٤- الإسلاميون الجزائريون
عبدالعزیز بقوش	نظامى الكنجوى	٥٢٥- مخزن الأسرار (شعر)
شوقى جلال	صمويل منتجتون ولورانس هاريزون	٥٢٦- الثقافات وقيم التقدم
عبدالغفار مكاوى	نخبة	٥٢٧- للحب والحرية (شعر)
محمد الحديدى	كيت دانيلز	٥٢٨- النفس والأخر فى قصص يوسف الشارونى
محسن مصيلحى	كاريل تشرشل	٥٢٩- خمس مسرحيات قصيرة
رؤوف عباس	السير رونالد ستورس	٥٤٠- توجهات بريطانية - شرقية
مروة رزق	خوان خوسيه مياس	٥٤١- هى تتخيل وهالوس أخرى
نعيم عطية	نخبة	٥٤٢- قصص مختارة من الأدب اليونانى الحديث
وفاء عبدالقادر	باتريك بروجان وكريس جرات	٥٤٣- أقدم لك: السياسة الأمريكية
حمدى الجابرى	روبرت هنشل وآخرون	٥٤٤- أقدم لك: ميلانى كلاين
عزت عامر	فرانسيس كريك	٥٤٥- يا له من سباق محموم
توفيق على منصور	ت. ب. وايزمان	٥٤٦- ريموس
جمال الجزيرى	فيليب تودى وأن كورس	٥٤٧- أقدم لك: بارت
حمدى الجابرى	ريتشارد أوزيرن وبورن فان لون	٥٤٨- أقدم لك: علم الاجتماع
جمال الجزيرى	بول كويلى وليتا جانز	٥٤٩- أقدم لك: علم العلامات
حمدى الجابرى	نيك جروم وبيرد	٥٥٠- أقدم لك: شكسبير
سمحة الخولى	سايمون ماندى	٥٥١- للموسيقى والعولة
على عبد الرؤوف البمبى	ميجيل دى ثريانتس	٥٥٢- قصص مثالية
رجاء ياقوت	دانيال لوفرس	٥٥٣- مدخل للشعر الفرنسى الحديث والمعاصر
عبدالسميع عمر زين الدين	عفاف لطفى السيد مارسوه	٥٥٤- مصر فى عهد محمد على
أنور محمد إبراهيم ومحمد نصرالدين الجبالى	أناتولى أوتكين	٥٥٥- الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادى والعشرين
حمدى الجابرى	كريس هوروكس وزوران جيفتك	٥٥٦- أقدم لك: جان بودريار
إمام عبدالفتاح إمام	ستوارت هود وجراهام كرولى	٥٥٧- أقدم لك: الماركيز دى ساد
إمام عبدالفتاح إمام	زيودين سارداروبورين فان لون	٥٥٨- أقدم لك: الدراسات الثقافية
عبدالحى أحمد سالم	تشا تشاجى	٥٥٩- الماس الزائف (رواية)
جلال السعيد الحفناوى	محمد إقبال	٥٦٠- صلصلة الجرس (شعر)
جلال السعيد الحفناوى	محمد إقبال	٥٦١- جناح جبريل (شعر)
عزت عامر	كارل ساجان	٥٦٢- بلايين وبلايين
صبرى محمدى التهامى	خاثيرنتو بينابينتى	٥٦٣- ورود الخريف (مسرحية)
صبرى محمدى التهامى	خاثيرنتو بينابينتى	٥٦٤- عُش الغريب (مسرحية)
أحمد عبدالحميد أحمد	ديورا ج. جيرنر	٥٦٥- الشرق الأوسط المعاصر
على السيد على	موريس بيشوب	٥٦٦- تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى
إبراهيم سلامة إبراهيم	مايكل رايس	٥٦٧- الوطن المقتصب
عبد السلام حيدر	عبد السلام حيدر	٥٦٨- الأصولى فى الرواية

٥٦٩ - موقع الثقافة	هومي بابا	ثائر ديب
٥٧٠ - دول الخليج الفارسي	سير روبرت هاي	يوسف الشاروني
٥٧١ - تاريخ النقد الإسباني المعاصر	إيميليا دي ثوليتا	السيد عبد الظاهر
٥٧٢ - الطب في زمن الفراعنة	برونو أليوا	كمال السيد
٥٧٣ - أقدم لك: فرويد	ريتشارد ابيجنانس وأسكار زارتي	جمال الجزيري
٥٧٤ - مصر القديمة في عيون الإيرانيين	حسن بيرنيا	علاء الدين السباعي
٥٧٥ - الاقتصاد السياسي للعولمة	نجير وودز	أحمد محمود
٥٧٦ - فكر ثربانتس	أمريكو كاسترو	ناهد العشري محمد
٥٧٧ - مغامرات بينوكيو	كارلو كولودي	محمد قدرى عمارة
٥٧٨ - الجماليات عند كيتس وهنت	أيومي ميزوكوشي	محمد إبراهيم وعصام عبد الرؤف
٥٧٩ - أقدم لك: تشومسكي	جون ماهر وچودي جرونز	محيى الدين مزيد
٥٨٠ - دائرة المعارف الدولية (مج ١)	جون فيزر وبول سيترجز	باشراف: محمد فتحي عبدالهادي
٥٨١ - الحمقى يموتون (رواية)	ماريو بوزو	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٢ - مرايا على الذات (رواية)	هوشنك كلشيري	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٣ - الجيران (رواية)	أحمد محمود	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٤ - سفر (رواية)	محمود نولت آبادي	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٥ - الأمير احتجاب (رواية)	هوشنك كلشيري	سليم عبد الأمير حمدان
٥٨٦ - السينما العربية والأفريقية	ليزييث مالكموس وروى آرمنز	سهام عبد السلام
٥٨٧ - تاريخ تطور الفكر الصيني	مجموعة من المؤلفين	عبدالعزیز حمدي
٥٨٨ - أمحتوب الثالث	أنيس كابرول	ماهر جويجاتي
٥٨٩ - تبكت العجبية (رواية)	فيلكس دييوا	عبدالله عبدالرازق إبراهيم
٥٩٠ - أساطير من الموروثات الشعبية الفنلندية	نخبة	محمود مهدي عبدالله
٥٩١ - الشاعر والمفكر	هوراتيوس	علي عبدالقواب علي وصلاح رمضان السيد
٥٩٢ - الثورة المصرية (ج ١)	محمد صبري السوربوني	مجدى عبدالحافظ وعلى كورخان
٥٩٣ - قصائد ساحرة	بول فاليري	بكر الطو
٥٩٤ - القلب السمين (قصة أطفال)	سوزانا تامارو	أمانى فوزى
٥٩٥ - الحكم والسياسة في أفريقيا (ج ٢)	إكوادو بانولى	مجموعة من المترجمين
٥٩٦ - الصحة العقلية في العالم	روبرت ديجارليه وآخرون	إيهاب عبدالرحيم محمد
٥٩٧ - مسلمو غرناطة	خوليو كاروباروخا	جمال عبدالرحمن
٥٩٨ - مصر وكنعان وإسرائيل	دوتالد ريدفورد	بيومي على قنديل
٥٩٩ - فلسفة الشرق	هرداد مهريين	محمود علاوى
٦٠٠ - الإسلام في التاريخ	برنارد لويس	مدحت طه
٦٠١ - النسوية والمواطنة	ريان ثوت	أيمن بكر وسمر الشيشكلي
٦٠٢ - ليوتار: نحو فلسفة ما بعد حداثة	جيمس وليامز	إيمان عبدالعزيز
٦٠٣ - النقد الثقافى	أرثر أيزابجر	وفاء إبراهيم ورمضان بسطاويسى
٦٠٤ - الكوارث الطبيعية (مج ١)	باتريك ل. أبوت	توفيق على منصور
٦٠٥ - مخاطر كوكبنا المضطرب	إرنست زيبروسكى (الصفير)	مصطفى إبراهيم فهمي
٦٠٦ - قصة البردى اليونانى في مصر	ريتشارد هاريس	محمود إبراهيم السعدنى

صبرى محمد حسن	هارى سينت فيلبى	٦٠٧- قلب الجزيرة العربية (ج١)
صبرى محمد حسن	هارى سينت فيلبى	٦٠٨- قلب الجزيرة العربية (ج٢)
شوقى جلال	أجنر فوج	٦٠٩- الانتخاب الثقافى
على إبراهيم منوفى	رفائيل لويث جوثمان	٦١٠- العمارة المدججة
فخرى صالح	تيرى إيجلتون	٦١١- النقد والأيدولوجية
محمد محمد يونس	فضل الله بن حامد الحسينى	٦١٢- رسالة النفسية
محمد فريد حجاب	كولن مايكل هول	٦١٣- السياحة والسياسة
منى قطان	فورزية أسعد	٦١٤- بيت الأقصر الكبير (رواية)
محمد رفعت عواد	أليس بسيرينى	٦١٥- عرض الأحداث التي وقعت فى بغداد من ١٩١٧ إلى ١٩١٦
أحمد محمود	روبرت يانج	٦١٦- أساطير بيضاء
أحمد محمود	هوراس بيك	٦١٧- الفولكلور والبحر
جلال البنا	تشارلز فيلبس	٦١٨- نحو مفهوم لاقتصاديات الصحة
عايدة الباجورى	ريمون استانبولى	٦١٩- مفاتيح أورشليم القدس
بشير السباعى	توماش ماستناك	٦٢٠- السلام الصليبي
فؤاد عكود	وليم ي. آدمز	٦٢١- النبوة المعبر الحضارى
أمير نبيه وعبدالرحمن حجازى	أى تشينغ	٦٢٢- أشعار من عالم اسمه الصين
يوسف عبدالفتاح	سعيد قانعى	٦٢٣- نوادر جحا الإيرانية
عمر القاروق عمر	رينيه جينو	٦٢٤- أزمة العالم الحديث
محمد برادة	جان جينيه	٦٢٥- الجرح السرى
توفيق على منصور	نخبة	٦٢٦- مختارات شعرية مترجمة (ج٢)
عبدالوهاب علوب	نخبة	٦٢٧- حكايات إيرانية
مجدى محمود المليجى	تشارلز داروين	٦٢٨- أصل الأنواع
عزة الخميسى	نيقولاس جويات	٦٢٩- قرن آخر من الهيمنة الأمريكية
صبرى محمد حسن	أحمد بللو	٦٣٠- سيرتى الذاتية
بإشراف: حسن طلب	نخبة	٦٣١- مختارات من الشعر الأفرقى المعاصر
رانيا محمد	دولورس برامون	٦٣٢- المسلمون واليهود فى مملكة فالنسيا
حمادة إبراهيم	نخبة	٦٣٣- الحب وفنونه (شعر)
مصطفى البهنساوى	روى ماكلويد وإسماعيل سراج الدين	٦٣٤- مكتبة الإسكندرية
سمير كريم	جودة عبد الخالق	٦٣٥- التثبيث والتكيف فى مصر
سامية محمد جلال	جناب شهاب الدين	٦٣٦- حج يولدة
بدر الرفاعى	ف. روبرت هنتز	٦٣٧- مصر الخديوية
فؤاد عبد المطلب	روبرت بن ودين	٦٣٨- الديمقراطية والشعر
أحمد شافعى	تشارلز سيميك	٦٣٩- فندق الأرق (شعر)
حسن حبشى	الأميرة أناكومنينا	٦٤٠- ألكسياد
محمد قدرى عمارة	برتراند رسل	٦٤١- برتراند رسل (مختارات)
ممدوح عبد المنعم	جوناثان ميلر وبورين فان لون	٦٤٢- أقدم لك: داروين والتطور
سمير عبدالحميد إبراهيم	عبد الماجد الدرايبادى	٦٤٣- سفرنامه حجاز (شعر)
فتح الله الشيخ	هوارد د. تيرنر	٦٤٤- العلوم عند المسلمين



عبد الوهاب علوب	تشارلز كجلى ويوجين ويتكوف	السياسة الخارجية الأمريكية بمصادرها الداخلية	٦٤٥-
عبد الوهاب علوب	سپهر ذبيح	قصة الثورة الإيرانية	٦٤٦-
فتحى العشرى	جون نينيه	رسائل من مصر	٦٤٧-
خليل كلفت	بياتريث سارلو	بورخيس	٦٤٨-
سحر يوسف	جى دى موياسان	الخوف وقصص خرافية أخرى	٦٤٩-
عبد الوهاب علوب	روجر أوبن	الدولة والسلطة والسياسة فى الشرق الأوسط	٦٥٠-
أمل الصبان	وثائق قديمة	ديليسيبس الذى لا نعرفه	٦٥١-
حسن نصر الدين	كلود ترونكر	آلهة مصر القديمة	٦٥٢-
سمير جريس	إيريش كستتر	مدرسة الطغاة (مسرحية)	٦٥٢-
عبد الرحمن الخميسى	نصوص قديمة	أساطير شعبية من أوزبكستان (ج١)	٦٥٤-
حليم طوسون ومحمود ماهر طه	إيزابيل فرانكو	أساطير وآلهة	٦٥٥-
ممدوح البستاوى	ألفونسو ساسترى	خبز الشعب والأرض الحمراء (مسرحيتان)	٦٥٦-
خالد عباس	مرثيديس غارثيا أرينال	محاكم التفتيش والموريسكيون	٦٥٧-
صبرى التهامى	خوان رامون خيمينيث	حوارات مع خوان رامون خيمينيث	٦٥٨-
عبد اللطيف عبد الحليم	نخبة	قصائد من إسبانيا وأمريكا اللاتينية	٦٥٩-
هاشم أحمد محمد	ريتشارد فايفيلد	نافذة على أحدث العلوم	٦٦٠-
صبرى التهامى	نخبة	روائع أندلسية إسلامية	٦٦١-
صبرى التهامى	داسو سالديبار	رحلة إلى الجنود	٦٦٢-
أحمد شافعى	ليوسيل كليفتون	امرأة عادية	٦٦٣-
عصام زكريا	ستيفن كوهان وأنا راي هارك	الرجل على الشاشة	٦٦٤-
هاشم أحمد محمد	بول دافيز	عوالم أخرى	٦٦٥-
جمال عبد الناصر ومدحت الجيار وجمال جاد الرب	ولفجانج اتش كلين	تطور الصورة الشعرية عند شكسبير	٦٦٦-
على ليلة	ألغن جولندر	الأزمة القادمة لعلم الاجتماع الغربى	٦٦٧-
ليلى الجبالى	فريدريك چيمسون وماساو ميوشى	ثقافات العولة	٦٦٨-
نسيم مجلى	وول شوينكا	ثلاث مسرحيات	٦٦٩-
ماهر البطوطى	جوستاف أدولفو بكر	أشعار جوستاف أدولفو	٦٧٠-
على عبدالأمير صالح	جيمس بولدوين	قل لى كم مضى على رحيل القطار؟	٦٧١-
إبتهاال سالم	نخبة	مختارات من الشعر الفرنسى للأطفال	٦٧٢-
جلال الحفناوى	محمد إقبال	ضرب الكليم (شعر)	٦٧٣-
محمد علاء الدين منصور	آية الله العظمى الخمينى	ديوان الإمام الخمينى	٦٧٤-
باشراف: محمود إبراهيم السعدنى	مارتن برنال	أثينا السوداء (ج٢، ج١)	٦٧٥-
باشراف: محمود إبراهيم السعدنى	مارتن برنال	أثينا السوداء (ج٢، ج١)	٦٧٦-
أحمد كمال الدين حلمى	إدوارد جرانتيل براون	تاريخ الأدب فى إيران (ج١ ، ج١)	٦٧٧-
أحمد كمال الدين حلمى	إدوارد جرانتيل براون	تاريخ الأدب فى إيران (ج١ ، ج٢)	٦٧٨-
توفيق على منصور	وليام شكسبير	مختارات شعرية مترجمة (ج٢)	٦٧٩-
سمير عبد ربه	وول شوينكا	سنوات الطفولة (رواية)	٦٨٠-
أحمد الشيمى	ستانلى فش	هل يوجد نص فى هذا الفصل؟	٦٨١-
صبرى محمد حسن	بن أوكرى	نجوم حطر التجوال الجديد (رواية)	٦٨٢-

صبرى محمد حسن	ت. م. أوكو	سكين وأحد لكل رجل (رواية)	٦٨٣-
رزق أحمد بهنسى	أوراثيو كيروجا	الاعمال القصصية الكاملة (أنا كندا) (ج١)	٦٨٤-
رزق أحمد بهنسى	أوراثيو كيروجا	الاعمال القصصية الكاملة (المحراء) (ج٢)	٦٨٥-
سحر توفيق	ماكسين هونج كنجستون	امرأة محاربة (رواية)	٦٨٦-
ماجدة العنانى	فتانة حاج سيد جوادى	محبوبة (رواية)	٦٨٧-
فتح الله الشيخ وأحمد السماحى	فيليب م. نوبر وريتشارد أ. موار	الانفجارات الثلاثة العظمى	٦٨٨-
هناء عبد الفتاح	تادووش روجيفيتش	الملف (مسرحية)	٦٨٩-
رمسيس عوض	(مختارات)	محاكم التفتيش فى فرنسا	٦٩٠-
رمسيس عوض	(مختارات)	ألبرت أينشتين: حياته وغرامياته	٦٩١-
حمدي الجابرى	ريتشارد أيجانسى وأوسكار زاريت	أقدم لك: الوجودية	٦٩٢-
جمال الجزيرى	حائيم برشيت وآخرون	أقدم لك: القتل الجماعى (المحرقة)	٦٩٣-
حمدي الجابرى	جيف كولينز وبيل ماييلين	أقدم لك: دريدا	٦٩٤-
إمام عبدالفتاح إمام	ديف روينسون وجودى جروف	أقدم لك: رسل	٦٩٥-
إمام عبدالفتاح إمام	ديف روينسون وأوسكار زاريت	أقدم لك: روسو	٦٩٦-
إمام عبدالفتاح إمام	روبرت ودفين وجودى جروف	أقدم لك: أرسطو	٦٩٧-
إمام عبدالفتاح إمام	ليود سبنسر وأندريجي كروز	أقدم لك: عصر التنوير	٦٩٨-
جمال الجزيرى	إيفان وارد وأوسكار زاريت	أقدم لك: التحليل النفسى	٦٩٩-
بسمة عبدالرحمن	ماريو بارجاس يوسا	الكاتب وواقعه	٧٠٠-
منى البرنس	وليم رود فيفيان	الذاكرة والحدائث	٧٠١-
محمود علاوى	أحمد وكيلىان	الأمثال الفارسية	٧٠٢-
أمين الشواربى	إدوارد جرانفيل براون	تاريخ الأدب فى إيران (ج٢)	٧٠٣-
محمد علاء الدين منصور وآخرون	مولانا جلال الدين الرومى	فيه ما فيه	٧٠٤-
عبدالحميد مذكور	الإمام الغزالى	فضل الأنام من رسائل حجة الإسلام	٧٠٥-
عزت عامر	جونسون ف. يان	الشفرة الوراثية وكتاب التحولات	٧٠٦-
وفاء عبدالقادر	هوارد كاليجل وآخرون	أقدم لك: فالتر بنيامين	٧٠٧-
رعوف عباس	دونالد مالكولم ريد	فراغنة من؟	٧٠٨-
عادل نجيب بشرى	ألفريد أدلر	معنى الحياة	٧٠٩-
دعاء محمد الخطيب	أيان هاتشبائى وجوموران - إليس	الأطفال والتكنولوجيا والثقافة	٧١٠-
هناء عبد الفتاح	ميرزا محمد هادى رسوا	درة التاج	٧١١-
سليمان البستانى	هوميروس	ميراث الترجمة: الإلياذة (ج١)	٧١٢-
سليمان البستانى	هوميروس	ميراث الترجمة: الإلياذة (ج٢)	٧١٣-
حنا صاوه	لامنيه	ميراث الترجمة: حديث القلوب	٧١٤-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج١)	٧١٥-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٢)	٧١٦-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٣)	٧١٧-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٤)	٧١٨-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٥)	٧١٩-
نخبة من المترجمين	مجموعة من المؤلفين	جامعة كل المعارف (ج٦)	٧٢٠-

مصطفى لبيب عبد الغنى	هـ. أ. ولفسون	فلسفة المتكلمين فى الإسلام (مج ١)	٧٢١-
الصفصافى أحمد القطورى	يشار كمال	الصفحة وقصص أخرى	٧٢٢-
أحمد ثابت	إفرايم نيمنى	تحديات ما بعد الصهيونية	٧٢٣-
عبد الويس	بول روبنسون	اليسار الفرويدى	٧٢٤-
مى مقلد	جون فيتكس	الاضطراب النفسى	٧٢٥-
مروة محمد إبراهيم	غيرمو غوثالبيس بوستو	الموريسكيون فى المغرب	٧٢٦-
وحيد السعيد	باچين	حلم البحر (رواية)	٧٢٧-
أميرة جمعة	موريس آليه	العولة: تدمير العمالة والنمو	٧٢٨-
هويدا عزت	صادق زيبا كلام	الثورة الإسلامية فى إيران	٧٢٩-
عزت عامر	أن جاتى	حكايات من السهول الأفريقية	٧٣٠-
محمد قدرى عمارة	مجموعة من المؤلفين	النوع: الذكر والأنثى بين التميز والاختلاف	٧٣١-
سمير جريس	إنجو شولتسه	قصص بسيطة (رواية)	٧٣٢-
محمد مصطفى بدوى	وليم شيكسبير	مأساة عطيل (مسرحية)	٧٣٣-
أمل الصبان	أحمد يوسف	يونابرت فى الشرق الإسلامى	٧٣٤-
محمود محمد مكى	مايكل كويرسون	فن السيرة فى العربية	٧٣٥-
شعبان مكاوى	هوارد زن	التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (ج ١)	٧٣٦-
توفيق على منصور	باتريك ل. أبوت	الكوارث الطبيعية (مج ٢)	٧٣٧-
محمد عواد	جيرار دى جورج	دمشق من عصر ما قبل التاريخ إلى العولة الملوكية	٧٣٨-
محمد عواد	جيرار دى جورج	دمشق من الإمبراطورية الثمانية حتى الوقت الحاضر	٧٣٩-
مرقت ياقوت	بارى هندس	خطابات السلطة	٧٤٠-
أحمد هيكل	برنارد لويس	الإسلام وأزمة العصر	٧٤١-
رزق بهنسى	خوسيه لاكوادرا	أرض حارة	٧٤٢-
شوقى جلال	روبرت أونجر	الثقافة: منظور داروينى	٧٤٣-
سمير عبد الحميد	محمد إقبال	ديوان الأسرار والرموز (شعر)	٧٤٤-
محمد أبو زيد	بيك الدنيلى	المآثر السلطانية	٧٤٥-
حسن النعيمى	جوزيف أ. شومبيتر	تاريخ التحليل الاقتصادى (مج ١)	٧٤٦-
إيمان عبد العزيز	تريفور وايتوك	الاستعارة فى لغة السينما	٧٤٧-
سمير كريم	فرانسيس بويل	تدمير النظام العالمى	٧٤٨-
باتسى جمال الدين	ل.ج. كالفيه	إيكولوجيا لغات العالم	٧٤٩-
ياشراق: أحمد عثمان	هوميروس	الإلياذة	٧٥٠-
علاء السباعى	نخبة	الإسراء والمعراج فى تراث الشعر الفارسى	٧٥١-
نمر عارورى	جمال قارصلى	ألمانيا بين عقدة الذنب والخوف	٧٥٢-
محسن يوسف	إسماعيل سراج الدين وآخرون	التنمية والقيم	٧٥٣-
عبد السلام حيدر	أنا مارى شيميل	الشرق والغرب	٧٥٤-
على إبراهيم منوفى	أندرو ب. ديبكى	تاريخ الشعر الإيبانى خلال القرن العشرين	٧٥٥-
خالد محمد عباس	إنريكي خاردييل بوثيلا	ذات العيون الساحرة	٧٥٦-
أمال الروبى	باتريشيا كرون	تجارة مكة	٧٥٧-
عاطف عبدالحميد	بروس روبنز	الإحساس بالعولة	٧٥٨-

جلال الحفناوى	مولوى سيد محمد	النثر الأردنى	٧٥٩-
السيد الأسود	السيد الأسود	الدين والتصور الشعبى للكون	٧٦٠-
فاطمة ناعوت	فيرجينيا وولف	جيوب مثقلة بالحجارة (رواية)	٧٦١-
عبدالعال صالح	ماريا سوايداد	المسلم عنواً و صديقاً	٧٦٢-
نجوى عمر	أنريكو بيا	الحياة فى مصر	٧٦٣-
حازم محفوظ	غالب الدهلوى	ديوان غالب الدهلوى (شعر غزل)	٧٦٤-
حازم محفوظ	خواجة الدهلوى	ديوان خواجة الدهلوى (شعر تصوف)	٧٦٥-
غازى برو و خليل أحمد خليل	تيرى هنتش	الشرق المتخيل	٧٦٦-
غازى برو	نسيب سمير الحسينى	الغرب المتخيل	٧٦٧-
محمود فهمى حجازى	محمود فهمى حجازى	حوار الثقافات	٧٦٨-
رندا النشار و ضياء زاهر	فريدريك هتمان	أدباء أحياء	٧٦٩-
صبرى التهامى	بينيتو بيريت جالدوس	السيدة بيرفيكتا	٧٧٠-
صبرى التهامى	ريكارو جويرالديس	السيد سيجوندو سومبرا	٧٧١-
محسن مصيلحى	إليزابيث رايت	بريخت ما بعد الحدائة	٧٧٢-
بإشراف: محمد فتحى عبدالهادى	جون فيز و بول ستيرجز	دائرة المعارف الدولية (ج٢)	٧٧٣-
حسن عبد ربه المصرى	مجموعة من المؤلفين	الديمقراطية الأمريكية: التاريخ والمرتكزات	٧٧٤-
جلال الحفناوى	نذير أحمد الدهلوى	مرآة العروس	٧٧٥-
محمد محمد يونس	فريد الدين العطار	منظومة مصيبت نامه (مج ١)	٧٧٦-
عزت عامر	جيمس إ. ليدسى	الانفجار الأعظم	٧٧٧-
حازم محفوظ	مولانا محمد أحمد و رضا القادرى	صفوة المديح	٧٧٨-
سمير عبدالحميد إبراهيم و سارة تاكاهاشى	نخبة	خيوط العنكبوت وقصص أخرى	٧٧٩-
سمير عبد الحميد إبراهيم	غلام رسول مهر	من أدب الرسائل الهندية حجاز ١٩٣٠	٧٨٠-
نبيلة بدران	هدى بدران	الطريق إلى بكين	٧٨١-
جمال عبد المقصود	مارفن كارلسون	المسرح المسكون	٧٨٢-
طلعت السروجى	فيك جورج و بول ويلدنچ	العولة والرعاية الإنسانية	٧٨٣-
جمعة سيد يوسف	ديفيد أ. وولف	الإساءة للطفل	٧٨٤-
سمير حنا صادق	كارل ساجان	تأملات من تطور ذكاء الإنسان	٧٨٥-
سحر توفيق	مارجريت أتوود	المذبذبة (رواية)	٧٨٦-
إيناس صادق	جوزيه بوفيه	العودة من فلسطين	٧٨٧-
خالد أبو اليزيد البلتاجى	ميروسلاف فرنر	سر الأهرامات	٧٨٨-
منى الدروبي	هاجين	الانتظار (رواية)	٧٨٩-
جيهان العيسوى	موتيك بوتو	الفرانكفونية العربية	٧٩٠-
ماهر جويجاتى	محمد الشيمى	الطور و معامل الطور فى مصر القديمة	٧٩١-
منى إبراهيم	منى ميخائيل	دراسات حول القمصن القصيرة لإندريس و محفوظ	٧٩٢-
رعوف وصفى	جون جريفيس	ثلاث رؤى للمستقبل	٧٩٣-
شعبان مكارى	هوارد زن	التاريخ الشعبى للولايات المتحدة (ج٢)	٧٩٤-
على عبد الرؤوف البمبى	نخبة	مختارات من الشعر الإيبانى (ج١)	٧٩٥-
حمزة المزينى	نعوم تشومسكى	أفاق جديدة فى دراسة اللغة والذهن	٧٩٦-

طلعت شاهين	نخبة	الرؤية فى ليلة معتمة (شعر)	٧٩٧-
سميرة أبو الحسن	كاترين جيلدرود ودافيد جيلدرود	الإرشاد النفسى للأطفال	٧٩٨-
عبد الحميد فهمى الجمال	آن تيلر	سلم السنوات	٧٩٩-
عبد الجواد توفيق	ميشيل ماكارثى	قضايا فى علم اللغة التطبيقي	٨٠٠-
بإشراف: محسن يوسف	تقرير دولى	نحو مستقبل أفضل	٨٠١-
شربين محمود الرفاعى	ماريا سوليداد	مسلمو غرناطة فى الآداب الأوروبية	٨٠٢-
عزة الخميسى	توماس باترسون	التغيير والتنمية فى القرن العشرين	٨٠٣-
درويش الطوجى	دانييل هيرفيه-ليجيه وچان بول ويلام	سوسيولوجيا الدين	٨٠٤-
طاهر البربرى	كازو إيشيجورو	من لا عزاء لهم (رواية)	٨٠٥-
محمود ماجد	ماجدة بركة	الطبقة العليا المتوسطة	٨٠٦-
خيري دومة	ميريام كوك	يحي حقى: تشريح مفكر مصرى	٨٠٧-
أحمد محمود	ديفيد دابليو ليش	الشرق الأوسط والولايات المتحدة	٨٠٨-
محمود سيد أحمد	ليو شتراوس وجوزيف كرويسى	تاريخ الفلسفة السياسية (ج١)	٨٠٩-
محمود سيد أحمد	ليو شتراوس وجوزيف كرويسى	تاريخ الفلسفة السياسية (ج٢)	٨١٠-
حسن النعيمى	جوزيف أ. شومبيتر	تاريخ التحليل الاقتصادى (مج٢)	٨١١-
فريد الزاهى	ميشيل مافيزولى	تأمل العالم: الصورة والأسلوب فى الحياة الاجتماعية	٨١٢-
نورا أمين	أتى إرنو	لم أخرج من ليلى (رواية)	٨١٣-
آمال الروبى	ناقتال لويس	الحياة اليومية فى مصر الرومانية	٨١٤-
مصطفى لبيب عبدالغنى	ه. أ. ولفسون	فلسفة المتكلمين (مج٢)	٨١٥-
بدر الدين عرودكى	فيليب روجيه	العدو الأمريكى	٨١٦-
محمد لطفى جمعة	أفلاطون	مائدة أفلاطون: كلام فى الحب	٨١٧-
ناصر أحمد وياتسى جمال الدين	أندرية ريمون	الحرفيون والتجار فى القرن ١٨ (ج١)	٨١٨-
ناصر أحمد وياتسى جمال الدين	أندرية ريمون	الحرفيون والتجار فى القرن ١٨ (ج٢)	٨١٩-
طانيوس أفندى	وليم شكسبير	ميراث الترجمة: هملت (مسرحية)	٨٢٠-
عبد العزيز بقوش	نور الدين عبد الرحمن الجامى	هفت بيكر (شعر)	٨٢١-
محمد نور الدين عبد المنعم	نخبة	فن الرياعى (شعر)	٨٢٢-
أحمد شافعى	نخبة	وجه أمريكا الأسود (شعر)	٨٢٣-
ربيع مفتاح	دافيد برتش	لغة الدراما	٨٢٤-
عبد العزيز توفيق جاويد	ياكوب بوكهارت	ميراث الترجمة: عصر النهضة فى إيطاليا (ج١)	٨٢٥-
عبد العزيز توفيق جاويد	ياكوب بوكهارت	ميراث الترجمة: عصر النهضة فى إيطاليا (ج٢)	٨٢٦-
محمد على فرج	دونالد پ. كول وثرىا تركى	أهل مطروح: البر والمستوطنون والذين يقفون السلطات	٨٢٧-
رمسيس شحاتة	ألبرت أينشتين	ميراث الترجمة: النظرية النسبية	٨٢٨-
مجدى عبد الحافظ	إرنست رينان وجمال الدين الأفغانى	مناظرة حول الإسلام والعلم	٨٢٩-
محمد علاء الدين منصور	حسن كريم بور	رق العشق	٨٣٠-
محمد النادى وعطية عاشور	ألبرت أينشتين وليو پولد إنفلد	ميراث الترجمة: تطور علم الطبيعة	٨٣١-
حسن النعيمى	جوزيف أ. شومبيتر	تاريخ التحليل الاقتصادى (ج٣)	٨٣٢-
محسن الدمرداش	فرنر شميدرس	الفلسفة الألمانية	٨٣٣-
محمد علاء الدين منصور	ذبيح الله صفا	كنز الشعر	٨٣٤-

علاء عزمى	بيتر أوربان	٨٢٥- تشيخوف: حياة فى صور
ممدوح البستاوى	مرثيدس غارثيا	٨٢٦- بين الإسلام والغرب
على فهمى عبدالسلام	ناتاليا فيكو	٨٢٧- عناكب فى المصيدة
لبنى صبرى	نعوم تشومسكى	٨٢٨- فى تفسير مذهب بوش ومقالات أخرى
جمال الجزيرى	ستيوارت سين وبورين فان لون	٨٢٩- أقدم لك: النظرية النقدية
فوزية حسن	جوتهود ليسينج	٨٤٠- الخواتم الثلاثة
محمد مصطفى بدوى	وايم شكسير	٨٤١- هملت: أمير الدانمارك
محمد محمد يونس	فريد الدين العطار	٨٤٢- منظومة مصيبت نامه (مج ٢)
محمد علاء الدين منصور	نخبة	٨٤٢- من روائع القصيد الفارسي
سمير كريم	كريمة كريم	٨٤٤- دراسات فى الفقر والعولة
طلعت الشايب	نيكولاس جويات	٨٤٥- غياب السلام
عادل نجيب بشرى	ألفريد أدلر	٨٤٦- الطبيعة البشرية
أحمد محمود	مايكل ألبرت	٨٤٧- الحياة بعد الرأسمالية
عبد الهادى أبو ريذة	يوليوس فلهاوزن	٨٤٨- ميراث الترجمة: تاريخ الدولة العربية
بدر توفيق	وليم شكسير	٨٤٩- سونيتات شكسير
جابر عصفور	مقالات مختارة	٨٥٠- الخيال، الأسلوب، الحدائة
يوسف مراد	كلود برنار	٨٥١- ميراث الترجمة: الطب التجريبي
مصطفى إبراهيم فهمى	ريتشارد دوكنز	٨٥٢- العلم والحقيقة
على إبراهيم منوفى	باسيليو يايون مالدونادو	٨٥٢- العمارة فى الأتلس: عمارة المدن والحصون (مج ١)
على إبراهيم منوفى	باسيليو يايون مالدونادو	٨٥٤- العمارة فى الأتلس: عمارة المدن والحصون (مج ٢)
محمد أحمد حمد	جيرارد ستيم	٨٥٥- فهم الاستعارة فى الأدب
عائشة سويلم	فرانتسكو ماركيت يانو بيانويا	٨٥٦- القضية الموريسكية من وجهة نظر أخرى
كامل عويد العامرى	أندريه بريتون	٨٥٧- نادجا (رواية)
بيومى قنديل	ثيو هرمانز	٨٥٨- جوهر الترجمة: عبور الحدود الثقافية
مصطفى ماهر	إيف شيميل	٨٥٩- السياسة فى الشرق القديم
لطيفة سالم	القاضى فان بلمن	٨٦٠- مصر وأوروبا
محمد الخولى	جين سميث	٨٦١- الإسلام والمسلمون فى أمريكا
محسن الدمرداش	أرتور شنيتسلر	٨٦٢- بيفاء الكاكادو
محمد علاء الدين منصور	على أكبر دافى	٨٦٢- لقاء بالشعراء
عبد الرحيم الرفاعى	دورين إنجرامز	٨٦٤- أوراق فلسطينية
شوقى جلال	تيرى إيجلتون	٨٦٥- فكرة الثقافة
محمد علاء الدين منصور	مجموعة من المؤلفين	٨٦٦- رسائل خمس فى الآفاق والأنفس
صبرى محمد حسن	ديفيد مايلو	٨٦٧- المهمة الاستوائية
محمد علاء الدين منصور	ساعد باقرى ومحمد رضا محمدى	٨٦٨- الشعر الفارسي المعاصر
شوقى جلال	روين دونبار وآخرون	٨٦٩- تطور الثقافة
حمادة إبراهيم	نخبة	٨٧٠- عشر مسرحيات (ج ١)
حمادة إبراهيم	نخبة	٨٧١- عشر مسرحيات (ج ٢)
محسن فرجاني	لاوتسو	٨٧٢- كتاب الطاو

بهاء شاهين	تقرير صادر عن اليونسكو	معلمون لمدارس المستقبل	٨٧٣-
ظهور أحمد	جاويد إقبال	النهر الخالد (مج ١)	٨٧٤-
ظهور أحمد	جاويد إقبال	النهر الخالد (مج ٢)	٨٧٥-
أمانى المنياوى	هنرى جورج فارمر	دراسات فى الموسيقى الشرقية (ج١)	٨٧٦-
صلاح محجوب	موريتس شتينثيدر	أدب الجدل والدفاع فى العربية	٨٧٧-
صبرى محمد حسن	تشارلز دوتى	ترحال فى صحراء الجزيرة العربية (ج١، مج١)	٨٧٨-
صبرى محمد حسن	تشارلز دوتى	ترحال فى صحراء الجزيرة العربية (ج١، مج٢)	٨٧٩-
عبد الرحمن حجازى وأمير نبيه	أحمد حسنين بك	الواحات المفقودة	٨٨٠-
هويدا عزت	جلال آل أحمد	التنويريون وبورهم فى خدمة المجتمع	٨٨١-
إبراهيم الشواربى	حافظ الشيرازى	ميراث الترجمة: أغانى شيراز (ج١)	٨٨٢-
إبراهيم الشواربى	حافظ الشيرازى	ميراث الترجمة: أغانى شيراز (ج٢)	٨٨٣-
محمد رشدى سالم	باربرا تيزار ومارتن هيوز	تعلم الأطفال الصغار	٨٨٤-
بدر عرودىكى	جان بودريار	روح الإرهاب	٨٨٥-
ثائر ديب	لوجلاس روبنسون	الترجمة والإمبراطورية	٨٨٦-
محمد علاء الدين منصور	سعدى الشيرازى	غزليات سعدى (شعر)	٨٨٧-
هويدا عزت	مريم جعفرى	أزهار مسلك الليل (رواية)	٨٨٨-
ميخائيل رومان	وليم فوكنر	ميراث الترجمة: سارتورس	٨٨٩-
المنصفافى أحمد القطورى	مخدومقلئى فراغى	منخبات أشعار فراغى	٨٩٠-
عزة مازن	مارجريت أتوود	مفاوضات مع الموتى	٨٩١-
إسحاق عبيد	عزيز سوريال عطية	تاريخ المسيحية الشرقية	٨٩٢-
محمد قدرى عمارة	برتراند راسل	عبادة الإنسان الحر	٨٩٣-
رفعت السيد على	محمد أسد	الطريق إلى مكة	٨٩٤-
يسرى خميس	فريدريش نورينمات	وادي الفوضى (رواية)	٨٩٥-
زين العابدين فؤاد	نخبة	شعر الضفاف الأخرى	٨٩٦-
صبرى محمد حسن	ديفيد جورج هوجارث	اختراق الجزيرة العربية	٨٩٧-
محمود خيال	برويز أمير على بهائى	الإسلام والعلم	٨٩٨-
أحمد مختار الجمال	بيتر مارشال	الدبلوماسية الفاعلة	٨٩٩-
جابر عصفور	مقالات مختارة	تيارات نقدية محدثة	٩٠٠-
عبد العزيز حمدى	لى جاو شينج	مختارات من شعر لى جاو شينج	٩٠١-
مروة الفقى	روبرت أرنولد	آلهة مصر القديمة وأساطيرها	٩٠٢-
حسين بيومى	بيل نيكولز	أفلام ومناهج (مج ١)	٩٠٣-
حسين بيومى	بيل نيكولز	أفلام ومناهج (مج ٢)	٩٠٤-
جلال السعيد الحفناوى	ج. ت. جارات	تراث الهند	٩٠٥-
أحمد هويدى	هيربرت بوسه	أسس الحوار فى القرآن	٩٠٦-
فاطمة خليل	فرانسواز جيرو	أرثر.. متعة الحياة (رواية)	٩٠٧-
خالدة حامد	ديفيد كوزنز هوى	الطفلة النقدية	٩٠٨-
طلعت الشايب	جووست سمايرز	الفنون والآداب تحت ضغط العولة	٩٠٩-
مى رفعت سلطان	دافيد س. ليندس	بروميثيوس بلا قيود	٩١٠-

عزت عامر	جون جريبين	غبار النجوم	٩١١-
يحيى حقى	روايات مختارة	ميراث الترجمة: ترجمات يحيى حقى (ج١)	٩١٢-
يحيى حقى	مسرحيات مختارة	ميراث الترجمة: ترجمات يحيى حقى (ج٢)	٩١٣-
يحيى حقى	ديزمووند ستيوارت	ميراث الترجمة: ترجمات يحيى حقى (ج٢)	٩١٤-
منيرة كروان	روجر جست	المرأة فى اثينا: الواقع والقانون	٩١٥-
سامية الجندي وعبدالعظيم حماد	أنور عبد الملك	الجدلية الاجتماعية	٩١٦-
إشراف: أحمد عثمان	نخبة	موسوعة كمبريدج (ج١)	٩١٧-
إشراف: فاطمة موسى	نخبة	موسوعة كمبريدج (ج٤)	٩١٨-
إشراف: رضوى عاشور	نخبة	موسوعة كمبريدج (ج٩)	٩١٩-
فاطمة قنديل	چين جبران وجبران خليل جبران	خليل جبران: حياته وعالمه	٩٢٠-
ثرثا إقبال	أحمدو كوروما	لله الأمر (رواية)	٩٢١-
جمال عبد الرحمن	ميكيل دى إيبالنا	الموريسكيون فى إسبانيا وفى المنفى	٩٢٢-
محمد حرب	ناظم حكمت	ملحمة حرب الاستقلال (شعر)	٩٢٣-
فاطمة عبد الله	كريستيان دى روش نوبلكور	حتشيسوت: عظمة وسحر وغموض	٩٢٤-
فاطمة عبد الله	كريستيان دى روش نوبلكور	رمسيس الثانى: فرعون المعجزات	٩٢٥-
صبرى محمد حسن	تشارلز دوتى	ترحال فى صحراء الجزيرة العربية (ج٢، ج١)	٩٢٦-
صبرى محمد حسن	تشارلز دوتى	ترحال فى صحراء الجزيرة العربية (ج٢، ج١)	٩٢٧-
عزت عامر	كيتى فرجسون	سجون الضوء	٩٢٨-
مجدى المليجى	تشارلس داروين	نشأة الإنسان (مج١)	٩٢٩-
مجدى المليجى	تشارلس داروين	نشأة الإنسان (مج٢)	٩٣٠-
مجدى المليجى	تشارلس داروين	نشأة الإنسان (مج٣)	٩٣١-
إبراهيم الشواربى	رشيد الدين العمري	ميراث الترجمة: حدائق السحر فى نقائق الشعر	٩٣٢-
على منوفى	كارلوس بوسونيو	اللاعقلانية الشعرية	٩٣٣-
طلعت الشايب	تشارلز لارسون	محنة الكاتب الأفريقى	٩٣٤-
علا عادل	فولكر جيبهارت	تاريخ الفن الألمانى	٩٣٥-
أحمد فوزى عبد الحميد	إد ريجيس	بيولوجيا الجحيم	٩٣٦-
عبدالحى سالم	أحمد ندالو	هيا نحكى (قصص أطفال)	٩٣٧-
سعيد العليمى	بيير بورديو	الانطولوجيا السياسية عند مارتن هيدجر	٩٣٨-
أحمد مستجير	ستيفن جونسون	سجن العقل	٩٣٩-
علاء على زين العابدين	مجموعة مقالات	اليابان الحديثة: قضايا وآراء	٩٤٠-
صبرى محمد حسن	آى كويئى أرماه	الجماليات لم يولدن بعد	٩٤١-
وجيه سمعان عبد المسيح	إريك هوبسبوم	القرن الجديد	٩٤٢-
محمد عبد الواحد	مختارات من القصص الأفريقية	لقاء فى الظلام	٩٤٣-
سمير جريس	باتريك زوسكيند	الكونتراباص	٩٤٤-
ثرثا توفيق	چان چاك روسو	ميراث الترجمة: أحلام يقظة جوال منفرد	٩٤٥-
محمد مهدى قناوى	ميشيل ليريس	الزار ومظاهرة المسرحية فى إثيوبيا	٩٤٦-
محمد قدرى عمارة	برتراند راسل	ماوراء المعنى والحقيقة	٩٤٧-
فريد چودج بورى	رونالد أوليفر وأنتونى أتمور	أفريقيا منذ عام ١٨٠٠	٩٤٨-



ناقع معلا	أندره فيش	٩٤٩- مقبرة الصدا
منى طلبة وأنور مغيث	چاك ديريدا	٩٥٠- فى علم الكتابة
عماد حسن بكر	فريدريش نورينمات	٩٥١- الاتهام (رواية)
تعيمة عبد الجواد	أميرى بركة	٩٥٢- العبد ومسرحيات أخرى
على عبد الرؤوف البمبى	نخبة من الشعراء	٩٥٣- مختارات من الشعر الإسبانى (ج٢)
عنان الشهاوى	فرد لوسون	٩٥٤- الامول الاجتماعية للسياسة التوسعية فى عهد محمد على

طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

---

رقم الإيداع ٢٠٠٥ / ٢٠١٥٠



كان هذا الكتاب في الأصل رسالة دكتوراه في حقل دراسات العلاقات الدولية، وهو أحد فروع العلوم السياسية، أعدها فرد لوسون؛ Fred Lawson في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين. واتخذ الباحث من التاريخ موضوعها لأطروحته التي تعنى بالعلاقات الدولية في حقبة تاريخية معينة تعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتناول الحركة (التوسعية) لمحمد علي والى مصر موضوعاً لدراسة حالة معينة، سعياً وراء تأكيد النظريات الخاصة بالتوسع ودوافعه في إطار دراسة الإمبريالية، التي حفلت بها أدبيات العلوم السياسية في النصف الثاني من القرن العشرين، أي أن الباحث يبدأ دراسة الحالة وفي يده معايير نظرية محددة لا يعتزم اختيار مدى انطباقها على نموذج حالة الدراسة، ولكنه يسعى لتفسير الظاهرة التاريخية التي يدرسها على ضوءها.

